الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

أسس إعادة توزيع الدّخل القومي في دول العالم الثّالث
أنموذج العدالة بين العمل ورأس المال في سوريّة خلال الفترة 1970 – 2020

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد
وسيم الأسعد البكري

إشراف
د. هيثم أحمد عيسى
أستاذ، قسم الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

2025 -2026

2025/11/30

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتنمية

في يوم الاثنين الواقع 2026/02/16 تم مناقشة أطروحة الدّكتوراه المعدّة من قبل الطّالب **وسيم مرهف الأسعد البكري** – قسم الاقتصاد والتّنمية – الموسومة بعنوان:

(أسس إعادة توزيع الدّخل القومي في دول العالم الثّالث
أنموذج العدالة بين العمل ورأس المال في سوريّة خلال الفترة 1970 – 2020)

وقد تم الأخذ بالتّعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها من قبل لجنة المناقشة والحكم المشكلة بموجب قرار جامعة دمشق رقم /1327/ تاريخ 2026/01/05 والمؤلّفة من السّادة:

أ.د. رسلان خضور عضواً
الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق .....

أ.د. محمود زنبوعة عضواً
الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق .....

د. هيثم أحمد عيسى عضواً مشرفاً
الأستاذ في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق .....

د. خالد بحبوح عضواً
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة حمص .....

د. ثائر سلطان عضواً
المدرس في قسم الاقتصاد والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق .....

دمشق 2026/03/30

إهداء..

- **إلى** من فتّحْتُ عينيّ بين ذراعيها.. إلى من أهدتني الحياة.. إلى امتداد روحي.. أمي..
- **إلى** عوني وسندي بعد الله.. إلى الرجل الأول والمعلم الأول.. إلى من رباني طفلاً.. وصبر عليّ شاباً.. وفرح بي رجلاً.. أبي العزيز..
- **إلى** عصفورة قلبي ورفيقة دربي وأم أطفالي.. زوجتي الحبيبة..
- **إلى** من تفهمني دون أن أتكلم.. إلى من تسكن قلبي ووجداني.. أمي الثانية..
- **إلى** خير الرجال.. وأكرم الرجال.. وأحب الرجال إلى قلبي.. عمي الحبيب..
- **إلى** إخوتي الأعزاء.. رفاق الطفولة والصبا..
- **إلى** فرحة العمر.. وأحبة القلب.. أصدقاء المستقبل.. جابر وعبد الرحمن..
- **إلى** قدوتي ومثلي الأعلى.. في زمن تفتقد فيه القدوات.. إلى المعلم والصديق والأستاذ، الدكتور.. هيثم أحمد عيسى
- **إلى** البروفسور والخبير الاقتصادي، صاحب أهم الدراسات في عدم المساواة في الاقتصاد السوري أ.د. رسلان خضور
- **إلى** أساتذتي المعلمين والمشرفين على مناقشة هذه الأطروحة.. إلى القامات العلمية والأكاديمية.. لجنة الحكم الموقرة..
- **إلى** أصدقائي وزملائي وكل من ساندي خلال مراحل الإعداد على مدار السنوات الأربعة.. ألف ألف شكر..

قائمة المحتويات

أسس إعادة توزيع الدّخل القومي في دول العالم الثّالث
أنموذج العدالة بين العمل ورأس المال في سوريّة خلال الفترة 1970 – 2020

الفصل الأول: فلسفة التدخّل الحكومي في الاقتصاد

المبحث الأول: الجدل الفكري حول التدخّل الحكومي في الاقتصاد

1-1-1- المقدمة 2

2-1-1-مفهوم تدخل الدولة 3

3-1-1- التيارات الفكرية المؤيدة لتدخّل الدولة في الاقتصاد 4

1-3-1-1- المدرسة التجارية (المركنتيلية) 5

2-3-1-1- المدرسة الكنزية 6

4-1-1- التيارات الفكرية المعارضة لتدخّل الدولة في الاقتصاد 7

1-4-1-1- المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) 8

2-4-1-1- المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) 9

3-4-1-1- التقليديون الجُدد (النيو كلاسيك) 9

5-1-1-تطور دور الدولة الاقتصادي 11

1-5-1-1- الدولة الحارسة 12

2-5-1-1- الدولة التّدخليّة 12

3-5-1-1- الدولة الرأسماليّة 13

4-5-1-1- الدولة الاشتراكية 14

5-5-1-1- دولة الرفاهية 15

6-1-1- الخاتمة 17

المبحث الثاني: تدخّل الدولة في الاقتصاد: المبررات والأهداف

1-2-1- المقدمة 19

2-2-1-مبررات تدخّل الدولة في الاقتصاد 20

3-2-1- أهداف تدخّل الدولة في الاقتصاد 21

1-3-2-1- إعادة توزيع الدخل القومي 21

2-3-2-1- أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى 22

4-2-1- الخاتمة 27

الفصل الثاني: مفهوم الأجور وحصة العمل من الدخل القومي

المبحث الأول: الأجور وحصة العمل

2-1-1- المقدمة 29

2-1-2- مفهوم الأجر 30

2-1-3- أنواع الأجور 30

2-1-4- طرائق احتساب الأجور 31

2-1-5- الرواتب والأجور وحصة العمل 32

2-1-6- الخاتمة 33

المبحث الثاني: الدخل القومي وطرائق حسابه

2-2-1- المقدمة 35

2-2-2- مفهوم الدخل القومي وطرائق حسابه 36

2-2-2-1- مدخل الإنتاج في حساب الدخل القومي 39

2-2-2-2- مدخل الدخل في حساب الدخل القومي 40

2-2-2-3- مدخل الإنفاق في حساب الدخل القومي 42

2-2-3- الخاتمة 43

الفصل الثالث: أسس توزيع الدخل القومي بين العمل ورأس المال

المبحث الأول: حساب دخل العمل ورأس المال

3-1-1- المقدمة 45

3-1-2- قياس حصة العمل بالنسبة غير المعدلة 46

3-1-3- قياس حصة العمل بالنسبة المعدلة 47

3-1-4- قياس حصة رأس المال 49

3-1-5- الخاتمة 50

المبحث الثاني: حصة العمل من الدخل القومي: تجارب دولية

3-2-1- المقدمة 52

3-2-2- تغير حصة العمل من الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية 53

3-2-3- تغير حصة العمل من الدخل القومي في أوروبا 54

3-2-4- تغير حصة العمل من الدخل القومي في سورية 57

3-2-5- الخاتمة 83

المبحث الثالث: محددات حصة العمل من الدخل القومي: دراسة مرجعية

3-3-1- المقدمة 85

3-3-2- العولمة 86

3-3-3- التقدم التقاني 87

3-3-4- مستوى التنمية الاقتصادية 88
3-3-5- محددات مختلفة مؤثرة في حصة دخل العمل 89
3-3-6- الخاتمة 92
الفصل الرابع: توزيع الدخل القومي
المبحث الأول: توزيع الدخل في النظريات الاقتصادية
4-1-1- المقدمة 94
4-1-2- تطور النظم الاقتصادية 95
4-1-3- توزيع الدخل في الإسلام 97
4-1-4- توزيع الدخل في النظام الرأسمالي 100
4-1-5- توزيع الدخل في النظام الاشتراكي 103
4-1-6- توزيع الدخل القومي حول العالم 106
4-1-7- الخاتمة 113
المبحث الثاني: استطلاع عدالة توزيع الدخل القومي حول العالم
4-2-1- مقدمة 115
4-2-2- عدالة توزيع الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية 116
4-2-3- عدالة توزيع الدخل القومي في أوروبا 121
4-2-4- عدالة توزيع الدخل القومي في سورية 126
4-2-5- الخاتمة 131
المبحث الثالث: قياس عدم العدالة والتفاوت في توزيع الدخل القومي في سورية
4-3-1- المقدمة 133
4-3-2- قياس عدم المساواة في سورية (منحنى لورنز) 134
4-3-3- قياس عدم المساواة في سورية (معامل جيني) 145
4-3-4- قياس عدم المساواة في سورية (معامل كوزنتس) 151
4-3-5- الخاتمة 155
الفصل الخامس: سياسات إعادة توزيع الدخل القومي في سورية
المبحث الأول: سياسات إعادة توزيع الدخل القومي في سورية
5-1-1- المقدمة 157
5-1-2- أدوات سياسات المالية العامة 158
5-1-3- الملامح الرئيسة لسياسات المالية العامة في سورية 162
5-1-4- سياسات إعادة توزيع الدخل القومي في سورية 164
5-1-4-1- سياسات الإنفاق العام في سورية 166
5-1-4-2- السياسات الضريبية في سورية 171

5-1-4-3- سياسات الدعم الحكومي 175
5-1-4-4- سياسات التوظيف والأجور 180
5-1-4-5- سياسات التمويل بالعجز 186
5-1-5- الخاتمة 188
النّتائج والتّوصيات
أولاً: النّتائج 189
ثانياً: المقترحات 193
الملاحق 194
قائمة المراجع 205

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	التّعديلات المطلوبة عند احتساب حصّة العمل المعدّلة	48
(2)	متوسّط حصّة العمل في عدد من الدّول الأوروبيّة للفترة بين 1970 – 2015	55
(3)	أعداد المشتغلين حسب الحالة المهنية خلال المدة 2000 – 2022	58
(4)	أعداد المشتغلين في سورية بحسب القطاع خلال المدة 2000 – 2022	60
(5)	حصة العمل في سورية بالنسبة غير المعدلة – السيناريوهات (1 و2) خلال المدة 2000 – 2022	64
(6)	البسط – تعويضات المشتغلين في الاقتصاد السوري خلال المدة 2000 – 2022	70
(7)	المقام – الدخل القومي في الاقتصاد السوري عن المدة 2000 – 2022	71
(8)	حصة العمل من الدخل القومي السوري خلال المدة 2000 – 2022	72
(9)	الإحصاءات الوصفية لحصة العمل من الدخل القومي السوري خلال المدة 2000 – 2022	76
(10)	نصيب الفرد من الناتج المحلي السوري بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2000) عن المدة 1963 – 2022	78
(11)	تغير عدد السكان داخل وخارج الأراضي السورية (بالألف) خلال الفترة 1960 – 2022	80
(12)	نصيب الفرد وحصة العمل من الدخل القومي السوري خلال الفترة 2000 – 2022	80
(13)	علاقة الارتباط بين نصيب الفرد وحصة العمل من الدخل القومي خلال المدة 2000 – 2022	82
(14)	الشركات الكبرى والأجور المتدنية للعاملين في أمريكا لعام 2022	118
(15)	ميزان التجارة الخارجية (مليون ل.س) خلال الفترة 2007 – 2021	128
(16)	حصة دخل الـ 50% الأدنى والـ 10% الأعلى دخلاً في الاقتصاد السوري خلال المدة 2002 – 2022	141
(17)	نسبة كوزنتس في الاقتصاد السوري خلال المدة 2002 – 2021	153
(18)	الإحصاءات الوصفية لنسبة كوزنتس في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2002 – 2021	154
(19)	نصيب الفرد من الإنفاق العام في سورية (ألف ل.س) خلال المدة 2000 – 2022	169
(20)	الدخل القومي والدعم الحكومي في الموازنات العامة في سورية خلال المدة 2011 – 2021	179
(21)	معدل البطالة في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2000 – 2022	180
(22)	نسبة المعاشات التقاعدية وتعويضات نهاية الخدمة إلى الدخل القومي (ل. س) خلال المدة 2000 – 2022	182
(23)	معدلات الضريبة الأساسية في قانون ضريبة الدخل السوري في عامي 2003 و2023	184
(24)	سلم رواتب الموظفين في سورية خلال الفترة 1995 – 2021	185
(25)	نسبة العجز في الموازنات العامة للدولة في سورية خلال المدة 2000 – 2022	187

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	حلقة التدفق الدائري للدخل	36
(2)	نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد رباعي القطاعات	37
(3)	حصة العمل من الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1947 – 2016	54
(4)	حصة العمل في القطاع الحكومي السوري خلال المدة 1981 – 2022	60
(5)	حصة العمل من الدخل القومي السوري بالنسبة غير المعدلة خلال المدة 2000 – 2022	63
(6)	تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سورية – سنة الأساس 2010	66
(7)	أعداد المشتغلين والمتعطلين (بالألف) خلال المدة 2000 – 2022	67
(8)	معدل البطالة في سورية خلال المدة 2000 – 2022	68
(9)	حصة العمل من الدخل القومي السوري خلال الفترة 2000 – 2022	73
(10)	الاتجاه العام لحصة العمل من الدخل القومي السوري خلال المدة 2000 – 2022	73
(11)	حصة العمل من الدخل القومي في سورية خلال الفترة 2000 – 2022 (Box Plot)	74
(12)	حصة العمل من الدخل القومي في الاقتصاد السوري خلال المدة 2000 – 2022	75
(13)	مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في سورية خلال المدة 2016 – 2022	77
(14)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السوري بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام (2000) خلال المدة 1963 – 2022	79
(15)	نصيب الفرد وحصة العمل من الدخل القومي السوري خلال المدة 2000 – 2022	81
(16)	عدم المساواة – توزيع الدخل حول العالم (الـــ 50% الأدنى، والـــ 40% الوسط، والـــ 10% الأغنى)	111
(17)	عدم المساواة – توزيع الدخل والثروة حول العالم في عام 2021 (الـــ 50% الأدنى، الـــ 40% الوسط، الـــ 10% الأغنى)	112
(18)	حصة صافي الثروة للأغنى 1% في أمريكا (النسبة المئوية % لثروة الـــ 99 إلى 100)	120
(19)	حصة دخل الـــ 10% الأغنى والـــ 50% الأدنى في أوروبا الشرقية والغربية خلال المدة 1980 – 2020	123
(20)	حصة دخل الـــ 10% الأغنى والـــ 50% الأدنى في أوروبا خلال المدة 1980 – 2020	124
(21)	عدم المساواة في توزيع الدخل في أوروبا لعام 2022	124
(22)	منحنى لورنز لعدم المساواة بين العاملين بأجر في الاقتصاد السوري خلال المدة 2005 – 2021	136
(23)	التمثيل المئوي لمنحنى لورنز للعاملين بأجر في الاقتصاد السوري خلال المدة 2016 – 2021	139
(24)	التمثيل المئوي لمنحنى لورنز للعاملين بأجر في الاقتصاد السوري لعام 2010 الحالة 2. أ	140
(25)	حصة الـــ 50% الأدنى دخلاً، والـــ 10% الأعلى دخلاً بين المشتغلين في الاقتصاد السوري خلال المدة 2002 – 2022 الحالة 2.ب	142

(26) منحنى لورنز للمشتغلين في الاقتصاد السوري خلال المدة 2016 – 2021 الحالة 2.ب 143
(27) التمثيل المئوي لمنحنى لورنز لجميع المشتغلين في الاقتصاد السوري خلال المدة 2016 – 2021 144
(28) عدم المساواة – معامل جيني في عدد من دول العالم لسنوات متفرقة 2013 – 2022 146
(29) عدم المساواة – معامل جيني في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2001 –2021 147
(30) معامل جيني – عدم المساواة في الاقتصاد السوري خلال المدة 2001 – 2021 148
(31) منحنى كوزنتس في الاقتصاد السوري خلال المدة 2001 – 2021 152
(32) نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الموازنات التقديرية في سورية للأعوام 1970 – 2022 168
(33) نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي السوري للأعوام 2000 – 2022 169
(34) العبء الضريبي في الاقتصاد السوري خلال المدة 1990 – 2020 173
(35) نسبة الدعم الاجتماعي إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 2010 – 2021 177
(36) الحد الأدنى لأجر العامل الشهري ($) مقارنة بين سورية ودول الجوار في عام 2024 183

الملخّص:

يكتسب موضوع توزيع الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري أهمّيّة متزايدة، ذلك أنّ التّوزيع الّذي يمنح حصّة كبيرة من الدّخل لفئة قليلة من الأولغارشية المتنفّذين وأصحاب رؤوس الأموال على حساب الأغلبيّة السّاحقة من العاملين بأجر ممّن لا يملكون إلا قوّة عملهم، يعكس قدراً كبيراً من عدم العدالة وسوء التّوزيع للدّخل بين فئات المجتمع، وهو أمرٌ يرتبط بجانبٍ كبير منه بعدم المساواة. بيّنت الدّراسة أنّ حصّة العمل لم تتجاوز 33% بالمتوسّط من إجمالي الدّخل القومي السّوري خلال العقدين الأخيرين، في حين أنّها تجاوزت 50% في معظم دول العالم، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في الاقتصاد السّوري إلى عدّة أسباب أهمّها انحياز عوائد العمليّة الإنتاجية لرأس المال بشكلٍ عام، وكثرة العمالة غير الماهرة، وسيطرة القطّاع غير المنظّم، وانخفاض الأجور الحقيقيّة ومعدلات النّمو الاقتصادي بشكلٍ خاص. يضاف إلى ذلك الحرب الّتي امتدّت لأكثر من عقدٍ من الزّمن، وانعكست آثارها على جميع مناحي الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وزاد الأمر سوءاً عدم فعاليّة السّياسات الحكوميّة الرّامية إلى إعادة التّوزيع، ما أدّى بالمحصّلة إلى زيادة تركّز الدّخل والثّروة بأيدي القلّة أكثر فأكثر، ولتحديد مدى سوء التّوزيع قدّم البحث مقاربة لقياس حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري، مستخدماً أهم مقاييس عدم المساواة وأكثرها موثوقيّة لدى الاقتصاديين؛ وهي منحنى لورنز ومعامل جيني ونسبة ومعامل كوزنتس، كخطوة أولى على طريق إيجاد حلول مناسبة من شأنها أن تصحّح الخلل القائم في التّوزيع الحالي، وتحقّق مزيداً من العدالة بين مختلف فئات المجتمع السّوري، وقد بيّنت نتائج الدّراسة ارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري وفق جميع هذه المقاييس، حيث ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التّامة بشكل واضح، وبلغ متوسّط مؤشّر جيني حوالي 55%، ومتوسّط معامل كوزنتس نحو 21، وجميع هذه النّتائج تؤكّد حقيقة ارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة وانخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري.

الكلمات المفتاحيّة:

حصّة العمل، حصّة رأس المال، توزيع الدّخل القومي، عدم المساواة، الأجور الحقيقيّة، سوريّة.

الإطار العام للبحث

المقدمة I
مشكلة البحث VII
أهمية البحث VIII
أسئلة البحث VIII
فرضيات البحث VIII
أهداف البحث IX
منهجية البحث IX
حدود البحث IX
الدراسات السابقة X

ا

المقدّمة:

في الواقع، وعلى الرّغم من اختلاف اللّفظة بين عدالة التّوزيع وعدم المساواة إلا أنّهما وجهان لعملة واحدة، فدراسة عدالة التّوزيع تعني بالضّرورة تحديد حدّة التّفاوت وعدم المساواة، وهو موضوع يكتسب أهمّية متزايدة في جميع البلدان حتى المتقدمة منها؛ بسبب اتساع الهوّة المستمر بين الأغنياء والفقراء. منذ القدم وُجدت العديد من مظاهر عدم المساواة في المجتمعات التّقليدية؛ ارتبطت بملكيّة الأرض الموروثة، أو بالطّبقة الاجتماعيّة (كطبقة الإقطاع والنّبلاء والنّخب الحاكمة)، حيث تعارضت مصالح الملّاك مع العمّال والفلّاحين، وتعارضت مصالح أولئك الّذين يملكون الجاه والمال والسّلطة، مع أولئك الّذين لا يملكون إلّا قوّة العمل، وقد لا ينكر البعض منطقيّة أن يكون توزيع الثّروة وتراكمها نتيجة طبيعيّة لعمل القوى الاقتصاديّة، إلّا أنّه من المهم ألّا يعمل هذا التّراكم بأسلوب يجعل الحاضر عبداً للماضي، فصحيح أنّ توزيع الدّخل اليوم يتشكّل من واقع توزيع الثّروة اليوم، إلّا أنّ هناك توزيعاً مسبقاً للثّروة قد تمّ في الماضي، والثّروة الّتي يمتلكها فرد ما اليوم تراكمت معه أو مع عائلته سابقاً ولو بشكل جزئي، وهي الطّريقة الّتي حصل عليها أغلب أصحاب الثّروات اليوم حتّى في المجتمعات الأكثر تقدّماً.[1]

مع تطوّر المجتمعات، أصبحت مشكلة عدم المساواة أكثر تعقيداً؛ فمنذ القرن الثّامن عشر وحتّى الآن أدّت الثّورة الصّناعيّة مع كل ما حقّقته من تقدّم في التّقانة والاقتصاد والمجتمع إلى زيادة حدّة الصّراع بين أصحاب قوّة العمل ومالكي وسائل الإنتاج، حيث أصبح الإنتاج أكثر تركيزاً لرأس المال، ولم يعد التّفاوت مرتبطاً بملكيّة الأرض أو بالطّبقة الاجتماعيّة فحسب،[2] فتدخّلت الآلة والسّياسة والنّفوذ، وازداد استغلال العمالة والموارد الطّبيعيّة، حتّى أصبحت توجد دول غنيّة ودول فقيرة، دول الشّمال ودول الجنوب، وكما يقول بيكيتي "إنّ تطوّر عدم المساواة عبر الزّمن لم يكن تطوراً ماديّاً فقط، وإنّما استند إلى أفكار وأيديولوجيات استخدمتها الأنظمة الاقتصاديّة لتبرير شرعيّة عدم المساواة"،[3] فتاريخ توزيع الدّخل والثّروة في العالم لا يمكن تفسيره

---

[1] بالمر توم جي. (2013). "أخلاقيات الرأسمالية" - ما لن يخبرك به أستاذك". كتاب مترجم. محمد فتحي خضر. كلمات عربية للترجمة والنشر. القاهرة. 140. ص91-93

[2] Koh Sin Yee. (2020). " Inequality". School of Arts and Social sciences. Monash University Malaysia. Bandar Sunway. Malaysia. Article. 269:277. 271

[3] عثمان عثمان محمد. (2022). "سوء توزيع الدخل - نظام اقتصادي بديل". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد 30. 24. ص10،13

بالعوامل الاقتصاديّة فقط، وإنّما يجب أخذ العوامل السّياسيّة والاجتماعيّة بعين الاعتبار، فليس من الدّقة بمكان تلخيص وإرجاع تاريخ التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخول إلى عوامل اقتصاديّة بحتة فقط؛[4] فالدّول والأنظمة الّتي تمنح أصحاب السّلطة والثّروة حصّة ضخمة من الدّخل على حساب السّواد الأعظم من الفئات الفقيرة تعمل بفاعليّة، إلّا أنّ نتائجها ظالمة وغير عادلة في أغلب الأحيان.[5]

إنّ حالة عدم المساواة كانت ومازالت، وفي الغالب سوف تبقى، مصاحبة للاقتصادات على اختلاف أنظمتها،[6] وهي ظاهرة تُخلّف وراءها آثاراً ماديّة ومعنويّة، اقتصاديّة واجتماعيّة؛ على الأفراد والمجتمعات، كانخفاض مستوى المعيشة وتراجع الخدمات العامّة وتدهور البيئة، وانتشار الجريمة وعدم الاستقرار، وغيرها من الآثار المباشرة وغير المباشرة،[7] والمفارقة تكمن في أنّ أعلى نسب عدم المساواة موجودة في الدّول المتقدمّة الّتي تتبنّى قيم الإنصاف والإنسانية والعدالة الاجتماعية _ فأضخم الشّركات حول العالم تصنّف ضمن القطّاعات ذات الأجور المنخفضة[8]_ وهذا يعدّ من التّناقضات الخطيرة الّتي تعاني منها أغلب البلدان المتقدّمة، لقد أصبح التّفاوت في توزيع الدّخل على مستوى العالم أعمق بكثير من التّفاوت النّاجم عن توزيع النّاتج المحلّي الإجمالي لكل دولة، ويعود ذلك إلى أنّ الدّول المتقدّمة تحقّق ثراء مزدوجاً، مرّة لأنّها تنتج أكثر في الدّاخل، ومرّة لأنّها تستثمر أكثر في الخارج، وهو ما يزيد من حدّة التّفاوت وعدم المساواة داخلياً وخارجياً.[9]

وكما أنّ عدم العدالة والتّفاوت في التّوزيع داخل الاقتصاد الواحد يعود إلى طبيعة النّظام الاقتصادي وإلى مدى تحكّم أصحاب السّلطة ورؤوس الأموال وملّاك وسائل الإنتاج، فإنّ انقسام العالم بين دول الشّمال ودول الجنوب نشأ بسبب تحكّم القوى الأجنبية والاستعماريّة بموارد واقتصادات الدّول الفقيرة والنّامية، وهو ما جعل العالم ينقسم إلى قسمين، وبالعودة إلى التّاريخ القريب (ثلاثة قرون فقط) نجد أنّ أمريكا وكثيراً من الدّول الأوروبيّة الّتي أطلق عليها دول الشّمال تراكمت فيها الثّروة وأصبحت غنيّة نتيجة النّهب الاستعماري

---

[4] Piketty Thomas. (2014). "Capital in the Twenty First Century". Harvard University Press. 452. P2-3
[5] Koh Sin Yee. (2020). " Previous reference". P276
[6] United Nations UN. (2020). "Inequality in a rapidly changing world". World social report. Department of Economic and Social Affairs. 216. P167
[7] ديوب محمد معن. (2018). "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية - دراسة قياسية للفترة 1990 - 2010". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 39. العدد 4. 95:109. ص99
[8] Oxfam. (2024). "Inequality made in America - How Corporate America is Fuelling our Inequality Crisis". Oxfam Media Brief. 24. P3
[9] Piketty Thomas. (2014). "Previous reference". P2

لموارد دول الجنوب، واستغلالها لطبقة العبيد والعمالة الرّخيصة.[10] ومن السّذاجة بمكان التّسليم للاعتقاد القائل أنّ هذا الانقسام الرّهيب كان أمراً طبيعيّاً نتيجة التّقدّم التّقني والتّكنولوجي، والخبرات والمعرفة، وتطوّر الأنظمة الاقتصاديّة في دول الشّمال، وقلّة موارد وخبرات ومعرفة دول الجنوب ذات الأنظمة الاقتصاديّة الضّعيفة والمتخلفّة. لقد بات مؤكّداً أنّه لا يمكن إيجاد نظام وحيد يستطيع تنظيم الاقتصاد العالمي بأكمله، لكنّه بات مؤكّداً أيضاً أنّه ليس هناك ما يبرر استحواذ أغنى 10% على أكثر من 27% من نمو الدّخل في حين يحصل الـــ 50% الأدنى من سكان العالم على نسبة لا تتجاوز 12% فقط،[11] لذلك يحاول المسؤولون والاقتصاديّون تصميم سياسات إعادة توزيع للدّخل تناسب حالات عدم المساواة المختلفة،[12] كتوفير التّعليم للأطفال الفقراء وفرض ضرائب على الأغنياء، وهي من أكثر الأساليب المتّبعة للحد من انتشار الفقر وعدم المساواة، وعلى الرّغم من أهميّة هذه الأدوات إلّا أنّ تأثيرها يكون محدوداً في معظم الأحيان خاصّة في البلدان النّامية كالجمهوريّة العربيّة السّوريّة.[13]

عموماً، يمكن تعريف عدم المساواة اقتصادياّ، بالفرق بين دخول طبقات المجتمع المختلفة، وهنا تكمن صعوبة قياس حدّة التّفاوت وتقدير عدم المساواة، فمن المفروض أن يؤدّي نقل مبلغ معيّن من المال من شخص ثري إلى شخص فقير إلى انخفاض التّفاوت، إلّا أنّ الواقع أعقد من ذلك بكثير،[14] فقياس النّاتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال، هو عبارة عن مجموع ما أنتجه اقتصاد معين من سلع وخدمات نهائية خلال مدة زمنية محددة (كمية X قيمة)، وصحيح أنّه أمر صعب لكنّه يبقى واضحاً، أمّا قياس عدم المساواة فهو أقرب ما يكون لحساب الفروق في القدرات التّنافسيّة، فمن غير الممكن أن تكون العدالة هي المساواة التّامّة بين جميع الأفراد بغض النّظر عن قدراتهم ومؤهلاتهم وجهودهم المبذولة، كما أنّه من غير المقبول أن تستحوذ فئة قليلة من الأشخاص على الحصّة الأكبر من كعكة _ الدّخل والثّروة _ مخلّفة وراءها الفتات للغالبيّة العظمى من

---

[10] Cain P.J, Hopkins A.G. (2016). "British Imperialism 1688-2015". Book. 3rd Edition. Routledge Taylor & Francis Group. London and New York. 763. P226-230

[11] Koh Sin Yee. (2020). " Previous reference". P274-275

[12] Joyce Robert, Xu Xiaowei. (2019). "Inequalities in the twenty first century: Introducing the IFS Deaton Review". The Institute for Fiscal Studies. 34. P26

[13] بورغينيون فرانسوا. (2018). "توزيع الثروة". مجلة التمويل والتنمية. 22:24. ص22-23

[14] The United Nation UN. (2015). “Inequality measurement”. Department of Economic and Social Affairs. development issues No. 2. P1

السّكان لتعيش في فقر وعوز، دون تمكّنها من تأمين المستلزمات والاحتياجات الأساسيّة، والحد الأدنى من الحياة الكريمة. يضاف إلى ذلك أمور فنيّة تتعلق بنوعيّة البيانات وطرق جمعها، فمعظم بيانات عدم المساواة تأتي من واقع دخول الأفراد والأسر، ودخول الأثرياء وأرباحهم، وهو أمر بالغ التّعقيد، لأنّ الإحاطة بدخول جميع القطّاعات المنظّمّة وغير المنظّمة أمر صعب بحد ذاته، عدا عن عمليات التّهرب وعدم الإفصاح عن الدّخول الحقيقيّة. لذلك فإنّ المعلومات والبيانات المتعلّقة بالدّخل تنطوي على أوجه قصور عدّة، ولا يمكن ضمان تمثيلها للواقع بنسب مرتفعة، وبالتّالي فإنّ درجة التّأكد فيها غير كاملة، وأي أداة أو مقياس لعدم المساواة هو عبارة عن محاولة لتبسيط الواقع واختزاله برقم واحد،[15] لكن جميعها قد يكون مفيداً إذا تمّ توظيفه في السّياق الصّحيح. ولمّا كانت كل المقاييس تنطلق من مفهوم المساواة التّامّة أو المطلقة كمرجعيّة لتقدير عدم المساواة وليس عدم العدالة، فذلك يعني أنّ جميعها يشوبه عدم الوضوح، وأنّها تسعى لمقاربة الواقع في قياسها لعدم المساواة، وهي بذلك تكون أقرب إلى منطق النّظرية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعية.[16] تساعد مقاييس عدم المساواة بكل تأكيد في تحديد الاتجاهات العامّة داخل الاقتصاد، ويعتبر منحنى لورنز ومعامل جيني ونسبة ومعامل كوزنتس من المقاييس الأكثر شيوعاً وموثوقية لدى الاقتصاديين لقياس عدم المساواة، وهي المقاييس التي سيعتمدها البحث في قياس حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري. توجد مقاييس أخرى ليست معرض البحث ههنا، كمعامل التّباين أو الاختلاف ومؤشر هوفر ومعامل ثيل ودليل أتكنسون، وجميعها تعطي نتائج مشابهة نسبيّاً للمقاييس المعتمدة في هذه الدّراسة.

كما ذُكر سابقاً، تتشابه نتائج قياس عدم المساواة مع نتائج حساب عدالة التّوزيع في الدّخل والثّروة، فزيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة، يعني تراجع مستوى عدالة التّوزيع، إلا أنّ هناك فارقاً بسيطاً بينهما، وهو أنّ عدم المساواة يقيس الاختلاف في توزيع الدّخل بين جميع الفئات دون تمييز، ويقسّم المشتغلين وفق نّسب مئويّة، ويحسب حصة الدّخل لكل فئة من هذه الفئات، فيصنف نسبة دخل الـــ 1% الأغنى أو الـــ 10% الأعلى دخلاً، أو الـــ 50% الأدنى وهكذا ...، في حين أنّ حساب عدالة توزيع الدّخل ينطوي على تمييز

[15] أوستري جوناثان، بيرغ أندرو. (2014). "أداة القياس". مجلة التمويل والتنمية. 38:35. ص35

[16] صقر فراج. حسن رشدي. (2023). "مقاييس عدم المساواة في توزيع الدخل - دراسة نقدية". كلية التجارة بجامعة طنطا. مجلة التجارة والتمويل. العدد 2. 1015:971. ص923

واضح بين دخول العاملين ودخول أصحاب العمل، أي بين دخول العمّال وملّاك وسائل الإنتاج، وهو ما يطلق عليه بالتّوزيع الوظيفي للدّخل، فإذا كان الدّخل القومي يُعرّف على أنّه إجمالي السّلع والخدمات النّهائيّة الّتي ينتجها مجتمع ما أو اقتصاد ما خلال مدة زمنيّة محدّدة عادة ما تكون السنة، فهو بهذا المفهوم إمّا أن يساوي مجموع القيم الصّافيّة للسّلع والخدمات المنتجة،[17] أو أن يساوي مجموع الإنفاق الفردي والحكومي، الاستهلاكي والاستثماري،[18] أو مجموع الدّخول المولّدة من أجور وريوع وأرباح وفوائد،[19] وهو المدخل المعتمد في حساب عدالة التوزيع، حيث يتم تقسيم الدّخل القومي إلى نوعين أساسيّين بحسب المصدر؛ هما دخل العمل ودخل رأس المال، حيث تُمثّل إجمالي تعويضات العاملين شاملة الرّواتب والأجور والبدلات والحوافز والمزايا العينيّة والنّقديّة ما يطلق عليه بحصّة العمل؛ أي ذلك الجزء المتراكم للعمل من الدّخل القومي، ويُمثل مجموع ما يكسبه أصحاب رؤوس الأموال من أرباح وفوائد وعوائد نتيجة مشاركتهم أموالهم في العمليّة الإنتاجيّة بحصّة رأس المال، وغالباً ما يعكس انخفاض حصّة العمل وزيادة حصّة رأس المال نمواً أسرع في الإنتاجيّة على حساب الأجور، وبالتّالي ارتفاعاً في حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل.[20]

من خلال حساب حصّتي العمل ورأس المال على مستوى الاقتصاد، ونسبهما إلى الدّخل القومي، يمكن التّعرّف على الكيفيّة الّتي يتم توزيع الدّخل بها بين فئات المجتمع، وهو ما يعطي الموضوع بعداً اجتماعيّاً، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهميّة حساب حصّة العمل، وتوزيع الدّخل بين فئات المجتمع،[21] ويمثّل السّؤال المتعلّق بحجم حصّة الدّخل الّتي يجب أن تذهب للعمل، وحجم حصّة الدّخل الّتي يجب أن تذهب لرأس المال – أي الكيفيّة الّتي يقسّم بها الدّخل المتحقّق من العمليّة الإنتاجيّة بين العمل ورأس المال – لب الصّراع في مسألة توزيع الدّخل، لذلك فهي تعد من القضايا الاقتصاديّة الجوهريّة ذات الآثار المتشعّبة، الّتي لا تتوقّف حدودها عند المجال الاقتصادي وحسب، بل تتعدّاه إلى مجالات الحياة المختلفة.

---

[17] عبد المطلب عبد الحميد. (2010). "الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات". كتاب. مصر الإسكندرية. الدار الجامعية. ص45

[18] يوسف عثمان. (2011). ""أساسيات الاقتصاد". كتاب. الطبعة الرابعة. دار حافظ للنشر. القاهرة. ص145

[19] العبيدي هند. (2001). "مبادئ علم الاقتصاد". كتاب. الجامعة المستنصرية. العراق. الفصل الرابع. ص4

[20] Piketty T. (2014). "Capital in the twenty first century". Harvard university press. 452. P34

[21] جامع صالح. (2010). "الاقتصاد الكلي – الحسابات القومية". كتاب. جامعة كرري. كلية العلوم الإدارية. ص1-2

وعليه لا ينبغي ترك موضوع عدم المساواة وعدالة التّوزيع للدّارسين والاقتصاديّين وعلماء الاجتماع فحسب؛ فالفلّاح والنّبيل والعامل وصاحب المصنع والسّاقي والمصرفي كل لديه موقعه الخاص، الّذي يراقب منه ويرى كيف يعيش النّاس، وكيف تتدخّل علاقات القوّة والسّيطرة في التّوزيع بين المجموعات، وذلك يشكّل الأساس الّذي تبني عليه الأشخاص أحكامها في تحديد ما هو عادل وما هو غير عادل، وبالتّالي يوجد دائماً بُعد نفسي في تقدير عدالة التّوزيع وعدم المساواة، وكما يقول بيكيتي "لا يمكن لأي تحليل علمي مزعوم تهدئة الصّراع السّياسي، وبمعنى آخر لا يمكن أبداً لجمهوريّة الخبراء أن تحل محل الدّيمقراطيّة السّياسيّة، فلن يضع تحليل الخبراء نهاية للصّراع السّياسي العنيف الّذي يستثيره عدم المساواة بشكل حتمي"، ولكن على الرغم من أنّ التّحليل العلمي الاجتماعي هو تحليل غير نهائي وغير كامل، وسيظل كذلك على الدّوام، إلّا أنّ البحث الصّبور عن الحقائق والأنماط، والتّحليل الهادئ للآليات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة الّتي يمكن أن تفسّرها، يمكنه أن يزوّد الجدل الدّيمقراطي بالمعلومات ويركّز الانتباه نحو الأسئلة الصّحيحة.[22]

أكّدت الدّراسة المعمّقة على تفاقم مشكلة سوء توزيع الدّخل وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري، خلال العقود الأخيرة، وتشير التّقارير الدّوليّة والمحليّة أنّ النّمو الاقتصادي في سوريّة لم يكن في مصلحة الفقراء على المستوى القومي، بل كانت الأموال والثّروات تتركّز بشدّة بأيدي القلّة من الأوليغارشية الحاكمة وأصحاب رؤوس الأموال، ذلك أنّ التّوزيع بشكل عام ينحاز لمصلحة رأس المال بغض النّظر عن طبيعة النّظام الاقتصادي، وهو ما يؤدّي عبر الزّمن إلى انخفاض حصّة العمل وتردّي الأوضاع المعيشيّة للعاملين، يضاف إلى ذلك العولمة والتّقدم التّقني في معظم الاقتصادات الحديثة،[23] إلّا أنّ سوريّة مازالت تقيّد تعاملاتها التّجارية الخارجية إلى حدّ كبير نسبياً، وبالتّالي فهي لا تخضع لقوانين السّوق المفتوحة، كما أنّها لا تعتمد تلك التّقانات المتقدّمة في قطاعاتها الاقتصاديّة المختلفة، لذلك فإنّ هذان العاملان قد لا يكون لهما تأثير كبير في مشكلة سوء التّوزيع وعدم المساواة، في حين أنّ الانخفاض العام في أجور العاملين وقلّة العمالة الماهرة يمكن

[22] بيكيتي توماس. (2016). "رأس المال في القرن الحادي والعشرين". كتاب مترجم. وائل جمال، وسلمى حسين. مكتبة الفكر الجديد. ص8-9
[23] Berger Bennet, Wolff Guntram. (2017). “The global decline in the labor income share”. Bruegel. Policy contribution. P1

أن يعدّان من الأسباب الرّئيسة الدّافعة لانخفاض حصّة العمل وزيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة، فهما أكثر ارتباطاً بهذه المشكلة في الاقتصاد السّوري.

كما كان للحرب وتداعياتها، والسّياسات الاقتصاديّة الّتي انتهجتها الحكومة قبل وبعد عام 2011، دور كبير في توسيع فجوة عدم المساواة في توزيع الدّخل القومي في سوريّة، وانتشار اقتصاد الظّل، الّذي تضاعف أكثر من مرّة قبل الحرب وبعدها، وتراجعت الإيرادات العامّة إلى مستوى قياسي، خاصّة الضّريبيّة منها، ليتحمّل أصحاب الرّواتب والأجور العبء الأكبر مقارنة بأشكال الدّخل الأخرى، الأمر الّذي أدّى إلى تراجع حاد في حصّة العمل من الدّخل القومي نسبة إلى حصّة رأس المال، وأدّى إلى زيادة عدم المساواة بين شرائح المجتمع السّوري المختلفة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة عدم العدالة وسوء توزيع الدّخل القومي في الآثار السّلبيّة الكثيرة المترتّبة عليها، فزيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة ينعكس على جميع الأصعدة في المجتمع، لذلك تعد هذه المسألة – عدم العدالة وسوء توزيع الدّخل القومي – من القضايا المهمّة في جميع دول العالم، والاستثنائيّة في اقتصادات الدّول النّامية كالاقتصاد السّوري. يتمثل جوهر المشكلة في عدم العدالة في توزيع الدّخل القومي بين العاملين وأصحاب رأس المال أو مالكي وسائل الإنتاج، حيث يستأثر عدد قليل من الأثرياء والمتنفّذين – الأوليغارشية[24] – على معظم عوائد وأرباح العمليّة الإنتاجيّة، وتتركّز الثّروات بأيدي القلّة أكثر فأكثر، على حساب الأغلبيّة من ذوي الدّخل المحدود، ما يؤدي إلى زيادة الفقر، وانتشار ظواهر الفساد والمحسوبيات وغياب الشّفافيّة، وهو ما استدعى الدّراسة المعمّقة، لقياس وتحديد الدّرجة الّتي وصلت إليها في المجتمع السّوري، بغية وضع حلول مناسبة لها، لأنّ معرفة المشكلة هي الخطوة الأولى نحو المعالجة، وهذا بالضبط هو جوهر المشكلة، دراسة توزيع الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري بين العمل ورأس المال وتحديد اتجاهات التّغير فيها بدقة، ثم قياس حدّة التّفاوت وعدم المساواة، وتحديد أسبابها وتداعياتها وصولاً إلى انتخاب السّياسات الأنسب لتصحيح

[24] الأوليغارشية Oligarchy، شكل من أشكال حكم الأقلية، تكون فيه السلطة محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية، وهي كلمة مشتقة من اللفظة اليونانية (أوليغارخيا) التي تحدث عنها أفلاطون في كتابه "الجمهورية".

التّوزيع القائم، من خلال سياسات إعادة توزيع الدّخل، الّتي من شأنها تخفيف الآثار السّلبيّة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، وإنما على المستوى السّياسي والاجتماعي أيضاً.

أهميّة البحث:

تأتي أهمّية هذا البحث، من تناوله لمسألة جوهريّة واستثنائيّة في الاقتصاد السّوري، تندر الدّراسات الأكاديميّة حولها، وهي انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي لمصلحة حصة رأس المال، وارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل، حيث تمثل هذه المسألة تحدياً كبيراً أمام صانعي القرار الاقتصادي، لما يترتّب عليها من نتائج سلبيّة تتعدّى مجال الاقتصاد لتشمل الاجتماع والسّياسة والأمن، خاصّة بعد حرب عام 2011 الّتي استمرت لأكثر من عقد من الزّمن. وما يزيد من أهميّة البحث هو تقديمه مقاربة لتوفير إحصائيات دقيقة لا يمكن دونها دراسة هذا النّوع من المشكلات بدقّة ورصانة. يتناول البحث هذه المسألة في الاقتصاد السّوري من حيث الأسباب والتّداعيات، خلال العقود الخمسة الأخيرة، مع التّركيز على الدّرجة الّتي وصلت إليها في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتناسب وطبيعة المجتمع السّوري.

أسئلة البحث:

- كيف تغيّرت حصّة العمل من الدّخل القومي السّوري خلال العقود الخمسة الأخيرة؟
- ما مستوى حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري؟
- ما الأسباب الكامنة وراء عدم العدالة في توزيع الدّخل، وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري؟
- كيف أثرت السّياسات الاقتصاديّة في عدالة توزيع الدّخل القومي وعدم المساواة في سوريّة؟

فرضيّات البحث:

- أدى تطور الأنظمة الاقتصادية إلى انخفاض حصة العمل وزيادة وعدم المساواة في توزيع الدّخول.
- تجاوز مستوى التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل في الاقتصاد السّوري المتوسط العالمي وكذلك المستوى السّائد في كثير من الدّول النّامية والمتقدّمة.

- تعد الأسباب الخارجيّة الدّافع الرّئيس وراء انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي، وزيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري.
- أدّت السّياسات الحكوميّة إلى زيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل القومي في سوريّة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تقديم توصيف متكامل لمشكلة عدم العدالة وعدم المساواة في توزيع الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري خلال العقود الأخيرة، وذلك بالاعتماد على قياس حصتي العمل ورأس المال من الدّخل، وقياس حدّة التّفاوت وعدم المساواة في التّوزيع، بما يساعد على تقدير حجم المشكلة وتحديد الأسباب الرّئيسة الكامنة وراءها، مستخدماً أهم الطّرائق والأساليب والمقاييس لحساب ذلك، بغية التّوصل إلى حلول من شأنها المساعدة والمساهمة في تصحيح الاختلال الموجود في التّوزيع القائم، واقتراح سياسات إعادة توزيع تحقّق عدالة أكبر وتفاوتاً أقل بين جميع فئات المجتمع السّوري.

منهجيّة البحث:

تستخدم الدّراسة منهج الاستدلال الاستقرائي أسلوب دراسة الحالة، الّذي يشتمل على جمع البيانات والمعلومات اللاّزمة، ضمن الحدود الزّمانيّة والمكانيّة المحدّدة، ويوظّف التّحليل الاقتصادي؛ الوصفي والرّياضي والبياني، للوصول إلى أهداف الدّراسة في حسابها لحصّة العمل من الدّخل القومي وقياسها لحدّة التّفاوت وعدم المساواة وسوء توزيع الدّخل داخل الاقتصاد السّوري.

حدود البحث الزّمانيّة والمكانيّة:

- الحدود المكانيّة: الجمهوريّة العربيّة السّوريّة
- الحدود الزّمانيّة: 2000 – 2022، وقامت الدراسة بتضمين الأعوام السابقة لعام 2000 في التحليل كلما سمحت البيانات بذلك.

الدّراسات السّابقة:

فضيلة، عابد. رجب، محمود. (2022). " تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية"، مجلة جامعة البعث. مجلد 44. العدد 14 (21): 11-31

حاولت هذه الدّراسة تحليل دور الدّولة في الحياة الاقتصاديّة، وخاصّة التّوجهات الحكوميّة الخاصّة بالسّياسة الماليّة، من خلال مقارنة الواقع مع المحدّدات الّتي وضعتها الخطّة الخمسيّة العاشرة (2006 – 2010)، وتحليل التّشريعات الضّريبيّة وأثرها في مكونات الدّخل القومي والعلاقة التّناسبيّة بين الأجور والرّيوع والفوائد والأرباح. هدفت الدّراسة إلى تحليل وتقييم الإيرادات العامّة، وتحديد أثرها في فئات الدّخل المختلفة، وخلصت إلى أنّ النّظام الضّريبي في سوريّة يفتقر للعدالة الضّريبيّة، وذلك أدّى إلى توزيع غير عادل للدّخل، واقترحت ضرورة الإصلاح المالي وتحقيق العدالة في التّكليف الضّريبي وتوسيع دور القطّاع الخاص.

منظمة العمل الدولية ILC. (2021). "أوجه عدم المساواة وعالم العمل". مؤتمر العمل الدولي. الدورة 109. التقرير الرابع. البند الرابع من جدول الأعمال. 66

يؤكّد هذا التّقرير على أنّ مشكلة عدم المساواة آخذة بالازدياد في معظم البلدان خلال العقود الأخيرة، وقد أدّت لتداعيات اجتماعيّة واقتصاديّة عديدة، حيث انتشرت أشكال مختلفة من عدم المساواة كالعمودي (بين الأغنياء والفقراء)، والأفقي (بين مختلف فئات المجتمع)، كما شهدت تفاوتاً في الأجور بين الجنسين وفي أماكن العمل، وفاقم من ذلك جائحة كورونا على مستوى العالم. إنّ وجود مستويات مرتفعة من عدم المساواة يعني عملياً أنّ ملايين من الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسيّة، وبالتّالي فهم غير قادرين على الادّخار بكل تأكيد. لذلك أصبح الحد من عدم المساواة وتعزيز النّمو الشّامل للتّخفيف من آثار التّفاوت حاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى على الصّعيد الدّولي، وهو ما يدفع المؤسسات متعدّدة الأطراف لمحاربة الفقر، وتعزيز الرّخاء والرّفاهية، ودعم نمو دخل الأشخاص الأشد فقراً، والبالغة نسبتهم حوالي 40% من سكّان العالم.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. (2019). "تقرير التنمية البشرية لعام 2019 – ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين". نيويورك. 366

يرى هذا التّقرير أنّ عدم المساواة قد لا تعكس عالماً مجحفاً بشكل دائم وفي جميع الحالات، ففي السّنوات الأخيرة انُتشلت أعداد كبيرة من الفقر المدقع، لكن أعداداً أكبر لا تزال محرومة من الفرص أو الموارد الّتي

تتيح لها التّصرف في حياتها، فأوجه عدم المساواة تشكّل حواجز ليس فقط على المستوى الفردي، وإنّما قد تحول دون تحقيق خطّة التّنمية المستدامة لعام 2030، إنّ التّفاوت وعدم المساواة لا يقتصر على فوارق الدّخل والثّروة، ولا يمكن اختزاله بمقياس معيّن يرتكز على بُعد واحد فقط، فهناك أشكال مختلفة من عدم المساواة في التّنمية البشريّة وبين الجنسين وحتّى في تغيّر المناخ وتطوّر التّكنولوجيا، ولكل من هذه الأشكال آثاره وتداعياته، وأكّد التّقرير أنّ هذه المشكلة تعد من أكبر المشاكل الّتي تواجه الاقتصاد والمجتمع، وبحث في أهم السّياسات الّتي يمكن أن تتصدّى لها، والّتي من شأنها أن تحقّق نموّاً وتحسّناً في التّنمية البشريّة.

خضور، رسلان. (2019). "مشكلة توزيع الثروات والدخول تحدٍ يواجه الاقتصاد السوري". مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد DCRS. دراسات اقتصادية. 44

أوضحت هذه الدّراسة أنّ الاقتصاد السّوري يواجه أنواعاً مختلفة من التّحديّات؛ أخطرها التّفاوت الصّارخ في توزيع الدّخل والثّروات، فهو خطر محدق يؤسّس لكوارث وأزمات اقتصاديّة واجتماعيّة، قد تترجم إلى شكل من أشكال عدم المساواة السّياسيّة، وتقود إلى انقسامات عميقة في المجتمع السّوري تفقده وحدته ومنعته واستقراره. إنّ التّفاوت الكبير في التّوزيع وعدم الإنصاف يعد واحداً من أهم الأسباب الّتي تجعل المواطنين أقل ثقة ببعضهم البعض، وأقل ثقة بالحكومة، وواحداً من معوّقات النّمو الاقتصادي، فالاقتصاد السّوري كما ترى الدّراسة بحاجة إلى إعادة بناء جسور الثّقة بين المواطنين ومؤسسات الدّولة من جديد، ويعد الإنصاف في توزيع الدّخل أحد أهم ركائز ودعامات هذه الجسور، فكلّما تعزّزت الثّقة والرّوابط الاجتماعيّة، وازداد رأس المال الاجتماعي ترسّخت قيم المواطنة والشّعور بالهويّة، وهذا ما تحتاجه سوريّة في مرحلة إعادة البناء.

بيكيتي، توماس. (2016). "رأس المال في القرن الحادي والعشرين". كتاب مترجم. وائل جمال، وسلمى حسين. مكتبة الفكر الجديد. 655

يعتمد هذا الكتاب على خمس عشرة سنة من البحث (1998 – 2013)، خصّصت لدراسة وفهم الطّبيعة الحركيّة والتّاريخيّة للدّخل والثّروة، وقد خصّصه الكاتب لطلبة الدّراسات والدّكتوراه حول العالم. يعد الكتاب توزيع الثّروة أحد أهم المواضيع الجدليّة في الوقت الحاضر، وقد درس بيانات أكثر من عشرين دولة حول العالم، عن حركة وتوزيع الثّروة والدّخل منذ القرن الثّامن عشر، محاولاً الإجابة على التّساؤلات التّالية:

- ماذا نعرف عن التّطور طويل الأجل في توزيع الثّروة والدّخل؟
- هل ديناميكيّة (حركيّة) تراكم رأس المال الخاص تؤدي حكماً إلى تركيز الثّروة في أيدي عدد أقل مع تقدم الزّمن، كما آمن كارل ماركس في القرن التّاسع عشر؟
- هل تؤدّي القوى المتوازنة للنّمو والمنافسة والتّقدم التّكنولوجي في مراحل التّطور المتقدّمة إلى تقليل عدم المساواة وزيادة الانسجام بين الطّبقات، كما اعتقد سايمون كوزنتس في القرن العشرين؟
- ما الّذي نعرفه حقاً عن كيفيّة تطوّر الثّروة والدّخل منذ القرن الثّامن عشر، وما الدّروس الّتي يمكن استخلاصها من تلك المعرفة للقرن الجاري؟

هذه هي التّساؤلات الّتي حاول الكتاب الإجابة عليها، ليستخلص النّتائج والّدروس المستفادة منها عن:

- التّناقض الرّئيس في الرّأسماليّة بين الفائدة والنّمو.
- الاقتصاد السياسي والتاريخي، ومصالح الأقل حظّاً (محدودي الدّخل).

فضل الله، عبد الحليم. (2015). "أثر النّمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدّخل القومي – حالة لبنان 1992 – 2012". أطروحة دكتوراه. كليّة الاقتصاد. جامعة دمشق

عالج هذا البحث أثر نمو النّاتج المحلّي الإجمالي GDP على معدّلات الفقر وعدالة توزيع الدّخل في لبنان خلال السّنوات 1992 – 2012 والّتي تلت الحرب الأهلية، وربط النّتائج الّتي توصّل إليها بالاتجاهات الرّئيسة في المجال نفسه، واعتمد على التّحليل النّظري والقياسي، وبين أن زيادة متوسط الدّخل الفردي أو الأسري في لبنان ترافق مع تدهور أوضاع المساواة، وهذا ينطبق خصوصاً على دخول العاملين بأجر حيث تتراجع عدالة توزيع الأجور في المناطق الّتي يرتفع فيها متوسط الأجور والعكس بالعكس. خلص البحث إلى أنّ طبيعة النّظام السياسي/ الاقتصادي في لبنان هي الّتي تحول دون توسيع نطاق المستفيدين من النّمو الاقتصادي ومن التّدفق الكثيف للأموال والتّحويلات من الخارج، وهو ما يدعو للاعتقاد بأنّ تحقيق معدّلات نمو مرتفعة لن يؤدّي إلى تقليص الهوّة بين فئات السّكان ما لم يترافق ذلك مع إصلاح الآليّات السّياسيّة والاقتصاديّة.

سكيك، أشرف خليل. (2015). "محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995 – 2013". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية – غزة

هدفت الدّراسة إلى تحديد مجموعة العوامل المحدّدة لتوزيع الدّخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال المدة 1995 – 2013، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيّرات المستقلّة (نصيب الفرد من الدّخل القومي المتاح، نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، ومتغير الانقسام السّياسي كمتغيّر نوعي)، أثبتت الدّراسة أنّ العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدّخل القومي المتاح هي علاقة عكسيّة تعمل في اتجاه تقليل التّفاوت، أمّا نصيب الفرد من النّاتج المحلّي فكانت إشارة العلاقة موجبة، أي تعمل في اتجاه زيادة التّفاوت، وهذا يعني عدم مساهمة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التّوزيع العادل للدّخل، وعدم تطابق نظرية كوزنتز للعلاقة بين التّفاوت والنّمو الاقتصادي على واقع الاقتصاد الفلسطيني. وبناء على ذلك أوصت الدّراسة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في جوانب الخدمات خاصّة للفئات ذات الدّخل المتدنّي لرفع المستوى المعيشي لنصيب الـ 40% الأدنى دخلاً، كما أوصت بضرورة إعادة صياغة خطط التّنمية على أساس استجابة الهيكل الإنتاجي لتحسين مستوى نصيب الفرد من النّاتج الحقيقي.

الفلاح، بلال. (2014). "تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، دراسة بحثية

سعت هذه الدراسة إلى تقييم مدى امتثال أصحاب العمل في الضّفة الغربيّة لقرار الحد الأدنى للأجور بين عامي 2013 و2014، وحاولت معرفة الأسباب الكامنة وراء تدّني مستوى الامتثال لقرار الحد الأدنى للأجور، وذلك بالتّركيز على تأثير فائض العمالة، ودوافع أصحاب العمل لتطبيق القرار، الّتي تشمل المقارنة بين الفوائد والتّكاليف المترتّبة على الالتزام بقرار الحد الأدنى للأجور من عدمه. هدفت هذه الدّراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أوّلها استكشاف الخصائص الدّيموغرافيّة والاقتصاديّة للعمّال الّذين يتقاضون أجراً دون الحد الأدنى، وتوزيعهم الجغرافي في المحافظات الشّماليّة (الضّفة الغربيّة)، ومن ثم تقييم مدى امتثال أصحاب العمل لقرار الحد الأدنى للأجور في مناطق الضّفّة الغربيّة للفترة الممتدة من تاريخ تطبيق القرار ولغاية نهاية

شهر آذار من عام 2014. كما تناولت الدّراسة أهم الأسباب الكامنة وراء ضعف تطبيق القرار بحسب ما تظهره البيانات، واقتراح توصيات من شأنها تعزيز التزام أرباب العمل بالنّظام قيد الدّراسة.

روني، جاسبر. ولديرستورم، دانييل. (2014). "الاتجاهات طويلة الأجل في توزيع الدّخل والثّروة". ورقة عمل. جامعتي ستوكهولم وآبسالا. ألمانية

تستعرض هذه الدّراسة التّطورات طويلة المدى في توزيع الدّخل الشّخصي والثّروة، كما تناقش التّفسيرات المقترحة للأنماط المرصودة، محاولة الإجابة على التّساؤلات التّالية: (ماذا نعرف، وكيف نعرف، عن توزيع الدّخل والثروة مع مرور الوقت؟)، هل هناك اتجاهات مشتركة بين البلدان؟ كيف ترتبط الحقائق بالنّظريات المقترحة حول التّغيرات في عدم المساواة؟، حيث تقدّم هذه الدّراسة اتّجاهات عدم المساواة الرّئيسة، بدءاً من أواخر القرن الثّامن عشر، وتبيّن أنّ نسب عدم المساواة كانت مرتفعة في كل مكان تقريباً مع بداية القرن العشرين، مع تركّزها بشكل أكبر في بعض البلدان، وتؤكّد الدّراسة أنّه على مدى القرن العشرين، انخفضت نسب عدم المساواة في كل مكان تقريباً خلال الثّمانين عاماً الأولى من القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض تركيز الثّروة وانخفاض دخل رأس المال في الجزء العلوي من التّوزيع، وقد أشارت الأدلّة الاقتصاديّة القياسيّة أنّ الأسهم الأعلى تزداد في فترات النّمو فوق المتوسط، بينما ترتبط الدّيمقراطيّة ومعدّلات الضّرائب الهامشيّة المرتفعة بانخفاض أعلى الأسهم.

Prohorovs A. Bistrova J. (2022). "Labour share convergence in the European Union". Multidisciplinary digital Publishing Institute. Economies. Article. 22

تبحث هذه المقالة في قضيّة تقارب حصّة العمالة بين أوروبّا الغربيّة (EU15) وأوروبّا الوسطى والشرقيّة (EU11)، وتظهر النّتائج خلال المدة 2009 – 2018 وجود تقارب في حصّة العمل على المستوى الكلّي بنسبة 40%، وعلى المستوى القطّاعي في ثلاث قطّاعات اقتصاديّة رئيسة هي التّصنيع والخدمات والبناء، ووصلت أعلى نسبة تقارب في قطّاع الصّناعة بنحو 89.7%، في حين تباعدت نسبة حصّة العمل بين دول أوروبّا الشّرقيّة والغربيّة في القطّاع التّجاري، وخلصت الدّراسة إلى أنّ السّبب الرئيس وراء هذا التّقارب هو فتح سوق العمل في الاتحاد الأوروبي EU15 أمام دول أوروبّا الشّرقيّة EU11.

Koh, Sin Yee. (2020). "Inequality". School of Arts and Social Sciences. Monash University. Bandar Sunway. Malaysia: 269:277

أكّدت الدّراسة على أنّ التّفاوت وعدم المساواة موجود في المجتمعات منذ زمن بعيد، وسوف يرافقها في المستقبل، لقد أدرك العلماء أنّ التّفاوت هو منهجيّة متجذّرة في هياكل الأنظمة الاقتصاديّة المختلفة. وفي حين أنّ التّفاوت وعدم المساواة يتطوّر من حيث الشّكل والمظهر عبر الزّمن، تبقى حقيقة آثاره الضّارّة على حياة الأفراد والمجتمعات دون تغيير. وأظهرت الدّراسة أنّ التّفاوت له آثار ضارّة على الأفراد (الرّفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة) والمجتمعات (عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي، والجريمة)، والعالم (وسائل الإنتاج غير المستدامة، والتّدهور البيئي)، وبيّنت أنّ الأمر الأكثر أهميّة هو أنّ عدم المساواة يتعارض بشكل كبير مع قيم المساواة والعدالة الاجتماعيّة الّتي لابد من دعمها باعتبارها قيماً إنسانيّة معياريّة وأساساً للمجتمعات الدّيمقراطيّة.

Blanchet, Thomas *et. al.* (2019). "Inequalities and redistribution in Europe 1980 - 2017". World Inequality Lab WID. World Issue Brief. Article. 14

بيّنت هذه الدّراسة أنّ أوروبا استطاعت أكثر من غيرها احتواء ارتفاع التّفاوت في الدّخل الّذي لوحظ في جميع أنحاء العالم منذ بداية الثّمانينات، وعلى الرّغم من ذلك، ازداد تفاوت الدّخل في أغلبيّة البلدان الأوروبيّة، فمن عام 1980 وحتّى عام 2017 نما متوسط دخل الـــ 1% الأغنى بمعدّل أسرع بمرّتين من متوسّط دخل الـــ 50% الأدنى دخلاً، وقد حدث هذا الارتفاع في التّفاوت الّذي أمكن ملاحظته في جميع بلدان أوروبا تقريباً في سياق المنافسة الماليّة المتزايدة بين الدّول الأوروبيّة، الّتي يتوجّب عليها تنفيذ حزمة أكبر من السّياسات الخاصّة بضريبة الدّخل والثّروة وتمويل النّفقات الاجتماعيّة، لما لها من دور حاسم في الحدّ من التّفاوت وعدم المساواة. مع ذلك، تؤكّد الدّراسة عموماً على انخفاض التّفاوت في أوروبّا عن أمريكا، وتُرجع ذلك إلى السّياسات الاجتماعيّة والماليّة التي تنفّذها الدّول الأوروبيّة خاصّة في مجال الصّحة والتّعليم.

Guerriero Marta. (2019). "The Labour Share of Income Around the world: Evidence from a Panel Dataset". Asian Development Bank. W.P. series. 35

ترى هذه الدّراسة أنّ الأدبيّات الاقتصاديّة تتجاهل عموماً موضوع حصص عوامل الإنتاج وتوزيع عوائدها، وذلك بسبب الاعتقاد السّائد بأنّها ثابتة عبر الزّمن، وتقدم عدّة منهجيات مختلفة لتقدير حصّة العمل من الدّخل

القومي، من خلال دراسة بيانات دخل العمل لـــ 151 اقتصاداً نامياً ومتقدماً حول العالم خلال الفترة 1970 – 2015، وتؤكد نتائج الدّراسة وجود تباين كبير لحصّة العمل بين الاقتصادات تبعاً لاختلاف الزّمان والمكان، على عكس الافتراض التّقليدي الّذي يعتقد ثبات واستقرار حصص عوامل الإنتاج، وتوثّق انخفاض هذه الحصّة في جميع أنحاء العالم، خاصّة منذ منتصف الثّمانينات.

Charpe, Matthieu et. al. (2019). "Labor share and growth in the long run". Working paper series. European central bank. Eurosystem. No. 2251

تؤسّس هذه الدّراسة لبعض الحقائق عن العلاقة بين النّمو الاقتصادي وحصّة العمل في المدى طويل الأجل، معتمدة على بيانات بعض الدّراسات التّاريخيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال المدة 1898 – 2010، والمملكة المتّحدة خلال المدة 1856 – 2010، وفرنسا خلال المدة 1896 – 2010. وأثبتت وجود دورات طويلة الأجل في حصّة العمل تمتد لفترة ثلاثين إلى خمسين عام، موضّحة وجود تباين في هذه البيانات. علاوة على ذلك تؤكّد أنّ تأثير حصّة العمل على تغيّرات النّمو يتّصف بالإيجابي عند التّرددات المنخفضة للنّمو، وبالسّلبي عند التّرددات المرتفعة للنّمو، لتخلص إلى أنّ ارتباط المعامل الإيجابي لحصّة العمل بالمستوى المنخفض للنّمو يتزايد عبر الزّمن.

ما يميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة:

تتميّز هذه الدّراسة عن جميع الدّراسات السّابقة، كونها قدّمت مقاربة حسابية حقيقيّة لقياس عدالة توزيع الدّخل القومي، وحدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري خلال العقود الأخيرة، مستخدمة في ذلك أهم الطّرائق والمقاييس، وبالاعتماد على أحدث البيانات الرّسميّة وغير الرّسميّة المتوفرة، من خلال البحث في الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة، وتحديد شدّة التّفاوت ومدى سوء التّوزيع، بغية إيجاد حلول مناسبة من شأنها أن تحقق مزيداً من العدالة والإنصاف في توزيع الدّخل بين شرائح المجتمع السّوري، في حين أنّ جميع الدّراسات السّابقة لم تتناول حالة الاقتصاد السّوري بهذا التّفصيل.

الفصل الأوّل

فلسفة التّدخّل الحكومي في الاقتصاد

المبحث الأوّل: الجدل الفكري حول التّدخّل الحكومي في الاقتصاد

المقدّمة

مفهوم تدخّل الدّولة

التّيارات الفكريّة المؤيّدة لتدخّل الدّولة في الاقتصاد

المدرسة التّجاريّة (المركنتيليّة)

المدرسة الكنزيّة

التّيارات الفكريّة المعارضة لتدخّل الدّولة في الاقتصاد

المدرسة الطبيعيّة (الفيزيوقراطيّة)

المدرسة التّقليديّة (الكلاسيكيّة)

التّقليديّون الجُدد (النّيو كلاسيك)

تطوّر دور الدّولة الاقتصادي

الدّولة الحارسة

الدّولة التّدخليّة

الدّولة الرأسماليّة

الدّولة الاشتراكيّة

دولة الرّفاهيّة

الخاتمة

1-1-1- المقدّمة:

يعتبر موضوع الدّور الّذي تؤدّيه الدّولة في الحياة الاقتصاديّة موضوعاً جدليّاً بامتياز، فأصحاب الفكر التّدخلي يؤكّدون على ضرورة تدخّل الدّولة في الاقتصاد، ولهم في ذلك أسباب وذرائع، ويبدو ذلك جليّاً في الفكر الاشتراكي، والمدرستين التّجاريّة والكنزيّة، أمّا معارضو تدخل الدّولة فَيَرون عكس ذلك تماماً، فهم ينادون بضرورة تقليص دور الدّولة والحد من تدخّلها في الحياة الاقتصاديّة، ولهم في ذلك أسباب ومبررات تؤيّد وجهة نظرهم، ويعد الطّبيعيّون والكلاسيكيّون من أهم معارضي الفكر التّدخلي. عموماً، تؤدّي الدّولة دوراً مهماً في النّشاط الاقتصادي لأيّ مجتمع على اختلاف الأنظمة الاقتصاديّة، ويرتبط حجم هذا التّدخل بحجم الاقتصاد ومدى تطوّره، فعندما يكون الاقتصاد متطوراً يكون حجم التّدخّل محدوداً وحدوده مرهونة بالحاجة إليه. أيضاً تتدخل الدّولة في المجالات الّتي لا يُقدم عليها القطّاع الخاص، أو الّتي لا يستطيع بمفرده تلبيتها كاملة، فتضطر الدّولة إلى التّدخّل لتعويض النّقص الحاصل، بشكل يتكامل مع عمل القطّاع الخاص وليس على حسابه، كالخدمات والمرافق العامّة. ولعل الاختلاف الّذي شهده دور الدّولة وتدخّلها في الاقتصاد كان نتيجة للأفكار المصاحبة لتطوّر حالة المجتمع الاقتصاديّة، فعلى سبيل المثال، رغم أنّ حريّة السّوق كانت إطاراً للثّورة الصّناعيّة الّتي حقّقت تقدّماً هائلاً وغير مسبوق في قوى الإنتاج والدّخل والتّراكم، ودعت إلى تقليص دور الدّولة، إلّا أنّ هذه الحريّة نفسها أفرزت كماً كبيراً من الشّرور الاجتماعيّة، من استغلال للعمّال والنّساء والأطفال، وزيادة في الفوارق الاجتماعيّة، والأزمات الاقتصاديّة، والصّراع على مصادر المواد الأوليّة والأسواق الخارجيّة، الأمر الّذي ساهم في ظهور الاحتكارات الكبرى، وأجّج الصّراع الدّولي، وقاد إلى اندلاع حربين عالميّتين. هذه التّناقضات هي الّتي تتسبّب في تباين دور الدّولة في الاقتصاد.

1-1-2- مفهوم تدخّل الدّولة:

تُعدّ قضية تدخّل الدّولة، أو دور الدّولة كما يُعرف في الأدبيّات الاقتصاديّة، من القضايا الهامّة على المستوى الأكاديمي وعلى مستوى صناعة السّياسات الاقتصاديّة، وغالباً ما تدور النّقاشات حول أثر هذا التّدخّل في كفاءة السّوق، حيث يعتقد المؤيّدون أنّ تدخّل الدّولة يجعل السّوق أكثر كفاءة، ويساعد في جعله أكثر عدالة، في حين يرى المعارضون أنّ السّوق تكون أكثر فعاليّة فيما لو تركت تعمل لوحدها دون تدخّل.[25]

بشكل عام، توجد ثلاثة أنظمة اقتصاديّة شائعة لإدارة الاقتصاد، هي النّظام الرّأسمالي الّذي يعتمد مبادئ السّوق، والنّظام الاشتراكي الّذي يعتمد التّخطيط المركزي، والنّظام المختلط الّذي يجمع بين النّظامين السّابقين، أي الاعتماد على مبادئ السّوق والتّخطيط المركزي معاً، كما يوجد نظام رابع لكنّه غير شائع هو النّظام الإسلامي، والّذي يعتمد على مبادئ الدّين والتّشريع الإسلامي.[26]

من النّاحية النّظريّة، يكفل الاقتصاد الرّأسمالي الحريّة الاقتصاديّة المطلقة للفرد كي يزاول نشاطه الاقتصادي بالأسلوب الّذي يراه مناسباً في ضوء مصلحته الشّخصيّة، وبما يحقّق له أكبر قدر ممكن من الرّبح، وله أن يستخدم ما يشاء من أدوات الإنتاج، وأن يستهلك ما يشاء من الموارد، وأن يدّخر ما يشاء من أرباحه أو يستثمرها بالطّريقة الّتي يختارها، فكل أوجه الاستثمار وتنمية المال مشروعة، وليس للحكومة أو أي جهة أخرى التّدخّل في ممارسته لحقّه بما يخالف رغبته.[27]

في حين أنّ الحريّة الاقتصاديّة في النّظام الاشتراكي تكون على النّقيض من الاقتصاد الرّأسمالي تماماً، ذلك أنّ الفرد لا يملك حريّة الإنتاج أو الاستثمار، وهذه نتيجة منطقيّة لإلغاء الملكيّة الفرديّة لوسائل الإنتاج، إذ يجب على الأفراد العمل وفق الأهداف والخطط الّتي تضعها الحكومة، لذلك في ظل هذا الفكر المركزي تكون الدّولة هي المالك الوحيد، الّذي يحدد الأهداف ويقوم بتوزيع عناصر الإنتاج بما في ذلك القوى العاملة.[28]

---

[25] سلامة باسل. (2010). "التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي". جامعة تشرين. أطروحة دكتوراه. ص25

[26] الجدوري حامد. (2018). "الأسس العلمية لتدخل الدولة في الاقتصاد". مقالة بحثية. ص1-5

[27] العسال أحمد. (1989). "النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه"، كتاب ط2. القاهرة. ص75

[28] البلاع المعز لله. (2009). "الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة". ورقة بحثية. الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي. ص8

أمّا في الاقتصاد الإسلامي تتدخل الدّولة لضمان تطبيق أحكام الشّريعة الإسلاميّة، بما يتّصل بحياة الأفراد الاقتصاديّة، فتَحُول مثلاً دون تعامل النّاس بالرّبا أو تحارب الغش وتقطع يد السّارق، كما تطبّق الدّولة الأحكام الشّرعيّة العامّة، كالحثّ على الصّدقات لتحقيق التّكافل الاجتماعي، وفرض زكاة المال وتوزيع الميراث لإعادة التّوازن للحياة الاقتصاديّة بالطّريقة الّتي سمح بها المشرّع.[29]

يمكن القول أنّ العديد من حكومات الدّول مارست أو تمارس التّدخّل في الأنشطة الاقتصاديّة لتصحيح ما تراه خللاً في عمل السّوق أو في المجتمع، لدرجة أنّه لم يبق في الاقتصاد الصّناعي الحديث؛ مجالاً واحداً لم تصل إليه يد الدّولة،[30] إلّا أنّ ذلك التدخّل أصبح أكثر ضرورة، واتّخذ أشكالاً أكثر منهجيّة بعد أن تأكّدت نظريّة كِنز في استحالة تجنّب النّظام الرّأسمالي الوقوع في الأزمات والدّورات الاقتصاديّة،[31] لذلك يرى أنّ تدخّل الدّولة يجب ألّا يكون بوتيرة واحدة، وإنّما بمقتضى الحاجة والضّرورة والمصلحة الاقتصاديّة العامّة.[32]

أما آراء الاقتصاديّين بهذا الخصوص فقد تباينت بشكل كبير، حيث نادى البعض بإبقاء التّدخّل في أضيق الحدود كي لا تتضرّر آليات عمل اقتصاد السّوق، في حين حثّ البعض الآخر على ضرورة التّدخّل للقضاء على الاضطرابات والأزمات الاقتصاديّة الّتي يمكن أن تقع في الاقتصاد.[33] فيما يلي يتطرّق البحث لمناقشة أهم التّيّارات الفكريّة المؤيّدة لتدخّل الدّولة، ثم المعارضة له، مع توضيح أهم الأسباب والمبرّرات الّتي اعتمد عليها كلّ فريق في بناء حجّته وفكره الاقتصادي.

1-1-3- التّيّارات الفكريّة المؤيّدة لتدخّل الدّولة في الاقتصاد:

يقدّم أصحاب المذهب المؤيّد لتدخّل الدّولة العديد من الأسباب الّتي تدعو لذلك، كفشل السّوق مثلاً، أو عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، أو غياب المنافسة وانتشار الاحتكار، أو الضّغوط الاقتصاديّة والسّياسات الخارجيّة، أو

---

[29] الصدر محمد باقر. (1987). "اقتصادنا". كتاب. دار التعارف. بيروت. الطبعة عشرون. ص680

[30] مجيد إدريس. (2005). "الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة". أطروحة دكتوراه. ص18-27

[31] Keynes Maynard. (1970). "The general theory of employment". Book. Page 313-323

[32] بكر عصمت. (2009). "تدخّل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. جامعة تكريت. المجلد 5. العدد 14. ص104

[33] قويدر معيزي. (2013). "تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق". جامعة البليدة. مجلة الاقتصاد الجديد. العدد8. ص138

لاعتبارات العدالة في توزيع الثّروة، وعادة ما يُبرّر تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي سواء في الدّول المتقدّمة أو النّامية بعدّة مبرّرات أهمّها:[34]

- تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الدّخول والثّروات.
- حصول الأفراد على حقوقهم يفرض عليهم التزامات بالمقابل.
- أولويّة بعض الأهداف الاجتماعيّة، الّتي تتعارض مع مبدأ تعظيم الرّبح المحرّك للقطّاع الخاص.
- حاجة المجتمع إلى سلع جماعيّة، كالمواصلات وخدمات الأمن القومي، والصّحة والتّعليم والتّرفيه الّتي لا يمكن تركها للمبادرات الشّخصيّة.

فيما يلي تنتقل الدّراسة إلى تقديم استعراض لأهم المدارس الدّاعمة لتدخّل الدّولة.

1-1-3-1- المدرسة التّجاريّة (المركنتيليّة):

بدأ فكر التّجاريّين بالظّهور مع مطلع القرن الخامس عشر خاصّة بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدّول الأوروبيّة، بسبب زيادة تدفق المعادن الثّمينة إلى اقتصاداتها، ممّا جعلها تعطي أهميّة بالغة لتوازن ميزان المدفوعات، لذلك انصبّ اهتمام أصحاب هذه المدرسة على تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التّصدير، الأمر الّذي جعلهم يُولُون اهتماماً بالغاً بالنّشاط التّصديري.[35] ويمكن القول أنّ أفكار هذه المدرسة امتدّت من القرن الخامس عشر بعد انهيار النّظام الإقطاعي حتى منتصف القرن الثّامن عشر، وكان من أهم روّادها الإنكليز توماس مور وجون لوك، والفرنسي كولبير، ونادى أصحاب المدرسة التّجارية أو كما أطلق عليها آدم سميث المركنتيليّة (النّزعة التّجاريّة) بتدخّل الدّولة بشكل واسع في الحياة الاقتصاديّة، فمع الاكتشافات الجغرافيّة الجديدة وتدفق الذّهب بكميّات كبيرة إلى أوروبّا، والتّزايد الكبير في حركة التّجارة وتراكم رأس المال، كان لابدّ أن تؤدي الدّولة دوراً أكبر لإدارة النّشاط الاقتصادي وحماية السّوق الدّاخليّة من الواردات المنافسة للصّناعات الوطنيّة النّاشئة، ولتعظيم الثّروة وتحقيق الفائض في الميزان التّجاري من خلال تملّك المعادن النّفيسة الّتي يمكنها أن تدعم النّشاط الاقتصادي

---

[34] النواب إيهاب. (2018). "فشل السوق وجدلية تدخل الدولة في الاقتصاد". مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية. مقالة بحثية. ص2

[35] عفر محمد، فريد أحمد. (1999). "الاقتصاد الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. ص11

والتّجارة الدّولية، إضافة إلى إشرافها على إنتاج السّلع الموجّهة للتّصدير وتهيئة الظّروف لزيادة الصّادرات.[36] كل ذلك أسّس لأفكار المذهب التّجاري أو المركنتيلي الّذي اعتمد تدخّل الدّولة سياسيّاً واقتصاديّاً لبناء قوة الدّولة وعظمتها، وهو ما أسّس لظهور النّظام الرّأسمالي (الرّأسمالية التّجاريّة) المعتمدة على التّجارة الخارجيّة.

ومع ازدياد الحركة التّجاريّة بدأت تتّضح معالم هذه المدرسة المتمثّلة بالسّلطة المركزيّة للملك وللحكومة، وأصبحت الدّولة تقوم بوظائف كثيرة إضافة إلى أعمال الأمن والدّفاع، وأخذ دورها بالاتساع بهدف حماية نفوذها داخلياً وخارجياً، فتدخّلت في النّشاط الاقتصادي من خلال فرض الضّرائب على الواردات وحظر بعضها، ودعم الصّادرات من خلال تقديم الإعانات وتوفير المواد الخام من المستعمرات وتخفيض الرّسوم على السّلع المُعدّة والمنتجة لأغراض التّصدير، كما وتدخّلت الدّولة أيضاً في تحديد أسعار السّلع الزّراعيّة بإبقائها منخفضة محليّاً ومنع تصديرها، وتحديد مستوى الأجور واستقدام العاملين المهرة من الخارج، وبذلك كان تدخّل الدّولة كبيراً جدّاً في هذه المرحلة.

1-1-3-2- المدرسة الكنزيّة:

ظهرت المدرسة أو النّظريّة الكِنزيّة كمحاولة لعلاج الآثار السّلبيّة لأزمة الكساد الكبير الّتي بدأت عام 1929، وأرجعت هذه النّظريّة الاختلال الحاصل في الاقتصاد لعمله بأقل من مستوى التّشغيل الكامل، الأمر الّذي رفع معدّلات البطالة، وتمثّل الحل المقترح آنذاك في أن تتدخّل الدّولة من خلال زيادة حجم الطّلب الكلّي لزيادة معدّلات التّشغيل، وبما أنّ التّشغيل الكامل لا يكون إلا عند مستوى استثمار محدد، فإنّه لا يمكن أن يتحقق إلّا من خلال تدخّل الدّولة لتحفيز الاستثمار. رفض كِنز فكرة اليد الخفية الّتي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي، الّتي تقول أنّ تحقيق التّوازن وتصحيح الانحرافات في الاقتصاد يكون تلقائيّاً من خلال آليّات السّوق. بالمقابل، نادى كِنز بوجوب اضطلاع الدّولة بالأعمال العامّة وإنشاء المرافق، وليس فقط التّدخّل من خلال السّياسة الماليّة والنّقديّة، فتدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي يؤمّن حصول كل فرد على حاجاته الأساسيّة كالتّعليم والسّكن والرّعاية

[36] الشرفاوي الجزائرلي معاذ. (2020). "تاريخ الفكر الاقتصادي". كتاب. الجامعة الافتراضية السورية. ص55-66

الصحيّة والنّقل العام، كما تضمن التّشغيل التّام لقوّة العمل، وتضمن التّوزيع العادل للثّروة، وكل ذلك يدعو الدّولة إلى أن تقوم بدور أكثر اتساعاً، حيث أن تدخّل الدّولة قادر على خلق الطّلب الفعّال، وتحفّيز الاستهلاك والاستثمار، ويكفل رفع معدّلات التّشغيل والنّمو ويحقّق الاستقرار الاقتصادي.[37] ويمكن تلخيص دور الدّولة عند كِنز بالآتي:[38]

- زيادة الإنفاق العام في مجالات الاستثمار لزيادة فرص العمل، ورفع مستوى الدّخل لزيادة الطّلب.
- فرض الضّرائب التّصاعديّة لصالح الفئات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك لتحفيز الطّلب.
- توفير الخدمات الضّروريّة كالتّعليم والصّحة بأسعار منخفضة لزيادة الاستهلاك.
- معالجة التّضخّم من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وتحديد الضّرائب والتّحكم في أسعار الفائدة.

1-1-4- التّيّارات الفكريّة المعارضة لتدخّل الدّولة في الاقتصاد:

إنّ انتشار الأفكار المؤيّدة لتدخّل الدّولة ساهم في تعزيز الإيمان بقدرة الحكومة على تصحيح إخفاقات السّوق، إلّا أنّ المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأزمات الماليّة الّتي شهدها العالم، جعل الكثير من الاقتصاديين يشكّكون بتدخّل الدّولة، "لقد كانت الدّولة تفعل كل شيء ولكن بجودة أقل".[39] اعتمد معارضو الفكر الاقتصادي التّدخليّ على الفشل الكبير الّذي لحق بدول أوروبّا الشّرقيّة والاتحاد السّوفيتي السّابق وغيرها من الدّول الّتي توسّعت في النّشاط العام والقطاع العام، إلى أن بدأت تظهر دعوات خصخصة القطّاع العام أي تحويله إلى قطّاع خاص في انكلترا عام 1979 تقريباً.[40] تعد كارثة فشل التّصنيع بقيادة الدّولة على غرار تجربة روسيا العظمى الّتي تحكم وتنظّم النّشاط الاقتصادي، من أهم الدّروس المستفادة في التّاريخ الاقتصادي للقرن العشرين.[41] لقد كانت الاشتراكيّة المخطّطة مركزيّاً مقنعة جداً في البداية، إلّا أنّها فقدت مصداقيّتها تدريجيّاً، ولم يعد يُنظر إليها على أنّها خيار قابل

---

[37] عبد الستار سلمى. (2003). "حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق". مقال. مجلة مصر المعاصرة. ص36

[38] قويدر معيزي. (2013). "مرجع سابق". العدد 08. ص140

[39] Tanzi, V. (1997). "The changing role of the state in the economy". IMF Working Paper. P52

[40] عبد الحميد عبد المطلب. (1997). "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي". كتاب. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. ص239

[41] Sachs, J.D. (1999). "A brief history of global capitalism". Oxford review of economic policy. Vol. 15. No.4

للتّطبيق، وهكذا فقد تآكلت فكرة قيام الحكومة بدور "الوصاية لتحقيق الرفاه والخير الاجتماعي" بسرعة، بسبب التّجارب الّتي أفرزت العديد من المشاكل الاقتصاديّة كالسّلوك الرّيعي، والفساد والهدر وعدم الكفاءة في إدارة الموارد، وظهور طبقة من المتنفّذين الحكوميّين؛ تتحكم بالأسواق لمصالحها الشّخصيّة. نتيجة لذلك، كان القطّاع الخاص يختنق في كثير من الأحيان تحت سيل من الضّوابط المركزيّة خاصّة في البلدان النّامية. ومع نهاية الثّمانينات، كان الجدل قائماً بين المكاسب الّتي يمكن تحقيقها من تدخّل الدّولة والفشل الّذي أصاب كثيراً من الاقتصادات جراء ذلك.[42] فيما يلي عرض لأهم الأفكار والمدارس المعارضة لتدخّل الدّولة في الاقتصاد.

1-1-4-1- المدرسة الطّبيعيّة (الفيزيوقراطيّة):

ظهرت المدرسة الطّبيعيّة أو الفيزيوقراطيّة في منتصف القرن الثّامن عشر، ردّاً على المدرسة التّجاريّة الّتي أهملت الزّراعة على الرّغم من أنّها كانت تعطي حوالي ثلاثة أرباع الدّخل القومي، ومن أهم روّادها الدّكتور كيسناي طبيب لويس الخامس عشر، ودي نيمور الّذي أصدر كتابه الشّهير والمعنون بالفيزيوقراطيّة عام 1761.[43] بشكل عام، اعتقد الطّبيعيّون بوجود نظام طبيعي يسيّر الأشياء، فرفضوا تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي إلّا في أضيق الحدود، معتمدين في ذلك على أسباب عديدة منها تدهور الإنتاج الزّراعي وسوء أحوال المزارعين في فرنسا بسبب تطبيقهم لسياسات التّجاريّين الّتي تنادي بخفض أثمان السّلع الزّراعيّة لتشجيع الصّناعة، وفرضوا قيوداً على حريّة التّجار والمنتجين وكل ما يتعلق بالتّجارة الدّاخليّة والخارجيّة، وكذلك فساد الجهاز البيروقراطي للدّولة.[44] استندت آراء الطّبيعيّين إلى ما يعرف بالنّظام الطّبيعي القائم على مبادئ الحريّة وتحقيق المصلحة الشّخصيّة والمنافسة، والّذي يسيّر النّشاط الاقتصادي بانتظام دون الحاجة إلى تدخّل الدّولة، فكل تدخّل من طرف الدّولة يعطّل النّمو الاقتصادي لأنّ هناك يداً خفيّة تعمل على خلق التّوازن المستمر بين المصالح في السّوق.[45]

---

[42] Stiglitz Joseph. (1998). “Redefining the role of the state”. MITI research institute. P53

[43] فرانسيسكو كيسناي (1694 – 1774)، طبيب واقتصادي فرنسي، حصل على إجازة في الجراحة في الخامسة والعشرين من عمره، وعمل كطبيب في القصر، واستطاع نشر أفكاره الجذابة في البلاط الملكي وخاصة تلك الاقتصادية منها والتي أسست للفكر الفيزيوقراطي. صمويل دو بونت دي نمور (1739 – 1817) هو كاتب وعالم اقتصاد ومسؤول حكومي فرنسي، شاب طموح استخدم علاقاته الواسعة في المحكمة الفرنسية إلى أن أصبح تحت وصاية الدكتور كيسناي.

[44] الكفري مصطفى. ابراهيم غسان. (2018). "الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية". كلية الاقتصاد بجامعة دمشق. ص210

[45] أحمد جامع. "الرأسمالية الناشئة". كتاب. دار المعارف. القاهرة. ص144

1-1-4-2- المدرسة التّقليديّة (الكلاسيكيّة):

بدأت أفكار هذه المدرسة بالظّهور في القرن الثّامن عشر، ويعد آدم سميث من أهم مفكري المدرسة الكلاسيكيّة وهو صاحب فكرة اليد الخفيّة والمقولة الشّهيرة "دعه يعمل دعه يمر"، بالإضافة إلى مفكرين آخرين كديفيد ريكاردو ومالثوس،[46] وينطلق التّقليديّون أو الكلاسيكيّون عموماً من فكرة إطلاق الحريّات الفرديّة وتبنّي الاقتصاد الحر القائم على رفض تدخّل الدّولة للتّأثير في آليّات السّوق، سواء في الحياة الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة للأفراد، حيث يرون أنّ الدّور المناسب للدّولة يجب أن يتقلّص ليصبح "الدّولة الحارسة" بحيث يكون مقيداً بتوفير المنافع العامّة الأساسيّة مثل الدّفاع الوطني، والقانون والنّظام، وتحديد وإنفاذ حقوق الملكيّة والعقد الاجتماعي، والّتي تهدف عادة إلى ضمان المعاملة العادلة لجميع المواطنين، ومنع استخدام سلطات الدّولة من قبل بعض الفئات لإثراء أنفسهم على حساب الآخرين.[47] من هنا نادى الكلاسيكيّون بضرورة إزالة كل القيود الّتي تعوق النّشاط الاقتصادي، وطالبوا بحريّة جميع الأفراد في تحقيق مصلحتهم واختيار النّشاط الاقتصادي الّذي يرغبون به. وطبقاً لمبدأ نظام الحريّة الطّبيعيّة يجب على الدّولة إلغاء الجهاز التّنظيمي الّذي يوجّه السّياسة التّجاريّة، لضمان حريّة مرور السّلع داخل الدّولة، ويرى أنصار هذه المدرسة أيضاً أنّ هناك يداً خفيّة تعمل من تلقاء نفسها على تحقيق التّوازن الذّاتي للاقتصاد، لذلك فإنّ أي تدخّل للدّولة في هذا الإطار سيؤدّي إلى الإضرار بالنّظام، حيث أنّ أجهزة الدّولة – برأيهم – غير قادرة على تولّي عمليات الإنتاج والتّخصيص والتّوزيع بكفاءة اقتصاديّة عالية وبشكل يعظم المكاسب والأرباح.[48]

1-1-4-3- التّقليديّون الجُدد (النّيو الكلاسيك):

ظهرت أفكار الكلاسيكيّين الجدد في منتصف القرن الثّامن عشر تقريباً، وكان من أشهر مفكري هذه المدرسة الفرنسي فالراس، والإنكليزي جيفونز، والنّمساوي مينجر[49]، وآخرون لحقوا بهم كالاقتصادي الإنكليزي الشّهير

---

[46] الشرفاوي الجزائرلي معاذ. (2020). "مرجع سابق". ص100

[47] Stiglitz Joseph. (1998). “Previous reference”. P53

[48] النقلي عاطف. (2002). "مبادئ الاقتصاد المالي". كتاب. مكتبة النصر. القاهرة - الزقازيق. ص6

[49] الحمادي علي مجيد. (2010). "التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق". دار اليازوري العلمية. عمان. ص64

ألفريد مارشال[50]، وكل هؤلاء ساهموا في تأسيس المدرسة الحديّة (الهامشيّة) والّتي تعتبر امتداداً للمدرسة الكلاسيكيّة خاصّة من ناحية مبدأ اللّيبراليّة. إلّا أنّ الفترة الّتي عاشها الكلاسيكيّون الجدد اختلفت عن تلك الّتي عاشها الآباء الكلاسيكيّون، حيث شهدت كثيراً من الأحداث السّياسيّة والاقتصاديّة الضّخمة، كالحربين العالميّتين الأولى والثّانية، وظهور الاحتكارات وانتشار مصانع الإنتاج الكبير، واختراع العديد من الأجهزة الكهربائيّة الاستهلاكيّة كالغسّالة ومكيف الهواء وغيرها. وهذا ما أثّر في أفكار اللّيبراليّين وأدّى إلى صعود الفكر الاشتراكي، ما دفع بالكلاسيكيّين الجدد إلى تعديل أفكارهم بشأن التّدخّل الحكومي. وقد برز في هذه الفترة (السّبعينات والثّمانينات) عدد من المفكرين الجدد أهمّهم مارشال وباريتو وفيشر والّذين أسهموا في تطور الفكر الاقتصادي بما عُرف بمبادئ التّحليل الاقتصادي الجزئي، الّذي يقوم بتحليل النّشاط الاقتصادي من المنظور الفردي.[51]

رأى أصحاب هذه المدرسة أنّ اقتصاد السّوق يعاني من الإخفاقات الّتي تتطلّب تدخّلاً من الدّولة كالاحتكارات وعدم الاستقرار الاقتصادي وقلّة العدالة في التّوزيع، إلّا أنّ الأزمة الهيكليّة الّتي تعرّضت لها الدّول الرّأسماليّة مع بداية سبعينات القرن العشرين أجبرتهم على العودة للتّفكير في الدّولة الحارسة، وبدلاً من تركيز الدّولة على العدالة وإعادة توزيع الدّخل والثّروة، يتوجب عليها التّركيز على الكفاءة والنمو.[52] ومما سبق يمكن تلخيص النّقاط الأساسيّة الّتي يرتكز عليها فكر منتقدي تدخّل الدولة فيما يلي:[53]

- عندما تترك الأسواق للعمل وحدها فإنّها تحقق نتائج فعّالة، حيث تعد الكفاءة في استخدام الموارد أهم من التّوزيع بين الأشخاص والأجيال، وعليه لا يكون تدخّل الحكومة ضرورياً، لأنّ أي شيء تقوم به الحكومة، يمكن أن يقوم به القطّاع الخاص وبشكل أفضل، إضافة إلى أنّها بتدخّلها قد تأخذ الموارد من مجموعة معيّنة وتمنحها إلى مجموعة أخرى أقل استحقاقاً.[54]

---

[50] جالبريت جون كينيث. (2000). "تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضرة". كتاب مترجم. أحمد فؤاد بلبع. 261. ص11

[51] الشرفاوي الجزائرلي معاذ. (2020). "مرجع سابق". ص186

[52] موسى أحمد. (1999). "دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر". الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء. القاهرة. ص4

[53] عبد المجيد قدي (2003). "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص25

[54] Stiglitz Joseph. (1998). “Previous reference”. P5

- غالباً ما يكون سبب الإخفاقات الّتي يتعرّض لها السّوق هو تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي، فمثلاً تبنّي الدّولة لسياسة تجاريّة حمائيّة معيّنة، يؤدي إلى إضعاف الوضع التّنافسي للمؤسّسات المحليّة وزيادة قوّة النّقابات العماليّة، كما قد يترتّب على تدخّل الدّولة من خلال سياسة نقديّة أو سياسة ماليّة معيّنة عدم استقرار في السّوق المحليّة.
- إمكانيّة استغلال أصحاب المصالح (أفراد أو مؤسّسات) تدخّل الدّولة لتقوية نفوذهم وتعظيم عوائدهم، وبذلك يُستغل النظام والقانون لخدمة أصحاب المصالح على حساب المستهلكين.
- أخيراً يترتّب على تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي زيادة الإنفاق العام، وهذا يقتضي البحث عن موارد ماليّة إضافيّة سواء من خلال فرض ضرائب جديدة أو رفع نسب الضّرائب المفروضة، أو من خلال الاقتراض من الخارج أو من خلال التّمويل بالعجز.

لذلك يرى أصحاب هذا المذهب (معارضو تدخّل الدولة) أنّه من الأفضل عدم تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي تفادياً للأضرار الاقتصاديّة السّلبيّة الّتي قد تنجم عن مثل هذه التّدخّلات.

من خلال الطّرح السّابق نلاحظ جدليّة مسألة تدخّل الدّولة في الحياة الاقتصاديّة، فكلا الطّرفين المؤيّد والمعارض له أسباب منطقيّة تدعوه لتبنّي أفكار ومعتقدات معيّنة، ومن خلال هذا الصّراع الطّويل، وتذبذب الأفكار الاقتصاديّة بين مؤيّد ومعارض كان دور الدّولة يتغيّر، فتارة ينكمش ويتقلّص ليأخذ دور الدّولة الحارسة، وأخرى يتسع ليشمل نواح اجتماعيّة إضافة للنواحي الاقتصاديّة. فيما يلي يستعرض البحث تطور دور الدّولة في الحياة الاقتصادية عبر الزمن ومع اختلاف الأفكار والأنظمة الاقتصاديّة.

1-1-5- تطوّر دور الدّولة الاقتصادي:

مرّ دور الدّولة وتدخّلها في الحياة الاقتصاديّة بمراحل عديدة، إلّا أنّ الاتجاه العام بصفة عامّة، كان نحو زيادة هذا الدّور وليس إلى تقليصه، لما تملكه الدّولة من إمكانات ماليّة ومؤسّسية وتقنيّة لا يملكها القطّاع الخاص. في الوقت

نفسه ساهمت المذاهب الاشتراكيّة والشّيوعيّة مركزيّة التّخطيط في تعزيز زيادة دور الدّولة، وساعد استقلال عدد كبير من الدّول الفقيرة وتحمّلها مسؤوليّة التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في توسيع هذا الدّور.[55] وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدّور يختلف ويتغيّر بحسب طبيعة النّظام الاقتصادي، وفيما يلي يستعرض البحث بشيء من التّفصيل تطّور دور الدّولة في النّشاط الاقتصادي.

1-1-5-1- الدّولة الحارسة:

ساعد تكدّس المعادن الثّمينة بيد الدولة التجارية في القرنين السّادس والسّابع عشر على بداية ظهور أفكار النّظريّة الكلاسيكيّة ومفهوم الدّولة الحارسة، التّي كانت تعتمد بشكل أساسي على ترك النّشاط للأفراد دون تدخّل منها، حيث ارتكزت أفكارها على وجود قوى ذاتيّة داخل الاقتصاد قادرة على منع حدوث فترات ركود طويلة، وبالتّالي فإنّ السّوق لديه الآليّات الكافية الّتي تمكّنه من إعادة التّوازن العام دون تدخّل من الدّولة. وعلى ذلك فإنّ قوى السّوق تستطيع التّغلّب على الهزّات الّتي قد تحدث في الاقتصاد لتدفعه نحو التّوازن من جديد، ما ترتّب عليه تقلّص وظائف الدّولة إلى حدّ أنّها كانت تقوم بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدّفاع فقط، أي أنّ وظيفتها تنحصر بحراسة النّشاط الاقتصادي، مع السّماح لها بإقامة بعض المشاريع العامّة، وقد استمرت هذه الفكرة فترة طويلة، إلى أن حدثت مشكلة الكساد الكبير، عندها بدأ الاقتصاديون يشكّكون في صحّة هذه النّظريّة بعد أن عجزت آليّات السّوق عن إعادة التّوازن للاقتصاد دون تدخل من الدّولة؛ كما كان يدّعي أصحابها.[56]

1-1-5-2- الدّولة التّدخّليّة:

إنّ ظهور النّزاعات التّجاريّة في القرن السّابع عشر، والّتي كانت ناجمة عن سيطرة الفكر التّجاري الّذي دعا إلى حريّة الحركة التّجاريّة، جعل التّجاريّين يطالبون بتدخّل أكبر للدّولة لتنظيم الحياة الاقتصاديّة، واختلفت صور التّدخّل من دولة إلى أخرى، إلّا أنّ تدخّل الدّولة ظلّ في حدوده الدّنيا، إلى أن وقعت أزمة الكساد الكبير في عام 1929، حيث أصبح من الضّروري التّخلي عن مفهوم الدّولة الحارسة، وبدأ مفهوم الدّولة المتدخّلة بالظّهور،

---

[55] البلاوي حازم. (1998). "دور الدولة في الاقتصاد". كتاب. دار الشروق. القاهرة. ص35

[56] خليل سامي. (1994). "نظرية الاقتصاد الكلي". كتاب. القاهرة. ص85

تزامناً مع بروز أفكار كِنز في ثلاثينات القرن الماضي، والّتي كانت معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيكيّين. نادت نظرية كِنز بضرورة تدخّل الدّولة من خلال إقامة بعض المشاريع العامّة لتحريك النّشاط الاقتصادي وإخراجه من حالة الرّكود، وذلك باستخدام الإنفاق العام باعتباره المضخّة الّتي تُنشّط الدّورة الدّمويّة للاقتصاد الوطني. على سبيل المثال تدخّلت الحكومة الأمريكيّة بعد أزمة الكساد العالميّة بزيادة الإنفاق العام لخلق دفعة قويّة في الاقتصاد وتحفيز الطّلب، وبالتّالي زيادة الفائض وتحريك مخزون السّلع الرّاكدة. وأيضاً قامت الحكومة في انكلترا بتخفيض سعر صرف عملتها لزيادة الطّلب الخارجي على الصّادرات وتقليل الواردات من أجل تخفيض حجم التّدفق النّقدي الخارجي وزيادة حجم التّدفقات النّقديّة الدّاخلة، إلى غير ذلك من الحلول الّتي اتبعتها الدّول للخروج من الأزمة العالميّة عام 1929. وترتّب على ذلك الأمر تغيّر في وظيفة الدّولة، حيث تزايد دورها تدريجيّاً في النّشاط الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى وظائفها التّقليديّة السّابقة مثل الأمن والحماية والعدالة وبناء المرافق العامّة، فأصبح التّخلي عن الحياد المالي ومبادئ المالية العامّة سمة من سمات الدّولة الحديثة الّتي تحدد الإنفاق العام المطلوب، حتى وإن كان أكبر من الإيرادات العامّة. ويتمثل الهدف الأساسي للسّياسة الماليّة للدّولة الحديثة في إحداث التّوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا يتّضح ازدياد دور الدّولة في النّشاط الاقتصادي من خلال سياسات الماليّة العامّة وغيرها من السّياسات والإجراءات الّتي اتّبعتها الدّولة للتّأثير في الحياة الاقتصاديّة.[57]

1-1-5-3- الدّولة الرّأسماليّة:

يُبنى فكر الدّولة الرّأسماليّة على الحريّة الفرديّة، وحريّة الأسواق، وبالتّالي تقليص دور الدّولة وتدخّلها في الاقتصاد إلى حد كبير، وقد طُبّقت مبادئ النّظام الرّأسمالي الحر بصورتها المثاليّة حوالي نصف قرن، تلك الفترة الّتي بدأت مع منتصف القرن الثّامن عشر، حيث لم تكن الدّولة حينها تتدخّل في النّشاط الاقتصادي، إلا أنّ ظهور المشاكل الاقتصاديّة نتيجة الحريّة المطلقة فرض الدّور التدخّلي للدّولة، فأصبحت الدّولة الرّأسماليّة الحديثة تمارس دوراً تدخّليّاً في النّشاط الاقتصادي، ويمكن القول أنّه "ليس هناك حكومة في أي مكان من العالم تستطيع أن ترفع

[57] عفر محمد، فريد أحمد، "مرجع سابق"، ص18

يدها عن الاقتصاد بشكل كامل" – ولكن بدرجات متفاوتة. حتّى أنّ أهم الدّول الرّأسماليّة في العالم كفرنسا، وبريطانيا، والسّويد، باتت تتدخّل حكوماتها في النّشاط الاقتصادي بدرجة واضحة،[58] وتأتي الولايات المتّحدة في آخر القائمة من حيث درجة التّدخّل الحكومي، أي أنّها الأقرب إلى نموذج الاقتصاد الرّأسمالي الحر.[59]

ومن أبرز أشكال تدخّل الدّولة في النّظام الرّأسمالي بصورته المعاصرة، فرض الضّرائب بأنواعها المختلفة، ودعم الخدمات العامّة كالتّعليم، والصّحّة، والأنظمة الّتي تنظّم اندماج الشّركات لحماية المنافسة، ودعم بعض السّلع والخدمات، ورعاية بعض الفئات الاجتماعيّة الّتي تحتاج لرعاية، واتخاذ الإجراءات المختلفة لمواجهة بعض الظّروف الاقتصاديّة كالتّضخّم والبطالة والانكماش الاقتصادي، إلى غير ذلك من الإجراءات، لكن ذلك لا يخرج عن كونه محاولات للتّدخّل في النّظام الحر لتجنيبه الاختلالات والمشاكل الاقتصاديّة، فالاتجاه العام في ظلّ النّظام الرّأسمالي هو ترك الحرية للأفراد والأسواق، وعدم تدخّل الدّولة إلّا عند اختلال النّظام، أو عجزه عن أداء وظائفه على الوجه المطلوب، وقد جاء هذا التدخّل بعد تجربة طويلة من عدم التّدخّل، فهو ردة فعل على حياد الدّولة تجاه النّشاط الاقتصادي الّذي استمر حوالي نصف قرن من الزمن.

1-1-5-4- الدّولة الاشتراكيّة:

بعد الحرب العالميّة الأولى ظهرت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي، وحلّت الدّولة محل قوى السّوق، وبدأ ينتشر مفهوم الدّولة المنتجة أو الدّولة الاشتراكيّة الّتي تدعم أسلوب التّخطيط المركزي على الصّعيدين العملي والأكاديمي، وتبنّت العديد من دول العالم هذا الاتجاه خاصّة البلدان النّامية. لاشك أنّ البيئة الفكريّة الّتي سادت في ذلك الوقت تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في الوقت الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثّالث كانت حديثة العهد بالاستقلال آنذاك، وكانت تتطلّع إلى تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والارتقاء بأنظمتها ومؤسّساتها، وبالطّبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيّات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنّه لا يمكن حدوث التّنمية دون تدخّل مباشر من جانب

---

[58] ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام. (2006). "الاقتصاد". ترجمة كتاب. الطبعة 15. ص54-57

[59] عبد الله محمد حامد. "النظم الاقتصادية المعاصرة". مجلة المعرفة. العدد 60. المعهد العالي للفكر الإسلامي. بيروت. ص120-128

الدّولة.[60] وترتّب على ذلك تغيّر في وظيفة الدّولة، حيث سيطرت بشكل شبه تام على النّشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من الدّول، واختفى في هذا النّموذج النّشاط الفردي إلى حدّ كبير، وارتبطت مبادئ الماليّة العامّة والتّخطيط المالي للدّولة بالتّخطيط الاقتصادي الشّامل، حيث أصبح النّشاط المالي للدّولة جزءاً لا يتجزأ من النّشاطات الاقتصاديّة في الاقتصادات الاشتراكيّة الّتي تهدف إلى إحداث التّوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتّالي تحقيق التّوازن العام.[61] لقد تمّ اعتبار سيطرة الدّولة على الموارد الاقتصاديّة أمراً مهمّاً وضرورياً من أجل استغلالها بكفاءة عالية وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار، والمقصود بذلك قيام الدّولة بإدارة الموارد في اتجاه عام يتناسق مع الأهداف العامّة، حيث تكون قادرة على منع أيّ انحراف من شأنه أن يهدّد مصالح المجتمع.[62]

مع نهاية السّبعينات شهد العالم تغيّرات فكريّة وسياسيّة واقتصاديّة واسعة ساعدت على تراجع إيديولوجيّات التّوسّع في دور الدّولة إثر المشاكل الّتي تعرّضت لها اقتصادات الدّول الاشتراكيّة كالتّضخّم والبطالة والمديونيّة الخارجيّة وغيرها من المشاكل الاقتصاديّة الأخرى.[63] الأمر الّذي ساعد على عودة أفكار الرّأسماليّة الّتي تنادي بحريّة الأسواق وتقليص دور الدّولة في الحياة الاقتصاديّة.

1-1-5-5- دولة الرّفاهيّة:

يتمحور مضمون هذا الفكر حول التّخفيف من مساوئ الرّأسماليّة والحدّ من جاذبية الاشتراكيّة، ويرى أصحابه بأنّ المنافسة الكاملة هي الضّامن الوحيد لتحقيق الرّفاهية المثلى للأفراد دون تدخّل الدّولة، إلّا أنّ الحريّة الاقتصاديّة الّتي يتبنّاها الفكر الرّأسمالي تسبّبت في نشوء الاحتكارات الكبيرة والأزمات الماليّة والصّدمات الخارجيّة، وأدّت إلى انحرافات في التّوزيع وفي تخصيص الموارد لمصلحة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر، وأكّدت على فشل آليّات الأسواق في المعالجة دون تدخل من الدّولة. في الوقت نفسه لا تستطيع الدّولة دفع القطاع الخاص

---

60 النجار سعيد. (1994). "نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي". دار الشروق. القاهرة. ص25

61 عبد الحميد عبد المطلب. (1997). "مرجع سابق". ص239

62 البلاوي حازم. (1998). "مرجع سابق". ص202

63 المجرن عباس. (1995). "تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت". مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد 23. ص99

للتّحرّك نحو دعم المجتمع والخدمات العامّة بشكل كبير، حيث أنّ مصلحة الفرد تتعارض مع مصلحة المجتمع في كثير من الأحيان، فهدف امتصاص البطالة قد يتعارض مع هدف تخفيض التّكاليف، وهدف تقليل التّلوث البيئي قد يتعارض مع هدف تعظيم الرّبح، مما يفرض على الدّولة التّدخّل لتأمين حصول كل فرد على حاجاته الأساسيّة من تعليم وسكن ورعاية صحيّة ونقل عام.. إلخ، ولضمان التّشغيل التّام، وتحقيق التّوزيع العادل للدّخل والثّروة، كل ذلك دفع بأصحاب هذه المدرسة للاتجاه نحو تعزيز دور الدّولة بأكثر مما يسمح به النّظام الرّأسمالي، وبأقل من المركزيّة الشّديدة الّتي يفرضها النّظام الاشتراكي، حيث رأوا أنّ تدخل الدّولة في النّشاط الاقتصادي هو عامل ضروري في جميع مراحل التّنمية وليس فقط لتصحيح اختلالات العرض والطّلب في الأسواق.[64]

[64] حشيش عادل. (1990). "مقدمة في الاقتصاد العام". دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص49-50

1-1-6- الخاتمة:

أصبح تدخّل الدّولة في الاقتصاد أمراً لا يمكن الاستغناء عنه، لتقديم الخدمات الاجتماعيّة وتخصيص الموارد بعدالة وتقليص الجوانب السّلبيّة وحالات عدم الكفاءة في السّوق ومعالجة الإخفاقات، حيث أثبتت التّجارب أنّه في ظل غياب الدّولة تنتشر الفوضى وتحصل الأزمات الاقتصاديّة، على أن يكون هذا التّدخّل مبنيّاً على أسس علميّة، يضمن تحقيق النّظام وسير العمليّات الاقتصاديّة بشكل سليم. ويمكن القول أنّ تدخّل الدّولة يجب أن يرافق جميع مراحل التّنمية الاقتصاديّة _ خاصّة في البلدان النّامية _ وألّا يقتصر فقط على مناطق الإخفاق والخلل؛ لكن بما لا يتجاوز حدوداً معيّنة، فالدّولة هي الجدار الّذي يستند عليه الاقتصاد، وهي الدّاعم كلّما اقتضت الحاجة، على أن تكتفي بدور الحارس والضّامن عندما تعمل الحريات وآليات السّوق بفاعليّة، وبذلك تبقى الدّولة جاهزة وعلى أهبة الاستعداد دائماً، حيث أنّ وجودها هو الّذي يحقّق الأهداف السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المطلوبة على مستوى الاقتصاد الكلّي، وهو الذي يساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجات الأفراد ورغباتهم.

الفصل الأوّل

فلسفة التّدخّل الحكومي في الاقتصاد

المبحث الثّاني: تدخّل الدّولة في الاقتصاد: المبرّرات والأهداف

المقدّمة

مبرّرات تدخّل الدّولة في الاقتصاد

أهداف تدخّل الدّولة في الاقتصاد

إعادة توزيع الدّخل القومي

أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة أخرى

الخاتمة

1-2-1- المقدّمة:

أدرك العديد من الاقتصاديّين طبيعة العلاقات المتشابكة بين الدّور الّذي تقوم به الدّولة وبين آليّات السّوق، فكما أنّه توجد مظاهر لفشل السّوق تُحتّم تدخّل الدولة، توجد مظاهر لفشل الحكومات تستدعي أن تترك قوى السّوق وآليّاته للعمل بحريّة كي تقوم بدورها المحوري، فالأصل في العلاقة بين الدّولة وآليّات السّوق هو التّكامل والمشاركة وليس المنافسة، والتّحدي الحقيقي يكمن في إيجاد التّوازن المعقول بين دور الدّولة في مقابل حريّة الأفراد والأسواق.[65] لذلك فالتّساؤل لم يعد عن ماهيّة الدّور الّذي تؤدّيه الدّولة في الاقتصاد، وإنّما عن الكيفيّة الّتي تمارس فيها هذا الدّور، بما يحقّق أهداف التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المنشودة أيّاً كان حجم هذا الدّور ومستواه ونوعيّته. فما هي المسوّغات الّتي تدفع الدّولة للتدخّل، وما هي مبرّرات هذا التدخّل؟

[65] خطاب عبد الله. (2008). "دور الدولة والنظرية الاقتصادية". ورقة عمل. مؤتمر شركاء التنمية حول دور الدولة في الاقتصاد المختلط

1-2-2- مبررات تدخّل الدّولة في الاقتصاد:

يتّفق الاقتصاديّون بشكل عام على ضرورة وجود حدّ أدنى من التّدخّل ينبغي على الدّولة أن تقوم به، ويمكن أن نجمل أهم المبرّرات الّتي تستدعي تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي حسب رأيهم بالآتي:[66]

- تشتّت وتباعد الأسواق، وضخامة مشاريع البنية التّحتيّة، بالإضافة إلى عدم قدرة القطّاع الخاص الاضطلاع بكافة الأمور الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- إنّ نظام السّوق أكثر عرضة للاضطرابات الاقتصاديّة، وأقل قدرة على التّصحيح الذّاتي، حيث أنّ فكرة اليد الخفيّة الّتي تحقّق التّوازن بين المصلحة الخاصّة والمصلحة العامّة ما هي إلا وهم كبير، لأنّ سعي الفرد لتحقيق مصالحه الشّخصية لا يخدم بالضّرورة المجتمع ككل، وحتّى أنّ الفرد قد يحقّق مصلحة شخصيّة أكبر بالتّضامن مع مجموعة أفراد آخرين.
- يُغفل السّوق الاعتبارات غير الاقتصاديّة، كتحقيق العدالة في التّوزيع مثلاً، ومساعدة بعض الأفراد الّذين لا يستطيعون المشاركة في العمليّة الإنتاجيّة، وهذا ما يستدعي تدخّل الدّولة لحماية الفقراء ومحدودي الدّخل.
- معالجة الأزمات الاقتصاديّة والماليّة الّتي تعتري النّظم الاقتصاديّة، والّتي يعجز السّوق عن مواجهة تداعياتها، حيث تصبح الحاجة مُلحّة لتدخّل الدّولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي (العمالة الكاملة، استقرار الأسعار، ميزان المدفوعات، الميزان التّجاري).

وهناك العديد من الأهداف الأخرى الّتي تستهدفها الدّولة من خلال تدخّلها في السّوق، أو في الاقتصاد عموماً، وفيما يلي سيتطرّق البحث إلى أهم هذه الأهداف بشيء من التفصيل.

---

[66] طاهر فريد. (1998). "التخطيط الاقتصادي". دار النهضة العربية. القاهرة. ص25-31

1-2-3- أهداف تدخّل الدّولة في الاقتصاد:

لا يمكن للدولة أن تنسحب من الحياة الاقتصاديّة، لما تملكه من إمكانات وأدوات تساعد في معالجة المشكلات الدّاخليّة والخارجيّة، فهي محكومة بالتّدخّل في النّشاط الاقتصادي في كثير من الأحيان للعديد من الاعتبارات، منها تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وزيادة معدلات النّمو وإشادة وبناء البنى التّحتيّة، وتصحيح الاختلالات كضبط القوى الاحتكاريّة وحماية المنافسة في السّوق، وغيرها من الأمور الّتي يتعذّر على القطّاع الخاص القيام بها. لذلك يمكن القول أنّه عندما تتدخّل الدّولة غالباً ما يكون لها أهداف محدّدة، ومن أهم هذه الأهداف:

1-2-3-1- إعادة توزيع الدّخل القومي:

يعد هدف إعادة التّوزيع من أهم الأهداف الّتي قد تتدخّل الحكومة من أجلها، فهو ضرورة حتميّة في العديد من الحالات، وسيتناول البحث هذا الموضوع بالتّفصيل في الفصول القادمة. تدرك الدّول عموماً، عدم قدرة اقتصاد السّوق على إعادة توزيع الدّخل لصالح الطّبقات الفقيرة، نظراً لتأثّر هذا التّوزيع بالممارسات الاحتكاريّة في الأسواق، وبالنّدرة النّسبيّة لعوامل الإنتاج الّتي تدفع أصحابها للتّحكم بالأسعار وفق مصالحهم الشّخصيّة، لذلك تتدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة في التّوزيع بين طبقات المجتمع، ولكن كي يكون هذا التّدخّل بنّاء ومفيداً يجب ألّا يُخل بآليّة عمل السّوق الحر _ كأن تثبّت الدّولة الأسعار أو الحد الأدنى للأجور _ وإنّما يجب أن يتأتّى ذلك عن طريق منح وإيصال الدّعم لمستحقّيه بصورة نقديّة أو عينيّة.[67] إنّ تدخّل الدّولة لإعادة توزيع الدّخل والثّروة يؤدّي إلى تخفيض حدّة التّفاوت وعدم المساواة من خلال تقلّيل حالات الفقر في المجتمع، ويمكن أن يحسّن الكفاءة الاقتصاديّة من باب تنشيط الاستهلاك والاستثمار، وفي الواقع تستخدم الدّولة أساليب متعدّدة لتحقيق هذه الأهداف، منها الإعانات كبرامج إعانة البطالة والضّرائب التّصاعدية ورفع الحد الأدنى للأجور، ومنها التّأمين الاجتماعي، وتوفير الحاجات الأساسيّة مثل السّكن والتّعليم والصّحة، كما يمكن أن تقدّم المساعدة لمحدودي الدّخل من خلال منح القروض بمعدل فائدة منخفض، أو بدون فائدة للاستثمار في المشاريع الصّغيرة.

---

[67] عبد القادر عطية. (2003). "اتجاهات حديثة في التنمية". الدار الجامعية. الإسكندرية. ص156

1-2-3-2- أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة أخرى:

لا يمكن التّقليل من أهميّة دور الأسواق في المساهمة في عمليّة التّنمية في المجتمع، لكن لا يمكن المغالاة في ذلك الدّور، كالاعتقاد بأنّ الدّولة عضو طفيلي من العهد القديم لا ضرورة له. فالدّولة تؤدّي دوراً رئيساً في توفير مناخ آمن يساعد الأسواق على الازدهار، ويضبط التّجاوزات النّاتجة عن حرية الأسواق.[68] ومع تعدد الأنشطة الّتي قد تقوم بها الحكومة، يمكن أن نجمل التّدخّل الحكومي في النّواحي الاقتصادية بثلاث وظائف رئيسة هي:[69]

1- زيادة الكفاءة، حيث تتدخّل الحكومة لتصحيح نواحي الفشل في السّوق مثل الاحتكار والتّلوث.

2- تعزيز المساواة من خلال التّدخل لإعادة توزيع الدّخل لصالح فئات معيّنة.

3- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلّي، من خلال أدوات السّياسة الماليّة (كالضّرائب والنّفقات العامّة والإجراءات النّقديّة الأخرى) والسّياسة النّقديّة (كأسعار الفائدة والاحتياطيّات، والمعروض النّقدي لمكافحة البطالة والتّضخّم، ودعم الاستثمار والتّنمية الاقتصاديّة).

كما أنّ عدم قدرة القطّاع الخاص أو عجزه إن صح التّعبير عن القيام بجميع المهام في الاقتصاد خاصّة الاجتماعيّة منها يمثّل سبباً رئيساً للتّدخل الحكومي. يناقش البحث فيما يلي أهم الأهداف لتدخّل الدّولة:[70]

أ. **توفير السّلع والخدمات الضّروريّة للمجتمع:**

كما ذُكر سابقاً، تقوم الحكومات عادة بتوفير السّلع والخدمات الأساسيّة الّتي قد تصعب الحياة من دونها مثل (الدّفاع، الأمن، التّعليم، الصّحة، القضاء، البنية الأساسيّة ... الخ)، وذلك بطريقة مباشرة من خلال استثمارات القطّاع العام والمؤسسات الحكوميّة ذات الكفاءة العالية، أو بطريقة غير مباشرة بتوجيه نشاط القطّاع الخاص نحو أنشطة وقطّاعات معيّنة تهدف الحكومة إلى توسيعها وتحفيزها.

---

[68] سليمان أدهم. (2020). "دور الحكومة في النظام الاقتصادي المختلط". مقال
[69] ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام. (2006). "مرجع سابق". ص49
[70] عبد الستار سلمى. (2003) "مرجع سابق". ص40-60

ب. **علاج حالات فشل السّوق:**

يفشل السّوق في كثير من الأحيان بسبب عدم تخصيص الموارد بالشّكل الأمثل، أو بسبب غياب شروط المنافسة الكاملة، أو لأسباب كثيرة أخرى، الأمر الّذي يدفع بالدّولة للتّدخّل تصحيحاً للوضع القائم، ولا يمكن أن تؤدي آليات السّوق الحر دورها بنجاح إلا في ظل ظروف المنافسة الكاملة، الّتي يفترض أنّها تتمتّع بالمواصفات الآتية:

- جميع السّلع خاصّة ولا وجود للسّلع العامّة.
- لا وجود لتأثيرات خارجيّة في الإنتاج أو في الاستهلاك.
- توفّر المعلومات دون عوائق مادية أو عدم التّأكد.
- عدم وجود حالات من الاحتكار الطّبيعي.

إلا أنّ الواقع أثبت أنّ السّوق يفشل في تحقيق التّوازن أو الكفاءة الاقتصاديّة بسبب عدم توفر هذه الشّروط جزئيّاً أو كليّاً، وهذا ما يؤثّر سلباً في المنافسة فيظهر الاحتكار وتغيب المعلومات الخاصّة بالسّلع، وتظهر الصّعوبات في انتقال عناصر الإنتاج من مجال لآخر، وهنا يصبح تدخّل الدّولة أمراً واجباً لعلاج ما فشلت السّوق في تحقيقه، بحيث تعالج حالة الاحتكار مثلاً بإصدار قوانين تمنع تأسيس شركات كبيرة الحجم، أو بتقديم المساعدات للشّركات الصّغيرة، وتعالج حالة نقص المعلومات بإنشاء مؤسّسات حكوميّة تؤمن وصول المعلومات لجميع المستفيدين. كذلك الأمر في حال وُجدت صعوبات تعرقل انتقال عناصر الإنتاج من مجال لآخر، يمكن أيضاً أن تقدّم الدّولة المساعدات لبعض الأنشطة لتسهيل انتقال عناصر الإنتاج إليها. وهكذا تستطيع الدّولة بوسائلها المختلفة التّدخّل للتّعويض عن النّقص في شروط المنافسة الكاملة، وبذلك يكون تدخّلها لمعالجة إخفاقات السّوق.

ت. **عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصاديّة:**

إنّ قرارات إنتاج السّلع في ظل اقتصاد السّوق تحدّدها الأسعار والقوّة الشّرائيّة، وبالتّالي فهي الموجّه الأساسي لكيفيّة تخصيص الموارد الاقتصاديّة، وهذا معناه أنّه إذا كانت السّلع الكماليّة والفاخرة تستحوذ على الجزء الأكبر من الطّلب الكلّي في السّوق، فذلك يعني أنّ الموارد تُخصص لصالح الأثرياء الّذين يستهلكون هذه السّلع، وبالتّالي

فهي ليست مخصّصة للفقراء ومحدودي الدّخل، وينتج عن ذلك مشاكل اجتماعيّة واقتصاديّة كبيرة، تستوجب تدخّل الدّولة لإعادة التّوازن مستخدمة عدداً من الوسائل منها:[71]

- تقديم الإعانات للصناعات الّتي تنتج السّلع المخصصة لمحدودي الدّخل والفقراء.
- تخفيض الضّرائب على منتجي هذه السّلع أو إنتاجها في المؤسسات التّابعة للدّولة.
- تقديم الحماية لبعض الصّناعات خاصّة الإستراتيجيّة منها.
- توفير المعلومات للمؤسّسات الاقتصاديّة المتعلّقة بالسّوق والتّكنولوجيا والتّعليم والتّدريب.
- سنّ القوانين التي تحدّ من البيروقراطيّة قانونيّاً وإداريّاً.

ث. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

يرى الاقتصاديّون أنّ اقتصاد السّوق يكون عرضة بشكل مستمر للتّقلّبات الدّوريّة، خاصّة في مرحلة الانكماش الّتي تؤثّر في أداء الاقتصاد الكلّي ومعدّلات التّوظيف، وأنّ تدخّل الدّولة يصبح واجباً لنقل الاقتصاد من هذه الحالة إلى حالة الانتعاش والاستقرار الاقتصادي، ويمكن أن يتحقّق ذلك من خلال تحقيق التّوظيف/التّشغيل الكامل الّذي يقصد به بالمفهوم الضّيق، تلك الحالة الّتي يتم فيها توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل وإلا فإنّ التّوظيف يكون غير كاملاً، وأمّا بالمفهوم الواسع فإنّه يعني الاستعمال الكامل لكافّة عوامل الإنتاج في العمليّة الإنتاجيّة، بحيث لا يبقى جزء من الموارد معطّلاً في ظل الإمكانات المتاحة. يعد تحقيق التّشغيل الكامل هدفاً لأنّ تكلفة تعويض المتعطّلين عن العمل تُحمّل المجتمع عبئاً إضافيّاً، الأمر الّذي يعيق عمليّة النّمو الاقتصادي، ولقد أثبت الواقع العملي أنّ حالة التّشغيل الكامل هي حالة مثاليّة من الصّعب تحقيقها، وممّا لا شك فيه أنّ هذه الإجراءات تنشّط الطّلب الكلّي وترفع معدّلات الاستثمار، وبالتّالي تحفّز معدلات النّمو، للوصول إلى حالة التّشغيل الكامل الّتي لا يمكن تحقيقها دون تدخّل من الدّولة.[72]

---

[71] عبد الستار سلمى. (2003) "المرجع السابق". ص40-60

[72] D. Knight Malcolm. (1981). “Stabilization programs In developing countries”. IMF. Staff paper. P1

ج. **استقرار الأسعار:**

يمثّل استقرار الأسعار هدفاً محورياً بالنّسبة للسّياسات الاقتصاديّة الكليّة، تجنباً لحدوث تقلّبات في الأسعار أو لارتفاع معدّلات التّضخّم، حيث تصبح الدّولة مضطرة للتّدخّل لعلاج الاختلال الحاصل، وإعادة التّوازن للأسعار خشية تعرّض الاقتصاد إلى هزّات عنيفة، الأمر الّذي يُهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي في المجتمع. ويمكن أن تتدخّل الدّولة من خلال:

- تطبيق سياسات ماليّة توسعيّة (بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضّرائب) لتنشيط الطّلب الكلّي في فترة الانكماش، أو استخدام سياسات ماليّة انكماشيّة (بتخفيض الإنفاق الحكومي ورفع معدّلات الضّرائب) لتقييد الطّلب الكلّي المساهم في رفع معدلات التضخم.
- استخدام أدوات السّياسة النّقديّة (معدّلات الفائدة وإعادة الخصم وعمليّات السّوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني) للتّأثير في الطّلب الكلّي، ففي حالة التّضخّم يتم تطبيق سياسة نقديّة انكماشيّة لسحب السّيولة الفائضة وتخفيض معدّل التّضخّم، وفي حالة الانكماش تُطبّق سياسة نقديّة توسّعيّة بغرض زيادة المعروض النّقدي وتنشيط الطّلب الكلّي.

ح. **توازن ميزان المدفوعات:**

يعبّر ميزان المدفوعات عن حالة الاقتصاد الوطني وعلاقته باقتصادات الدّول الأخرى، ويُجمِع الاقتصاديون على أنّ توازن ميزان المدفوعات يمثّل أحد أهم الأهداف الّتي ترمي إليها السّياسات الاقتصاديّة، ويعني الاختلال في ميزان المدفوعات؛ العجز الّذي يصيب الاقتصاد المحلي، سواء من ناحية الاستثمار أو التّشغيل أو صافي الصّادرات، ويؤثّر ذلك في قيمة العملة الوطنيّة، حيث يؤدّي إلى استنزاف الاحتياطي الرّسمي من العملات الصّعبة ومن الذّهب، الأمر الّذي يفاقم من عبء المديونيّة الخارجيّة، فتتدخّل الدّولة لتحقق التّوازن في ميزان المدفوعات عن طريق:[73]

[73] قويدر معيزي. (2013). "مرجع سابق". ص150

- التّأثير في هيكل ومستوى الطّلب الكلّي.
- تخفيض قيمة العملة المحليّة لتشجيع الصّادرات.
- زيادة الصّادرات من خلال تقديم الإعانات للمصدّرين أو منح التّسهيلات الائتمانيّة.
- تقييد الواردات من خلال رفع أسعار الضّرائب عليها.
- وضع حدّ لانتقال رؤوس الأموال وفرض رقابة صارمة على سعر الصّرف الأجنبي.
- تشجيع الاستثمار المحلّي والأجنبي وتقديم الحوافز منعاً من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

1-2-4- الخاتمة:

يمكن القول إنّ ازدهار أي اقتصاد يعتمد على إيجاد توازن ملائم وتقاسم في المسؤوليّات بين الأسواق والدّولة، حيث لا يوجد في العالم الحقيقي أي اقتصاد ينسجم بشكل كامل مع مثاليّات عالم اليد الخفيّة، تلك الّتي تجعل كل شيء يعمل بسلامة. لهذا السّبب، لا توجد حكومة في العالم مهما كانت محافظة تستطيع أن ترفع يدها عن الاقتصاد كليّاً. عموماً، أصبحت الحكومات في الاقتصادات الحديثة تضطلع بأدوار لا حصر لها لمواجهة عيوب آليات عمل السّوق، فخدمات الجيش والشّرطة والأرصاد الجويّة وشق الطّرق، وتنفيذ المشاريع المفيدة اجتماعيّاً مثل البحوث العلميّة، وتنظيم أعمال البنوك وجمع النّفايات ودعم قطاع الزّراعة والأعمال ذات التّكنولوجيا العالية، كلّها مبررات وضرورات لتدخّل الدّولة، بهدف تحقيق أهداف سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة من خلال استخدامها لأدوات السّياسات الماليّة والنّقديّة، بما يخدم المصلحة العامّة لجميع أفراد المجتمع.

الفصل الثّاني

مفهوم الأجر وحصّة العمل من الدّخل القومي

المبحث الأوّل: الأجور وحصّة العمل

المقدّمة

مفهوم الأجور

أنواع الأجور

طرائق احتساب الأجور

الرّواتب والأجور وحصّة العمل

الخاتمة

2-1-1- المقدّمة:

قبل الحديث عن مفهوم الأجر، لابد من تحديد المفهوم الاقتصادي للعمل، وهو ما سيقود إلى تحديد مفهوم الأجر، إنّ العمل بالمفهوم الاقتصادي، هو النّشاط الإنساني المبذول للحصول على منفعة بتحويل المواد إلى سلع تشبع حاجات الإنسان، وبهذا المعنى يكون العمل نافعاً ومُجهداً في آن واحد، فهو يتضمّن عنصر الألم المتعلّق بالجهد الّذي يكون العامل ملزماً ببذله، وعنصر المردود أو المنفعة الّتي يحصل عليها العامل سواء عمل لنفسه وحصل على النّتيجة مباشرة أو عمل لحساب غيره وحصل مقابل ذلك على أجر. في البداية كانت الموارد الطبيعيّة متوفّرة وكافية للأعداد القليلة من السّكان، لذلك لم يكن هناك مبرر لبذل كميّات كبيرة من العمل، وبالتّالي لم تظهر الحاجة إلى العمل المأجور بشكل واسع، خاصّة أنّه لم يكن قد حدث الانفصال بين ملكيّة وسائل الإنتاج والعمل، لكن بعد ظهور الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج، وانقسام المجتمعات البشريّة إلى طبقات يختلف موقعها من الملكيّة، ظهرت طبقة اجتماعيّة لا تملك سوى قدرتها على العمل، وطبقة أخرى تملك وسائل إنتاج أكبر من طاقتها التّشغيليّة، فبرز العمل المأجور كضرورة اقتصاديّة، وظهرت الحاجة إلى دراسة الأجر وعوامل تحديد مستواه، وأصبحت مفاهيم الأجر العادل والحد الأدنى للأجور وحصّة العمل من الموضوعات الهامّة في علم الاقتصاد.

2-1-2- مفهوم الأجر:

يمثّل الأجر كل ما يحصل عليه العامل لقاء عمله أياً كان نوعه، ويقصد بالأجر كل ما يدخل في ذمّة العامل من مال مقابل قيامه بالعمل، ويمكن أن يكون الأجر عينيّاً أو نقديّاً. بمعنى آخر الأجر هو ما يستحقّه العامل مقابل تنفيذ ما يكلّفه به صاحب العمل وفق الاتّفاق المبرم بينهما، وفي إطار ما تفرضه التّشريعات المنظّمة للعلاقة بين العامل وصاحب العمل، أي هو التّعويض الّذي يحصل عليه الأفراد مقابل وضع نشاطهم تحت تصرف وتوجيه الغير خلال مدّة زمنيّة محدّدة أو لقاء أداء محدّد.[74]

فالأجر بالمفهوم الاقتصادي هو المبلغ الّذي يُدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما، أو عند تنفيذه عمل لحساب شخص آخر، وتتوسّع بعض الدّراسات في مفهوم الأجر حتّى يشمل جزءاً من دخل صاحب المشروع الّذي يقوم بإدارته بنفسه، وذلك لقيامه بالعمل تنظيماً أو إدارة،[75] ويشمل الأجر كافة العناصر الماليّة والعينيّة المقدّمة من صاحب العمل للعامل لقاء ما يقدّمه من جهد عضلي أو فكري في وقت معين، ولقاء ما يحقّقه من نتائج وأهداف. أمّا من وجهة نظر الاقتصاد السّياسي، فالأجر هو ذلك الجزء من العائد الّذي يعطى للعمّال خلال تقسيم الثّروة، وهو بهذا المعنى يوافق ما طرحه ماركس في نظريّته لفائض القيمة، والّتي ميّز فيها بين العمل وقوّة العمل، حيث أنّ العمل البشري هو أساس القيمة والثّروة، وأنّ ما يُدفع للعمّال كأجور ليس إلّا جزء يسير من فائض القيمة.[76]

2-1-3- أنواع الأجور:

يمكن التّمييز بين عدّة أنواع للأجور وذلك بحسب الطّريقة المتّبعة في التّصنيف أو الهدف المرجو منه، على سبيل المثال، تختلف الأجور من ناحية طريقة الدّفع، فعندما يُدفع للعامل نقداً وبصورة منتظمة يسمّى الأجر "نقديّاً"، أمّا عندما يُدفع على شكل مدفوعات عينيّة كالسّكن أو على شكل منتجات، فإنّه يُعرف بـــالأجر "الطّبيعي أو العيني"، والّذي غالباً ما يظهر في الأعمال الزّراعيّة وكذلك في بعض الأنشطة الخدميّة البسيطة. من جهة أخرى، يمكن

---

[74] عبد الحميد منى. (2019). "تأثير كفاءة سياسات الأجور والحوافز على تحسين الإنتاجية". المجلد العاشر. العدد الثالث. ص158

[75] مجيد الموسوي ضياء. (1994). "النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي". كتاب. ديوان المطبوعات الجامعية. ص331

[76] المعموري عبد علي كاظم. (2012). "تاريخ الأفكار الاقتصادية". كتاب. الطبعة الأولى. دار الحامد للنشر. ص387

التّمييز بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي، حيث يشير الأوّل إلى عدد الوحدات النّقدية الّتي يحصل عليها العامل خلال مدّة زمنيّة معيّنة، أمّا الأجر الحقيقي فهو مقدار السّلع والخدمات الّتي يستطيع العامل الحصول عليها بوساطة أجره النّقدي، وبهذا المعنى فهو يعبّر عن القوّة الشّرائيّة للأجر الاسمي، وبالتّالي كلّما انخفضت القوّة الشّرائية تراجع عدد السّلع والخدمات الّتي يستطيع العامل شراءها بمقدار معين من الأجر الاسمي والعكس بالعكس.[77] ويمكن أن يتم الرّبط بين العمل وطريقة الدّفع، حيث يُدفع الأجر بناء على المدّة الزّمنيّة كأن يقدّر بالسّاعة أو اليوم أو الأسبوع، ويمكن أن يُدفع الأجر على أساس القطعة أو مقطوع بصرف النّظر عن الزّمن المستغرق في تنفيذه، أو أن يُدفع بنسبة معيّنة من النّاتج أو من المبيعات، كما توجد أنواعٌ أخرى للأجور، كالأجر الشّامل، الّذي يشمل جميع ما يتقاضاه العامل،[78] والأجر التّأشيري، الّذي يرتبط بالمستوى العام للأسعار لإبراز آثار التّضخّم.[79]

2-1-4- طرائق احتساب الأجور:

مهما اختلفت أنواع الأجر ونوعيّة النّشاط الاقتصادي، توجد ثلاث طرائق رئيسة لاحتسابه:[80]

أ. **الأجر على أساس الزّمن:** هي من أهم وأقدم وأبسط الطرائق؛ وأكثرها استعمالاً، حيث يتم دفع الأجر على أساس المدّة الزّمنية الّتي يقضيها الفرد في العمل بغض النّظر عن حجم أو كميّة الإنتاج.

ب. **الأجر على أساس الإنتاج:** يدفع الأجر وفق هذه الطّريقة على أساس الإنتاج المتحقّق في العمليّة الإنتاجيّة، حيث يحدّد سعر الوحدة المنتجة، وتضرب عدد الوحدات المنتجة بسعرها مباشرة.

ت. **الأجور التّشجيعيّة:** تهدف إلى تحسين أداء الأفراد في العمل وزيادة إنتاجهم، وتشمل بعضاً من خصائص نظام الدّفع على أساس الزّمن، وبعضاً من خصائص نظام الدّفع على أساس الإنتاج.

---

[77] الطائي يوسف. وآخرون. (2006). "إدارة الموارد البشرية". الوراق للنشر. الطبعة الأولى. ص245

[78] أولز مارتن. أولني شونا. وتومي مانويلا. (2013). "المساواة في الأجور". منظمة العمل الدولية. ص34

[79] الرملاوي محمد. (2014). "سياسة الأجور وتطبيقاتها المعاصرة". جامعة الأزهر. المقالة 4. المجلد 16. ص351-353

[80] ناصر سومر. (2004). "أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في مؤسسات القطاع العام في سورية". مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد 25. عدد2. ص17- 19

2-1-5- الرّواتب والأجور وحصّة العمل:

لعلّه من المهم الإشارة إلى الخلط الّذي يحصل غالباً بين الرّواتب والأجور، فصحيح أنّهما قد لا يختلفان من حيث المحتوى أو المضمون، لأنّهما يعبّران عن كل ما يتقاضاه العامل مقابل ما يقدّمه من عمل، إلّا أنّه يمكن إيجاد عدّة اختلافات فيما بينهما، فالرّاتب هو ما يحصل عليه العامل أو الموظّف في وحدة محدّدة من الزّمن كالشّهر أو السّنة، أمّا الأجر فهو ما يحصل عليه العامل أو الموظّف مقابل أدائه مهمّة محدّدة، كالأجر بحسب القطعة أو ساعة العمل أو وحدة المساحة المزروعة، حيث يضرب معدّل الأجر بعدد الوحدات المنتجة عند أداء المهمّة.[81] والأجر يطلق عادة على ما يتم تحصيله مقابل جهد يدوي، أمّا المرتّب فهو المقابل الّذي يُدفع لقاء الجهد الفكري في الغالب.[82] يمكن التّفريق بينهما أيضاً على أساس أنّ الأجر يكون عادة لمرة واحدة ولقاء عمل محدد، في حين أنّ الرّاتب يتّصف بالتّكرار. ومع ذلك فإنّ كثيراً من الدّول لم تفرّق بين هذين المصطلحين، فعلى سبيل المثال لم يفرّق قانون العاملين السّوري رقم (1) الصّادر عام 1985 بين مصطلحي الأجر والرّاتب أو بين عامل وموظف، فالجميع عمّال يتقاضون أجوراً حسب النّصوص النّاظمة والواردة في القانون، ونلاحظ أنّ المصطلحين السّابقين بالمجمل يعبّران عن مبلغ نقدي يُدفع للأفراد لقاء الأعمال الّتي يقومون بها.[83]

تشمل حصّة العمل جميع التّعويضات المدفوعة من رواتب وأجور وحوافز وبدلات نقديّة وعينيّة وكل ما يُدفع لجميع العاملين على مستوى الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنيّة محدّدة، حيث تشكّل حصّة العمل ذلك الجزء المتراكم أو العائد للعمل من الدّخل القومي، حيث يُوزّع الدّخل القومي بين حصتي العمل ورأس المال، ويمكن حساب هذه الحصة من خلال إجمالي التّعويضات المدفوعة لجميع العاملين قبل الضّرائب، وبالتّالي لمعرفة نسبة حصّة العمل من الدّخل القومي يتم قسمة مجموع التّعويضات المدفوعة لجميع العاملين على الدّخل القومي لبلد ما أو اقتصاد ما.[84] وذلك ما سيتم الحديث عنه بالتّفصيل في الفصول القادمة.

---

[81] ماهر أحمد. (2015). "إدارة الموارد البشرية". دار الجامعية للنشر والتوزيع. الطبعة5. ص182

[82] الشطا حماد محمد. (1982). "النظرية العامة للأجور والمرتبات". ديوان المطبوعات الجامعية. ص54

[83] ناصر سومر. (2004). "مرجع سابق". ص10

[84] McKinsey. (2019). “A new look at the declining labor share of income in US”. Discussion paper. P2

2-1-6- الخاتمة:

قد يتم الخلط بين مصطلحي الرّواتب والأجور على المستوى الفردي، إلّا أنّه إذا ما أريد الحديث عن ذلك لجميع العاملين على المستوى الكلّي للاقتصاد، فإنّ حصّة العمل هي المعنى الأوسع للرّاتب والأجر بجميع مكوّناته، إذ تُعبّر حصّة العمل عن جميع التعويضات والمكاسب الّتي يحصل عليها العمّال من أصحاب العمل على مستوى الاقتصاد، وهي بذلك المعنى تتجاوز الأجر الأساسي إلى حدّ بعيد، لتشمل جميع التّعويضات الأخرى المدفوعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة نقداً أو عيناً، وتشتمل أيضاً المدفوعات والمزايا الّتي يتلقّاها العامل بصورة منتظّمة أو عرضيّة، مثل بدل السّاعات الإضافيّة والعلاوات والمخصّصات العائليّة الّتي يمكن أن يدفعها صاحب العمل للعاملين، بالإضافة إلى المخصّصات العينيّة، وبهذا المفهوم، تشكّل الرّواتب والأجور جزءاً من حصّة العمل عند احتساب الدّخل القومي.

الفصل الثّاني

مفهوم الأجر وحصّة العمل من الدّخل القومي

المبحث الثّاني: الدّخل القومي وطرائق حسابه

المقدّمة

مفهوم الدّخل القومي وطرائق حسابه

مدخل الإنتاج في حساب الدّخل القومي

مدخل الدّخل في حساب الدّخل القومي

مدخل الإنفاق في حساب الدّخل القومي

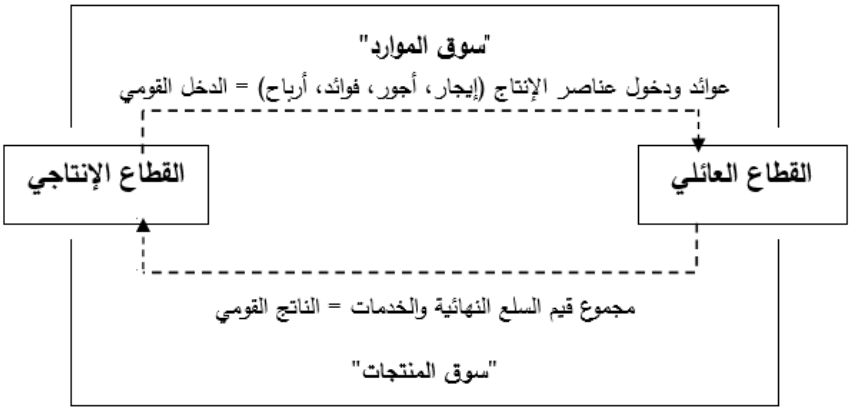
الخاتمة

2-2-1- المقدّمة:

من المعلوم أنّه عند الانتقال من الحسابات على مستوى الوحدات إلى الحسابات القوميّة يتم جمع كافّة النّتائج الفرديّة على مستوى بلد ما أو اقتصاد ما. وكما ذُكر سابقاً، عند احتساب حصّة العمل على مستوى الاقتصاد الكلّي يتوجّب جمع كافّة المكاسب الّتي يتحصّل عليها العاملون من بدلات وتعويضات ومخصّصات وعلاوات ومزايا مباشرة وغير مباشرة، نقديّة وعينيّة، إضافة إلى الرّواتب والأجور الأساسية. كذلك الأمر عند احتساب الدّخل القومي يجب جمع كافّة الدّخول الّتي تكسبها عوامل الإنتاج في اقتصاد ما، أو كافّة أوجه الإنفاق، أو قيم جميع السّلع والخدمات المنتجة وذلك بحسب الطّريقة المتّبعة. ويُعدّ الدّخل القومي من المقاييس الأكثر شيوعاً عند قياس الأداء الاقتصادي، كونه يُتيح تتبّع تطوّر النّشاط الاقتصادي، ويعطي صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي للدّولة من خلال تبيانه مساهمة كلّ قطّاع من القطّاعات الاقتصاديّة، كما ويساعد على رسم السّياسات الاقتصاديّة، ويعكس مستوى رفاهيّة الأفراد، وغلاء المعيشة. وهناك العديد من المقاييس والمؤشرات الّتي تساعد على قياس الأداء الاقتصادي، أو احتساب الأجور المولّدة من العمليّة الإنتاجيّة، أو كميّة وقيم السّلع والخدمات المنتجة، كالإنتاج القومي والنّاتج القومي والإنتاج المحلي والنّاتج المحلي الإجمالي، ويتمثّل الفرق بين هذه المؤشرات في مدى اتساعها وشمولها، سواء من حيث عدد المتغيرات، أو من حيث المساحة الجغرافيّة الّتي يغطيها المؤشر. وسيتطرق هذا المبحث لجميع هذه المؤشرات في معرض حديثه عن الدّخل القومي.

2-2-2- مفهوم الدّخل القومي وطرائق حسابه:

يُعرّف النّاتج القومي عموماً على أنّه مجموع قيم السّلع والخدمات النّهائيّة الّتي أنتجها مجتمع معيّن أو اقتصاد معيّن خلال فترة زمنية محدّدة، ويمكن حسابه إمّا عن طريق الإنتاج، فيكون مجموع قيم السّلع والخدمات الاقتصادية النّهائية المنتجة، أو عن طريق الإنفاق، فيكون إجمالي الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أو عن طريق الدّخل فيكون مجموع الدّخول المولَدّة أثناء العمليّة الإنتاجيّة بالأسعار الجارية بعد استبعاد السّلع الوسيطة والمواد الخام،[85] وهذا لا يعني أنّ النّاتج القومي يأخذ ما أنتجه المجتمع داخل الدّولة فقط، بل يتعدّاه ليشمل كل ما أنتجته عناصر الإنتاج الوطنيّة سواء كانت داخل الدّولة أم خارجها، وبهذا المعنى يكون الفرق بين النّاتج القومي الإجمالي والنّاتج المحلّي الإجمالي هو صافي العوائد الخارجيّة، وعليه يتساوى النّاتج القومي مع النّاتج المحلي عندما تتساوى العوائد المستحقّة للأجانب في البلد مع عوائد المواطنين الّذين يعيشون في الخارج. ويمكن احتساب الدّخل القومي من خلال طرح مخصّصات استهلاك رأس المال الثّابت من النّاتج القومي، أي أنّه عند احتساب الدّخل القومي يجب خصم ذلك الجزء من النّاتج القومي المخصّص لإعادة تجديد الأصول الثّابتة المستخدمة في العمليّة الإنتاجيّة، والّتي تتناقص قيمتها نتيجة للتّدهور المادّي أو التّقادم أو التّلف. ويمكن التوصّل إلى مفهوم الدّخل والنّاتج القومي من خلال ما يعرف بالنّموذج المبسّط لحلقة التّدفق الدّائري للدّخل، والموضّح بالشّكل التّالي:[86]



الشّكل (1) – حلقة التّدفق الدّائري للدّخل

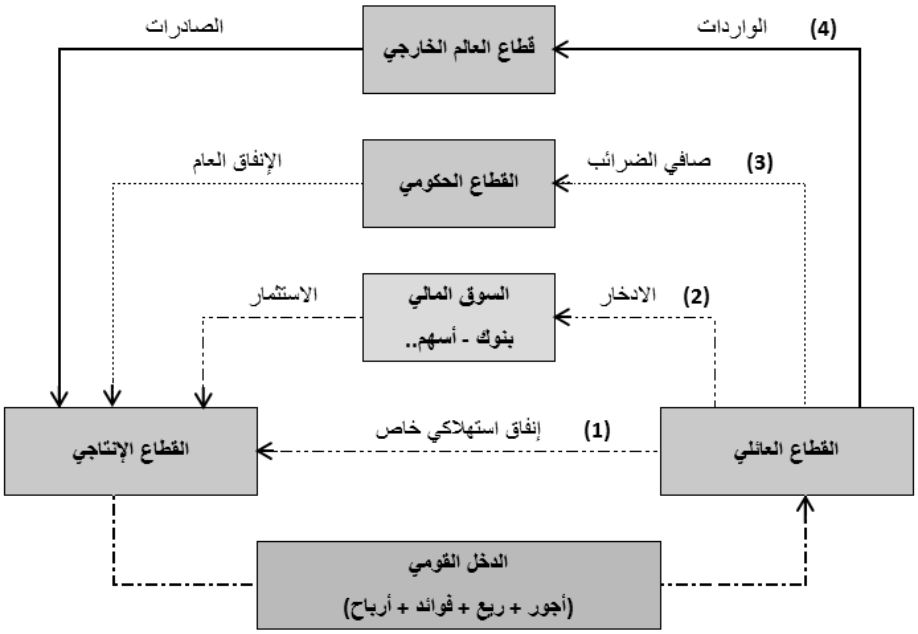
المصدر: جامع صالح – كتاب الاقتصاد الكلّي – الحسابات القوميّة

[85] يوسف عثمان. (2011). "مرجع سابق". ص145
[86] جامع صالح. (2010). "مرجع سابق". ص1-2

يتمثل التّدفق بين القطّاعين العائلي (الاستهلاكي) والإنتاجي (المنتجين) بأربع مراحل كما يلي:[87]

- ✓ يقدّم القطّاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج (عمل، أرض، رأس مال، وتنظيم) للقطّاع الإنتاجي.
- ✓ يحصل القطاع العائلي على العوائد متمثّلة بالأجور، الرّيع، الفوائد والأرباح، ويطلق عليها بالدّخل القومي.
- ✓ يقدّم القطّاع الإنتاجي سلعاً نهائيّة وخدمات للقطّاع العائلي.
- ✓ يشتري القطّاع العائلي السّلع والخدمات النّهائية، ويدفع قيمتها لقطّاع الإنتاج، ويطلق عليها "النّاتج القومي".

يُلاحظ ممّا سبق أنّ النّاتج القومي يولّد دخلاً، والدّخل يتم إنفاقه على النّاتج القومي وهكذا. ولكن الواقعيّة تقتضي ألّا ينفق القطّاع العائلي كامل دخله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات، بل يكون هناك جزء من الدّخل يتسرّب في صورة مدّخرات؛ لكن بالمقابل يستخدم في أغراض استثماريّة كشراء الآلات والعدد والمباني، كما أنّ للدّول علاقات خارجيّة فهي لا تعيش بمعزل عن العالم، سواء من خلال رعاياها في الخارج أو الأجانب المتواجدين في الدّولة، أو من خلال عمليّات الاستيراد والتّصدير الّتي تقوم بها مع العالم الخارجي، ومن هنا يمكن أن يتّسع النموذج ليشمل أربعة قطّاعات بالإضافة إلى الجزء المخصص للادّخار والاستثمار، فيصبح كما يلي:



الشّكل (2) – نموذج التّدفق الدّائري للدّخل في اقتصاد رباعي القطّاعات

مقرر الاقتصاد الكلّي – الحسابات القوميّة – كليّة العلوم الإداريّة – جامعة كرري

[87] باحنشل أسامة. (1999). "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي". كتاب. مطابع الملك سعود. ص15-16

ويمكن تلخيص عمليّة احتساب الدّخل القومي من خلال استخدام المعادلات الآتية:[88]

1. **النّاتج المحلّي الإجمالي (القيمة المضافة) = الإنتاج المحلّي الإجمالي (قيمة الإنتاج) – مستلزمات الإنتاج**
2. **النّاتج القومي الإجمالي = النّاتج المحلّي الإجمالي +/– صافي عوائد عوامل الإنتاج الوطنيّة والأجنبيّة**
3. **الدّخل القومي = النّاتج القومي الصّافي = النّاتج القومي الإجمالي – مخصّصات استهلاك رأس المال الثّابت**
4. **الدّخل القومي بأسعار عوامل الإنتاج = الدّخل القومي بأسعار السّوق – الضّرائب غير المباشرة + الإعانات**

ومن المهم توضيح بعض النّقاط المتعلّقة باحتساب الدّخل القومي:[89]

أ. إنّ الدّخل القومي هو الدّخل المتحصّل للاقتصاد الوطني ككل، أي للمقيمين (والمقيم هو المواطن الّذي يعيش في الدّولة بشكل مستمر ويمارس فيها نشاطه وأعماله، ويعتبر ضمن المقيمين أعضاء السّلك الدّبلوماسي للدّولة والطّلاب الّذين يدرسون في الخارج والسّائحين والمسافرين لغرض العلاج).

ب. يختلف حساب الدّخل القومي عن مجموع دخول الأفراد، فهناك دخول لا تعد دخولاً فرديّة لكنّها من مفردات الدّخل القومي كالاستقطاعات التّقاعديّة وأرباح الشّركات غير الموزّعة، والعكس بالعكس هناك دخول فرديّة لا تدخل ضمن مفردات الدّخل القومي، كإعانات الضّمان الاجتماعي والرّواتب التّقاعديّة.

ت. يشمل الدّخل القومي دخول المواطنين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيّين أم غير طبيعيّين كالشّركات الخاصّة أو المشروعات العامّة أو الهيئات الحكوميّة، نتيجة إسهامهم في الأنشطة الإنتاجيّة داخل البلد أو خارجه، ولا تدخل الدّخول الّتي يحصل عليها الأجانب نتيجة امتلاكهم بعض عناصر الإنتاج ضمن الدّخل القومي.

ث. يجب أن يكون الدّخل القومي ناجماً عن خدمات اقتصاديّة يقدّمها الأفراد الاقتصاديّون (المنتجون أو المؤسّسات والهيئات الحكوميّة)، وبالتّالي فالخدمات العرضيّة لا تدخل ضمنه، كبيع الأسهم أو العقارات أو الإرث، وإن كانت بعض الدّول توسّع مفهومه ليشمل هذه الأرباح خاصّة إذا كانت محلاً للضّريبة.[90]

---

[88] ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام. (2006). "مرجع سابق". ص446-449

[89] العبيدي هند. (2001). "مبادئ علم الاقتصاد". الجامعة المستنصرية. العراق. الفصل الرابع. ص1-2

[90] سرداد عبد الرحمن. (2015). "اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل". دار الراية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان الأردن. ص67

بشكل عام، هناك ثلاثة مداخل لحساب الدّخل القومي، حيث يمكن تقديره على أساس مجموع القيم النّقدية للسّلع والخدمات النّهائية الّتي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنيّة معينّة، والّتي تقابلها كمّيات السّلع والخدمات النّهائيّة المنتجة والمتاحة لإشباع حاجات أفراد هذا المجتمع.[91] أو من خلال مجموع الدّخول الّتي تكسبها عوامل الإنتاج المملوكة لمواطني بلد ما، أو من خلال مجموع أوجه الإنفاق المختلفة الاستهلاكيّة والاستثماريّة، الحكوميّة والخاصّة والمشتركة، مضافاً إليها قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات.[92] وتكون النّتائج متشابهة في الطّرق الثلاث مع إجراء بعض التّعديلات البسيطة، وفيما يلي يستعرض البحث باختصار هذه الطرائق:[93]

2-2-2-1- مدخل الإنتاج في حساب الدّخل القومي:

تقوم هذه الطّريقة بقياس قيمة كل السّلع والخدمات النّهائيّة الّتي أنتجت خلال العام، أي تأخذ القيم الصّافية لمجموع السّلع والخدمات المنتجة حتّى لا يتم تكرار سلعة ما لأكثر من مرّة، على سبيل المثال، القمح والطّحين يستخدمان كسلع وسيطة لإنتاج الخبز لذلك تحتسب قيمة المنتج النّهائي فقط (الخبز) في هذه الحالة. ولتلافي حصول التّكرار في الحساب يؤخذ عادة بأحد الأسلوبين التّاليين:

1- **أسلوب المنتج النّهائي:** ويقوم هذا الأسلوب باختصار شديد بجمع قيم جميع السّلع والخدمات النّهائيّة المنتجة، وعدم إدخال أي عمليّات وسيطة.

2- **أسلوب القيمة المضافة:** تمثّل القيمة المضافة المساهمة الصّافية، وهي قيمة إنتاج أي مشروع مطروحاً منه المشتريات من الغير ومستلزمات التّشغيل، أي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج

ولحساب القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني يتم جمع القيم المضافة لجميع المشروعات الإنتاجيّة والخدميّة، حيث يقسّم الاقتصاد الوطني إلى قطّاعات (زراعي، صناعي، نقل.. الخ) ثم تحسب القيمة

---

[91] عبد المطلب عبد الحميد. (2010). "الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسات". مصر. الإسكندرية. الدار الجامعية. ص45

[92] كيس كارل وآخرون. (2016). "مبادئ علم الاقتصاد الكلي". كتاب مترجم. ص161-162

[93] بريشي عبد الكريم. (2014). "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني". أطروحة دكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد. ص138

المضافة لكل قطّاع من خلال إنتاجه مطروحاً منه مستلزمات الإنتاج، ثم تجمع هذه القيم لتشكّل بدورها النّاتج القومي الصّافي أو الدّخل القومي بعد خصم مخصّصات استهلاك رأس المال الثّابت.

2-2-2-2- مدخل الدّخل في حساب الدّخل القومي:

تعتمد هذه الطّريقة في حساب الدّخل القومي على جمع دخول عوامل الإنتاج كافة، ولهذا الغرض تجمع دخول الأفراد والمشروعات الوطنية الخاصّة والعامّة إضافة إلى دخل الحكومة على أن يؤخذ بعين الاعتبار عدم احتساب أي دخل من هذه الدخول أكثر من مرة، فالدّخول المنقولة الّتي لا تمثل خدمات إنتاجيّة لا تدخل ضمن حسابات الدّخل القومي لأنّ ذلك يعتبر تكراراً في احتساب الدّخل، ومثال هذه الدّخول هي إعانات البطالة ورواتب المتقاعدين والهبات والهدايا. وبموجب هذه الطّريقة يحسب دخل كل من أسهم في النّشاط الإنتاجي سواء عن طريق العمل والحصول على الأجور والرّواتب النّقديّة والعينيّة، أو عن طريق تأجير ما يملكه من أرض أو عقار والحصول على الرّيع، أو نتيجة قيامة بتنظيم المشروعات الإنتاجيّة والحصول على الرّبح، أو عن طريق تقديمه لرأس المال والحصول على الفائدة، وتستند هذه الطّريقة في حساب الدّخل القومي إلى إحصاءات ضرائب الدّخل والضّمان الاجتماعي، لذلك فهي صعبة الاستخدام خاصّة في البلدان النّامية بسبب انخفاض دخول الأفراد، وضعف كفاءة الأجهزة الضّريبيّة، إضافة إلى كثرة الإعفاءات الضّريبيّة والتّهرب الضّريبي.[94]

الدّخل القومي = الأجور + الرّيع + الفائدة + الأرباح

من هذا المنطلق، نحصل على الدّخل القومي من خلال جمع الدّخول الّتي تحصل عليها عناصر الإنتاج، والدّخول الّتي تدخل في حسابات الدّخل القومي هي كما يلي:[95]

1. **الأجور:** وتمثّل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذّهنيّة أو البدنيّة، إضافة إلى حوافز الإنتاج والمكافآت التّشجيعيّة والبدلات وغير ذلك. وبالتّالي فإنّ حصّة العمل أو تعويضات العاملين تشمل

[94] العبيدي هند. (2001). "مرجع سابق". الفصل الرابع. ص4
[95] جامع صالح. (2010)."مرجع سابق". ص5

إضافة إلى الأجور جميع المكافآت والعمولات والهبات والمزايا الماديّة والعينيّة الّتي يحصل عليها العامل. وتعد المساهمة في التّأمينات الاجتماعيّة من أهم ملحقات الأجور، الّتي يلتزم بها أصحاب الأعمال، حيث يدفعون نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضّمان الاجتماعي، وتعد من جانبهم جزءاً من مدفوعات الأجر الكلّي. وبذلك يجب ألّا تُحتسب مدفوعات الضّمان الاجتماعي الّتي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنّين في قيمة النّاتج القومي، لأنّها إمّا أن تكون قد احتسبت من تكاليف صاحب العمل أو ضمن حصّة العمل.

2. **الأرباح:** هي عائد ودخل عنصر التّنظيم، وتتمثّل في أرباح المشاريع والشّركات والمؤسّسات والجمعيّات التّعاونيّة، وينقسم تعبير الأرباح في الحسابات القوميّة إلى حسابين أساسيّين هما:

- **دخل الملّاك:** وهو عبارة عن الدّخل من نشاط المؤسّسات الفرديّة والبسيطة.
- **أرباح الشّركات:** الّتي تحقّقها الشّركات المساهمة، ويمكن توزيعها على النّحو التّالي:

✓ **ضرائب دخل الشّركات:** ذلك الجزء من الأرباح الّذي تدفعه الشّركات للحكومة في صورة ضرائب.

✓ **أرباح الأسهم:** الّتي توزع على المساهمين (الملّاك الأصليّين للشّركة).

✓ **الأرباح المحتجزة:** تلك الّتي لم توزع، وإنّما احتجزت في الشّركة لمواجهة الالتزامات المستقبليّة.

3. **الرّيع أو الإيجار:** هو العائد الّذي يحصل عليه أصحاب الموارد المملوكة نظير مساهمتهم في العمليّة الإنتاجيّة، ويشمل إيجار الأراضي والمزارع والمساكن والمحال التّجاريّة. ويضاف إليها القيمة التّقديريّة للمساكن الّتي يقطنها أصحابها، وعوائد أصحاب براءة الاختراع وحقوق التّأليف.

4. **الفوائد:** هي العوائد الّتي يحصل عليها أصحاب رأس المال النّقدي من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليّات الإقراض، ولا يدخل ضمنها الفائدة الّتي يدفعها المستهلكون.

2-2-2-3- مدخل الإنفاق في حساب الدّخل القومي:

تستند هذه الطّريقة إلى جمع أوجه الإنفاق المدفوعة على السّلع والخدمات الاستهلاكيّة والاستثماريّة خلال سنة واحدة، فالدّخل إمّا أن يُستهلك أو أن يُدّخر، والادخار عند انتهاء العمليّة الإنتاجيّة يُعد استثماراً، ولهذا الغرض يمكن تقسيم السّلع والخدمات إلى مجموعتين رئيستين هما:

1- مجموعة السّلع والخدمات الاستهلاكيّة، والّتي تنتهي بمجرد استعمالها، كالمواد الغذائيّة.

2- مجموعة السّلع والخدمات الاستثماريّة الّتي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، كالآلات والتّجهيزات.

يتم وفق هذه الطّريقة جمع كافة أنواع الإنفاق اللّازم للحصول على السّلع والخدمات النّهائيّة أو تامّة الصّنع، وحيث أنّ الاقتصاد الوطني يتكوّن من أربع قطّاعات أساسيّة يقوم كلّ منها بنوع معيّن من الإنفاق (استهلاكي، استثماري، حكومي، خارجي)، يشكّل مجموعها إجمالي الإنفاق الكلّي الفعلي، والّذي لابد أن يتساوى بالمحصّلة مع إجمالي النّاتج القومي. فالدّخل ينفق جزء منه على الاستهلاك، والجزء الّذي لم ينفق على الاستهلاك يُدّخر، وبالتّالي يوجه نحو الاستثمار، أمّا الجزء الّذي لم ينفق على الاستهلاك ولم ينفق على الاستثمار فإنّه يُعد من قبيل المخزون السّلعي والّذي يُعد في النهاية استثماراً أيضاً،[96] ويمكن حساب الدّخل القومي من خلال المعادلة التّالية:

الدّخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصّادرات

- ✓ الإنفاق الاستهلاكي الفردي على السّلع والخدمات (الاستهلاك الخاص).
- ✓ الإنفاق الاستثماري على تشييد الدّور والمصانع والطّرق والجسور.. الخ (الخاص والعام).
- ✓ الإنفاق الحكومي على الدّفاع والعدل والصّحة والتّعليم.. الخ (الإنفاق الجاري).
- ✓ تغيّر المخزون السّلعي (الإنفاق الاستثماري).
- ✓ صافي التّعامل الخارجي (الصّادرات – الواردات).

[96] خليل حسن. (2019). "أثر تطبيق الزكاة على إعادة توزيع الدخل". رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. ص17

2-2-3- الخاتمة:

يعتبر الدّخل القومي من المؤشّرات ذات المدلولات الاقتصاديّة الشّاملة، حيث ترتبط به العديد من المفاهيم الاقتصاديّة، كالنّاتج المحلّي الإجمالي والنّاتج القومي والإنتاج المحلّي والقومي، والكثير من المتغيّرات الاقتصاديّة الهامّة كالتّضخّم وسعر الصّرف وصافي الصّادرات. كما أنّ احتساب الدّخل القومي يُمكّن من معرفة إجمالي ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائيّة خلال فترة زمنيّة معيّنة، مستخدمين عوامل الإنتاج المحلّية؛ الموجودة على أراضي الدّولة أو خارجها، وإجمالي ما كسبه أصحاب عوامل الإنتاج من دخول، والأوجه الّتي تم إنفاقها فيها، إضافة إلى كونه أحد المقاييس الرّئيسة الّتي يعتمدها الاقتصاديّون عند تقييمهم الأداء الاقتصادي وتحديدهم مدى النّمو الاقتصادي. ومن هنا تأتي أهمية حساب الدّخل القومي في الاقتصاد ونسب توزيعه بين حصّتي العمل ورأس المال، والّذي سيكون موضوع الدّراسة في الفصل القادم.

الفصل الثّالث

أسس توزيع الدّخل القومي بين العمل ورأس المال

المبحث الأوّل: حساب دخل العمل ورأس المال

المقدّمة

قياس حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة

قياس حصّة العمل بالنّسبة المعدّلة

قياس حصّة رأس المال

الخاتمة

3-1-1- المقدّمة:

تبيّن في الفصل السّابق، أنّ حصّة العمل تُمثّل جميع ما يتقاضاه العاملين من مكاسب وتعويضات شاملة الرّواتب والأجور والحوافز والبدلات والمزايا النّقدية والعينية على مستوى الاقتصاد الكلّي، وأنّ الدّخل القومي يُمثّل إجمالي ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائيّة خلال مدّة زمنيّة محدّدة عادة ما تكون سنة، ويساوي مجموع الدّخل المتاح لسكّان البلد في هذه المدّة. يمكن تقسيم الدّخل القومي بشكل رئيس إلى نوعين أساسيّين من الدّخل بحسب المصدر؛ هما دخل العمل ودخل رأس المال، وهو ما يسمى بالتّوزيع الوظيفي للدّخل، حيث تُمثّل إجمالي تعويضات ودخول العاملين والحوافز والمزايا العينية والنّقدية ما يطلق عليه بحصّة العمل؛ أي ذلك الجزء المتراكم أو العائد للعمل من الدّخل القومي، ويُمثّل مجموع ما يكسبه أصحاب رؤوس الأموال من أرباح وفوائد وعوائد نتيجة مشاركتهم أموالهم في العمليّة الإنتاجيّة بحصّة رأس المال. من خلال حساب حصّتي العمل ورأس المال على مستوى الاقتصاد، ونسبهما إلى الدّخل القومي، يمكن التّعرف على الكيفيّة الّتي يتم بها توزيع الدّخل بين فئات المجتمع، وهو ما يعطي الموضوع بعداً اجتماعياً، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي، حيث تتألّف المجتمعات عموماً من طبقة الملّاك وأصحاب رؤوس الأموال، تلك الفئة الاجتماعيّة الّتي تمتلك وسائل الإنتاج الخاصّة بدخلها، وطبقة العمّال والموظّفين، تلك الفئة الّتي لا تمتلك سوى قوّة عملها، وتوظّف هذه القوّة لدى الفئة الأولى لتحصل على دخلها، ومن هنا تبدأ المشكلة، حيث تستأثر الفئة الأولى نتيجة امتلاكها لرأس المال ووسائل الإنتاج بمعظم عوائد وأرباح العمليّة الإنتاجيّة لنفسها، وهي القيمة المضافة الّتي صنعها العاملون بجهدهم وتعبهم، ومن هنا تأتي الأهميّة البالغة في حساب حصّتي العمل ورأس المال، وتوزيع الدّخل القومي بين هاتين الفئتين، وهو ما سيتناوله هذا الفصل بالتّفصيل.

3-1-2- قياس حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة:

كما مرّ سابقاً، يمكن حساب الدّخل القومي بعدّة طرق، فهو إمّا أن يكون مجموع قيم السّلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما في مدّة زمنية محدّدة غالباً ما تكون السّنة، أو أن يكون إجمالي الإنفاق العام والخاص على السّلع والخدمات سواء أكان استهلاكيّاً أم استثمارياً، أو أن يُحتسب من خلال إجمالي الدّخول المولّدة في الاقتصاد (الأجور، الريع، الأرباح، الفوائد)، وفي هذه الحالة يقسّم إلى مجموعتين رئيستين هما، مجموع دخول أصحاب عوامل الإنتاج، ومجموع دخول أصحاب قوّة العمل، وبهذه الطّريقة يمكن احتساب الدّخل القومي من خلال الجمع الجبري لدخول وتعويضات جميع العاملين وهو ما يطلق عليه بحصّة العمل، ودخول أصحاب رؤوس الأموال وملّاك وسائل الإنتاج وهو ما يطلق عليه بحصّة رأس المال، ويشكّل مجموع هاتين الحصّتين الدّخل القومي كما في المعادلة الآتية:

الدّخل القومي = دخل رأس المال[97] + دخل العمل

عادة ما يتم احتساب حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة من خلال مجموع تعويضات العاملين (الأجور والرّواتب قبل الضّرائب والمكافآت والمزايا، إضافة إلى المساهمات الاجتماعيّة لأصحاب العمل) مقسومة على النّاتج المحلّي الإجمالي، أي لمعرفة نسبة حصّة العمل من الدّخل يتم تقسيم مجموع تعويضات العاملين على إجمالي النّاتج المحلّي،[98] حيث تقيس نتيجة النّسبة الجزء المتراكم للعمل من الدّخل خلال سنة وفق الصّيغة التّالية:

$$\text{حصّة دخل العمل} = \frac{\sum \text{(تعويضات العاملين)}}{\text{النّاتج المحلّي الإجمالي}}$$

وعلى الرّغم من بساطة ووضوح الفكرة، إلا أنّ هناك مشاكل عدة تواجه الاقتصاديين عند قياسهم لهذه الحصّة. فعلياً، تعد حصّة العمل غير المعدّلة تقديراً أقل لحصّة العمل الحقيقيّة لأنّ تعويضات العاملين على سبيل المثال، تستبعد الدّخل من العمل الحر، الّذي يتم تسجيله على أنّه "دخل مختلط" في أنظمة الحسابات القوميّة،

[97] يستبعد رأس المال البشري، الذي يتكون من قوة عمل الفرد والمهارات والتدريب والقدرات، لعدم إمكانية امتلاكه أو تبادله في الأسواق.

[98] McKinsey. (2019). "A new look at the declining labor share of income in US". Discussion paper. P2

وبالتّالي يمكن أن يعامل ضمناً على أنّه دخلاً لرأس المال، في حين أنّ جزءاً منه على الأقل يجب أن يدخل في مدخلات العمل، باعتباره ذو صلة بحصّة العمل. في الواقع يجب تقسيم الدّخل المختلط بين العمل ورأس المال، وتوجد عدة أساليب لذلك، كأن يتم احتساب النّصف أو ثلثي الدّخل المختلط لصالح حصّة العمل، والثّلث الباقي لرأس المال وقد تؤثّر هذه الاختلافات في نتيجة حصّة العمل، ويكون الفارق كبيراً في حالة عدم احتساب أي جزء من الدّخل المختلط بالمطلق، ومع ذلك فمن المهم حساب حصّة العمل بالنسبة المعدّلة وغير المعدّلة بدقة.[99] ويعكس انخفاض هذه النّسبة نمواً أسرع في إنتاجيّة العمل منه في تعويضات العاملين، وزيادة في عائدات رأس المال بنسبة أكبر من عوائد دخل العمل، أي زيادة في حصّة رأس المال على حساب حصّة العمل.[100]

3-1-3- قياس حصّة العمل بالنّسبة المعدّلة:

كما ذُكر سابقاً، توجد بعض المشاكل الّتي قد تواجه احتساب حصّة دخل العمل، وغالباً ما تكون هذه المشاكل أو الصّعوبات مرتبطة بكيفيّة تحديد التّعويضات الّتي تدخل ضمن الحصّة. بشكل عام، ممكن أن تقسم التّعديلات إلى جزأين، جزء يتعلّق بالبسط، كتحديد ما هو الجزء من الدّخل المختلط الّذي يجب احتسابه من حصّة العمل؟ وتحديد من هو الموظف بالضّبط، وهل تُحتسب دخول المدراء التّنفيذيين المرتفعة جداً في حصّة العمل؟ وهل يعتبر دخل صاحب العمل الّذي يدير عمله بنفسه موظفاً أم مالكاً لوسائل الإنتاج؟ هل ينبغي اعتبار دخول أصحاب الأسهم من حصّة العمل أم من حصّة رأس المال؟ تلك الأسئلة تجعل من حساب إجمالي دخول العاملين أمراً مربكاً، لذلك لابدّ من إيجاد إجابات واضحة ودقيقة لها عند قياس هذه النّسبة.[101]

وجزء يتعلّق بالمقام، حيث توجد عدّة خيارات عند قياسه، على سبيل المثال، يمكن الأخذ بقيمة الدّخل القومي الإجمالي أو بقيمة النّاتج المحلّي الإجمالي بأسعار السّوق أو بتكاليف عوامل الإنتاج، وذلك في حال صعوبة قياس القيمة المضافة في بعض القطّاعات. من المؤكد أنّ كل خيار من هذه الخيارات يؤثّر في النّتيجة النّهائيّة

[99] Guerriero M. (2012). “The labor share of income around the world”. University of Bordeaux. P5-6
[100] Piketty Thomas. (2014). “Capital in the twenty first century”. Book. P34
[101] International Labor Organization ILO. (2015). “The labor share in G20 economies”. report. P14

بشكل مختلف عن الخيارات الأخرى. عموماً، تعطي حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة تقديراً أقل للحصّة الحقيقيّة من دخل العمل، بسبب استبعدها للدّخول المختلطة وأخذها بالنّاتج المحلّي الإجمالي دون إجراء تعديلات عليه. وبغية الحصول على نتائج أكثر دقّة _ النّسبة المعدّلة _ عند احتساب حصّة العمل من الدّخل القومي، يمكن إجراء تعديلات على كل من البسط والمقام، كما هو موضّح بشكل مبسّط في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) – التّعديلات المطلوبة عند احتساب حصّة العمل المعدّلة

التّعديلات المطلوبة عند احتساب البسط	التّعديل الأهم هو حساب الدّخل المختلط (دخل أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص) وتحديد الجزء الخاص منه بحصّة العمل:[102] - 3/1 أو 3/2 أو 50% X الدّخل المختلط. - الحد الأعلى لرواتب فئات العاملين بأجرX عدد أرباب العمل. الدّخل المختلط هو عبارة عن إجمالي دخول وأرباح أرباب العمل، والّذي عادة ما ينسب إلى رأس المال، علماً أنّه يمثّل مزيجاً من العوائد على العمل ورأس المال معاً.
التّعديلات المطلوبة عند احتساب المقام[103]	**أولاً:** إزالة الضّرائب على الإنتاج من إجمالي القيمة المضافة بأسعار السّوق، لتحويل النّاتج المحلّي الإجمالي إلى تكلفة عوامل الإنتاج، حيث أنّ الضّرائب غير المباشرة لا تمثّل أي نوع من العائد على رأس المال ولا على العمالة، وبالتّالي لا يجب أن تحتسب. **ثانياً:** طرح استهلاك رأس المال الثّابت من القيمة المضافة للحصول على مقياس صافي النّاتج، وهو في الواقع أكثر صلة باعتبارات توزيع الدّخل وعدم المساواة. **ثالثاً:** إضافة صافي عوائد الملكية من العالم الخارجي للتّوصّل إلى الدّخل القومي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على – M. Guerriero – Asian Development Bank Institute

[102] Guerriero M. (2019). “The labor share of income around the world”. ADBI. Working Paper. P8
[103] Piketty Thomas. (2014). “Previous reference”. P35

3-1-4- قياس حصّة رأس المال:

يمكن تعريف رأس المال على أنّه كل أشكال الأموال التّي يمتلكها الأفراد أو المجموعات، والّتي يمكن نقلها أو المتاجرة بها في السّوق بشكل دائم، وهي تستخدم بشكل أساسي في إنتاج السّلع والخدمات بهدف تحقيق الأرباح، ويشكّل رأس المال جزءاً من الثّروة القوميّة الّتي تشمل جميع ممتلكات البلد ظاهر الأرض وباطنها، ويعكس رأس المال أيضاً حالة التّنمية والعلاقات الاجتماعية من مؤسّسات خيريّة وأماكن دينيّة في كل مجتمع، ويعرفه الاقتصادي توماس بيكيتي "بأنّه إجمالي القيمة السّوقيّة لكل شيء يملكه المقيمون والحكومة في بلد ما في نقطة محدّدة من الزّمن، بشرط أن يمكن تداوله في السّوق". وهو يتكوّن من المجموع الكلّي للأصول غير الماليّة (الأراضي، والمساكن والمخزون السّلعي والتّجاري، والمباني الأخرى، والآلات، والبنية الأساسيّة، وبراءات الاختراع، والأصول المهنيّة الأخرى المملوكة بشكل مباشر)، والأصول الماليّة (الحسابات المصرفيّة، وصناديق الاستثمار، والسّندات، والأسهم والاستثمارات الماليّة من كل الأنواع، ووثائق التّأمين وصناديق المعاشات.. إلخ) ولو تمّ النّظر إلى أصول وخصوم الأفراد الخاصّة فقط، تكون النّتيجة رأس المال الخاص، في حين لو تم النّظر إلى أصول وممتلكات الحكومة والكيانات الحكوميّة الأخرى (كالمدن ووكالات التّأمين الاجتماعي.. إلخ)، تكون النّتيجة رأس المال العام، وبالتّالي فإنّ حصّة رأس المال تمثّل مجموع هذين المصطلحين:

حصّة رأس المال = تكوين رأس المال الثّابت الخاص + تكوين رأس المال الثّابت الحكومي

وتعتبر أفضل الطّرائق وأكثرها طبيعيّة لقياس حصّة رأس المال من الدّخل في بلد معين هي تقسيم عوائد رأس المال على الدّخل القومي أو النّاتج المحلّي الإجمالي.[104] وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الفصول القادمة ركّزت على حساب حصّة العمل من الدّخل القومي دون حصّة رأس المال باعتبار أنّه يمكن التّوصل إليها تلقائياً بمجرد حساب حصّة العمل من خلال المعادلة التّالية:

حصّة رأس المال = 1- حصّة العمل

---

[104] Piketty Thomas. (2014). “The previous reference”. P39-41

3-1-5- الخاتمة:

يقسّم الدّخل القومي إلى قسمين أساسيّين، هما دخل العمل ودخل رأس المال، حيث يمثّل دخل العمل جميع الدّخول المولّدة والعائدة لصالح أصحاب قوّة العمل، ويمثّل دخل رأس المال جميع الدّخول العائدة لأصحاب وسائل الإنتاج، وبالتّالي فإنّ حصّة العمل من الدّخل القومي تمثّل حاصل قسمة إجمالي دخول وتعويضات العاملين على الدّخل القومي، وحصّة رأس المال تمثّل حاصل قسمة عوائد ودخول أصحاب وسائل الإنتاج على الدّخل القومي، وركّز البحث في الفصل القادم على حساب حصّة دخل العمل لأنّه بمجرد التّوصل لهذه الحصّة يمكن حساب حصّة دخل رأس المال باعتبار أنّها المتمّم لحصّة العمل من الدّخل القومي. هناك عدّة اعتبارات أو مشاكل تعتري عمليّة احتساب حصّة العمل من الدّخل، تكمن أهمّها في تحديد الدّخول الّتي يجب احتسابها من حصّة العمل وخاصّة تلك المختلطة منها (كتعويضات المدراء التّنفيذيّين ودخول أصحاب الأعمال الحرّة)، بالإضافة إلى اعتماد الطّريقة الأفضل في احتساب الدّخل القومي أو النّاتج المحلي الإجمالي سواء بأسعار السّوق أو بتكلفة عوامل الإنتاج، وذلك بحسب القطّاع الاقتصادي وإمكانيّة توفّر البيانات الدّقيقة. فيما يلي يدرس البحث تطوّر حصّة العمل من الدّخل القومي في كل من أمريكا وأوروبّا وسوريّة.

الفصل الثّالث

أسس توزيع الدّخل القومي بين العمل ورأس المال

المبحث الثّاني: حصّة العمل من الدّخل القومي: تجارب دوليّة

المقدّمة

تغيّر حصّة العمل من الدّخل القومي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

تغيّر حصّة العمل من الدّخل القومي في أوروبّا

تغيّر حصّة العمل من الدّخل القومي في سوريّة

الخاتمة

3-2-1- المقدّمة:

ممّا سبق، يمكن تعريف الدّخل القومي بأنّه مجموع الدّخل المتاح لسكّان بلد معيّن خلال سنة معيّنة، وهو بهذا المعنى يقسم إلى قسمين؛ الدّخول المولّدة من العمل والدّخول المولّدة من رأس المال، وهو ما يطلق عليه بالتّوزيع الوظيفي أو الاجتماعي للدّخل. وتَبيّن أيضاً، أنّ جزء الدّخل القومي المخصّص لتعويضات العاملين يشكّل حصّة أو دخل العمل، وأنّ الجزء العائد على رأس المال يشكّل حصّة رأس المال، وغالباً ما يعكس انخفاض حصّة العمل نمواً أسرع في إنتاجيّة العمل مقارنة بمتوسّط تعويض العمل، وزيادة في عوائد رأس المال على حساب العمالة.

بشكل عام، تشير الأدلّة إلى أنّ حصّة العمل من الدّخل القومي آخذة بالانخفاض عالمياً، حيث أنّ معظم تحسينات الأداء الّتي شهدها الاقتصاد الكلّي كانت تترجم لمصلحة رأس المال في معظم بلدان العالم حتّى غير الرّأسماليّة منها،[105] والحقيقة أنّ زيادة حصّة رأس المال ترتبط في جانب كبير منها بعدم العدالة في توزيع الدّخول، ويمكن أن يكون لانخفاض حصّة العمل عواقب سياسيّة واجتماعيّة خطيرة، وفي هذا الصّدد تؤكّد دراسة للبنك الدّولي تّراجع متوسّط نصيب العمالة من الدّخل في عدد كبير من الاقتصادات حول العالم؛ المتقدّمة منها والنّامية على حدّ سواء، وقد وصلت حصة العمل إلى أدنى مستوى لها منذ منتصف القرن الماضي قبل الأزمة الماليّة العالميّة في عام 2008،[106] ما دعا كثيراً من الاقتصاديّين إلى إعادة النّظر في الطّريقة الّتي يُنظر بها إلى تقسيم الدّخل بين العمل ورأس المال مع بداية القرن الحادي والعشرين. فيما يلي ستتناول الفقرات القادمة تطوّر حصّة العمل من الدّخل القومي في عدد من دول العالم خلال العقود الأخيرة.

---

[105] Moriera Sergio. “Inside the decline of the labor share”. University of Bristol. Journal of economic. Intro.
[106] Dao Mai Chi. and others. (2017). “Why is labor receiving a smaller share of global income”. IMF WP/ 17/169. P5

3-2-2- تغيّر حصّة العمل من الدّخل القومي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة:

تؤكّد الدّراسات الحديثة، أنّ حصّة العمل من الدّخل القومي آخذة بالانخفاض في العديد من دول العالم منذ ثمانينات القرن الماضي وخاصّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ويثير ذلك كثيراً من المخاوف حول تباطؤ نمو الدّخل وزيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة وانخفاض الأجور الحقيقيّة للعاملين، وبالتّالي حصّة العمل، في حين أنّ حصّة دخل رأس المال (الأرباح، الفوائد، الإيجارات) مازالت في ازدياد مستمر.[107] ويؤكّد مكتب العمل الأمريكي (BLS) أنّ حصّة العمل بدأت بالانخفاض بعد نهاية الحرب العالميّة الثّانية وخاصّة مع بداية السّتّينات، وأنّ ثلاثة أرباع هذا الانخفاض حدث بين عامي 2000 و2016، حيث هبطت من حوالي 63.3% إلى 56.7%.[108] ويوضّح بيكيتي أنّ حصة دخل الـــ 50% الأدنى من السّكان قد انخفضت من حوالي 20% في عام 1980 إلى حوالي 12% في عام 2018، ويعزى ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقيّة للحد الأدنى للأجور، وانتشار العمالة غير الماهرة بسبب صعوبة الوصول للتّعليم، بالإضافة إلى التّقدم التّقني الهائل.[109] كما أنّ التّباين في أسعار المنتجين والمستهلكين يمثّل أحد العوامل المؤثّرة في اتساع الفجوة بين الإنتاجيّة والأجور، أي بين حصّة العمل وحصّة رأس المال، ويرى بيكيتي أنّ كثرة الوسطاء وحلقات التّوزيع تعتبر أيضاً من أسباب هذا الاتّساع، وهو ما يميّز آليّات السّوق الحر.[110]

يتحمّل العمّال ذوو المهارات المتوسّطة والمتدنّية العبء الأكبر في انخفاض حصّة العمالة، نتيجة لتدنّي أجورهم بشكل متزايد خاصة في الاقتصادات المتقدّمة مثل أمريكا، بينما تتركّز أعلى الدّخول (الأرباح – الفوائد) عادة بيد مالكي رأس المال، وبالتّالي فإنّ هذه الزّيادة المتراكمة في حصّة عوائد رأس المال هي الّتي تسهم في زيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل، وهو ما يؤدّي إلى مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة، ويضرّ بالنّمو

---

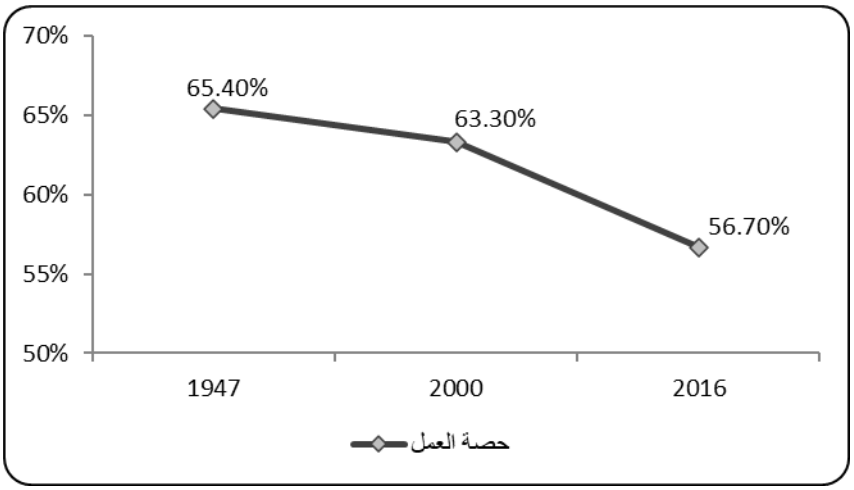
[107] Piketty T. Saez E. (2003). “Income inequality in the United States”. Journal of Economics. P17

[108] McKinsey Global Institute. (2019). “A new look at the declining labor share of income in the United States”. Discussion paper. P2

[109] Piketty Thomas. (2020). “Capital and Ideology”. Harvard university press. P21, 34

[110] Piketty T and others. (2018). “Distributional national accounts: Methods and estimates for the United States”. The Quarterly Journal of Economics., Volume 133, Issue 2

الاقتصادي. وقد ركّزت معظم الدّراسات على أنّ الاتجاه الهابط لحصّة العمل في الولايات المتّحدة يعود لسببين رئيسين: الأوّل هو التّقدم السّريع للتكنولوجيا الّذي يفرض التّخلي عن كثير من الوظائف التّقليديّة، وبالتّالي الاستغناء عن العمالة العاديّة، والثّاني هو عولمة التّجارة ورأس المال حيث يحقّق أصحاب رأس المال أرباحاً ضخمة نتيجة الانفتاح وتحرير أسعار السّلع بحسب العرض والطّلب. وصحيح أنّ هذين السّببين ساهما في البداية بتحسين ظروف العاملين في جميع أنحاء العالم، ودفعا إلى تقارب الدّخول في الأسواق النّاشئة والاقتصادات النّامية، إلّا أنّهما ساهما أيضاً بالاتجاه المعاكس في تركيز رأس المال والعوائد بيد عدد أقل من الملّاك، وبدأت تنعكس آثار ذلك سلباً على جميع العاملين بأجر في المحصلّة.[111] يوضح الشّكل البياني التّالي الاتجاه الهابط لحصّة العمل من الدّخل القومي في الولايات المتّحدة خلال الفترة 1947 – 2016:



الشّكل رقم (3) – حصّة العمل من الدّخل القومي
في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال الفترة 1947 – 2016
المصدر: تقرير معهد ماكينزي العالمي (2019) – McKinsey Global institute

3-2-3- تغيّر حصّة العمل من الدّخل القومي في أوروبّا:

أصبح التّناقص في حصّة العمل من الدّخل القومي سمة في العديد من اقتصادات الدّول الأوروبيّة خاصّة في العقود الأخيرة، وتشير الدّراسات إلى وجود تباين بين الدّول وبين القطّاعات المختلفة للبلد نفسه. بشكل عام، كان هذا التّناقص في دول أوروبّا الوسطى والشّرقيّة سواء على المستوى الكلّي أو القطّاعي أكبر من دول الاتحاد

[111] Dao Mai Chi. And others. (2017). “Previous reference”. P6-7

الأوروبّي القديم، في حين أنّ حالات الزّيادة في حصّة العمل كانت لصالح قطّاع الخدمات في معظم الدّول على حساب القطّاعات الأخرى.[112] ويعزى ذلك إلى عوامل تقنيّة وعوامل غير تقنيّة، بالنّسبة للعوامل التّقنيّة، يعتبر تكثيف رأس المال واستبدال العمالة غير الماهرة هو المحدّد الرّئيس لانخفاض حصّة العمل خاصّة في قطاع الصّناعة،[113] وأمّا العوامل غير التّقنيّة أهمّها العولمة والتّجارة الخارجيّة، فمعظم دول أوروبّا فقدت جزءاً من حصّتها في التّجارة العالميّة بسبب صعود الصّين،[114] إلّا أنّ هناك تفاوتاً أيضاً فيما بين الدول.[115] ويؤكّد تقرير مفوضيّة الاتحاد الأوروبّي لدول (Eu-15)[116] لعام 2017 أنّ حصّة العمل بلغت أعلى مستوى لها عام 1974 بحوالي 69.9%، وأدنى مستوى لها في عام 2006 بحوالي 57.8%.[117] أمّا الدّراسة الصّادرة عن معهد التّنمية الآسيوي، فتشير إلى أنّ متوسّط حصّة العمل لعام 2019 في جميع الدّول الأوروبيّة بلغ حوالي 61% بالنّسبة غير المعدّلة وحوالي 73% بالنّسبة المعدّلة كما هو موضّح في الجدول التّالي:[118]

الجدول رقم (2) – متوسط حصّة العمل[119] في عدد من الدّول الأوروبيّة للفترة بين 1970 – 2015

الاقتصاد	حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة	متوسّط حصّة العمل بالنّسبة المعدّلة
تركيا	0.28	0.52
بلغاريا	0.48	0.55
بيلاروسيا	0.54	0.57
سلوفاكيا	0.57	0.63
لوكسنبورغ	0.59	0.65
مالطا	0.57	0.65

يتبع في الصفحة التالية

[112] Prohorovs Anatolijs. Bistrova Julija. (2022). “Labor share convergence in the European Union”. MDPI. P3

[113] Cuadrado Alvarez and Others. (2017). “Capital-Labor Substitution, Structural Change and growth”. theoretical Economics 12. P6

[114] Berger Bennet, Wolff Guntram. (2017). “The global decline in the labor income share”. Bruegel. Policy contribution. P3

[115] خلال الفترة 1998-2015 فقدت إيطاليا وفرنسا وألمانيا من حصتها في التجارة العالمية، 39% و19% و20% على التوالي.

[116] The composition of the European Union from 1 January 1995: Austria, Belgium, Denmark, Finland, France, Germany, Greece, Ireland, Italy, Luxembourg, Netherlands, Portugal, Spain, Sweden, and UK.

[117] Dao Mai and Others. (2017) “Why is labor receiving a smaller share of global income?”. IMF. Working Paper. P38

[118] Guerriero Marta. (2019). “The labor share of income around the world”. ADB Institute. Working Paper. P18-21

[119] النسب في الجدول أعلاه هي متوسط حصة العمل للفترة بين 1970 – 2015.

الاقتصاد	حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة	متوسّط حصّة العمل بالنّسبة المعدّلة
ليثوانيا	0.56	0.67
إستونيا	0.63	0.68
اليونان	0.43	0.69
رومانيا	0.42	0.70
التشيك	0.60	0.70
روسيا الاتحادية	0.66	0.71
النرويج	0.65	0.71
بولندا	0.52	0.72
لاتفيا	0.63	0.73
إيرلندا	0.58	0.73
أوكرانيا	0.65	0.73
بلجيكا	0.63	0.75
ألمانيا	**0.69**	**0.76**
إيطاليا	**0.56**	**0.77**
بريطانيا	**0.70**	**0.78**
هولندا	**0.69**	**0.78**
فرنسا	**0.69**	**0.79**
النمسا	0.72	0.81
البرتغال	0.60	0.81
الدنمارك	0.75	0.82
فنلندا	0.71	0.83
سويسرا	0.76	0.88
آيسلندا	0.75	0.88
كرواتيا	0.70	0.89
المتوسط	**0.61**	**0.73**

المصدر: ورقة عمل معهد البنك الآسيوي للتنمية – "حصّة العمل من الدّخل القومي حول العالم" (2019)

بشكل عام، تعد حصّة العمل غير المعدّلة هي المقياس الأكثر تبايناً نظراً لأنّها لا تأخذ دخل أصحاب العمل الحر بعين الاعتبار، الّذي عادة ما تكون قيمته الفعليّة لا يستهان بها خاصّة في البلدان النّامية، على العكس من حصّة العمل المعدّلة، الّتي تعتبر أكثر دقّة وأقرب للواقع، كونها تشتمل على دخول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص بالحسبان بشكل كلّي أو جزئي بحسب الطّريقة المتّبعة.

مؤخراً، تذبذبت حصّة العمل في أوروبّا نتيجة للأحداث الّتي شهدتها منطقة اليورو، فتأثّرت سلباً بسبب الحرب الرّوسيّة الأوكرانيّة، ثم تحسّنت بشكل طفيف خلال مدّة القيود الوبائيّة لجائحة كورونا، ويعود هذا التحسّن إلى التّعويضات الّتي دفعتها الحكومات وأصحاب العمل للعاملين الّذين خسروا دخولهم جزئيّاً أو كليّاً في إطار خطط الاحتفاظ بالوظائف، حيث تمّ تسجيل جزء كبير من هذه المدفوعات كدخل للأجور في الحسابات القوميّة، ومع حلول عام 2022 تلاشت خطط الاحتفاظ بالوظائف إلى حدّ كبير مع بدأ انتعاش النّشاط الاقتصادي، فعادت حصّة العمل للانخفاض إلى ما يقرب مستواها قبل الوباء، والّذي بلغ خلال الفترة 1998 – 2023 حوالي 62.4% بالمتوسّط بحسب البنك المركزي الأوروبي.[120]

3-2-4- تغيّر حصّة العمل من الدّخل القومي في سوريّة:

يتشابه الاتجاه العام الهابط لحصة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري مع العديد من الاقتصادات حول العالم من حيث الانخفاض خلال العقود الأخيرة، إلّا أنّ حجم هذا الانخفاض والأسباب الكامنة وراءه قد لا تكون متشابهة، فالانخفاض في حصّة العمل في الاقتصاد السّوري لا يمكن أن يُعزى بشكل كبير لتأثير العولمة والتّقدم التّقني كما في أوروبا وأمريكا، ذلك أنّ سوريّة حتّى الآن مازالت تقيّد تعاملاتها التّجاريّة الخارجيّة إلى حدّ كبير نسبيّاً، وبالتّالي فهي لا تخضع لقوانين السّوق المفتوحة فيما يخص التّبادل التّجاري مع العالم الخارجي، كما أنّها لا تعتمد تلك التّقانات المتقدّمة في قطّاعاتها الاقتصاديّة سواء الصّناعيّة أم الزّراعيّة أم الخدميّة، وبالتّالي فإنّ أثر هذين العاملين في انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري ليس جوهريّاً، في حين أنّ لهما الأثر الأكبر في انخفاض حصّة العمل في أمريكا وكثير من الدّول الأوروبيّة.

إذن، ما الّذي يفسّر انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري؟

---

[120] Bodnar Katalin. Mohr Matthias. (2023). “The Development of the Wage share in the euro area since the start of the pandemic”. European Central Bank. Article. Chart A

توجد العديد من الأسباب الكامنة وراء انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري، ولعلّ أحد هذه الأسباب يتشابه مع الاقتصادات الأخرى، وهو كما ذكر سالفاً دخل أصحاب العمل الحر وكيفيّة احتسابه. فيما يلي جدول يوضّح أعداد ونسب أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص بالنّسبة لإجمالي أعداد المشتغلين في الاقتصاد السّوري خلال العقدين الأخيرين:

الجدول رقم (3) – أعداد المشتغلين حسب الحالة المهنيّة خلال المدة 2000–2022

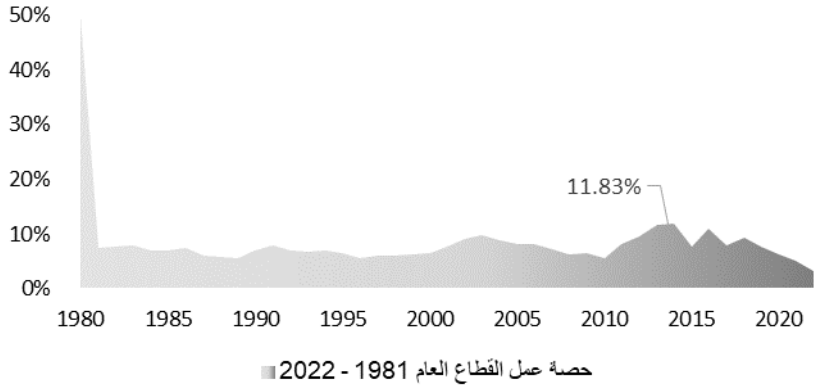
السنة	أصحاب العمل الحر			يعمل بأجر	يعمل بدون أجر	المجموع
	صاحب عمل	يعمل لحسابه	%			
2000	232,000	1,005,000	28%	2,480,000	751,000	**4,468,000**
2001	392,590	1,225,070	34%	2,327,160	785,180	**4,730,000**
2002	402,647	1,332,848	36%	2,300,118	786,145	**4,821,758**
2003	358,279	1,147,297	34%	2,449,034	513,963	**4,468,573**
2004	290,780	868,000	27%	2,621,360	559,860	**4,340,000**
2005	398,869	1,210,659	34%	2,657,431	426,535	**4,693,494**
2006	459,953	1,270,651	36%	2,688,171	441,173	**4,859,948**
2007	420,220	1,428,014	37%	2,658,108	439,635	**4,945,977**
2008	355,497	1,218,200	32%	2,963,953	310,248	**4,847,898**
2009	199,427	1,497,823	34%	3,090,518	211,461	**4,999,229**
2010	213,094	1,455,449	33%	3,193,757	192,156	**5,054,456**
2011	220,860	1,473,709	34%	3,098,307	156,362	**4,949,238**
2012	189,924	1,281,814	34%	2,752,819	152,338	**4,376,895**
2013	134,579	1,142,768	34%	2,435,225	91,981	**3,804,553**
2014	88,072	991,283	34%	2,096,751	43,620	**3,219,726**
2015	73,830	791,310	33%	1,710,554	50,994	**2,626,688**
2016	84,911	1,003,926	34%	2,078,790	24,521	**3,192,148**
2017	140,870	1,071,791	35%	2,173,850	44,912	**3,431,423**
2018	104,281	1,149,002	34%	2,430,950	53,534	**3,737,767**
2019	128,385	1,116,410	34%	2,411,658	54,287	**3,710,740**
2020	170,000	1,504,965	37%	2,797,277	55,810	**4,528,052**
2021	181,693	1,530,665	35%	3,102,679	57,878	**4,872,915**
2022	153,686	1,508,330	37%	2,845,242	43,539	**4,550,797**

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – القوى البشريّة للأعوام 2000 – 2022

يُلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ نسبة أصحاب العمل الحر تشكل بالمتوسّط 34% من إجمالي أعداد المشتغلين _ أكثر من الثلث _ وبالتّالي فإنّ جزءاً كبيراً من الدّخول المولّدة سنوياً تعود لأصحاب العمل الحر،

والمشكلة الّتي تواجه الاقتصاديين عند احتساب حصّة العمل هي دخول هؤلاء الأشخاص، أو ما يسمّى بالدّخل المختلط، حيث أنّهم عمّال وأصحاب رؤوس أموال في الوقت نفسه. في الحقيقة يوجد العديد من الأساليب الّتي يمكن أن تتم بها معالجة هذه المسألة، فبعض الدّراسات على سبيل المثال تحسم الموضوع جذرياً، وتعتبر رواتب وأجور العمل الحر دخولاً لأصحاب رأس المال، لكن ذلك يخفّض حصّة العمل بشكل مبالغ فيه، والبعض الآخر يأخذ نسبة معيّنة من دخولهم ليضمّها إلى حصّة العمل، والباقي يضاف إلى حصّة رأس المال، كأن يؤخذ نسبة (3/1) لحصّة العمل و(3/2) لحصّة رأس المال، أو أن يتم قسمتها بالتّساوي بين حصتي العمل ورأس المال، لكن ذلك يضخّم حصّة العمل على حساب حصّة رأس المال. لذلك اعتمد البحث ثلاثة سناريوهات، وفي كل سيناريو سيتم معالجة المشاكل الّتي تواجه احتساب النّسبة بطريقة مختلفة. لكن قبل البدء بالسّيناريوهات لابد من التّنويه إلى الصّعوبات الّتي واجهت البحث، حيث لم يتمكن من إحصاء الأعداد الدّقيقة للعاملين وتحديداً للقطّاع الخاص خلال السّنوات (1970 – 1980)، كما تعذّر الحصول على إجمالي أعداد المشتغلين بدقّة للسّنوات الّتي سبقت عام 2000، لذلك اعتمد البحث في **السّيناريو الأول** أعداد العاملين في مؤسسات القطّاع الحكومي فقط نظراً لتوفّر بياناتها بشكل أكثر دقّة _ مع وجود بعض الاستثناءات كوزارة الدّفاع ومؤسّسات الرّئاسة (رئاسة الجمهوريّة ومجلس الوزراء) – عن كامل الفترة (1980 – 2022)، ثم اعتُمدت في **السّيناريو الثّاني** أعداد جميع المشتغلين في القطّاعين العام والخاص للأعوام (2001 – 2020)، وفي **السّيناريو الثّالث** تم تثقيل النّسبة بقوّة العمل وأعداد المشتغلين مع الأخذ بالدّخل القومي، وصحيح أنّ هذه البيانات قد تكون غير دقيقة بشكل تام، إلا أنّها بلا شك تعطي تصوّراً واضحاً عن الاتجاه العام الّذي تنحوه حصّة العمل في الاقتصاد السّوري خلال الفترة المدروسة. وجدير بالذّكر أنّ بيانات الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) تعبّر عن الأماكن الّتي تمكّن باحثو المكتب المركزي للإحصاء الوصول إليها، وهي جميع المحافظات باستثناء دير الزّور والرّقة وإدلب بالإضافة لريف حلب، وفي عام 2020 شمل المسح جميع المحافظات باستثناء محافظة إدلب وجزء من ريف حلب، وجزء من محافظة دير الزّور وجزء من محافظة الرّقة.

السّيناريو الأوّل: من المعلوم أنّ بيانات دخل أصحاب العمل الحر لا تتوفر بدقّة في معظم الحالات، خاصّة في الدّول النّامية، حيث يعمد القطّاع الخاص غالباً إلى إخفاء الأرقام الحقيقيّة سوءاً الدّخول الشّخصيّة لأصحاب العمل، أو دخول الموظفين تهرّباً من الضّرائب والرّسوم الماليّة الّتي قد تفرض عليهم في حال تصريحهم عن الأعداد والأجور الحقيقيّة، لذلك تقوم الشّركات بتسجيل الحد الأدنى من موظفيها في المؤسّسة العامّة للتّأمينات الاجتماعيّة، وبالحد الأدنى من الأجور، مخفية بذلك أعداد العاملين الحقيقيّة وأجورهم المرتفعة الّتي يتقاضونها. أمّا أعداد ودخول العاملين في القطّاع الحكومي فهي مضبوطة ومنظّمة بشكل أكبر، بحكم أنّها تسجّل لدى كل مؤسّسة أعداداً وأجور. لذا بداية تمّ احتساب حصّة العمل للعاملين في القطّاع الحكومي فقط عن الفترة 1980 – 2022، ومن ثم تعميم هذه النّسبة على كامل الاقتصاد، يوضّح الشّكل التّالي حصّة العمل في القطّاع الحكومي عن كامل الفترة:[121]



الشّكل رقم (4) – حصّة العمل في القطّاع الحكومي السّوري خلال المدّة 1981–2022

بيانات المكتب المركزي للإحصاء – الكتاب الإحصائي – باب القوى العاملة والحسابات القوميّة للأعوام 1980 – 2022

تبيّن من الدّراسة أنّ متوسط حصّة عمل القطّاع الحكومي (العام) بلغ حوالي 7.37% عن الفترة 1980 – 2022، ويُوضّح الجدول التّالي أعداد العاملين في القطّاع الحكومي ونسبتهم إلى إجمالي أعداد المشتغلين:

الجدول رقم (4) – أعداد المشتغلين في سوريّة بحسب القطّاع خلال المدّة 2000 – 2022

السنة	حكومي	خاص	أخرى	المجموع
2000	1,130,404	3,292,916	44,680	**4,468,000**
2001	1,229,800	3,490,740	9,460	**4,730,000**

يتبع في الصفحة التّالية

[121] بلغت حصة العمل من الدخل القومي في القطاع الحكومي حدها الأعلى 11.83% عام 2014، وحدها الأدنى 3.23% عام 2022.

السنة	حكومي	خاص	أخرى	المجموع
2002	1,168,811	3,643,822	9,125	**4,821,758**
2003	1,216,962	3,234,424	17,187	**4,468,573**
2004	1,232,560	2,959,880	147,560	**4,340,000**
2006	1,355,763	3,487,640	16,545	**4,859,948**
2007	1,379,977	3,554,353	11,647	**4,945,977**
2008	1,385,445	3,432,974	29,479	**4,847,898**
2009	1,442,648	3,546,431	10,150	**4,999,229**
2010	1,360,021	3,682,467	11,968	**5,054,456**
2011	1,489,420	3,448,890	10,928	**4,949,238**
2013	1,579,320	2,225,232	-	**3,804,552**
2014	1,684,737	1,534,989	-	**3,219,726**
2015	1,029,971	1,592,255	4,462	**2,626,688**
2016	1,381,490	1,798,438	12,220	**3,192,148**
2017	1,330,578	2,077,866	22,979	**3,431,423**
2018	1,640,713	2,070,510	26,544	**3,737,767**
2019	1,563,482	2,135,217	12,041	**3,710,740**
2020	1,595,475	2,920,032	12,545	**4,528,052**
2021	1,752,301	3,107,890	12,724	**4,872,915**
2,022	1,447,895	3,090,840	12,062	**4,550,797**
%	**32.61%**	**66.91%**	**0.48%**	**100%**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل القوى البشريّة للأعوام 2001 – 2023

ومن الجدول السّابق، يتبيّن أنّ متوسط نسبة العاملين في القطّاع الحكومي يساوي حوالي 32.61% من إجمالي عدد المشتغلين، وهذا يدل على تدن شديد في تعويضات العاملين في القطّاع الحكومي،[122] حيث يحصل 33% من إجمالي المشتغلين على حوالي 7.4% فقط من إجمالي الدّخل، وإذا تمّ احتساب حصّة العمل من الدّخل القومي في سوريّة على أساس أجور العاملين في القطّاع العام فإنّها لن تتجاوز نسبة 22.6%،[123] إلّا أنّ هذا الافتراض يعتبر مجحفاً بشكل مبالغ فيه، خاصّة أنّ دخول العاملين في القطّاع الخاص أكبر من دخول العاملين في

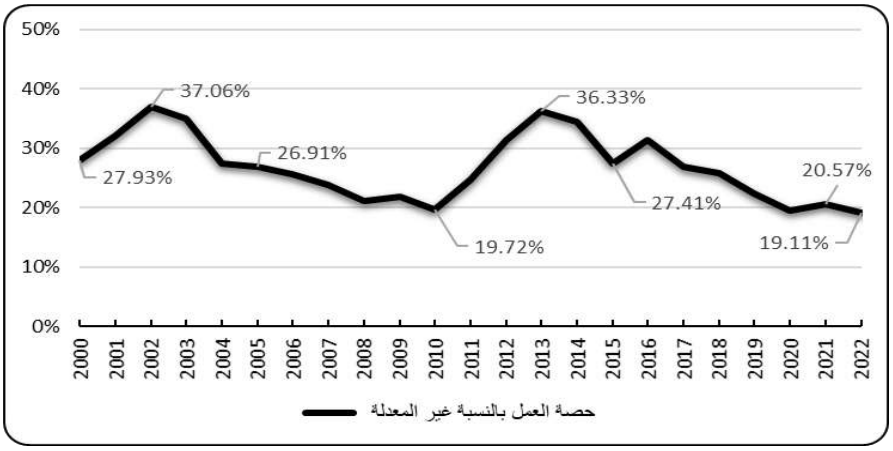
[122] العدالة التامة تقتضي أن يحصل 33% من إجمالي عدد العاملين على 33% من إجمالي الدخل.
[123] بافتراض أنّ حصة العمل في القطاع الحكومي تمثل حصة العمل في الاقتصاد السوري (7.37 x 100) / 32.61 = 22.6%.

القطّاع الحكومي، وأنّ دخول أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الشّخصي هي أكبر من دخول العاملين بأجر في القطّاعين الحكومي والخاص بكثير، وعليه وفقاً لنتائج السّيناريو الأوّل يمكن الاستنتاج بأنّ حصة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري بالنّسبة غير المعدّلة ستبلغ تقريباً 23% بحدّها الأدنى عن الفترة المدروسة.

لكن ماذا عن دخول أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص؟ في النّتيجة السّابقة تم احتساب حصّة العمل بالاعتماد على دخول العاملين في القطّاع العام فقط، وعُمّمت النّسبة على مستوى الاقتصاد، الآن، سيقوم البحث بحساب حصّة العمل لجميع المشتغلين بما فيهم أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص بحسب فئات الرّواتب المحدّدة من قبل المكتب المركزي للإحصاء CBSSYR، بافتراض أنّ الحد الأعلى لفئات الأجور هو الأجر الّذي يتقاضاه هؤلاء الأشخاص فيما لو كانوا يعملون بأجر، ومن خلال هذه الفرضيّة يمكن حساب الدّخل الواجب إضافته إلى حصّة العمل من الدّخل المختلط، وبالتّالي يمكن حساب حصّة العمل من الدّخل القومي، والفائض عن ذلك سيعتبر تلقائياً دخلاً لرأس المال، أي لحصّة رأس المال. مما تقدّم، يمكن حساب حصّة العمل من الدّخل القومي بالنّسبة غير المعدّلة في الاقتصاد السّوري[124] وفق السّيناريو الأول لجميع العاملين خلال الفترة 2000 – 2022 _ بالاعتماد على المعادلة التّالية، والنّتائج موضّحة في الجدول رقم (5) – الملحق رقم (1) صفحة 185، وفي الشّكل البياني التّالي الّذي يُحدد الاتّجاه العام لحصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري خلال العقدين الأخيرين:

$$\text{ح.ع1} = \frac{\sum (\text{تعويضات العاملين في القطاع الحكومي والخاص + دخل أصحاب العمل الحر})}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \% = \%26.90$$

[124] يرمز لحصة العمل بالنسبة غير المعدلة في الاقتصاد السوري والمحسوبة وفق افتراض السيناريو الأول بـ **ح.ع1**



الشّكل رقم (5) – حصّة العمل من الدّخل القومي السّوري بالنّسبة غير المعدّلة خلال المدّة 2000 – 2022

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – الحسابات القوميّة والقوى العاملة للأعوام 2000–2022

ممّا سبق، بلغ متوسّط حصّة العمل بالنّسبة غير المعدّلة في الاقتصاد السّوري حوالي 27%، وبلغت حدّها الأدنى في عام 2022 بنسبة 19.11%، في حين بلغت حدّها الأعلى في عام 2002 بنسبة 37.06%.

لكن دخل أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص هو في الواقع أكبر من الحد الأعلى لفئات الرّواتب المحدّد في تصنيف المكتب المركزي للإحصاء، والّذي بلغ في عام 2021 على سبيل المثال 180,000 ل.س،[125] وهو ما اعتمده السّيناريو الأوّل بزيادة طفيفة عند احتساب الجزء العائد لحصّة العمل من دخل العاملين لحسابهم الخاص، والّذي اعتبر أنّ الحصّة الأكبر من دخول هؤلاء الأشخاص _ العوائد والأرباح والفوائد _ دخلاً لرأس المال وليس للعمل. فيما يلي سيقدّم السّيناريو الثّاني حصّة أكبر من الدّخل المختلط لصالح حصّة العمل، ومما سيزيد من حصّة العمل من الدّخل القومي على حساب حصّة رأس المال.

السّيناريو الثّاني: يفترض هذا السّيناريو احتمالين، ويخصّص فيهما جزءاً أكبر من الدّخل المختلط لحصّة العمل، من خلال مضاعفة دخل أصحاب العمل الحر المحتسب لحصّة العمل. لقد افترض السّيناريو الأول أنّ أصحاب العمل الحر يتقاضون راتباً عن عملهم بما يعادل الحد الأعلى لفئات الرّواتب والأجور، أمّا السّيناريو الثّاني يفترض ضعف الحد الأعلى كدخل لأرباب العمل في الاحتمال الأول، وثلاثة أضعاف الحد الأعلى في الاحتمال

[125] بلغ الحد الأعلى لفئات الرواتب والأجور لعام 2022 مبلغ 450,000 ل.س وذلك بحسب المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2023 – فصل القوى العاملة.

الثّاني، ومن خلال المعادلتين التّاليتين احتسبت حصّة العمل من الدّخل القومي بالنّسبة غير المعدّلة في الاقتصاد السّوري والنّتائج موضّحة وفق المعادلتين التّاليتين وفي الجدول الآتي:

$$\text{ح.ع2}_1 = \frac{\text{((تعويضات العاملين بأجر + 2 X (دخل أصحاب العمل الحر))}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 3 \% = \%39.86$$

$$\text{ح.ع2}_2 = \frac{\text{((تعويضات العاملين بأجر + 3 X (دخل أصحاب العمل الحر))}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 3 \% = \%52.81$$

الجدول رقم (5) – حصّة العمل في سورية بالنّسبة غير المعدّلة – السّيناريوهات (1 و2) خلال المدة 2000 – 2022

السنة	السيناريو الأول ح.ع1	السيناريو الثاني		
		الاحتمال الأول ح.ع2$_1$	الاحتمال الثاني ح.ع2$_2$	م. ح.ع2
2000	28	43	57	50
2001	32	50	68	59
2002	37	57	78	68
2003	35	52	69	60
2004	28	38	49	44
2005	27	40	53	46
2006	26	38	50	44
2007	24	35	46	40
2008	21	30	38	34
2009	22	31	40	35
2010	20	27	35	31
2011	25	35	45	40
2012	31	46	61	53
2013	36	55	73	64
2014	34	54	74	64
2015	27	43	58	50
2016	31	46	61	54
2017	27	40	53	46
2018	26	38	49	43
2019	22	32	42	37
2020	20	28	36	32
2021	21	30	40	35
2022	19	30	40	35
المتوسط	**27**	**40**	**53**	**46**

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – الحسابات القوميّة والقوى العاملة

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ قلّة البيانات المتعلّقة بتعويضات العاملين (أجور العاملين في القطّاع الخاص، أجور أصحاب الدّخل المختلط)، وصعوبة التّأكد من دقّتها، وذلك يمكن أن يعزى لعدّة أسباب، أهمّها هو عدم الإفصاح عن تعويضات العاملين بشكل صريح في الحسابات القوميّة لعدم توفر البيانات الدّقيقة عنها أصلاً، لذلك يتم عرض دخل عوامل الإنتاج مجتمعة دون تفصيل، ولهذا السّبب يكون احتساب نسبة حصّة العمل من الدّخل القومي أمراً في غاية التّعقيد خاصّة في الدّول النّامية كما أشار البحث سابقاً.

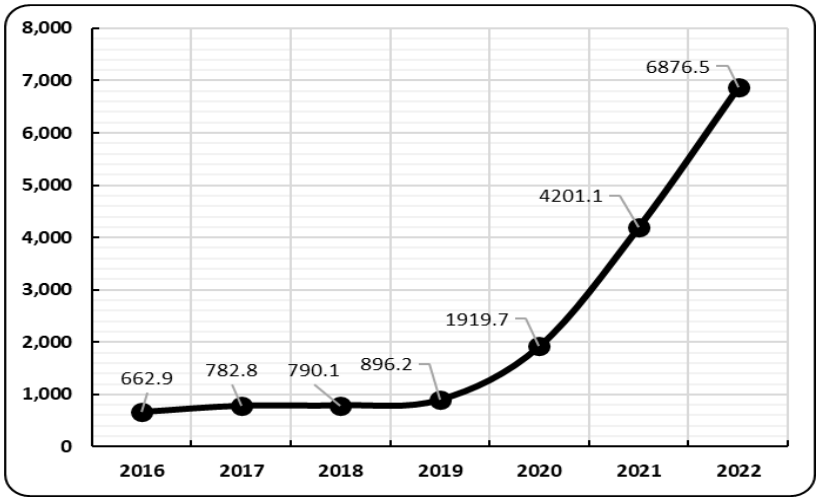
هناك سبب آخر، هو القطّاع غير المنظّم، حيث يعمد كثير من شركات القطّاع الخاص إلى تسجيل الحدّ الأدنى من موظّفيهم لدى المؤسّسة العامّة للتّأمينات الاجتماعيّة، ولا يصرّحون عن الرّواتب الحقيقيّة المدفوعة، لذلك فإنّ كل ما يتوفر عن أعداد ورواتب العاملين في القطّاع الخاص هو عبارة عن أرقام غير دقيقة وإحصاءات تقريبيّة، ولأنّ أعداد هؤلاء العمّال وكتلة رواتبهم كبيرة نسبياً، أُطلق عليه اسم قطاع. بشكل عام، كانت نسبة العاملين في القطّاع غير المنظّم السّوري تبلغ حوالي 32% بالمتوسّط من إجمالي عدد المشتغلين في عام 2010،[126] أي ثلث عدد المشتغلين تقريباً، إلاّ أنّ الدّراسات الحديثة توكّد أنّ الأعداد الحقيقيّة في تزايد مستمر خاصّة بعد الحرب السّوريّة.[127] في القطّاع غير المنظّم يعمل الموظّفون أعمالاً ثانويّة، ويمارسون أكثر من مهنة بدوام جزئي أو مؤقّت دون متابعة من أحد، لذلك لا تتوفّر بيانات دقيقة عنهم ولا عن رواتبهم، خاصّة في الدّول النّامية، ويعد العاملون في القطّاع العام الأكثر تسرّباً لهذا القطّاع بسبب قصر الدّوام وانخفاض الرّواتب والبطالة المقنّعة، ويؤكّد تقرير منظّمة العمل الدّولية الصّادر عام 2024، أنّ العمالة غير المنظّمة أصبحت هي القاعدة وليست الاستثناء في سوريّة وفي معظم الدّول العربيّة، حيث تبلغ نسبة العاملين في القطّاع غير المنظّم عموماً حوالي 50.7% من إجمالي عدد العاملين في البلدان العربية، وتعود أسباب ذلك إلى سياسات الاقتصاد الكلّي والسّياسات القطّاعيّة والاستثماريّة الّتي تتّبعها هذه البلدان، والّذي يترافق مع ضعف في آليّات الإنفاذ الفعّالة،

126 تم حساب المتوسط المرجح للسنوات التي وردت فيها أعداد العاملين في القطاع غير المنظم بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وهذه السنوات على التوالي 2001، 2002، 2003، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010.

127 خضور رسلان. (2019). "مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحد يواجه الاقتصاد السوري". مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد. دراسات اقتصادية. ص13

وسياسات سوق العمل غير الملائمة، وضعف أنظمة الحماية والضّمان الاجتماعي، وقد أدى مزيج من هذه العوامل بالإضافة إلى الحرب وآثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة المدمّرة، والانخفاض العام في مستويات الدّخل في القطّاعين العام والخاص، وارتفاع أسعار المواد ومعدّلات التّضخّم، إلى ارتفاع هذه النّسبة إلى حوالي 80% من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد السوري في عام 2021 وفق تقديرات منظمة العمل الدولية.[128]

أمّا بالنّسبة لمعدّل التّضخّم فقد تخطى حاجز 6,700% في عام 2022 بالنّسبة لسنة الأساس 2010 بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، فيما يلي يوضّح الرّسم البياني التّالي تضخّم الأرقام القياسيّة لأسعار المستهلك في الاقتصاد السّوري عن الفترة 2016 – 2022:



الشّكل رقم (6) – تضخّم الأرقام القياسيّة لأسعار المستهلك في سوريّة – سنة الأساس 2010

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء – الكتاب الإحصائي – الأسعار والتّجارة الدّاخليّة لعام 2023

يعتبر التّضخّم من الأسباب الرّئيسة الّتي ساهمت في زيادة أعداد العاملين في القطّاع غير المنظّم في الاقتصاد السّوري، خاصّة في العقد الأخير، حيث تحوّل التّضخم إلى تضخّم ركودي،[129] وهو أحد أخطر أنواع التّضخّم، والّذي يكون مصاحباً للرّكود الاقتصادي.[130] ويذكر أنّ أسباب التّضخم في الاقتصاد السّوري يمكن أن تقسم إلى قسمين رئيسين، أسباب مباشرة كالحرب السّوريّة وتبعاتها الاقتصاديّة أحاديّة الجانب مثل (قانون قيصر)،

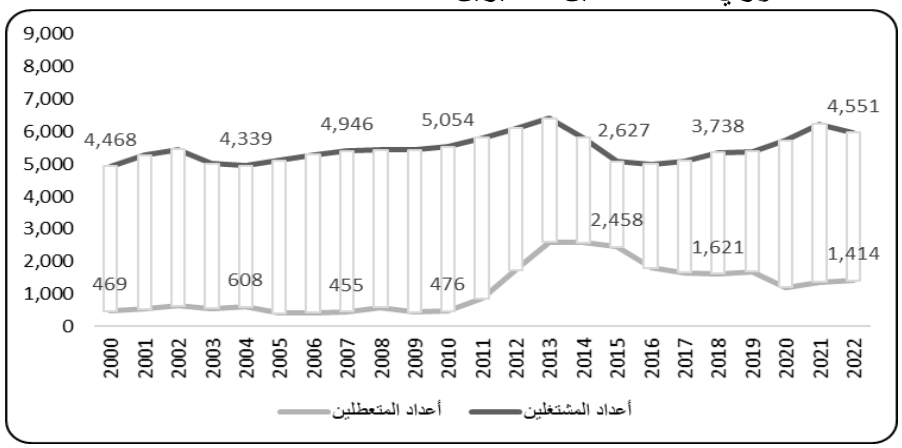
[128] منظمة العمل الدولية. (2024). "التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية – اتجاهات 2024". ص56 - 57

[129] عبد الكريم سماح. (2015). "التضخم الركودي في الاقتصاد السوري – أسبابه ونتائجه". أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق. ص20

[130] التضخم الذي يترافق مع انخفاض في معدلات النمو، وفي مستويات الإنتاج، مع ارتفاع في معدلات البطالة لفترة طويلة من الزمن.

والّتي أدّت إلى اختلال سلاسل التّوريد، وارتفاع أسعار المواد، وأسباب غير مباشرة كالأزمات الاقتصاديّة والسّياسيّة (الإقليميّة والعالميّة) كالأزمة الماليّة في لبنان وجائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، الأمر الّذي انعكس على قيمة العملة الوطنيّة، وسرّع من وتيرة انخفاضها، وأضعف قوّتها الشّرائيّة، يضاف إلى ذلك السّياسات الحكوميّة الّتي عمدت إلى رفع الدّعم تدريجياً ورفع أسعار المحروقات، والضّعف الشّديد في الرّواتب مع الانخفاض في الحدّ الأدنى للأجور، حيث بلغ الحد الأدنى للأجور 185,940 ل.س في عام 2023،[131] ويذكر أنّه ارتفع إلى 278,910 ل.س بعد زيادة الرّواتب الأخيرة في عام 2024،[132] كل ذلك دفع ويدفع العاملين للعمل في القطّاع غير المنظم بأعداد كبيرة.

يؤكّد ذلك أيضاً ارتفاع معدل البطالة، حيث بلغ معدّل البطالة عند الشّباب في العقد الّذي سبق الحرب حوالي 22.35% بالمتوسّط،[133] في حين أنّ معدل البطالة العام لم يكن يتجاوز آنذاك حوالي 9.74% بالمتوسط، لكنّه ومنذ عام 2011 وحتى 2022 ارتفع ليصل إلى حوالي 31.12% بالمتوسّط،[134] وهذا الارتفاع كان نتيجة فقدان العديد من الموظّفين لوظائفهم أو نزوحهم خلال الحرب، يوضّح الشّكل البياني التّالي أعداد المشتغلين والمتعطّلين في الاقتصاد السّوري خلال العقدين الأخيرين:



الشّكل رقم (7) – أعداد المشتغلين والمتعطّلين (بالألف) خلال المدّة 2000 – 2022

بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل3 – القوى البشريّة 2001 – 2022

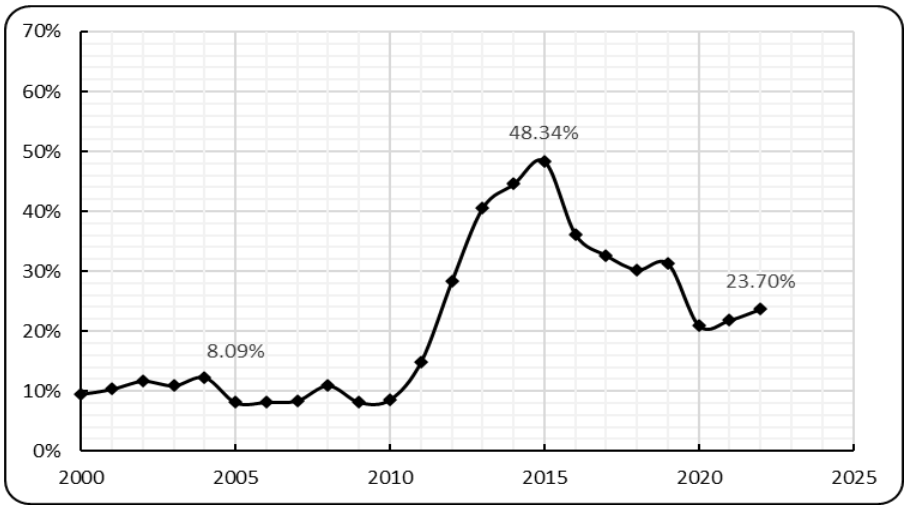
131 اليونيسيف سورية. (2023). "موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية". دمشق. تقرير. ص5

132 وزارة المالية في الجمهورية العربية السورية. المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2024 - المادة 3

133 بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - فصل قوة العمل لعام 2012

134 بلغ متوسط معدل البطالة عن إجمالي الفترة من عام 2000 إلى 2022 حوالي 20.89%.

ويعبّر المنحنى البياني التّالي عن معدّل البطالة العام في سوريّة خلال الفترة 2000 – 2022، والّذي بلغ حدّه الأعلى في عام 2015 بنسبة 48.34%، وحدّه الأدنى في عام 2005 بنسبة 8.09%:



الشّكل رقم (8) – معدّل البطالة في سوريّة خلال المدّة 2000 – 2022

بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل3 – القوى البشريّة 2001 – 2022

كل هذه العوامل تدفع العاملين خاصّة أولئك الّذين يعملون في القطّاع الحكومي للعمل في القطّاع غير المنظّم بدوامين أو أكثر وبوظائف متعدّدة، بغية زيادة الدّخل، وتعويض الانخفاض الرّهيب الحاصل في القيمة الشّرائيّة للنّقود الّذي سبّبه ارتفاع معدّل التّضخّم غير المسبوق كما أشار البحث سابقاً، ويعد عدم توفّر تقانة متقدّمة تحل محل العامل العادي أحد أسباب انخفاض معدّل البطالة نسبيّاً، وهو دليل أيضاً على تفشّي البطالة المقنّعة خاصّة في مؤسّسات القطّاع العام، حيث ترتفع أعداد العاملين، وتنخفض الإنتاجيّة.[135]

أيضاً من الأسباب الكامنة وراء تدنّي حصة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري، انخفاض أعداد العمّال المهرة من ذوي الكفاءات المتميّزة (Skilled Workers) خاصة في القطّاع العام وحتّى عند أغلب العاملين في القطّاع الخاص، فنسبة كبيرة من العاملين هم عمّال عاديّون قليلو المهارات، غير مدربين، ولا يتمتّعون بكفاءات عالية، وبالتّالي فهم يتقاضون أجوراً منخفضة.

[135] يبلغ متوسط عدد العاملين في القطاع الحكومي خلال الفترة 2000 – 2022 حوالي 32.61% من إجمالي عدد المشتغلين.

إذن، كما تبيّن آنفاً، يعتبر القطّاع غير المنظم وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن دخول أفراده، وقلّة العمالة الماهرة عموماً من أهم أسباب انخفاض حصّة العمل في الاقتصاد السّوري، ويبقى الدّخل المختلط والكيفيّة الّتي يوزّع بها بين حصّتي العمل ورأس المال من أهم العوامل الّتي تؤثّر في تدني أو ارتفاع حصّة العمل ليس فقط في الاقتصاد السّوري وإنّما في جميع اقتصادات ودول العالم.

السّيناريو الثّالث: تبقى مشكلة حصّة العمل المحسوبة بالنّسبة غير المعدّلة حتّى الآن، هي أنّها تحتاج إلى تقديرات حول دخول أصحاب العمل الحر من جهة البسط، وأنّها تعتمد النّاتج المحلي الإجمالي من جهة المقام، لذلك فهي غالباً ما تكون أقل دقّة وتعبيراً عن الواقع، ولتجنّب الوقوع في نفس المشكلة هذه المرّة، سيجري السّيناريو الثّالث بعض التّعديلات على النّسبة؛ فمن جهة البسط سيتم تثقيله بأعداد قوة العمل وأعداد المشتغلين، وأمّا من جهة المقام سيحول الناتج المحلي الإجمالي إلى الدخل القومي من خلال استبعاد اهتلاك رأس المال الثابت، وأثر الضرائب غير المباشرة والإعانات للوصول إلى تكلفة عوامل الإنتاج، ثمّ إضافة أثر الدّخول من العالم الخارجي بالصّافي للوصول إلى الدّخل القومي، وذلك موضّح في الجداول الآتية، بالاعتماد على المعادلتين التّاليتين، حيث يمثل اختصار ح.ع4,3 حصة العمل من الدخل القومي وفق السيناريو الثالث باستخدام المعادلة الأولى مرة بتثقيل النسبة بأعداد العاملين، ومرة بتثقيلها بأعداد المشتغلين، وينسحب الوصف كذلك على المصطلح ح.ع6.5:[136]

$$\text{ح.ع}4{،}3 = \% \frac{[\text{تعويضات (العاملين}^3\text{، المشتغلين}^4\text{)} \times \text{قوة العمل}] / \text{عدد المشتغلين}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي} - \text{إهلاك رأس المال} + \text{الإعانات} - \text{الضرائب غير المباشرة} + \text{صافي الدخل من العالم الخارجي}}$$

$$\text{ح.ع}6{،}5 = \% \frac{[\text{تعويضات (العاملين}^5\text{، المشتغلين}^6\text{)} \times (\text{قوة العمل} - \text{عدد أصحاب العمل الحر})] / \text{عدد المشتغلين}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي} - \text{إهلاك رأس المال} + \text{الإعانات} - \text{الضرائب غير المباشرة} + \text{صافي الدخل من العالم الخارجي}}$$

[136] Guerriero Marta. (2019). “Previous reference”. P5

الجدول رقم (6) – البسط – تعويضات المشتغلين في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2000 – 2022

السنة	أعداد المشتغلين	أعداد المتعطلين	قوة العمل	العاملين بأجر			أصحاب العمل			تعويضات العاملين
				أعداد العاملين	متوسط الأجر	تعويضات العاملين بحسب الفئات	أعداد أصحاب العمل	الحد الأعلى للفئات	تعويضات أصحاب العمل	أعداد المشتغلين X متوسط الأجر
2000	4,468,000	469,000	4,937,000	2,480,000	4,000	119,040,000,000	1,237,000	9,000	133,596,000,000	214,464,000,000
2001	4,730,000	545,000	5,275,000	2,327,160	4,859	135,692,045,280	1,617,660	9,000	174,707,280,000	275,796,840,000
2002	4,821,757	637,805	5,459,562	2,300,118	6,029	170,594,712,000	1,735,495	10,000	208,259,400,000	348,844,475,436
2003	4,468,600	548,438	5,017,038	2,449,034	6,380	195,579,855,240	1,505,576	10,000	180,669,120,000	342,116,016,000
2004	4,339,286	608,278	4,947,564	2,621,360	6,380	209,341,809,600	1,158,780	10,000	139,053,600,000	332,215,736,160
2005	4,693,494	412,860	5,106,354	2,657,431	7,727	212,222,439,660	1,609,528	10,000	193,143,360,000	435,199,537,656
2006	4,859,948	432,240	5,292,188	2,688,171	8,696	236,423,136,000	1,730,604	10,000	207,672,480,000	507,145,293,696
2007	4,945,977	454,800	5,400,777	2,658,108	9,017	261,129,024,000	1,848,234	10,000	221,788,080,000	535,174,495,308
2008	4,847,898	594,496	5,442,394	2,963,953	10,740	308,789,232,000	1,573,697	11,000	207,728,004,000	624,797,094,240
2009	4,999,229	442,953	5,442,182	3,090,518	11,096	325,662,372,000	1,697,250	11,000	224,037,000,000	665,657,339,808
2010	5,054,456	476,346	5,530,802	3,193,757	11,344	338,634,840,000	1,668,543	11,000	220,247,676,000	688,052,986,368
2011	4,949,238	865,464	5,814,702	3,098,307	14,069	478,310,280,000	1,694,569	16,000	325,357,248,000	835,569,953,064
2012	4,376,895	1,732,342	6,109,237	2,752,819	15,432	509,777,961,859	1,471,738	25,000	441,521,400,000	810,530,923,680
2013	3,804,552	2,599,220	6,403,772	2,435,225	18,157	530,596,456,477	1,277,347	35,000	536,485,740,000	828,951,007,968
2014	3,219,726	2,586,637	5,806,363	2,096,751	21,135	531,777,995,219	1,079,355	55,000	712,374,300,000	816,586,908,120
2015	2,626,688	2,458,214	5,084,902	1,710,554	28,475	584,499,300,000	865,140	70,000	726,717,600,000	897,543,893,568
2016	3,192,148	1,806,998	4,999,146	2,078,790	40,431	1,008,582,240,000	1,088,837	70,000	914,623,080,000	1,548,758,547,160
2017	3,431,423	1,661,469	5,092,892	2,173,850	44,106	1,150,567,800,000	1,212,661	75,000	1,091,394,900,000	1,816,171,682,489
2018	3,737,767	1,621,045	5,358,812	2,430,950	46,030	1,342,753,440,000	1,253,283	75,000	1,127,954,700,000	2,064,583,597,840
2019	3,710,740	1,685,554	5,396,294	2,411,658	51,438	1,488,623,520,000	1,244,795	75,000	1,120,315,500,000	2,290,496,762,229
2020	4,528,052	1,198,238	5,726,290	2,797,277	63,566	2,133,736,980,000	1,674,965	75,000	1,507,468,500,000	3,453,956,115,094
2021	4,872,915	1,362,683	6,235,598	3,102,679	118,707	4,419,724,320,000	1,712,358	200,000	4,109,659,200,000	6,941,401,587,078
2022	4,550,797	1,413,661	5,964,458	2,845,242	218,276	7,452,584,760,000	1,662,016	475,000	9,473,491,200,000	11,919,957,191,664

حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل القوى البشريّة لسنوات مختلفة

الجدول رقم (7) – المقام – الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري عن المدّة 2000 – 2022

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	اهلاك رأس المال الثابت	صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي	صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب – الإعانات)	صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	الدخل القومي
2000	904,623,000,000	37,502,000,000	8,470,000,000	−53,556,000,000	25,235,000,000	6,624,000,000	828,659,000,000
2001	966,383,000,000	37,824,000,000	7,041,000,000	−50,193,000,000	24,589,000,000	7,367,000,000	892,774,000,000
2002	1,022,303,000,000	112,100,000,000	5,231,000,000	−51,434,000,000	−36,025,000,000	7,418,000,000	871,418,000,000
2003	1,074,163,000,000	42,775,000,000	5,538,000,000	−49,302,000,000	42,161,000,000	12,246,000,000	999,870,000,000
2004	1,266,890,000,000	50,198,000,000	6,522,000,000	−53,079,000,000	−49,729,000,000	10,706,000,000	1,180,841,000,000
2005	1,506,439,000,000	62,143,000,000	1,201,000,000	−68,383,000,000	−118,504,000,000	12,352,000,000	1,389,466,000,000
2006	1,726,404,000,000	70,907,000,000	−2,569,000,000	−45,268,000,000	−190,173,000,000	12,421,000,000	1,620,081,000,000
2007	2,020,838,000,000	81,275,000,000	−2,484,000,000	−31,935,000,000	−213,118,000,000	14,175,000,000	1,919,319,000,000
2008	2,448,060,000,000	98,360,000,000	2,097,000,000	−53,496,000,000	−275,338,000,000	53,544,000,000	2,351,845,000,000
2009	2,520,705,000,000	101,520,000,000	5,542,000,000	−51,693,000,000	29,235,000,000	49,607,000,000	2,422,641,000,000
2010	2,834,517,000,000	121,093,000,000	7,611,000,000	−70,395,000,000	2,095,000,000	44,148,000,000	2,694,788,000,000
2011	3,252,720,000,000	139,631,000,000	8,928,000,000	−89,026,000,000	−203,286,000,000	59,090,000,000	3,092,081,000,000
2012	3,024,842,000,000	132,560,000,000	6,371,000,000	7,818,000,000	−252,966,000,000	94,693,000,000	3,001,164,000,000
2013	2,937,561,000,000	141,890,000,000	7,128,000,000	8,084,000,000	−273,424,000,000	103,489,000,000	2,914,372,000,000
2014	3,612,015,000,000	170,465,000,000	12,910,000,000	19,332,000,000	−39,765,000,000	269,443,000,000	3,743,235,000,000
2015	4,783,661,000,000	200,089,000,000	13,946,000,000	5,990,000,000	67,759,000,000	608,576,000,000	5,212,084,000,000
2016	6,128,044,000,000	244,807,000,000	5,916,000,000	11,998,000,000	416,349,000,000	1,076,179,000,000	6,977,330,000,000
2017	8,348,139,000,000	329,976,000,000	11,833,000,000	15,459,000,000	442,523,000,000	1,647,999,000,000	9,693,454,000,000
2018	9,580,727,000,000	383,028,000,000	20,312,000,000	11,030,000,000	796,251,000,000	1,677,236,000,000	10,906,277,000,000
2019	11,620,864,000,000	457,286,000,000	−2,301,000,000	17,632,000,000	742,035,000,000	1,366,841,000,000	12,545,750,000,000
2020	18,646,827,000,000	807,940,000,000	−10,173,000,000	41,178,000,000	−31,612,000,000	3,067,798,000,000	20,937,690,000,000
2021	41,455,877,000,000	1,538,005,000,000	−21,963,000,000	53,982,000,000	497,112,000,000	8,446,741,000,000	48,396,632,000,000
2022	88,590,466,000,000	3,058,988,000,000	−14,526,000,000	55,707,000,000	−2,207,559,000,000	11,633,426,000,000	97,206,085,000,000

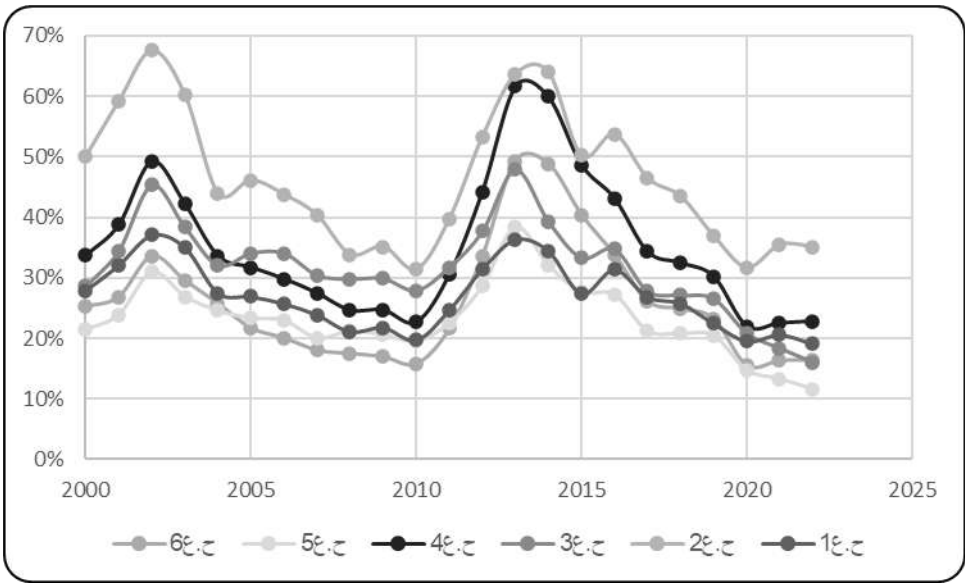
بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل الحسابات القوميّة لسنوات مختلفة

الجدول رقم (8) – حصّة العمل من الدّخل القومي السّوري خلال المدّة 2000 – 2022

السنة	ح.ع1	ح.ع2	ح.ع3	ح.ع4	ح.ع5	ح.ع6
2000	28%	50%	34%	40%	26%	30%
2001	32%	59%	41%	46%	29%	32%
2002	37%	68%	54%	59%	37%	40%
2003	35%	60%	43%	48%	30%	33%
2004	28%	44%	37%	39%	28%	30%
2005	27%	46%	37%	35%	26%	24%
2006	26%	44%	37%	33%	25%	22%
2007	24%	40%	33%	30%	22%	20%
2008	21%	34%	32%	26%	23%	19%
2009	22%	35%	31%	26%	21%	18%
2010	20%	31%	29%	24%	20%	16%
2011	25%	40%	33%	32%	23%	22%
2012	31%	53%	39%	46%	30%	35%
2013	36%	64%	49%	63%	39%	51%
2014	34%	64%	40%	61%	32%	49%
2015	27%	50%	34%	50%	28%	41%
2016	31%	54%	35%	44%	27%	34%
2017	27%	46%	28%	35%	21%	27%
2018	26%	43%	28%	33%	21%	25%
2019	22%	37%	27%	31%	21%	24%
2020	20%	32%	21%	22%	15%	16%
2021	21%	35%	19%	23%	13%	17%
2022	19%	35%	16%	23%	12%	17%
متوسط	**27%**	**46%**	**34%**	**38%**	**25%**	**28%**

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – فصل القوى البشريّة – الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

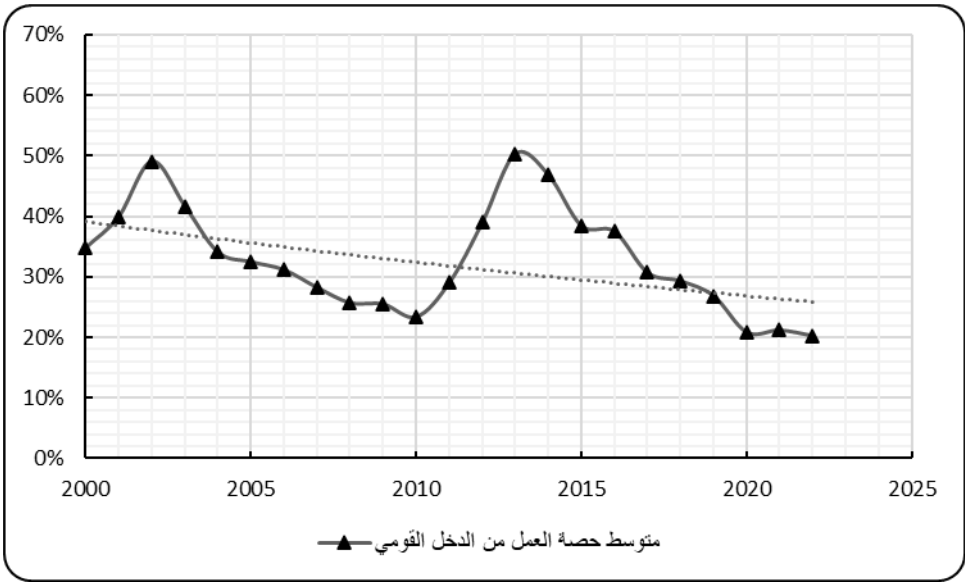
من الجداول أعلاه يُلاحظ أنّ متوسط حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري بالنّسبة المعدّلة تراوحت بين 25% – 38% خلال الفترة 2000 – 2022، وهو ما يؤكد على انخفاضها، واتجاهها العام الهابط والمبيّن في الشّكل البياني الآتي:



الشّكل رقم (9) – حصّة العمل من الدّخل القومي السّوري خلال الفترة 2000 – 2022

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – فصل القوى البشريّة – الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

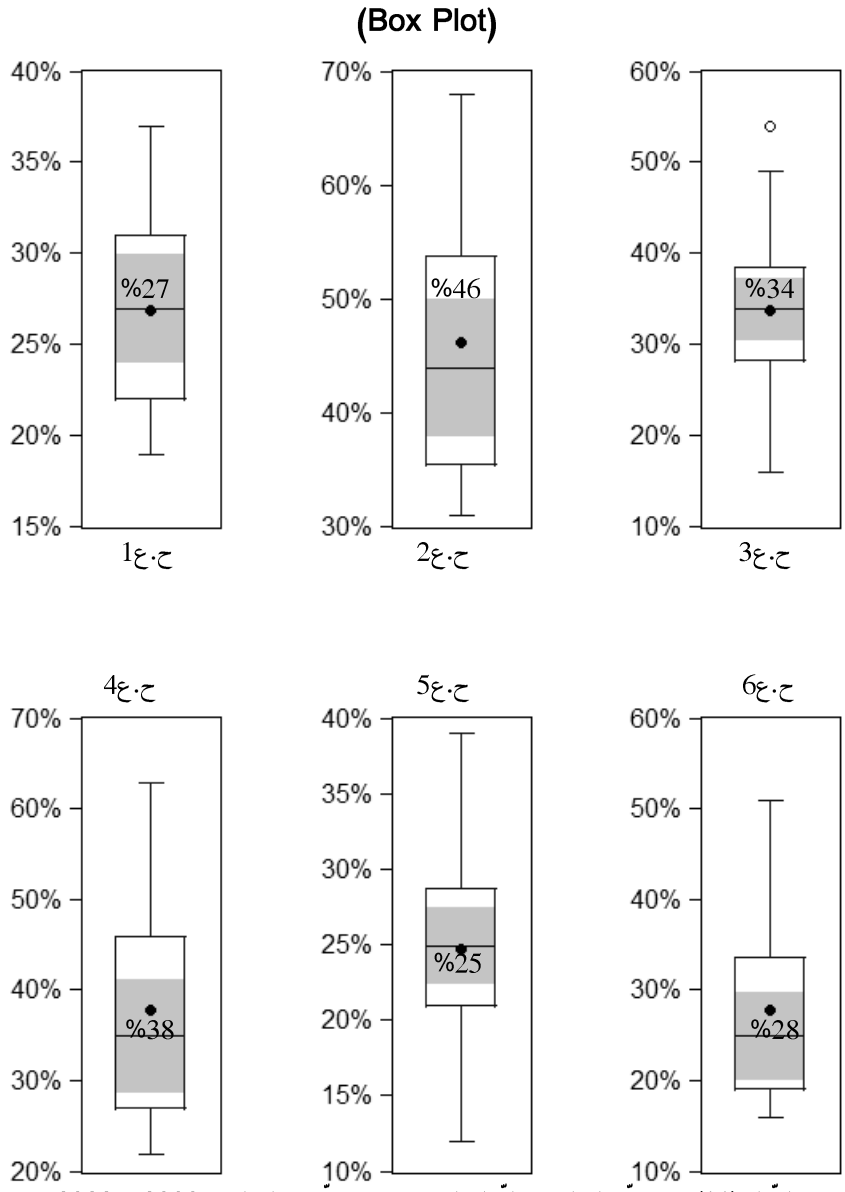
يؤكّد ذلك متوسّط حصّة العمل في الاقتصاد السّوري المحسوب وفق الحالات السّتة السّابقة، حيث بلغ حوالي 33% من الدّخل القومي، وباتجاه هابط كما هو موضّح في الرّسم البياني الآتي:



الشّكل رقم (10) – الاتجاه العام لحصّة العمل من الدّخل القومي السّوري خلال المدّة 2000 – 2022

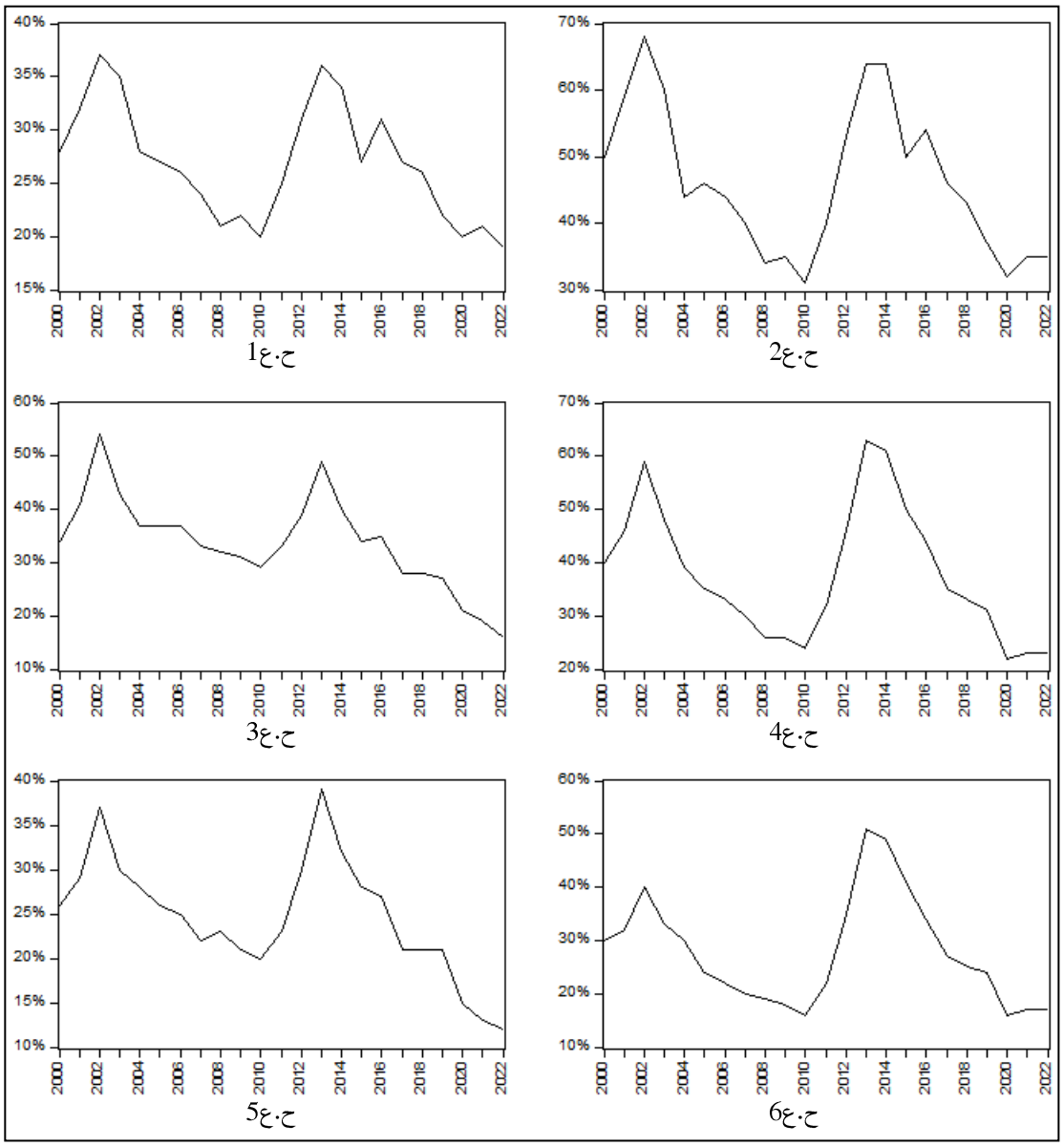
المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – فصل القوى البشريّة – الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

لتعزيز الفكرة والتّأكيد على الاتجاه العام الهابط لحصّة العمل في الاقتصاد السّوري، وتبيان الانخفاض الكبير الّذي تشهده هذه الحصّة من الدّخل القومي خلال العقدين الأخيرين، يورد البحث أشكالاً بيانيّة مع الإحصاءات الوصفيّة لحصّة العمل المحسوبة وفق السّيناريوهات الثّلاثة، مستعيناً ببرنامج EViews 10:



الشّكل (11) – حصّة العمل من الدّخل القومي في سوريّة خلال الفترة 2000 – 2022

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج EViews بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء فصل القوى البشريّة – الحسابات القوميّة للأعوام 2000 – 2022



الشّكل (12) – حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري خلال الفترة 2000 – 2022

المصدر: حسابات الباحث باستخدام برنامج EViews بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء فصل القوى البشريّة – الحسابات القوميّة للأعوام 2000 – 2022

جميع النّتائج تؤكّد على الانخفاض الشّديد لحصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري خاصّة في السّنوات الثّلاث الأخيرة حيث لم تتجاوز بالمتوسّط حوالي 21% من إجمالي الدّخل القومي، وهي في تراجع مستمر حتى نهاية عام 2022، ويعود ذلك إلى آثار الحرب، إضافة إلى كونها تنطلق من نسبة منخفضة أصلاً.

الجدول رقم (9) – الإحصاءات الوصفية لحصة العمل من الدخل القومي السوري خلال المدّة 2000 – 2022

Descriptive Stats	ح.ع6	ح.ع5	ح.ع4	ح.ع3	ح.ع2	ح.ع1	الإحصاءات الوصفية
Mean	0.279130	0.247391	0.377826	0.337826	0.462609	0.269130	المتوسط الحسابي
Median	0.250000	0.250000	0.350000	0.340000	0.440000	0.270000	الوسيط
Max	0.510000	0.390000	0.630000	0.540000	0.680000	0.370000	القيمة العظمى
Min	0.160000	0.120000	0.220000	0.160000	0.310000	0.190000	القيمة الدنيا
Std. Dev.	0.102377	0.067300	0.124570	0.088470	0.111568	0.054432	الانحراف المعياري[137]
Skewness	0.769749	0.095177	0.597120	0.110896	0.436687	0.314711	الالتواء[138]
Kurtosis	2.720560	2.885010	2.331999	3.200464	2.043972	2.023842	التفرطح[139]
Sum	6.420000	5.690000	8.690000	7.770000	10.640000	6.190000	المجموع
Sum Sq. Dev.	0.230583	0.099643	0.341391	0.172191	0.273843	0.065183	مجموع الانحرافات التربيعية[140]
Obs.	23	23	23	23	23	23	المشاهدات

المصدر: حساب الباحث باستخدام برنامج EViews بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء
فصل القوى البشرية – الحسابات القومية للأعوام 2000 – 2022

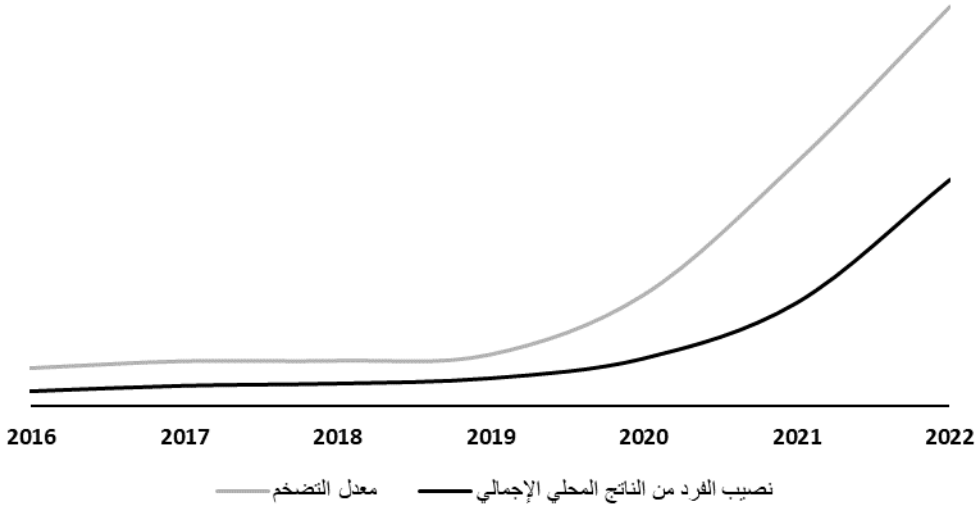
قدّم البحث أدلّة عديدة تؤكّد على انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري، وتراجعها بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، وخاصة مع نهاية العقد الأخير خلال الأعوام (2020 إلى 2022). قد لا تشكّل هذه الأدلّة برهاناً قوياً بما فيه الكفاية بالنّسبة للبعض، إلّا أنّ حصة العمل قد شهدت تراجعاً في معظم الاقتصادات حول العالم وليس فقط في سوريّة، وصحيح أنّ الأسباب قد تختلف بين اقتصاد وآخر، إلّا أنّ حصّة رأس المال تستفيد من النّمو الاقتصادي بشكل أكبر بكثير من حصّة العمل، وهو ما يعكس تدهوراً في أوضاع العاملين وتدنّياً في أجورهم، خاصّة في الدّول النّامية، في حين ترتفع الدّخول وتتراكم الثّروة بيد الـ 1% والـ 10% الأغنى حول العالم.[141]

[137] الانحراف المعياري: مقياس يدل على مدى تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي.
[138] الالتواء: عدم تماثل البيانات على جانبي نقطة المركز المتوسط (S = 0 التوزيع طبيعي).
[139] التفرطح: مقياس لدرجة علو أو انخفاض المنحنى بالنسبة للتوزيع الطبيعي (K = 3 التوزيع طبيعي).
[140] مجموع الانحرافات التربيعية: مقياس لدرجة تشتت نقاط البيانات عن المتوسط، ناتج أكبر دليل على تشتت أكبر.
[141] Lazutka Romas. Razgune Ausra. (2017). "Labor share in the national income: implications in Baltic Countries". Review of economic perspectives. P12

الآن سيقدّم البحث مقاربة جديدة، من خلال دراسته لمؤشّر نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي[142] وعلاقته بحصّة العمل من الدّخل القومي، حيث يقيس GDPPC عموماً حصّة الفرد من إجمالي النّاتج السّنوي في الاقتصاد، ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي GDPPC} = \frac{\text{النّاتج المحلّي الإجمالي GDP}}{\text{متوسّط عدد السّكان Population}}$$

عادة ما يستخدم هذا المؤشّر لدراسة الأوضاع المعيشيّة ومدى تطوّرها أو تأخّرها في اقتصاد ما، ويمكن حسابه بالأسعار الجارية وبالأسعار الثّابتة، إلاّ أنّ المؤشر المحسوب بالأسعار الجارية قد لا يعكس الوضع المعيشي الحقيقي للأفراد خاصّة إذا ما كانت الدّراسة لمدّة زمنيّة طويلة، كونه لا يحيّد أثر التّضخّم في أسعار السّلع والخدمات، وبالتّالي في النّاتج المحلّي الإجمالي، وللتّأكيد على هذه النّقطة تم مقارنة نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية مع منحنى التّضخم والذي يبيّن الاتّجاه الصاعد المتشابه فيما بينهما، وذلك موضّح بالرّسم البياني التّالي عن السنوات الأخيرة بحسب توفر البيانات:



الشكل رقم (13) – مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل التّضخّم في سوريّة خلال الفترة 2016 – 2022

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة لعام 2023 فصل الحسابات القوميّة وفصل الأسعار والتّجارة الدّاخليّة

[142] نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita)، ويختصر بـ GDPPC

ولتقديم دليل جديد، وبغية الاستفادة من المقارنة بين نصيب الفرد من النّاتج المحلّي وحصّة العمل من الدّخل القومي، وتحديد ما إذا كانت الزّيادة الحاصلة هي زيادة حقيقيّة أم تضخميّة، لا بد من دراسة مؤشّر GDPPC بالأسعار الثّابتة، وبحسب توفّر البيانات تمّ التّوصّل لأطول سلسلة زمنيّة لمؤشّر نصيب الفرد للمدّة بين عامي 1963 – 2022 بالأسعار الثّابتة لعام 2000 (سنة الأساس)، وهو ما سيساعد على دراسة تطوّر نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي وعلاقته بتغيّر حصّة العمل عبر الزّمن بعد استبعاد الأثر التّضخّمي. بداية يمكن حساب مؤشّر نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثّابتة عن طريق المعادلة التّالية:

$$\text{نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي GDPPC} = \frac{\text{النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثّابتة لعام 2000}}{\text{متوسّط عدد السّكان Population}}$$

أمّا الجدول الآتي يوضّح معلومات النّسبة _ البسط والمقام _ لمؤشّر GDPPC بالأسعار الثّابتة:

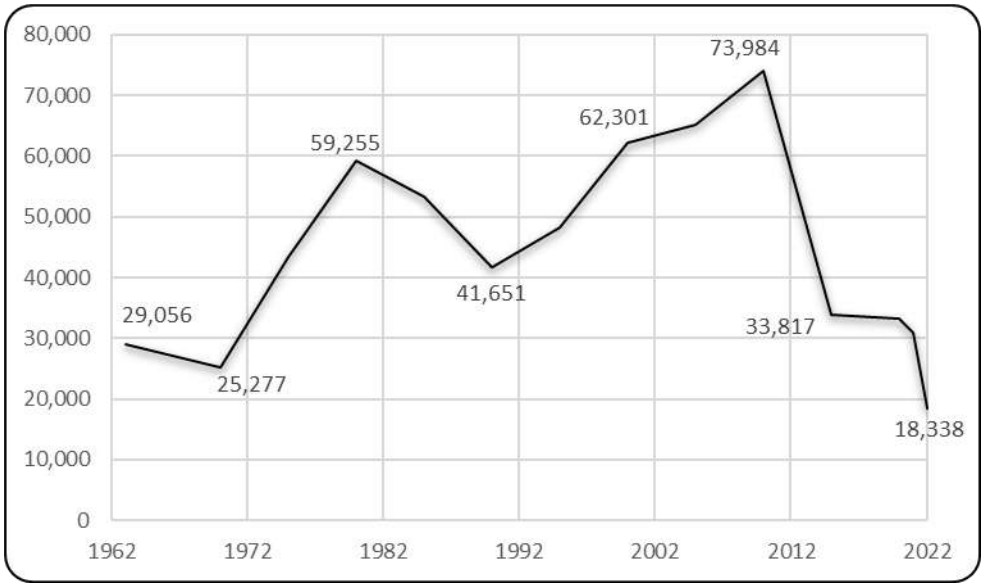
الجدول رقم (10) – نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي السّوري بالأسعار الثّابتة (سنة الأساس 2000) عن المدّة 1963 – 2022

السنة	النّاتج المحلّي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (مليون)[143]	عدد السّكان (1000)[144]	نصيب الفرد الواحد (ل.س)
1963	145,048	4,992	29,056
1970	159,371	6,305	25,277
1975	320,934	7,380	43,487
1980	515,759	8,704	59,255
1985	546,838	10,267	53,262
1990	504,647	12,116	41,651
1995	689,491	14,285	48,267
2000	1,116,498	17,921	62,301
2005	1,191,832	18,269	65,238
2010	1,525,484	20,619	73,984
2015	714,856	21,139	33,817
2020	748,291	22,515	33,235
2021	710,453	22,923	30,993
2022	426,928	23,281	18,338

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

[143] (GDP) بتكلفة عوامل الإنتاج يستبعد أثر إهلاك رأس المال الثابت وصافي الضرائب غير المباشرة (الإعانات – الضرائب).
[144] أعداد السكان هنا كما وردت في فصل الحسابات القومية، وهي تختلف قليلاً عن البيانات التقديرية لفصل السكان والمؤشرات الديموغرافية، والمبينة في الجدول التالي رقم (12) الذي يوضح تغير أعداد السكان داخل وخارج الأراضي السورية خلال نفس الفترة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ مؤشّر (GDPPC) لم يتجاوز 18,338 ل.س في عام 2022 بحسب أسعار سنة الأساس (2000)، أي ما نسبته 63% من نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي لعام 1963، وهذا دليل قاطع على الانخفاض الكبير في نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي، نتيجة انخفاض الإنتاجيّة، وكميّات السّلع والخدمات المنتجة؛ والّذي ترافق مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار _ معدّلات التّضخّم _ ما أدّى إلى تدهور شديد في القوّة الشّرائيّة للعملة الوطنيّة، وتدن في تعويضات العاملين، وبالتّالي حصّة العمل من الدّخل القومي، وكل ذلك انعكس على الأوضاع المعيشيّة للمواطن السّوري عموماً، وعلى العاملين بأجر بوجه الخصوص. يمكن التّأكيد على ما سبق من خلال رسم الخط البياني لنصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي GDPPC بالأسعار الثّابتة لسنة الأساس 2000 عن المدّة 1963 – 2022:



الشّكل رقم (14) – نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي السّوري بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثّابتة لعام (2000) خلال الفترة 1963 – 2022

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة فصل السّكان والمؤشرات الديمغرافيّة – فصل الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

يبيّن الجدول التّالي الأعداد التقديريّة للسّكان في سوريّة بحسب فصل السّكان والمؤشّرات الديموغرافيّة:[145]

[145] وفق تعداد السكان للأعوام (1960، 1970، 1981، 1994، 2004)، وتقدير عددهم في منتصف أعوام (2015 – 2022) وفق المسار الطبيعي دون انعكاسات الحرب، وبمعدل النمو العام البالغ 2.45%.

الجدول رقم (11) – تغيّر عدد السّكان داخل وخارج الأراضي السّوريّة (بالألف) خلال الفترة 1960 – 2022

السنة	1960	1970	1981	1994	2004	2010	2021	2022
عدد السّكان في الدّاخل	4,565	6,305	9,046	13.782	17,921	20,619	22,923	23,282
عدد السّكان داخل وخارج	4,657	6,471	10,096	15,277	19,936	23,695	29,004	29,635

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل السّكان والمؤشرات الدّيموغرافيّة لعامي 2022 – 2023

الآن، ماذا إذا تمّت مقارنة مؤشّر نصيب الفرد بحصة العمل من الدّخل القومي دون تثبيت الأسعار، أي دون تحييد أثر التّضخّم، هل سيكون الاتجاه المتصاعد للدّخل القومي ولأجور العاملين ارتفاعاً حقيقيّاً أم تضخميّاً؟ وهل توجد علاقة تربط بين هاتين الزّيادتين؟ هل يعني انخفاض نصيب الفرد من الدّخل القومي انخفاضاً في حصّة العمل؟ ... في الحقيقة للإجابة عن هذه التّساؤلات سيقدّم البحث مقارنة عدديّة وبيانيّة لنصيب الفرد وحصّة العمل من الدّخل القومي، ثم سيستعين بدّالة الارتباط Correlation ليقيس مدى الارتباط بينهما. الجدول الآتي يقارن بين نصيب الفرد من الدّخل القومي بالأسعار الجارية، ومتوسّط تعويضات العاملين لحصّة العمل المحسوبة، ويوضّح الارتفاع الكبير في الدّخل القومي ونصيب الفرد منه وتعويضات العاملين خاصة في السّنوات الثّلاث الأخيرة، وذلك مبيّن على النّحو الآتي:

الجدول رقم (12) – نصيب الفرد وحصّة العمل من الدّخل القومي السّوري خلال الفترة 2000 – 2022

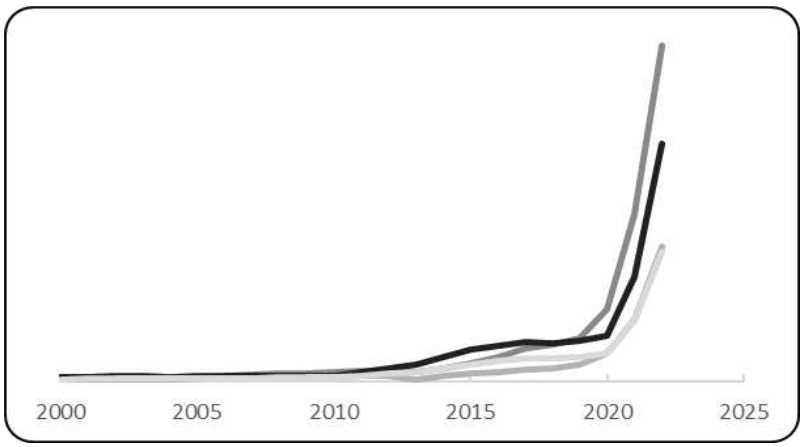
السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية	تعويضات العاملين بأجر و2 X الأرباب م. ح.ع2	تعويضات العاملين بأجر والأرباب م. ح.ع1، 3–6
2000	828,659,000,000	53,884	121,881	67,968
2001	892,774,000,000	54,181	145,117	78,685
2002	871,418,000,000	57,576	171,286	93,878
2003	999,870,000,000	58,804	163,670	95,142
2004	1,180,841,000,000	72,209	147,343	92,165
2005	1,389,466,000,000	87,692	162,898	95,001
2006	1,620,081,000,000	99,496	170,999	100,502
2007	1,919,319,000,000	114,622	180,989	107,164
2008	2,351,845,000,000	136,799	182,497	113,829

يتبع في الصّفحة التّالية

السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية	تعويضات العاملين بأجر و2 X الأرباب م. ح.ع2	تعويضات العاملين بأجر والأرباب م. ح.ع1، 3–6
2009	2,422,641,000,000	123,800	185,004	114,813
2010	2,694,788,000,000	137,370	182,888	114,942
2011	3,092,081,000,000	163,606	269,505	167,680
2012	3,001,164,000,000	151,477	381,953	225,183
2013	2,914,372,000,000	43,069	504,182	287,424
2014	3,743,235,000,000	174,043	728,160	391,723
2015	5,212,084,000,000	223,090	932,290	509,073
2016	6,977,330,000,000	268,218	1,040,255	607,144
2017	9,693,454,000,000	364,314	1,145,443	662,027
2018	10,906,277,000,000	401,099	1,129,853	670,617
2019	12,545,750,000,000	491,232	1,173,107	713,516
2020	20,937,690,000,000	829,600	1,319,787	814,179
2021	48,396,632,000,000	1,786,798	3,051,663	1,771,406
2022	97,206,085,000,000	3,900,091	6,908,039	3,755,293

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل الحسابات القوميّة والقوى البشريّة للأعوام 2000 – 2022

ويمثّل الشّكل التّالي التّعبير البياني عن أرقام الجدول أعلاه، والّذي يوضّح الاتجاه العام المتصاعد والمتشابه بين نصيب الفرد وحصّة العمل من الدّخل القومي:



الشّكل رقم (15) – نصيب الفرد وحصّة العمل من الدّخل القومي السّوري خلال المدّة 2000 – 2022[146]

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والجدول رقم (13)

[146] الدخل القومي 710.

يلاحظ من الجدول والشّكل أعلاه وجود اتجاه عام متصاعد ومتشابه للمنحنيات الأربعة، والحقيقة يتبيّن من ذلك أنّ التّصاعد الكبير في الدّخل القومي ونصيب الفرد وتعويضات العاملين لحصة العمل المحسوبة لـــ (ح.ع1–6) هو ارتفاع تضخمي وليس ارتفاعاً حقيقياً، حيث أنّه لم ينجم عن زيادة في كميّات وقيم السّلع والخدمات المنتجة كما بيّنت دراسة نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثّابتة، أو عن زيادة في الأجور الحقيقيّة للعاملين كما أكدت دراسة حصّة العمل من الدّخل القومي سابقاً، وإنّما هي زيادة ناجمة عن ارتفاع معدّل التّضخّم الّذي تجاوز حاجز الـــ 6,875% في عام 2022. وأمّا التشابه في المسار والمنحنى، فتؤكّد دراسة دالة الارتباط وجود علاقة ارتباط قويّة بين هذه المتغيرات، وأنّ الزّيادة التّضخميّة تعكس زيادة تضخميّة، والانخفاض الحقيقي في نصيب الفرد يعكس انخفاضاً حقيقيّاً في حصّة العمل، وذلك موضّح في الجدول التّالي:

الجدول رقم (13) – علاقة الارتباط بين نصيب الفرد وحصّة العمل من الدّخل القومي خلال الفترة 2000 – 2022

العلاقة Correlation	نصيب الفرد GDPPC	تعويضات العاملين ح.ع2	تعويضات العاملين ح.ع1، 3–6
نصيب الفرد GDPPC	1.000000	0.988319	0.987806
تعويضات العاملين ح.ع2	0.988319	1.000000	0.999264
تعويضات العاملين ح.ع1، 3–6	0.987806	0.999264	1.000000

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المركزي للإحصاء باستخدام برنامج EViews 10

اقتصرت دراسة دالّة الارتباط على العقدين الأخيرين بحسب توفّر بيانات إجمالي تعويضات العاملين، ويعكس الجدول أعلاه ارتباطاً كبيراً بين نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي وتعويضات العاملين، وذلك بسبب المسار التّصاعدي التّضخّمي المشار إليه آنفاً، وهو ما يعكس انخفاضاً شديداً في نصيب الفرد الحقيقي من النّاتج المحلّي، وبالتّالي في حصّة العمل.

3-2-5- الخاتمة:

أكدت الدّراسة على انخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي في العديد من دول العالم (أمريكا، أوروبا، سوريّة)، وتشابهت الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض حيناً، واختلفت حيناً آخر. لقد تمّت دراسة حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري بشكل معمّق، وتراوحت حصّة العمل المحسوبة بالنّسب المعدّلة وغير المعدّلة بين 25% – 46% من الدّخل القومي، وعلى الرّغم من وجود تباين بين هاتين النّسبتين، إلّا أنّ الاتجاه العام يبقى واحداً، وهو اتجاه هابط متسارع في السّنوات الأخيرة، ويمكن أن يعزى هذا التّدهور في حصّة دخل العمل للعديد من الأسباب، منها الحرب السّوريّة وآثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة على امتداد العقد الأخير، ومنها انخفاض الأجور، وازدياد أعداد العاملين في القطّاع غير المنظّم، ومنها قلّة العمالة الماهرة، ومنها الصّعوبات الفنّيّة المتعلّقة بحساب الدّخول عموماً وعدم دقّة البيانات المتوفّرة، الأمر الّذي دعا إلى افتراض عدّة سيناريوهات خاصّة عند احتساب الجزء المتعلّق بدخول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص والتّابع لحصّة العمل؛ وذلك لصعوبة فصل دخل هؤلاء الأشخاص بين حصّتي العمل ورأس المال _ عدا عن اتّباعهم لسياسات التّهرّب وعدم الإفصاح _ علماً أنّ التّوزيع في العموم ينحاز لمصلحة رأس المال بغض النّظر عن طبيعة النّظام الاقتصادي وليس فقط في الاقتصاد السّوري، ونتج عن كل ذلك ترد في الأوضاع المعيشيّة لأغلب المواطنين، وخاصّة العاملين بأجر، وزيادة في حدّة التّفاوت في التّوزيع بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب قوّة العمل، وسيتم في المبحث القادم دراسة عوامل ومحدّدات أخرى ذات أثر في حصّة العمل من الدّخل القومي، في سوريّة وفي عدد من دول العالم.

الفصل الثّالث

أسس توزيع الدّخل القومي بين العمل ورأس المال

المبحث الثّالث: محدّدات حصّة العمل من الدّخل القومي: قراءة نظريّة

المقدّمة

العولمة

التّقدم التّقاني

مستوى التّنمية الاقتصاديّة

محدّدات مختلفة مؤثّرة في حصّة دخل العمل

الخاتمة

3-3-1- المقدّمة:

إنّ الاتجاه المتناقص الّذي تبيّن من دراسة حصّة العمل من الدّخل القومي في العديد من دول العالم، يمكن أن يُعزى إلى أسباب فنيّة، كما أوضحت الدّراسة في الفصل السّابق، كصعوبة حساب الدّخل المختلط، أو عدم توفّر البيانات الكافية عن دخول أصحاب العمل، أو عن دخول العاملين بأعمال ثانويّة لا يمكن إحصاءها بشكل دقيق، أو غير ذلك. لكنّ المشكلة الحقيقيّة تكمن في تلك الأسباب المتجذّرة في طبيعة الصّراع التّاريخي بين أصحاب رأس المال وأصحاب قوّة العمل، الّذي غالباً ما يحسم لمصلحة أصحاب رأس المال، بسبب امتلاكهم لعوامل الإنتاج الأساسيّة المستخدمة في العمليّة الإنتاجيّة، ويعكس ذلك على المدى الطويل زيادة في حصّة رأس المال على حساب حصّة العمل من الدّخل القومي، وهذه الزّيادة تنذر بارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل بين فئات المجتمع المختلفة، ولذلك عواقب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة خطيرة. فيما يلي سيتناول هذا المبحث بعضاً من العوامل والمحدّدات المؤثّرة في حصّة العمل من الدّخل القومي كالعولمة والتقدمي التقني.. _ وهي من العوامل الأكثر تأثيراً في البلدان المتقدمة _ فيما سيقوم الفصل الرّابع بدراسة عدالة التّوزيع ومؤشّرات قياس عدم المساواة مع التّركيز على الاقتصاد السّوري.

3-3-2- العولمة:

يعتمد أثر العولمة[147] على المرحلة التّنمويّة الّتي يمر بها الاقتصاد، من حيث مدى التّطوّر الاقتصادي والتّقاني ومدى ارتباط الدّولة بدائرة العولمة، لكن بشكل عام، يمكن القول أنّ أصحاب رؤوس الأموال يستفيدون من العولمة بشكل أكبر من أصحاب قوّة العمل، حيث أنّها تؤثّر في النّمط الاستهلاكي للمجتمعات، وفي مكونات سلّة السّلع المتاحة للاستهلاك، وتدفع نحو زيادة استهلاك السّلع والخدمات الكماليّة على حساب السّلع الأساسيّة، وتيسر انتقال البضائع ورؤوس الأموال بين الدّول.[148]

تتمتّع البلدان النّامية بوفرة نسبيّة في العمالة، لذلك نجد أنّ للعولمة[149] أثراً مزدوجاً في اقتصاداتها، فهي من جهة تعمّق الانقسام في سوق العمل حيث تخلق سوقاً لأبناء الصّفوة، وسوقاً يكتظ بالباحثين عن فرص عمل لأبناء الطّبقات الفقيرة والوسطى،[150] ومن جهة أخرى يساعدها ذلك على التّخصص في إنتاج السّلع كثيفة العمالة، على عكس البلدان الصّناعيّة الّتي تتمتّع بوفرة في رأس المال، الأمر الّذي يدفعها للتخصّص في إنتاج السّلع كثيفة رأس المال، لذلك فإنّ العولمة قد تفيد دخل العمل وتزيد الأجور عندما يكون هناك فائض في العمالة كما في البلدان النّامية، أمّا في البلدان الصناعية فهي تعمل على خفض الأجور أو زيادة البطالة، وبالتّالي فإنّها تعزّز الدّخل النّسبي لرأس المال.[151] أمّا من جانب العمليّة الإنتاجيّة، تعمل العولمة على خفض تكاليف عوامل الإنتاج من خلال ضخامة حجم السّوق المتاح والمنافسة الكبيرة، ما يؤثّر في أسعار السّلع والمنتجات المتداولة،[152] من جهة أخرى تزيد العولمة من أسعار المنتجات الّتي تصدّر إلى الخارج، وبالتّالي تزيد العوائد الحقيقيّة لعامل الإنتاج المستخدم بكثافة في إنتاج السّلع والّذي يمثل قوّة العمل في الاقتصادات النّامية، وتخفض عوائد عوامل الإنتاج الأخرى، في

---

147 يمكن أن تنطبق عدة عناوين على هذه الفقرة (العولمة Globalization)، (التجارة الدولية International Trade)، (التكامل الدولي Global or Trade Integration).

148 نوري هاتف، الصفار نزار، "تأثر العولمة على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك العائلي"، دراسة بحثية، 2010

149 تؤثر العولمة بالهجرة، إلا أنه سيتم مناقشتها ضمن أثر المحددات الأخرى (تغير أعداد السكان) في حصة العمل

150 عبد الفضيل محمود. (2005). "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية". جامعة القاهرة. ورقة بحثية

151 Dao Mai Chi. And others. (2017). “Previous Reference”. IMF. P18

152 المقصود هنا بالسلع المتداولة السلع النهائية فقط

حين أنّها تزيد من عوائد عامل رأس المال في الاقتصادات المتقدّمة الّتي تستخدم الإنتاج كثيف رأس المال.[153] من ذلك يتبيّن أنّ للعولمة تأثيراً واضحاً في تغيّر حصّة العمل، إلاّ أنّ أثرها قد يكون مختلفاً بحسب الحالة الاقتصاديّة للبلد المدروس ودرجة النّمو والتّطور الاقتصادي فيه.

3-3-3- التّقدّم التّقاني:

لا يمكن فصل التغيّر التقاني عن العولمة بحال من الأحوال، فهما ليسا مستقلّين عن بعضهما البعض، فمن جانب قد يتأثّر التّغير التّقاني بالتّجارة الدّوليّة، ومن جانب آخر يعتبر الابتكار القناة الّتي يمكن للتّجارة من خلالها أن تحدث أثراً أكبر.[154] لقد بات واضحاً لدى العديد من المختصّين أنّ التّجارة والتّكامل الاقتصادي مع العالم الخارجي يؤثّران بشكل فاعل في رفع مستوى التّقدّم التّقاني في الدّول الأقل تطوّراً، والسّؤال الّذي يطرح نفسه هنا:

هل العولمة تؤدّي إلى رفع درجة التّقانة؟ ... تعدّ العولمة وسيلة من وسائل انتشار التّكنولوجيا الحديثة، وكلّما كانت التّقانة المستوردة أسهل وأرخص كانت احتمالات تخصّص الدّول بمنتجات عالية التّقانة أكبر، خاصّة إذا كان هناك محفزّات للدّول المنتجة بالتّخصّص في إنتاج منتجات ذات تقانة متقدّمة لتلبية احتياجات السّوق المحليّة وتصدير الفائض إلى دول أخرى.[155]

تحمل التّقانة المتقدّمة في طيّاتها فرصاً وتحدّيات في آن واحد، فهي تؤثّر بشكل كبير في البلدان المتقدّمة من خلال زيادة معدّلات النّمو الاقتصادي، لاسيّما تلك الرّائدة في الابتكار والسّبّاقة إلى اعتماد التّقانة الحديثة، كما أنّها قد تمكّن الدّول النّامية من تعزيز الكفاءة الاقتصاديّة والاستدامة البيئيّة وتقديم الخدمات التّعليميّة والصّحيّة.[156] لذلك من الأهمية بمكان، عند تبنّي مستويات جديدة من التّكنولوجيا انتقاء المناسب منها، بما يخدم الاقتصاد، ويساعد على زيادة المعرفة والإنتاج، ولا يسبب زيادة في معدلات البطالة أو انخفاض في معدّل أجور العاملين.

---

153 Guerriero Marta. Sen Kunal. (2012). “Previous Reference”. P9

154 Dinopoulos, E. Segerstrom,p. (1999). “A Schumpeterian model of protection and relative wages the American Economic Review, 89. P450

155 كنعان عبد الغفور. (2005). "التقدم التكنولوجي في ظل العولمة وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية". دراسة بحثية

156 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (2018). "تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة". دراسة اقتصادية

غالباً ما يُقدّم التّطور التّقني على أنّه أحد الأسباب الرّئيسة وراء انخفاض حصّة العمل، نتيجة للتّراكم المكثّف لرأس المال، ويرى كثيرٌ من المراقبين أنّ التّقدّم التّكنولوجي كان القوة الدّافعة وراء تراجع حصّة العمل في جميع أنحاء العالم، خاصة بعد أن أدخلت تقانة المعلومات والاتصالات (ICT) وغيرها من التّقنيّات الجديدة، الذي حلّت مكان العمالة العاديّة.[157] لذلك من الطّبيعي أن يشعر العمّال بالقلق من تأثيرها على وظائفهم، وهذا ليس بجديد، فهو يرجع إلى زمن بعيد منذ بداية الثّورة الصّناعيّة، وقد عاد للظّهور أثناء مرحلة "الكساد العظيم"، ثم في السّتينات عقب مرحلة النّمو المرتفع للإنتاجيّة، وفي الثّمانينات مع بداية ثورة تكنولوجيا المعلومات، ومن الواضح أنّ موجة الابتكار التّقاني الأخيرة ستكون الأكثر إرباكاً بين الموجات السّابقة، والّتي تصاحبت بنّمو طّفيف للأجور الحقيقيّة، وتراجع في حصّة العمل من الدّخل القومي خلال العقود الأخيرة، حيث أنّ مظاهر التّقدم التّقني الجديدة – في مجالات الذّكاء الاصطناعي والميكنة وتقانة الرّوبوت وغيرها – والّتي تعد الأكثر ضخامة، نظراً لإمكانية إحلالها بسهولة محل مجموعة واسعة من المهارات البشريّة.[158]

إنّ معدل الابتكار السّريع، يفرض تغييراً مستمراً ومتكرراً للتّقانة، وبالتّالي يضع الشّركات أمام مقارنة بين رأس مال (الآلات) والعمّال، وغالباً ما يكون العمّال مكلفين للغاية مقارنةً برأس المال.[159] مع ذلك، فإنّ الآلات الّتي تكون عادة بدائل للعمالة غير الماهرة، هي نفسها المكمّلة للعمالة الماهرة، وهذا ما يعكس الحاجة إلى زيادة تدريب وتأهيل وتعليم العاملين عند إدخال الآلات والتّقانات الجديدة.[160]

3-3-4- مستوى التّنمية الاقتصاديّة:

يمثل مستوى التّنمية الاقتصاديّة أحد المحدّدات المهمّة لحصّة العمل من الدّخل القومي خاصة في الاقتصادات الفقيرة، حيث يهيمن قطّاع الزّراعة التّقليدي على جميع القطّاعات الاقتصاديّة، والّذي يتسم بانخفاض شديد في

---

[157] ILO. (2015), “Previous Reference”, P9.

[158] بيرالتا أدريان. رويتمان أغوستين. (2018). "التكنولوجيا ومستقبل العمل"، صندوق النقد الدولي IMF

[159] Maarek, P. (2010). “Labor Share, Informal sector and Development. GREQAM Working Paper.

[160] IMF. (2007). “The Globalization of labor”. In World Economic Outlook: Chapter 5

الأجور وفائض كبير من العمالة وعدد قليل من الرّأسماليّين،[161] في الوقت نفسه يكون القطّاع الحديث (الرّأسمالي) قادراً على استئجار العمّال بأجور ضئيلة، لذلك فإنّ مكاسب الإنتاجيّة لا تترافق بزيادات في الأجور، وهذا ما يؤدّي إلى انخفاض حصّة العمل إلى مستويات متدنيّة للغاية.[162]

ومع تطوّر الاقتصاد، تزداد الإنتاجيّة، وتبدأ مجموعات أكبر من القوى العاملة بالانتقال من القطّاع الزّراعي التّقليدي إلى وظائف العمل المنظّم وبأجر أعلى في القطّاع الحديث، ما يساعد على رفع الأجور ومعدّلات التّوظيف بسبب وجود عرض كبير من العمالة، وهذا ما يؤدّي إلى حصول العمل على حصة أكبر بشكل متزايد من الدّخل بدلاً من أصحاب رأس المال. لكن مع نمو الاقتصاد أكثر فأكثر، فإنّ آليات السّوق تجد طريقها بالضّرورة لتصحيح الوضع، والوصول إلى توازن معيّن يحدّ من آثار هذه الطّفرة، خصوصاً بعد انتقال عدد كبير من العمّال إلى القطاعات الحديثة كالصّناعة والخدمات، ولهذا السّبب يكون تأثير ارتفاع الأجور وحصّة العمل أقوى بالنّسبة لمستويات التّنمية المنّخفضة.[163]

3-3-5- محدّدات مختلفة مؤثّرة في حصّة دخل العمل:

تعدّ العوامل السّابقة، العولمة والتّقدّم التّقاني ومستوى التّنمية الاقتصاديّة محدّدات مهمّة ومؤثّرة في حصّة العمل من الدّخل القومي، إلاّ أنّ هناك عوامل ومحدّدات أخرى، كتشريعات الحدّ الأدنى للأجور، والإعانات الحكوميّة للبطالة، وتعويضات نهاية الخدمة، والاستهلاك الحكومي، ونسبة أعضاء النّقابات العماليّة إلى إجمالي العمالة،[164] وغيرها من المحدّدات الأخرى، الموضّح أهمّها أدناه:

القوانين النّاظمة لسوق العمل: تتعثّر أسواق العمل ويصيبها إخفاقات ناتجة عن تعارض في المصالح بين العمّال والمؤسّسات المؤيّدة لهم وقوّة ونفوذ أصحاب رأس المال، ويتم توزيع الدّخل بين العمل ورأس المال بحسب

---

[161] Maarek, P. (2010). “Labor Share, Informal sector and Development. GREQAM Working Paper
[162] Ortega D. (2006). “Are Capital Shares Higher in Poor Countries?”. Working Paper. Vol-23
[163] Penalosa Garcia. (2007). “The Personal and the Factor Distributions of Income in a Cross Section of Countries”. Journal of Development Studies. P812
[164] Organization for Economic Co-operation and Development OECD. (2012). “Employment Outlook. OECD Publishing. Paris

أكثرهما قدرة على التّفاوض والمساومة، وغالباً ما تتدخّل الحكومة للتّخفيف من الآثار السّلبية النّاجمة عن عدم التّماثل في القوّة الاقتصاديّة بين العمّال وأصحاب العمل، ولتصحيح هذه الاختلالات، وحماية الفئات الضّعيفة من العمّال من خلال الدّفع نحو زيادة الأجور ورفع مستويات العمّال المعيشيّة.[165] وبالتّالي يمكن الاستنتاج بأنّ هناك علاقة إيجابيّة بين المستوى التّنظيمي لسوق العمل وحصّة العمل من الدّخل القومي.[166]

الاستثمار: تتكيّف العوائد بحسب قرار التّمويل، فإذا كان الطّلب الاستثماري الحقيقي في تزايد، سيتّجه الدّخل نحو زيادة المدّخرات ليوفّر التّمويل اللّازم، وبالتّالي سيتحوّل باتجاه المجموعات ذات الميل الحدّي الأعلى للادّخار، وبما أنّ الميل الحدّي للادّخار من الأرباح أكبر من الميل الحدّي للادّخار من الأجور، فإنّ زيادة الاستثمار ستؤدّي إلى زيادة الأرباح، وبالتّالي توليد زيادة في حصّة رأس المال على حساب حصّة العمل.[167]

التّعليم: تتأثر حصّة العمل بكيمّة رأس المال البشري الّذي يمتلكه العمّال،[168] فالزّيادة في رأس المال البشري ترفع من مستويات الأجور ومعدّلات التّوظيف، وبالتّالي تسهم في زيادة حصّة العمل.[169]

مرونة الإبدال: أيضاً من العوامل الّتي تؤثّر في حصّة العمل هي مرونة الإبدال بين العمل ورأس المال، والّتي تقيس سهولة إبدال أحدهما بالآخر عندما تتغيّر تكلفتهما النّسبيّة، فعندما يكون رأس المال قابلاً للإبدال بدرجة كبيرة بالعمل، تدفع التّكلفة المنخفضة أصحاب الشّركات لاستبدال رأس المال بالعمل، فيزيد التّوظيف، وينخفض معدّل البطالة ومستوى الأجور، وبالتّالي تنخفض حصّة العمل من الدّخل القومي.[170]

---

165 ADB. (2005). “Labor Markets in Asia: promoting Full, productive, and Decent employment”.
166 EC. (2007). “The Labor Income Share in the European Union”. Employment in Europe.
167 Guerriero Marta. Sen Kunal. (2012). “Previous Reference”. P3-4
168 يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يستثمر فيها الناس وتتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. مجموعة البنك الدولي. (2019).
169 Penalosa Garcia. (2007). “Previous Reference”. P812
170 Dao Mai Chi. And others. (2017). “Previous Reference”. P15

عدد السّكان: من الممكن أن يزداد عدد السّكان زيادة طبيعيّة (زيادة الولادات وانخفاض الوفيّات)، في هذه الحالة يزداد عدد الأشخاص المعالين، أو أن يزداد عدد السّكان نتيجة للهجرة، وهو ما يزيد من عدد الأشخاص في سن العمل، إنّ التأثير النّهائي على دخل العمل يعتمد على مدى استجابة رأس المال لهذه التّغيرات الدّيمغرافيّة، وتشير الدّراسات إلى أنّ حصّة العمل تنخفض بعد عدّة سنوات من الزّيادة الطّبيعية للسّكان، في حين أنّها تزداد بعد عدّة سنوات من الهجرة.[171]

[171] Elsevier. (2021). "Demographic changes and the labor income share". European Economic Review. Volume 131. 103614

3-3-6- الخاتمة:

تتمثّل أهم المحدّدات الّتي تؤثّر في حصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد بالعولمة أو التّكامل الدّولي أو التّجارة الدّولية، والتّقدّم التّقاني ومستوى التّنمية الاقتصاديّة، وتعد هذه العوامل من المحدّدات الرّئيسة لحصّة العمل من الدّخل القومي، لكن هناك عوامل ومحدّدات أخرى يمكن أيضاً أن يكون لها أثر في تغيّر حصّة العمل، منها تشريعات الحدّ الأدنى للأجور، والإعانات الحكوميّة للبطالة، وتعويضات نهاية الخدمة، والاستهلاك الحكومي، ونسبة أعضاء النّقابات العماليّة إلى إجمالي العاملين، إضافة إلى القوانين النّاظمة لسوق العمل، والاستثمار، ومستوى التّعليم، ومرونة الإبدال بين العمل ورأس المال، وعدد السّكان. قد تؤثّر هذه العوامل مجتمعة أو منفردة في حصّة العمل من الدّخل القومي، وتبقى درجة تأثيرها متعلّقة بالمرحلة الّتي يمرّ بها الاقتصاد، ودور الدّولة فيه، بالإضافة إلى طبيعة النّظام الاقتصادي الّذي يحدّد بدوره الاتجاه العام للتّوزيع، وهو ما سيوضّحه الفصل القادم.

الفصل الرّابع

توزيع الدّخل القومي

المبحث الأول: توزيع الدّخل في النّظريات الاقتصاديّة

المقدّمة

تطوّر النّظم الاقتصاديّة

توزيع الدّخل في الإسلام

توزيع الدّخل في النّظام الرّأسمالي

توزيع الدّخل في النّظام الاشتراكي

توزيع الدّخل القومي حول العالم

الخاتمة

4-1-1- المقدّمة:

كما تبيّن سابقاً، يمثّل الدّخل القومي مجموع الدّخول الّتي تولّدها عوامل الإنتاج الوطنيّة في الدّاخل والخارج نتيجة مساهمتها في النّشاط الإنتاجي خلال مدّة زمنيّة غالباً ما تكون السّنة، ويحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على جزء من هذه الدّخول، حيث يتم توزيعها على المشاركين في العمليّة الإنتاجيّة، وتعتبر الكيفيّة الّتي توزّع بها الدّخول هاجساً لدى كثير من علماء الاقتصاد، من حيث القوانين النّاظمة لعمليّة التّوزيع، والمشاكل النّاجمة عنها سواء الشّخصي المتمثّل بالقيمة الحقيقيّة للدّخل أو الوظيفي المتمثّل بالحصّة الّتي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج، خاصّة عنصري العمل ورأس المال.[172] فيما يلي سيتناول البحث توزيع الدّخل القومي ومراحل تطوره في النّظم الاقتصادية المختلفة، مبيناً النّتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة المترتّبة على عملية التّوزيع هذه.

[172] التوزيع الشخصي يعني الدخول التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع خلال سنة معينة بغض النظر عن دورهم في العملية الإنتاجية، أما التوزيع الوظيفي هو توزيع هذه الدخول على عوامل الإنتاج من أجور وريع وفوائد وأرباح.

4-1-2- تطوّر النّظم الاقتصاديّة:

يعرّف النّظام الاقتصادي على أنّه الطّريقة الّتي يفضّل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصاديّة واستخدامها لحلّ مشاكله العمليّة، ويمكن القول أنّ النّظام الاقتصادي هو طريقة أو وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصاديّة داخل المجتمع ولحل المشكلة الاقتصاديّة، وبهذا المفهوم يرتكز النّظام الاقتصادي إلى مجموعة من القواعد والقيم الّتي يراعيها المجتمع في نشاطه الاقتصادي ويلتزم بها، والّتي تشكّل ما يعرف بالمذهب الاقتصادي. عموماً، تختلف الأنظمة الاقتصاديّة عن بعضها البعض بناء على اختلافاتها المذهبيّة والعقديّة، ويعد النّظامان الرّأسمالي والاشتراكي من أبرز النّظم الاقتصاديّة.[173] فيما يلي يستعرض البحث بإيجاز تطوّر النّظم الاقتصاديّة عبر التّاريخ:[174]

النّظام البدائي: يعد هذا النّظام أوّل وأبسط النّظم الاقتصاديّة، عرَف فيه الإنسان البدائي الزّراعة مع بداية استقراره في شكل جماعات، وقام بتربية الحيوانات الّتي تساعده في الزّراعة وتمدّه بالغذاء، وطوّر بعض الوسائل والأدوات لمواجهة وحشيّة الطّبيعة، كما طوّر اللّغة اعتماداً على الإشارة مستخدماً أطرافه، ويعد اكتشاف النّار أحد أهم الأحداث الّتي شهدتها هذه المرحلة، حيث استفاد منها في التّدفئة والحماية والطّهي، وقد عرف هذا النّظام بعضاً من أشكال المقايضة، وبالتّالي، لا يمكن مناقشة وجود دخل قومي ومسألة توزيعه في ظل هذا النّظام البدائي.

النّظام العبودي: لا توجد مدّة زمنيّة محدّدة لهذا النّظام، كما أنّ ظهوره في أماكن مختلفة من أرجاء المعمورة وفي أزمنة مختلفة زاد من تعقيد مهمّة تحديد فترة زمنيّة له. لكن ما اتُفق عليه أنّه جاء في أعقاب النّظام البدائي، وعرف تقدماً بطيئاً، وبسط سيطرته على حقبة طويلة من الزّمن امتدّت تقريباً حتّى القرن الخامس الميلادي وفق بعض المؤرّخين. ومن أهم سمات النّظام العبودي وجود ثلاث طبقات اجتماعيّة رئيسة، طبقة الأسياد الّتي تحتكر وسائل الإنتاج، وطبقة العبيد الّتي تعمل تحت سيطرة الأسياد، وطبقة الأحرار الّتي تضم التّجار والحرفيّين الأقل تأثيراً في المجتمع. امتلك الأسياد وسائل الإنتاج، واعتبر العبد أداة إنتاج حيّة، وكان السّيد يستولي على إنتاج العبد

---

173 الليحاني سعد. (2008). "النظام المالي والاقتصادي في الإسلام". كتاب كلية التربية. ص14-15

174 خلف فليح حسن. (2008). "النظم الاقتصادية، الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام". كتاب. جدار للنشر والتوزيع. عمان. ص33-42

بالكامل ويترك له النّذر اليسير، وأمّا باقي أفراد المجتمع هم كاملي الحقوق، إلّا أنّهم ينقسمون أيضاً إلى طبقتين، طبقة الأغنياء الّتي تستعبد طبقة الفقراء بالدّيون والفوائد، وتستغل حاجتهم الماديّة. أدّى هذا الانقسام الطّبقي الكبير إلى تزايد التّناقضات واحتدام الصّراع في المجتمع العبودي، الأمر الّذي مهّد لسقوط هذا النّظام، ومع سقوطه ظهر شكل جديد من أشكال الاستغلال في النّظام الاقطاعي.[175]

النّظام الإقطاعي: لمدّة طويلة من الزّمن لم تشهد الحياة الاقتصاديّة ملامح تؤسّس لنظام اقتصادي جديد، حيث استمرّت الحيازة الطّبيعيّة للأرض مع بعض مظاهر النّظام العبودي حتّى منتصف القرن الرّابع عشر الميلادي،[176] الّذي شهد بداية ملامح النّظام الإقطاعي.[177] ظهر هذا النّظام بشكل تدريجي، بعد أن تمكّنت طبقة الاقطاعيّين من السّيطرة والسّيادة في المراحل الأخيرة للنّظام العبودي، والّذي يقوم على ملكيّة طبقة الإقطاعيّين لوسائل الإنتاج "الأرض" والعاملين فيها "الفلّاحين"، اعتُبرت ملكية الأرض مصدراً للسّلطة السّياسيّة، وانقسم المجتمع إلى طبقتين رئيستين، طبقة الإقطاعيّين أو ملّاك الأراضي، وطبقة الفلّاحين الأجراء، الّذين تحولوا فيما بعد إلى أقنان[178] لتنازلهم عن الأرض مقابل الحماية، كان الإقطاعي يستولي على إنتاج الفلّاح من خلال نظام السّخرة، ويعتبره سلعة تباع مع الأرض الّتي يعمل بها، ومع تطوّر أسلوب الإنتاج الزّراعي انتقل نظام السّخرة إلى نظام الريّع، وأصبح الفلّاح يحصل على جزء ضئيل من الإنتاج الفائض، إلّا أنّ جلّ الريّع كان يعود للإقطاعي صاحب الأرض، وهو ما يعكس التّفاوت وعدم المساواة في المجتمع الإقطاعي.[179] بشكل عام، بعد سيطرة الاقتصاد

---

175 الكفري مصطفى العبد الله. إبراهيم غسان. (2018). "المدخل إلى علم الاقتصاد – الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية". كتاب. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص163-164

176 العصور الوسطى: هي الفترة الممتدة بين النظام العبودي والنظام الإقطاعي - بين القرن الخامس والقرن الخامس عشر الميلادي، وهي نفس الفترة التي انتشر فيها الفكر الإسلامي في الشرق. خلف حسن. (2008). "المرجع السابق". ص45

177 عويسي أمين. (2016). "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. ص61

178 فئة تمارس خدمات العمل أو العمل الجبري المباشر في مزرعة السيد (بين الأحرار والعبيد).

179 الكفري مصطفى العبد الله. إبراهيم غسان. (2018). "مرجع سابق". ص168-169

الطّبيعي على النّشاط الزّراعي، بدأ الانتقال التّدريجي نحو الاقتصاد التّبادلي، وظهرت النّقود مع تطور التّجارة، الّتي حازت على الاهتمام الأكبر في القرن الخامس عشر الميلادي، حيث بدأت تتشكّل ملاح النّظام الرّأسمالي.[180]

يمكن القول، إنّ أيّ مجتمع على اختلاف نظامه الاقتصادي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف العامّة، ويجمع الاقتصاديّون على أنّ جميع الأنظمة الاقتصاديّة تشترك في أهداف الأمن والاستقرار وزيادة معدّلات النّمو والإنتاجيّة، والسّعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعيّة، وإيجاد حل للمشكلة الاقتصاديّة،[181] لكنّ طبيعة النّظام الاقتصادي ونوع الملكيّة فيه هي الّتي تحدّد كيفية توزيع عوائد العمليّة الإنتاجيّة بين فئات المجتمع، والّتي على أساسها يتم التّفرقة بين النّظم الاقتصاديّة المختلفة. وهو ما سيتناوله البحث فيما يأتي؛ لمحة عن نشأة وتطوّر أهم النّظم الاقتصاديّة، مع التّركيز على عمليّة توزيع الدّخل فيها، الّذي هو موضوع الدّراسة.

4-1-3- توزيع الدّخل في الإسلام:

غطّى النّظام الإسلامي مدةً طويلة من العصور الوسطى، لذلك يعد الاقتصاد الإسلامي نظاماً قديماً نسبياً إذا ما قورن بالأنظمة الاقتصاديّة الحديثة كالنّظام الرّأسمالي الّذي ظهر مع نهاية القرن الرّابع عشر، أو النّظام الاشتراكي الذي بدأت ملامحه تتشكل أواخر القرن الثّامن عشر.[182] بشكل عام، يسعى النّظام الإسلامي لتحقيق التّوازن بين الرّوح والمادة، وبين الحق الفردي والحق الجماعي، فالملكيّة في الإسلام هي خاصّة وعامّة، الخاصة هي ما كانت لفرد أو أكثر، والعامّة هي ما كانت آثارها تعمّ جميع الأفراد.[183] أقرّ الإسلام الملكيّة الفرديّة، واعترف بحق الفرد ومصلحته وحريّته في التّملك، بما يضمن له حرية التّصرف والانتفاع والتّنمية، وما ينتج عن ذلك من تفاوت بين الأفراد، وحماها بعقوبات رادعة، لكنّه قيّد حرية الفرد بما لا يضر الجماعة، ورتّب على هذه الحريّة حقوقاً للجماعة كالزّكاة، وحرّم الرّبا والاحتكار والإسراف والتّعسف في استعمال هذه الحريّة أو الملكيّة، وشرّع نزعها

---

[180] دوب موريس. (2003). "دراسات في تطور الرأسمالية". كتاب مترجم. دار الوفاء للطباعة والنشر. مصر. ص58

[181] غيث مجدي. (2018). "متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام – دراسة مقارنة". كلية الشريعة. جامعة الأردن. المجلد45. عدد4. ملحق 4. ص125

[182] عويسي أمين. (2016). "مرجع سابق". ص64 - ص97

[183] الخفيف علي. (1996). "الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنة بالشرائع الوضعية". دار الفكر العربي. مصر. ص50-60

للمصلحة العامّة، مع التّعويض العادل لصاحبها، وشرّع الميراث لتفتيتها، كي يسعى أصحابها لتنميتها بجهودهم، كما اعترف الإسلام بحق الجماعة والمصلحة العامّة، فمنع استعمال الحق الفردي بما يضر بالغير على أساس التّكافل الاجتماعي، والطّبيعة الإنسانيّة بكونه كائناً اجتماعيّاً لا فرداً منعزلاً، وشرّع الملكيّة العامّة في الثّروات الضّروريّة لكافّة أفراد المجتمع، كالأنهار والبحار والطّرق والمرافق العامّة، وقيّد هذه الملكيّة بما لا يضر بالملكيّة الفرديّة إلا لضرورة أو مصلحة.[184] أمّا من حيث السّوق وتدخّل الدّولة، فقد أقرّ الإسلام السّوق واعتبرها الأصل في تنظيم النّشاط الاقتصادي بين الأفراد والمؤسّسات، حيث يحق للجميع السّعي بحريّة تامّة نحو تحقيق مصالحهم الخاصّة، ويعمل السّوق على تخصيص الموارد وتوزيع الدّخول، لكنّ حرية الأفراد في السّوق مقيّدة بما لا يضر بالمجتمع، حيث منع الإسلام إنتاج أو استهلاك الخمر مثلاً، كما منع الاحتكار والاستغلال والغش والظّلم، وأوجب تدخّل الدّولة لمراقبة التزام الأفراد بالقيم الإسلاميّة في نشاطهم، والقيام بما تقتضيه المصلحة العامّة ممّا لا يرغب أو لا يستطيع الأفراد العاديون القيام به، كشقّ الطرق وبناء الموانئ وتوفير الخدمات الأساسيّة كالصّحّة والتّعليم، واستثمار المال العام في البنى التّحتيّة، وتأمين الضّمان الاجتماعي للفقراء والمحتاجين والعاجزين، وضبط مظاهر الاختلال في الاقتصاد وتصحيحها، كما في حالات التّضخم أو الكساد أو البطالة،[185] على أن لا يلغي هذا التّدخل النّشاط الخاص للأفراد، وألّا يطغى عليه أو يقيده إلّا ضمن إطار ما تقتضيه المصلحة العامّة.[186]

بالإضافة لذلك تدخّل الإسلام في التّوزيع، فأمر بالوصيّة التّي هي عبارة عن تبرّع بالمال بعد الموت، ووضع أحكام الميراث الّذي هو أحد أسباب الملكيّة الفرديّة أيضاً، حيث تنتقل ملكيّة المال إلى الورثة بعد موت مورّثهم، وبيّن نصيب كل وارث بشكل مفصّل مراعياً درجة القرابة، فكلمّا كانت درجة القرابة أكبر كان نصيب

---

184 الدريني محمد. (1997). "الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده". دار البشير. عمان. ص18-26

185 الدباغ أيمن. (2003). "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي – دراسة مقارنة". الجامعة الأردنية. أطروحة دكتوراه. ص31-32

186 صقر محمد. (1980). "الاقتصاد الإسلامي – مفاهيم ومرتكزات". المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد. مكة. ص.53-71

الوارث أكبر، وفرض الجزية على أهل الذّمّة وأهل الكتاب ومن في حكمهم، أولئك الّذين يعيشون في كنف الدّولة الإسلاميّة وتحت رعايتها، وبذلك حرص الإسلام على توفير الحدّ الأدنى من الحياة الكريمة لكلّ أفراد المجتمع.[187]

وهكذا تتحدّد ملامح المعالجة المتوازنة لمشكلة التّوزيع في الإسلام، فمن حيث التّوزيع الوظيفي أقر الإسلام تفاوت الأفراد في الثّروات والدّخول، كنتيجة حتميّة لاختلاف القدرات والمواهب والجهود، وما يرثونه عن آبائهم وأجدادهم، كضرورة لتقدّم المجتمع وتطوّره، ولولا إقرار هذا التّفاوت، لتوقّف التّطور وتجمّدت الحياة. وأقر الإسلام وجود السّوق ليتمّ التّوزيع فيه بحسب النّاتج، وكل بحسب جهده وعمله، بما ينتج عن ذلك أيضاً من تفاوت، كما أنّه شرّع نظماً إلزاميّة لإعادة التّوزيع كنظام الزّكاة والعواقل[188] والنّفقات الواجبة بين الأقارب،[189] وحرّم الرّبا وحضّ على التّعاون والتّكافل الاجتماعي،[190] وأوجب على الدّولة ضمان الحياة الكريمة لأفراد المجتمع.

وميّز الإسلام بين مشكلتي الفقر والتّفاوت في توزيع الدّخل والثّروة، فأولى المشكلة الأولى اهتماماً أكبر وعناية أشد، حتّى أنّه التزم بالقضاء عليها، ذلك أنّ توفير متطلبات العيش الكريم للجميع دون استثناء هو غاية النّظام الإسلامي، فالإنسان دون كرامة يعجز عن المشاركة في الحياة الاقتصاديّة، ويفقد الحافز على العمل والقيام بدوره في المجتمع.[191] كما عالج الإسلام مشكلة التّوزيع من خلال تنمية أواصر الأخوّة والمحبّة بين أفراد المجتمع، وحثّهم على فعل الخير والتّضامن والتّكافل فيما بينهم، فحين تسيطر هذه النّوازع على سلوك الفرد تبعده عن كل غش أو خداع أو كسب غير عادل، وتدفعه لمراقبة نفسه حين تعجز سلطة الدّولة عن المراقبة، وبذلك تختفي الآثار السّلبيّة النّاجمة عن التّفاوت في التّوزيع، بفضل تأصيل عقيدة الرّزق وعقيدة الابتلاء في نفس كل من الغني والفقير، وبفضل تأصيل عقيدة المفاضلة بالتّقوى والأعمال الصّالحة مما يقدر عليه كل فرد.[192]

---

187 الليحاني سعد. (2008). "مرجع سابق". ص50-52

188 عادة كانت قائمة قبل الإسلام في توزيع المصيبة المالية، وقد أقرها الإسلام لما فيها من مصلحة، وجعلها إلزامية في جناية القتل لأن فيها مسؤولية متعدية وذلك بعد إخراج حالة العمد منها.

189 الحماد حمد. (1985). "كتاب عقود التأمين حقيقتها وحكمها". كتاب. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ص87

190 بلغرسة عبد اللطيف. (2014). "إعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من ظاهرة الفقر". مجلة جامعة الملكة أروى العلمية. العدد 12. ص132-133

191 الزرقاء محمد أنس. (1984). "نظم التوزيع الإسلامي". مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جدة. ص33-36

192 الدباغ أيمن. (2003). "مرجع سابق". ص33-34

4-1-4- توزيع الدّخل في النّظام الرّأسمالي:

اختلف الاقتصاديّون حول التّاريخ الدّقيق الّذي يمكن اعتباره بداية للمرحلة الرّأسماليّة كأسلوب في الإنتاج، إلّا أنّه يوجد إجماع على أنّ الرأسمالية مرّت بثلاث مراحل أساسيّة خلال تطوّرها:[193]

- **المرحلة الأولى:** بين القرن الثّاني عشر والقرن السّادس عشر (الرّأسماليّة التّجاريّة).
- **المرحلة الثّانية:** بين القرن السّابع عشر والقرن الثّامن عشر (الرّأسماليّة غير النّاضجة).
- **المرحلة الثّالثة:** نهاية القرن الثّامن عشر إلى مطلع القرن التّاسع عشر (الثّورة الصّناعيّة).

قام الفكر الرّأسمالي على أساس فلسفة فرديّة ماديّة، تؤمن بالحريّة الاقتصاديّة والملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج، وعلى الدّولة أن تتكفّل بحماية هذه الملكيّة، وهي بذلك قدّمت حق الفرد في التّملك والحريّة في التّصرف، فله أن يمتلك ما يشاء من السّلع الاستهلاكيّة أو الإنتاجيّة، وأن يتصرّف في ملكه كما يشاء في حياته أو بعد مماته بالتّوريث والوصيّة، وله الحريّة الكاملة في الإنتاج والاستهلاك والادّخار، وله أن ينتج ما يشاء وبالمواصفات التي يشاء، فهو من يحدّد نوع المنتج الّذي يرغب بإنتاجه، وكميّة الإنتاج الّتي يريدها والطّريقة الّتي ينتج بها، وله أن يختار النّشاط الّذي يعمل فيه أو أن يفضّل البطالة، وله أن يدّخر ويمتنع عن الاستهلاك، أو أن يستهلك ما يشاء من سلع وخدمات بالكميّات الّتي يرغب بها دون تدّخل من أحد. وصحيح أنّ هناك قيوداً يحددّها القانون والتّشريعات الوضعيّة، إلا أنّ مجال الحريّة يبقى مجالاً واسعاً جدّاً بالنّسبة لتلك القيود، ومع أنّ الرّأسماليّة تعترف بالملكيّة العامّة إلّا أنّها تعتبرها الاستثناء، فالأصل هو الملكيّة الخاصّة وتبقى الملكيّة العامّة في حدود ما لا يُقبل عليه الأفراد، كالبنى التّحتيّة والصّحّة والتّعليم، الّتي تعرف بالسّلع والخدمات العامّة.[194]

---

[193] عويسي أمين. (2016). "مرجع سابق". ص79-80

[194] الليحاني سعد. (2008). "مرجع سابق". ص14-15

يرى الاقتصاد الرّأسمالي أنّ المشكلة تكمن في قلّة الموارد الطّبيعيّة وقلّة عوامل الإنتاج (النّدرة النّسبيّة)، فالإنسان لديه حاجات متعددة ومتجددة وغير محدودة، وموارد محدودة نسبياً لإشباع هذه الحاجات سواء أكانت قوة العمل أم الأرض بما فيها من موارد، وبفرض أنّ الإنسان استغلّ كامل طاقته وكل ما سُخّر له من موارد بكفاءة عالية فإنّه لن يستطيع تحقيق كل ما يرغب به، وقد عبّر عن ذلك أستاذ التّاريخ الاقتصادي روبرت مالتوس بقوله: "إنّ تكاثر السّكان يجري وفق متوالية هندسيّة، بينما إمكانيّة الزّيادة في الإنتاج الزّراعي تجري وفق متوالية حسابيّة، ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصاديّة"،[195] والحل الأمثل للمشكلة الاقتصاديّة عند الرّأسماليّين هو أن يتم التّوزيع على أساس العمل الحر، حيث يحصل التّقدّم في ظل الحريّة والتّنافس بين النّاس، ويستطيع الإنسان إشباع رغباته في أوسع نطاق وبأقل تكلفة ممكنة، فلكل من العامل والمنتج أن يستثمر طاقاته وإمكانياته، وأن يوجّهها فيما يحقّق له أعلى درجة من الرّبح، وبالتّالي تتحقّق الرّفاهيّة المنشودة دون وضع أي قيود على أصحاب المال أو العمّال، لأنّ الفرد في المجتمع من حقّه أن يتصرف بماله ويستثمر طاقاته بالطّريقة الّتي يراها مناسبة، ولا يجوز للدّولة أن تتدخّل في النّشاط الاقتصادي إلّا بالقدر الّذي يتطلّبه حفظ النّظام العام وتوطيد الأمن، وهذا يحقّق للرّأسماليّين ما يطمحون إليه من تنمية للثّروة الكليّة للمجتمع وحلّ للمشكلة الاقتصاديّة،[196] دون أن يكون هناك تدخّل في حجم الحصّة الّتي يحصل عليها كل فرد من هذه الثّروة، ومن هنا جاز في المفهوم الرّأسمالي أن يستغني صاحب مصنع ما عن آلاف العمّال ليُحِل محلّهم خط إنتاج كهربائي أو رَجُل آلي إذا كان ذلك يزيد في ربحه، وبالتّالي يزيد من ثروة المجتمع، مع أنّ هذا الاستغناء سيُلحق الأذى بكل أولئك الّذين استُغني عنهم، الأمر الّذي يترتب عليه عواقب اقتصاديّة واجتماعيّة، كارتفاع معدّلات البطالة وسوء التّوزيع وتفاوت في الدّخول.[197]

أمّا من حيث السّوق وتدخّل الدّولة فيه، فقد أقرّ النّظام الرّأسمالي سوق المنافسة الّذي يوفّر للأفراد الحريّة الكاملة في ممارسة نشاطاتهم الاقتصاديّة وفق مصالحهم الذّاتية (تحقيق أقصى ربح للمنتج وأقصى إشباع

---

195 الترتوري حسين. (2009). "أسس توزيع الثروة في الإسلام". جامعة الخليل. ص4

196 الصدر باقر. (1987). "مرجع سابق". ص252-254

197 الترتوري حسين. (2009). "مرجع سابق". ص6

للمستهلك)، وبهذا تتحقّق مصلحة الجماعة تلقائياً وعلى أحسن وجه، فسوق المنافسة سوق يحقّق التّخصيص الأمثل للموارد الاقتصاديّة والتّوزيع الأمثل للدّخل القومي وأقصى درجات النّمو الاقتصادي بأقل التّكاليف الممكنة، وكنتيجة طبيعيّة لتقديس الحقوق الفرديّة، يقتصر دور الدّولة على حماية هذه الحقوق، وتحقيق الأمن الدّاخلي والدّفاع الخارجي.[198]

حاولت الرّأسماليّة التّعديل من فلسفتها الماديّة باتجاه تقرير حقوق الإنسان وتدخّل الدّولة لحماية وتحقيق مصالح الجماعة بشكل أكبر خلال القرن العشرين، إلّا أنّها لم تستطع التّخلّي عن مبادئها الأساسيّة المتمثّلة في الحريّة الفرديّة وإعطاء الأولويّة للملكيّة الخاصّة، لقد أدّت الحريّة الاقتصاديّة والإهمال المتعمّد لتطوّر العلاقات الاجتماعيّة إلى تكوين احتكارات ضخمة قضت على المشروعات التّنافسيّة واستأثرت بالسّوق، وحدّدت الأثمان عند مستويات مرتفعة أرهقت المستهلكين، وزادت من حدّة التّفاوت الطّبقي بين الرّأسماليّين والعمّال الّذين تفاقم بؤسهم في ظل ظروف عملهم القاسية، وأحوالهم المعيشيّة المتردّية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصاديّة المتتالية الّتي امتدت على طول القرن العشرين.[199] نتيجة لذلك، لم تعد مبادئ الرّأسماليّة مقنعة لكثير من المفكّرين والاقتصاديّين، فلا معنى لحريّة الاستهلاك والادّخار في سوق المنافسة الحرّة بالنّسبة لأغلبيّة لا تملك القوّة الشّرائيّة أصلاً، ولا معنى لحريّة اختيار العمل في ضوء تدني مقدرة العامل وتعليمه وثقافته وأجره، وتحكّم أصحاب المال في قوى العرض والطّلب داخل السّوق، وأصبحت نظرية توزان العرض الكلّي والطّلب الكلّي أمراً مستحيلاً في ظل السّيطرة الكاملة لأصحاب رؤوس الأموال على عوامل الإنتاج الأساسيّة.[200]

لقد أثبتت التّجربة العمليّة خطأ الفلسفة الرّأسماليّة الّتي تقوم على تمجيد الملكيّة الفرديّة، فحريّة الأفراد المزعومة لا تنبع من إيمان الرّأسماليّة بالإنسان كقيمة، وإنّما من خلال ما يستطيع الإنسان امتلاكه بهذه الحريّة،

---

198 عويسي أمين. (2016). "مرجع سابق". ص76

199 أمين سمير. (2003). "ما بعد الرأسمالية المتهالكة". كتاب. دار الفارابي. بيروت. ص84-88

200 السمان وآخرون. (1992). "مبادئ التحليل الاقتصادي". مكتبة دار الثقافة. عمان. ص38-39

فالإنسان بهذا المفهوم مختزل في جانبه المادي، وهو ذو طبيعة حيوانيّة شهوانيّة غرائزيّة، يسعى لتحقيق مصالحه الشّخصيّة ولو على حساب الجماعة.[201]

وبعد الأزمات الاقتصاديّة المتتالية، لم تعد الرّأسماليّة جذّابة كما كانت في بداية الأمر، وأصبحت شعارات رفاهيّة المجتمع والمساواة في الفرص شرطاً أساسيّاً أو بدائل عن شعار الحريّة، وأصبحت الدّولة الرّأسماليّة تتدخّل في الاقتصاد وتوجهه بصورة لم يتخيّلها أحد من قبل، لتعزيز المساواة في الدّخل وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، واتبعت الأنظمة الرّأسماليّة في ذلك إجراءات كثيرة، كفرض الضّرائب التّصاعديّة على الدّخول وتحديد حدّ أدنى للأجور، وتقديم الخدمات الاجتماعيّة الضّروريّة كالصّحة والتّعليم، وتوزيع الإعانات النّقديّة والعينيّة، إلى غير ذلك من الإجراءات الّتي تبنّتها الأنظمة والدّول لتصحح الاختلالات الّتي يتعرّض لها السّوق الحر في النّظام الرّأسمالي.[202]

4-1-5- توزيع الدّخل في النّظام الاشتراكي:

الاشتراكية هي مجموعة الأفكار والنّظريات الّتي جاءت رداً على الفكر الرّأسمالي الّذي استحكم في اقتصادات عدد من الدّول الأوروبيّة أواخر القرن الثّامن عشر، وأدّى إلى نتائج وظواهر اقتصاديّة واجتماعيّة غير مرغوب فيها، كالفقر والبطالة وتدني الأجور وسوء التّوزيع.[203] آنذاك، كان النّظام الاشتراكي الأمل في بناء مجتمع جديد بعيد عن النّزاعات الّتي خلفتّها الرّأسماليّة والثّروة الصّناعيّة، وما ترتب عنها من انعدام للعدالة الاجتماعيّة واستغلال مفرط للعاملين، حتّى أنّ كثيراً من الرّأسماليّين أقرّوا بإخفاقات السّوق في النّظام الرّأسمالي، وعدم قدرته على الاستمرار دون تدخّل من الدّولة، يقول بول كروجمان "ما من شخص واع يستطيع أن ينكر لا أخلاقيّة السّوق، الّذي يتقمّص دور السّيد متقلّب الأطوار في كثير من الأحيان، إنّ وحشيّة الرّأسماليّة تكمن في أنّها تتعامل

---

201 الغنوشي راشد. (1993). "الحريات العامة في الدولة الإسلامية". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص34-35
202 فريدمان ميلتون. (1987). "الرأسمالية والحرية". كتاب مترجم. مركز الكتب الأردني. عمان. ص149
203 خلف حسن. (2008). "مرجع سابق". ص139-142

مع العمّال على أنّهم سلعة أو بضاعة"،[204] هذا التّناقض الكبير الموجود في النّظام الرّأسمالي هو الّذي يخلق عوامل زواله، حيث أنّه كنظام لا يستطيع تجنّب الأزمات، كما أنّه سيُفضي حتماً إلى تركّز رؤوس الأموال بأيدي قلّة من البرجوازيين وأصحاب رؤوس الأموال على حساب الأغلبيّة من العمّال.[205]

اعتمد الاشتراكيّون الملكيّة الجماعيّة المشتركة (الماديّة)[206] أساساً لبناء النّظام الاقتصادي الاشتراكي الّذي يسعى للحدّ من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والّذي على أساسه يتم إعادة بناء علاقات الإنتاج، فعندما يمتلك المجتمع وسائل الإنتاج لا يمكن لأحد أن يستغل العمّال، وعندما يعلم العمّال أنّهم يعملون لمصلحتهم فإنّ إنتاجيّتهم ستزيد، وبذلك ستزول تلقائياً جميع المشاكل الّتي ارتبطت بالاستغلال الرّأسمالي. إنّ الفلسفة الماديّة الجماعيّة للاشتراكيّة انعكست في أسسها الاقتصاديّة، فميّزت بين نوعين من وسائل الإنتاج، وسائل إنتاج ماديّة وأخرى بشريّة، فالوسائل البشريّة هي القوى العاملة (عنصر العمل) الّتي تعبّر عن عنصر الإنتاج البشري، وقد أولاها المفكّرون الاشتراكيّون اهتماماً كبيراً، واعتبروها عنصراً رئيساً من عناصر الإنتاج، فهو الّذي يخلق القيمة، وهو أساس ثروة المجتمع، أمّا وسائل الإنتاج الماديّة فهي عناصر الإنتاج المتبقيّة الّتي وضعها النّظام الاشتراكي بيد الدّولة لتسهيل مهام التّخطيط والتّنمية، والّتي من خلالها تتحقّق مصلحة المجتمع ومصالح الأفراد جميعاً،[207] وميّز ماركس[208] بين مرحلتين خلال تطوّر النّظام الاشتراكي: المرحلة الأولى هي المرحلة الاشتراكيّة وتظهر فيها الملكيّة بشكلين: ملكيّة الدّولة والملكيّة الكولخوزيّة[209] التّعاونيّة، وتوزّع الثّروة في هذه المرحلة وفق مبدأ (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله)، أمّا المرحلة الثّانيّة فهي المرحلة الشّيوعيّة الّتي تؤول فيها الملكيّة للشّعب بأسره، وتوزّع فيها الثّروة وفق مبدأ: (من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجته).[210]

---

[204] كروجمان بول. (2007). "تحليل النظريات الاقتصادية". كتاب مترجم. الدراسات الدولية. القاهرة. ص15

[205] دي سوتو هرناندو. (2009). "سر رأس المال". كتاب مترجم. مركز الأهرام للترجمة والتوزيع. ص212

[206] إذا كانت الرأسمالية تقرّ بوجود الدّين والقيم لدى أفراد مجتمعها، على أساس حريّة الاعتقاد والممارسة، فإنّ الاشتراكية لا تؤمن بذلك أبداً وتقمعه بالحديد والنّار، لا بل تعتبر هذه القيم خرافات، وليست إلا انعكاساً للواقع المادي وتطوره.

[207] Kozlov Abramovich. (1977). “Political Economy: Socialism”. URSS Academy. Moscow. P22

[208] كارل ماركس اقتصادي ألماني مؤلف كتاب رأس المال "Das Capital"، ويسمى بـ "توراة البروليتاريا"

[209] الكولخوز شكل من أشكال المزارع الجماعية السوفييتية (بالروسية)، والسوفخوز أو مزارع الدولة الاحتياطية وهي الأراضي المصادرة من العقارات الكبيرة، توزّع على سكان الريف الذين لا يملكون أرض ليعملوا بها كعمال.

[210] نيكيتين بيوتر. (1984). "أسس الاقتصاد السياسي". كتاب مترجم. دار التقدم. موسكو. ص345-346

بشكل عام، ألغت الاشتراكيّة الملكيّة الفرديّة في النّشاط الاقتصادي وحدّدتها في نطاق السّلع الاستهلاكيّة، ونتج عن ذلك تملّك الدّولة لوسائل الإنتاج، فأصبح الأفراد يعملون لدى الدّولة لتحقيق مصالح الجماعة كما تحدّدها الدّولة، ومن حيث السّوق أصبحت الدّولة تقوم بالتّخطيط الاقتصادي الشّامل لكافة نواحي الحياة الاقتصاديّة، وتحدّد نشاطات الأفراد الّذين يعملون لديها، فمن خلال الخطّة الاقتصاديّة الشّاملة الّتي تضعها الدّولة تتحقّق مصلحة الجماعة وبالتّالي تتحقّق رفاهيّة ومصالح أفراد المجتمع على الوجه الأكمل، وبذلك قامت الدّولة مقام السّوق الحرّ في النّظام الرّأسمالي، فأصبحت هي الّتي تحدّد التّوزيع الأمثل للموارد والدّخل، وتحقّق التّوازن بين الإنتاج والاستهلاك،[211] كما وتحدّد الواجبات وتمنح الحقوق والحريّات للأفراد بما يحقّق المصلحة العامّة، وترتّب على ذلك أن أصبحت الجماعة هي هدف الفرد الّذي لم يوجد إلّا لخدمتها وتحقيق مصالحها، فأصبح دور الدّولة هو الدّور الأوّل والأخير. لقد كانت عدالة التّوزيع هي مبتغى الفكر الاشتراكي، واعتقد الاشتراكيوّن أنّهم أوجدوا أساساً لحل مشكلة التّفاوت في التّوزيع، فالدّولة الّتي تحتكر الثّروة النّاتجة عن استخدام وسائل الإنتاج هي الّتي تقوم بتوزيع الدّخول في المجتمع، وتضع نظاماً للأجور يتناسب مع خصوصيّة المجتمع الاشتراكي، حيث يكون فيه الأجر المتغيّر الأبرز، وبذلك تحد من عدم عدالة الاقتصاد الرّأسمالي.[212]

إلا أنّ التجربة العمليّة أثبتت خطأ هذه الفرضيّات، فالمشكلة الّتي واجهت النّظام الرّأسمالي وأفضت إلى سوء في توزيع الدّخل وتفاوت حاد بين طبقات المجتمع، هي نفسها الّتي واجهت النّظام الاشتراكي لكن مع اختلاف ملاّك وسائل الإنتاج، لم تستطع الدّولة الاشتراكيّة تطوير آليّات توزيع الدّخل لمواكبة التّطور الحاصل في الإنتاج، الأمر الّذي أدّى إلى استبداد مطلق للدّولة من خلال تحكّمها وسيطرتها على وسائل الإنتاج، كما حدث في روسيا أواخر القرن العشرين، حيث أفرز النّظام الإنتاجي الموجود فيها آنذاك طبقة من العاملين الّذين لا يملكون

---

211 نامق صلاح الدين. (1966). "النظم الاقتصادية المعاصرة". دار المعارف. مصر. ص105

212 عويسي أمين. (2016). "مرجع سابق". ص107-111

إلا قوّة عملهم، ويعملون بشروط صعبة ويتقاضون رواتب زهيدة، أطلق عليهم "البروليتاريا"[213]، واجتمع في يد الدّولة كل وسائل البطش والإغواء والثّروة والإعلام دون وجود أي منافس، الأمر الّذي أدّى إلى انتشار مظاهر الظّلم وعدم العدالة بين الأفراد، وانعكس ذلك على حريّتهم وكرامتهم، ليعانوا نفس المشكلة من جديد.[214]

4-1-6- توزيع الدّخل القومي حول العالم:

آمن آدم سميث منذ القدم أنّ الأنانيّة المفرطة في ملكيّة وسائل الإنتاج لم تجدي نفعاً في كثير من الأحيان، ولن تجلب الرّخاء على الدّوام، وأكّد على ضرورة تعزيز دور المؤسّسات وسيادة القانون، وحذّر من الآثار الضّارة للاستحواذ والتّملك، وأوضح ذلك في كتابه طبيعة وأسباب ثروة الأمم، فالمصلحة الذّاتية للتّجار على سبيل المثال، تؤدي بهم إلى الضّغط على الدّولة من أجل تكوين اتحادات احتكاريّة وفرض سياسات حمائيّة للمنتجات الوطنيّة، بل حتّى شن الحروب في بعض الأحيان لتحقيق مكاسب ماديّة آنيّة، على حساب الأعباء الكبيرة الّتي يتحمّلها العامّة.[215] وهو ما أكّد عليه بيكيتي بقوله: "إنّ تطوّر عدم المساواة عبر الزّمن لم يكن تطوّراً ماديّاً فقط، وإنّما استند إلى أفكار وأيديولوجيّات استخدمتها الأنظمة الاقتصاديّة لتبرير شرعيّة عدم المساواة"،[216] ويرى بيكيتي أنّ التّفاوت في توزيع الدّخل القومي على مستوى العالم أصبح أعمق بكثير من التّفاوت النّاجم عن توزيع النّاتج المحلي، ويعود ذلك إلى أنّ الدّول المتقدمة تحقق ثراءً مزدوجاً، مرةً لأنّها تنتج أكثر في الدّاخل، ومرةً لأنّها تستثمر أكثر في الخارج"،[217] وهو يعتقد بأنّ تاريخ توزيع الثّروة في العالم لا يمكن تفسيره بالعوامل الاقتصاديّة فقط، وإنّما يجب أخذ العوامل السّياسيّة بعين الاعتبار، فليس من الدّقة بمكان تلخيص وإرجاع تاريخ التّفاوت وعدم المساواة في التّوزيع إلى عوامل اقتصاديّة بحتة فقط.[218] قد لا ينكر البعض منطقيّة أن يكون توزيع الثّروة وتراكمها نتيجة طبيعيّة لعمل القوى الاقتصاديّة، إلّا أنّه من المهم ألّا يعمل هذا التّراكم بأسلوب يجعل الحاضر عبداً

---

213 الطبقة العاملة أو الطبقة الدنيا في المجتمع، أولئك الذين يعيشون فقط على بيع قوة عملهم ولا يملكون وسائل الإنتاج.
214 الغنوشي راشد. (1993). "مرجع سابق". ص34
215 بالمر توم جي. (2013). "مرجع سابق". ص70-72
216 عثمان عثمان محمد. (2022). "مرجع سابق". ص10-13
217 عادة ما يفوق الدخل القومي في الدول الرأسمالية المتقدمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب استثماراتها ودخول رعاياها في الخارج، فيما يكون الأمر معاكساً في الدول النامية
218 بيكيتي توماس. (2014). "قوانين التفاوت بين الإيرادات الرأسمالية والنمو الاقتصادي". المركز العربي للبحوث. ص2-3

للماضي، فصحيح أنّ توزيع الدّخل اليوم يتشكّل من واقع توزيع الثّروة اليوم، إلّا أنّ هناك توزيعاً مسبقاً للثّروة قد تمّ في الماضي، والثّروة الّتي يمتلكها فرد ما اليوم تراكمت معه أو مع عائلته سابقاً ولو بشكل جزئي، وهي الطّريقة الّتي حصل عليها أغلب أصحاب الثّروات اليوم حتّى في المجتمعات الأكثر تقدّماً،[219] يضاف إلى ذلك، أنّ الملّاك هم الّذين يقومون بالجزء الأكبر من الادّخار، وهم الّذين يحدّدون معدّل تراكم رأس المال، وبالتّالي معدّل النّمو الاقتصادي، لذلك يسعى الاقتصاديّون لإيجاد حلول للمشاكل الّتي تعتري الأنظمة الاقتصاديّة الحديثة، ومن هذه الحلول كما يرى بيكيتي[220] إقامة نظام اشتراكي ديمقراطي أو ما أطلق عليه الاشتراكيّة التّقاسميّة _ بهذا المنطلق لم يدعُ توماس إلى ثورة ضد النّظام الرّأسمالي، وإنّما ركّز على ضرورة تغيير سياسات الرّأسماليّة المتوحّشة الّتي أطلق عليها Hyper Capitalism، فيما يرى ستيجلتز[221] أنّ الحلّ هو في إقامة دولة الرّأسماليّة التّقدميّة، الّتي تتلافى أخطاء الرّأسماليّة التّقليديّة، وأوضح ذلك صراحة في كتابه الأخير (النّاس القوّة والفوائد – الرّأسماليّة التّقدميّة لعصر من عدم الرّضا).[222] إنّ تفاقم هذه المشكلة وخاصّة في العقود الأخيرة، دفع كثيراً من الاقتصاديّين إلى تغيير أفكارهم ومعتقداتهم حول سلامة الأنظمة الاقتصاديّة الحديثة، لقد بات مؤكداً أنّه لا يمكن إيجاد نظام وحيد يستطيع تنظيم الاقتصاد العالمي بأكمله، لكنّه بات مؤكداً أيضاً أنّه ليس هناك ما يبرر استحواذ الـــ 10% الأغنى على أكثر من 27% من نمو الدّخل مقابل 12% للنصف الأدنى من سكان العالم.[223] لذلك يحاول المسؤولون والاقتصاديّون تصميم سياسات لإعادة توزيع الدّخل بهدف تحقيق قدر أكبر من المساواة، كتوفير التّعليم للأطفال الفقراء وفرض ضرائب على الأغنياء، ويعد فرض الضّرائب وتحويلات الدّخل إلى الفئات

---

[219] بالمر توم جي. (2013). "مرجع سابق". ص91-93

[220] توماس بيكيتي اقتصادي فرنسي من مواليد عام 1971 حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام 1993 بعنوان "مقالات حول نظرية إعادة توزيع الثروات"، صاحب كتاب رأس المال في القرن 21.

[221] جوزيف ستيجلتز اقتصادي أمريكي من مواليد عام 1943 حائز على جائزة نوبل، وينتمي للمدرسة الكنزية الجديدة

[222] عثمان عثمان محمد. (2022). "مرجع سابق". ص25

[223] Koh Sin. (2020). “Previous reference”. P274

الفقيرة من أكثر الأساليب المباشرة للحدّ من الفقر وعدم المساواة، وعلى الرّغم من أهمّيّة هذه الأدوات إلّا أنّ تأثيرها يكون محدوداً في معظم الأحيان خاصة في البلدان النّامية.[224]

لقد بات تدخّل الدّولة من خلال سياسات الماليّة العامّة أمراً ضرورياً حتّى في أكثر الاقتصادات تقدّماً، وهذا ما دفع كثيراً من البلدان في مختلف أنحاء العالم لتبنّي أنواع مختلفة من سياسات إعادة توزيع الدّخل كوسيلة لمعالجة عدم المساواة، وقد استطاعت الاقتصادات المتقدّمة تخفيف عدم المساواة بالمتوسّط بحوالي الثّلث عن طريق الجمع بين التّحويلات الاجتماعيّة (مساعدات الرّعاية الاجتماعيّة ومعاشات التّقاعد)، والضّرائب الموجّهة لإعادة توزيع الدّخل (ضرائب الدّخل التّصاعديّة). وثمّة أساليب أخرى تساعد في الحدّ من عدم المساواة مثل الإنفاق العام على الصّحة والتّعليم والإسكان، ويرصد بيكتي أنّه بينما تَحقّقَ تقدم في مجالات عدّة كالصّحة والتّعليم والقوّة الشّرائيّة ومستوى الدّخل والمعيشة، كان هناك تفاوتاً هائلاً في هذا التّقدّم بين الدول، حيث ارتفع متوسّط دخل الفرد على سبيل المثال إلى ألف يورو في الشّهر في كثير من الدّول، وإلى أكثر من 3,000 – 4,000 يورو في الدّول الأغنى، في حين تراوح بين 100 – 200 يورو شهرياً في البلاد الفقيرة.[225] في الحقيقة إنّ معظم البلدان كما سيتبيّن في الفصل القادم أصبحت تستخدم سياسات الماليّة العامّة للتّخفيف من حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل، لكن غالباً ما تكون نتائج هذه السّياسات أضعف في البلدان النّامية، فالإيرادات الضّريبيّة تكون أقل بكثير كنسبة من النّاتج القومي، حيث تساهم ضرائب الاستهلاك بنسب أكبر، والّتي هي أقل فعاليّة في إعادة التّوزيع مقارنة بضرائب الدّخل. وعلى جانب النّفقات توضّح دراسة لصندوق النّقد الدّولي أنّ النّسبة الأكبر من الإنفاق الاجتماعي تذهب إلى شرائح السّكّان الأعلى دخلاً في الاقتصادات النّامية، حيث يحصل أفقر 40% من السّكّان على أقل من 20% من مزايا الإنفاق الموجّه لأغراض الحماية الاجتماعيّة، ولا يختلف الوضع بالنّسبة للإنفاق على التّعليم والصّحّة، ففي كثير من الاقتصادات النّامية يحصل أفقر 40% من السّكّان على أقل من 40%

---

[224] بورغينيون فرانسوا. (2018). "توزيع الثروة ". التمويل والتنمية. ص22-23

[225] كانت وفيات الرضع في عام 2018 أقل من 0.1% في الدول الغنية وأمريكا وآسيا بينما بلغت 10% في دول أفريقيا الفقيرة

من مجموع المزايا المقدّمة، ويرجع ذلك إلى تعذّر وصول الفقراء لهذه الخدمات في أغلب الأحيان، بسبب المحسوبيّات والدّوائر الضّيّقة الّتي يعيشون فيها، ما يفوّت عليهم فرصة الاستفادة من عمليّة إعادة التّوزيع.[226]

وكما أنّ عدم العدالة والتّفاوت في التّوزيع داخل الاقتصاد الواحد يعود إلى طبيعة النّظام الاقتصادي وإلى مدى تحكّم أصحاب رؤوس الأموال وملّاك وسائل الإنتاج، فإنّ انقسام العالم بين دول الشّمال ودول الجنوب نشأ بسبب تحكّم القوى الغربيّة بموارد واقتصادات الدّول الفقيرة والنّامية، وهو ما جعل العالم ينقسم إلى قسمين. وبالعودة إلى التّاريخ القريب (ثلاثة قرون فقط) نجد أنّ أمريكا وكثيراً من الدّول الأوروبيّة الّتي أطلق عليها دول الشّمال تراكمت فيها الثّروة وأصبحت غنيّة نتيجة النّهب الاستعاري لموارد دول الجنوب مثل (المواد الخام، المنتجات الزّراعيّة، النّفط، القصدير، الذّهب، المطّاط، القطن، الشّاي.. إلخ) واستغلالها لطبقة العبيد والعمالة الرّخيصة في المزارع والمناجم داخل مستعمراتها، ومن السّذاجة بمكان التّسليم للاعتقاد القائل بأنّ هذا الانقسام الرّهيب كان أمراً طبيعيّاً نتيجة للتّقدّم التّقني والتّكنولوجي، والخبرات والمعرفة، وتطوّر الأنظمة الاقتصاديّة في دول الشّمال، وقلّة موارد وخبرات ومعرفة دول الجنوب ذات الأنظمة الاقتصاديّة الضّعيفة والمتخلّفة.[227]

أورد الكاتبان بيتر كين وأنتوني هوبكنز في كتابهما الإمبرياليّة البريطانيّة شرحاً مفصّلاً عن كيفيّة تطوّر القطّاع المالي في بريطانيا ورأسماليّة النّبلاء خلال السّنوات الاستعماريّة الّتي دفعت الإمبراطوريّة البريطانيّة إلى مكانة متقدّمة في الاقتصاد العالمي، واستمر استغلالها لاقتصادات المستعمرات حتّى بعد مرحلة الاستعمار، وصولاً إلى عصر العولمة الّذي ربط الاقتصادات المستعمرة بالاقتصاد البريطاني، والنّتيجة أن أصبحت هذه المستعمرات دول الجنوب، وبعبارة أخرى تمكّن الاستعمار البريطاني من تعزيز اقتصاده معتمداً على مستعمراته،[228] وهذا ينسحب على كثير من دول الشّمال الّتي استغلّت مقدّرات وخيرات دول الجنوب.

---

[226] صندوق النقد الدولي IMF. (2014). "سلامة تصميم السياسات: الطريق الكفء للحد من عدم المساواة". نشرة السياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل. ص1

[227] Koh Sin. (2020). “Previous reference”. P275

[228] Cain P.J., Hopkins A.G. (2016). “British Imperialism 1688-2015”. Book. Third edition. P226-230

إنّ عدداً كبيراً من الاقتصاديّين يرى أنّ عدم المساواة متأصّل في الأنظمة الاقتصاديّة المسيطرة والقويّة، لقد تمّ اختيار دول الشّمال في النّظام الاقتصادي العالمي على أساس سلطتها وقدرتها على التّحكم بغيرها من الدّول، ومُنحت امتيازات غير متكافئة مع دول الجنوب، في حين تمّ ربط هذه الأخيرة بها بحيث لم تُترك لها حريّة اتباع مسارات التّنمية الخاصّة بها. علاوة على ذلك، تفترض دول الشّمال والمنظّمات الدّوليّة التّابعة لها أنّ علاج مشكلة التّفاوت وعدم المساواة في دول الجنوب يتلخّص في تقديم المساعدات التّنمويّة، وفي الواقع إنّ هذه الوصفة قاصرة وتنطوي على إشكاليّة لسببين رئيسين، أوّلاً: لأنّها تضع دول الجنوب في وضع أدنى من دول الشّمال، فعلى سبيل المثال، يترتّب على دول الجنوب ديوناً نتيجة تلقّيها المساعدات التّنمويّة، وقد تضطّر إلى قبول شروط جمركيّة مضرّة باقتصادها على المدى القصير أو الطويل، ثانياً: والأهم، هو أنّ هذا الحلّ لا يعالج الأسباب الجذريّة الحقيقيّة لعدم المساواة العالميّة، وإنّما يعالج أعراضها ومظاهرها السّطحيّة فقط.[229] لقد ساهمت هذه السّياسات المتحيّزة في زيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة بين دول العالم، حيث يفوق متوسّط دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال دخل الفرد في جنوب الصّحراء الأفريقيّة بـــ 11 مرة، في حين أنّ متوسط دخل الفرد في أمريكا يفوقه بـــ 16 مرة، وما زالت الفجوة في الدّخول بين دول الشّمال ودول الجنوب في اتساع مستمر،[230] حيث بلغ الفارق في متوسط نصيب الفرد الحقيقي من النّاتج المحلّي الإجمالي حوالي 27,600 دولار في عام 1990، في حين وصل إلى أكثر من 42,800 دولار في عام 2018.[231]

ممّا لا شك فيه أنّ حالة عدم المساواة كانت ومازالت وفي الغالب سوف تبقى مصاحبة للأنظمة الاقتصاديّة على اختلاف قيمها ومبادئها، الأمر الّذي يخلّف آثاراً ماديّة ومعنويّة، اقتصاديّة واجتماعيّة على الأفراد والمجتمعات، كانخفاض المستوى المعيشي وتراجع قطاعي الصحة والتعليم، وانخفاض الإنتاج، والتدهور البيئي،

---

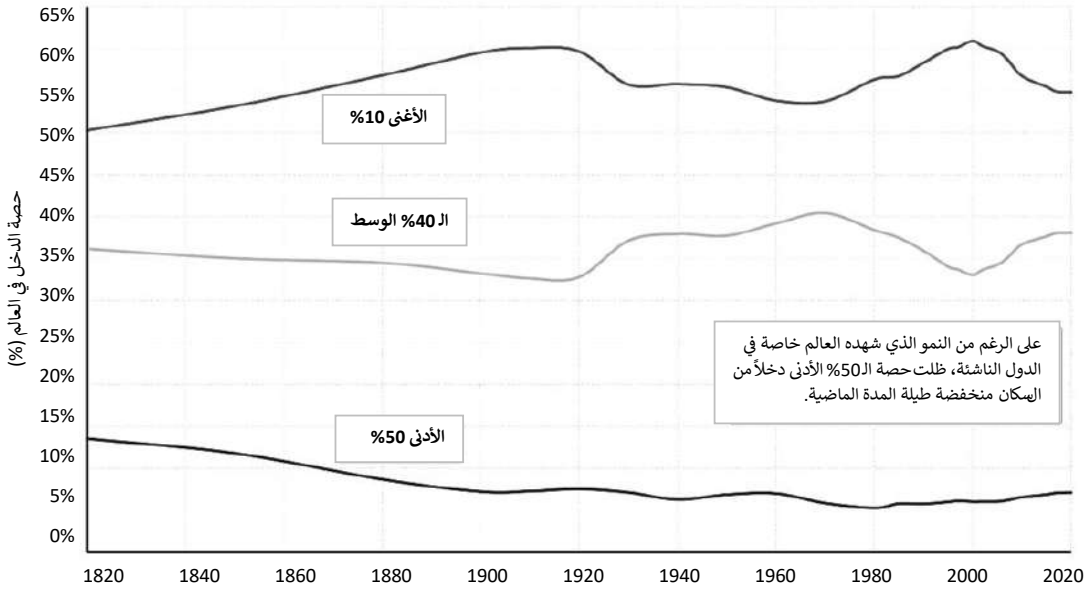
229 Koh Sin. (2020). "Previous reference". P275

230 بحسب تصنيفات البنك الدولي: البلدان ذات الدخل المرتفع يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي 12,376 دولار أمريكي أو أكثر، بينما البلدان منخفضة الدخل يبلغ نصيف الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي 1,025 دولار أو أقل.

231 United Nations UN. (2020). "Inequality in a rapidly changing world". Department of Economic. P21

وانتشار الجريمة وعدم الاستقرار. لكن المفارقة تكمن في وجود عدم المساواة في الأنظمة الاقتصاديّة الحديثة، الّتي تتبنّى قيم الإنصاف والعدالة الاجتماعيّة والإنسانيّة، وهذا يعد من التّناقضات الخطيرة الّتي تعاني منها أغلب البلدان حتّى المتقدّمة منها، لذلك يسعى الباحثون والاقتصاديّون للتوصّل إلى حلول من شأنها تخفيف حدّة التّفاوت وعدم المساواة في البنى الهيكليّة للأنظمة الاقتصاديّة.[232]

يوضّح الرّسمين البيانيّين التّاليين التّفاوت الكبير وعدم المساواة في توزيع الدّخل والثّروة حول العالم، حيث لم تهبط حصّة دخل الـــ 10% الأغنى عن 50% طيلة القرن المنصرم، وبلغت حوالي 76% من الثّروة في عام 2021، في حين لم تتجاوز حصّة الـــ 50% الأدنى الـــ 10% تقريباً من الدّخل والثّروة طيلة هذه الفترة:

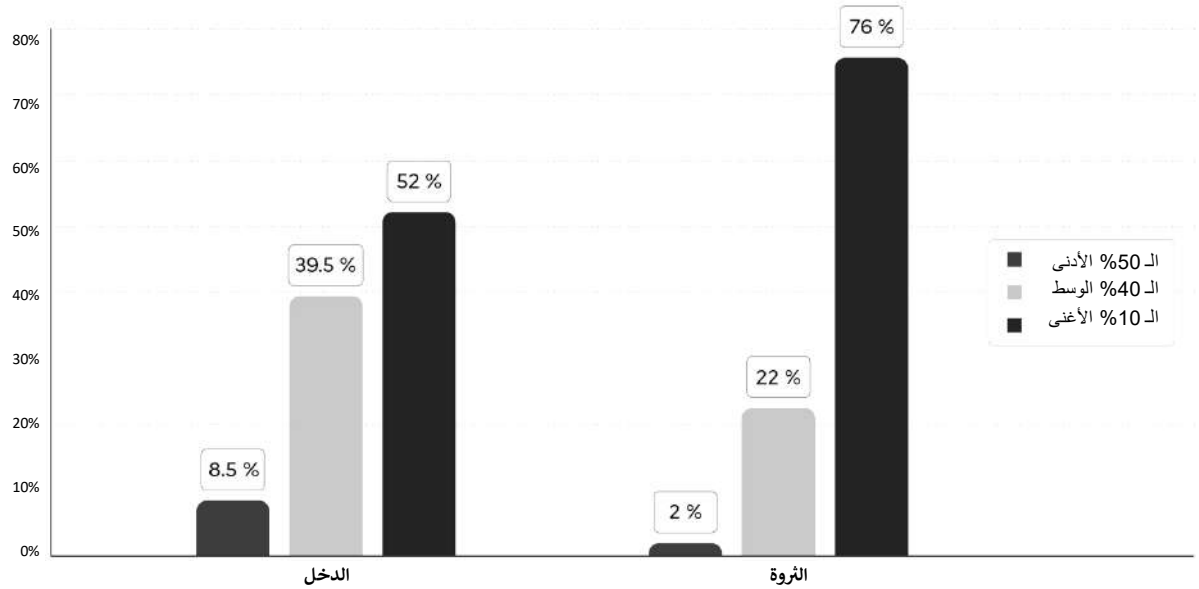


الشكل رقم (16) – عدم المساواة – توزيع الدخل حول العالم
(الـــ 50% الأدنى، الـــ 40% الوسط، الـــ 10% الأغنى)

المصدر: تقرير عدم المساواة حول العالم 2022

World Inequality Report 2022. wir2022.wid.world/methodology and Chancel and Piketty 2021

[232] Koh Sin. (2020). "Previous reference". P276



الشكل رقم (17) – عدم المساواة – توزيع الدخل والثروة حول العالم في عام 2021

(الـ 50% الأدنى، الـ 40% الوسط، الـ 10% الأغنى)

المصدر: تقرير عدم المساواة حول العالم 2022

World Inequality Report 2022. wir2022.wid.world/methodology

4-1-7- الخاتمة:

تسعى المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصاديّة لتحقيق مجموعة من الأهداف العامّة؛ الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، كرفع المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الرفاهيّة، ونشر الأمن والاستقرار، وعدالة توزيع الدّخل بين شرائح المجتمع المختلفة، وتحدّد طبيعة النّظام ونوع الملكيّة فيه الكيفيّة الّتي توزّع على أساسها عوائد العمليّة الإنتاجيّة بين فئات المجتمع _ من هنا يأتي الاختلاف بين النّظم الاقتصاديّة _ وهو السّبب الّذي دفع بالأنظمة الرّأسماليّة والاشتراكيّة _ كما سيتبيّن _ للتّطوير من نفسها في محاولة للتّخفيف من التّفاوت الشّديد النّاجم عن التّوزيع الأوليّ لعوائد العمليّة الإنتاجيّة، والّذي ينحاز بشكل دائم لمصلحة أولئك الّذين يمتلكون وسائل الإنتاج الماديّة سواء كانوا ممثّلين بطبقة البرجوازيّين أو بممثلي الدّولة. لقد أثبتت التّجربة أنّ جميع الأنظمة الاقتصاديّة على اختلاف مبادئها وأفكارها _ بما فيها الاقتصاد الإسلامي _ بحاجة إلى أمرين رئيسين للوصول إلى العدالة في توزيع الدّخل بين الأفراد، **الأوّل:** توفّر الوعي والصّدق والأخلاق النّبيلة لدى الأشخاص المسؤولين عن تطبيق القوانين والأنظمة الّتي تنظّم الحياة الاقتصاديّة، والعمليّة الإنتاجيّة وتوزيع عوائدها، **والثّاني:** إعطاء المساحة الكافية لآليّات السّوق كي تعمل بحريّة، مع إمكانيّة التّدخّل لتصحيح الاختلالات كلّما دعت الحاجة أو الضّرورة لذلك، وهو ما يضمن تحقيق العدالة والإنصاف، ويضبط المصالح الفرديّة والجماعيّة، ويؤمّن المعالجة النّاجعة للمشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة المختلفة الّتي قد يتعرّض لها المجتمع نتيجة الحريّة الفرديّة الّتي تدفع الأفراد لتعظيم مكاسبهم وأرباحهم ولو كان ذلك على حساب الآخرين، أو نتيجة تسلّط المجموعات وتحكّمهم بالقرارات السّياسيّة والاقتصاديّة بهدف تحقيق مصالحهم الشّخصيّة سواء أكان ذلك في الدّولة أم في الأسواق.

الفصل الرّابع

توزيع الدّخل القومي

المبحث الثّاني: استطلاع عدالة توزيع الدّخل القومي حول العالم

المقدّمة

عدالة توزيع الدّخل القومي حول العالم

عدالة توزيع الدّخل القومي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

عدالة توزيع الدّخل القومي في أوروبّا

عدالة توزيع الدّخل القومي في سوريّة

الخاتمة

4-2-1- المقدّمة:

عرفت المجتمعات منذ القدم أشكالاً عديدة لعدم العدالة وعدم المساواة في توزيع الدّخل والثّروة، كتلك المرتبطة بالطّبقة الاجتماعيّة _ طبقة الإقطاع والنّبلاء والنّخب الحاكمة _ أو بملكيّة الأرض الموروثة، وأدّت الثّورة الصّناعيّة منذ القرن الثّامن عشر حتى الآن، مع ما رافقها من عولمة وتقدّم تقني هائل إلى تفاقم هذه المشكلة خاصّة في العقود الأخيرة، حيث ازدادت دخول أصحاب رؤوس الأموال، وتركّزت الثّروة بيد ملّاك وسائل الإنتاج أكثر فـــأكثر، وهو أمر يقلق المفكّرين والاقتصاديّين ويدفعهم بشكل مستمر للبحث عن حلول تُخفّف من حدّة التّفاوت وعدم المساواة النّاجم عن عمليّة التّوزيع في الأنظمة الاقتصاديّة المختلفة، ويدفع كثيراً من الاقتصادات إلى تصميم سياسات لإعادة التّوزيع بما يعزّز العدالة والنّمو ويخفّض من تكاليف الكفاءة الاقتصاديّة لأقلّ حدّ ممكن. إنّ مسألة عدم العدالة في التّوزيع باتت مشكلة حقيقيّة حتّى في اقتصادات الدّول المتقدّمة، وهذا ما دفع اقتصاديّين كثر لتغيير مواقفهم من الأنظمة الاقتصاديّة الحديثة _ الرّأسماليّة والاشتراكيّة _ حتّى أصبحوا معارضين لها لا من منطلق اقتصادي بل من منطلق اجتماعي، فهم يتّهمونها بالظّلم وليس بعدم الفعّاليّة، ويركزّون على النّتائج المشوّهة للملكيّة الّتي تمنح أصحاب السّلطة والثّروة حصّة ضخمة من الدّخل، وتزيد من المشاكل الاجتماعيّة. ويبقى السّؤال الّذي يحتاج إلى إجابة:

هل تفضي آليّات رأس المال الخاص حتماً إلى تراكم الثّروة بأيدي قلّة من النّاس كما آمن ماركس في القرن التّاسع عشر؟ أم أنّ قوى التّوازن المتمثّلة في النّمو والمنافسة والتّقدم التّقني ستؤدّي في مرحلة متقدّمة مـــن مراحل التّنمية إلى الحدّ من عدم المساواة، وتُحقّق قدراً أكبر من الانسجام بين طبقات المجتمع كما اعتقد كوزنتس في القرن العشرين؟[233]. فيما يلي سيقوم البحث بدراسة تطور توزيع الدّخل وظاهرة عدم المساواة في كل من أمريكا وأوروبّا وسوريّة خلال القرن الماضي وحتّى الوقت الحاضر، بحسب البيانات المتوفرة.

[233] Piketty Thomas. (2014). "Capital in the twenty First Century". Harvard University Press. P9

4-2-2- عدالة توزيع الدّخل القومي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة:

قد يكون الاقتصاد الأمريكي الأقل تضرراً خلال الحربين العالميّتين بين عامي (1914 – 1945)، إلّا أنّ معدّلات النّمو، وحصص دخل العمّال وملّاك رأس المال انخفضت على حد سواء بسبب صدمات الكساد وآثار الحروب الّتي استمرت طيلة هذه المدّة،[234] ثم بدأ الاقتصاد الأمريكي بالتّعافي والتّحسن التّدريجي، حيث بلغ متوسط معدّل النّمو في الفترة (1947 – 1980) حوالي 3.7% سنوياً، ثم ما لبث أن انخفض في الفترة (1980 – 2017) محققاً معدّل نموّ لم يتجاوز بالمتوسط حوالي 2.7%، أي بانخفاض نسبته 30%، ويرى ستيجلتز أنّ التّراجع والضّعف الّذي أصاب المحرّك الاقتصاديّ الأمريكي القويّ منذ عقد الثّمانينات، يعود إلى انخفاض الاستثمار في رأس المال؛ خاصّة البشري منه، الأمر الّذي أدّى إلى تراجع الإنتاجيّة، وتباطؤ النّمو الاقتصادي وتباطؤ نمو الدّخل مقارنة بالفترة الّتي سبقتها، والحقيقة الصّادمة الّتي يؤكّدها بيكيتي أنّ حدّة التّفاوت وعدم المساواة يزداد في الولايات المتّحدة أكثر من أيّ وقت مضى، حيث انخفضت حصّة النّصف الأدنى من السّكان من الدّخل القومي من 20% في عام 1980 إلى حوالي 12% في عام 2018، ويمكن تفسير هذا التّراجع؛ من مستوى منخفض أصلاً، إلى الانخفاض الحادّ في الحدّ الأدنى للأجور الحقيقيّة، والتّفاوت الشّديد في الأجور بين العمّال من حيث المهارة ومستوى التّعليم _ يبلغ احتمال حصول الـــ 10% الأكثر فقراً على فرصة للتّعليم حوالي 20% مقارنة بـــ 90% للأغنياء[235] _ لذلك يشهد الاقتصاد الأمريكي زيادة هائلة في حصّة العمل للمتعلّمين على حساب العمالة غير الماهرة، وبالتّالي يمكن القول أنّ حصّة العمل لم تنخفض بين العمّال المهرة، وإنّما انخفضت حصّة عمل الأغلبيّة من العمّال العاديّين، وهو ما يعبّر عنه بالسّباق بين التّقدم التّقني والتّعليم، الّذي يعدّ أحد أهم التّفسيرات لارتفاع عدم المساواة، فلطالما كانت التّقانة متحيّزة لصالح العمالة الماهرة، وهو ما يفسّر ارتفاع دخول هذه الفئة، إلّا أن ذلك لا يمكن له أن يفسر كامل الانخفاض الحاصل في حصّة العمل والارتفاع في عدم المساواة.

---

[234] تعتبر مشكلة عدم المساواة في أمريكا ذات بعدين داخلي وخارجي (عالمياً)، لكن بالرغم من الحديث عن عدم المساواة الأمريكية إلّا أنّ معامل جيني لم يتجاوز فيها 38% (تصنف الدول الأعلى دخلاً حتى جيني 40%).

[235] عثمان عثمان محمد. (2022). "مرجع سابق". ص17 - ص26

هناك أسبابٌ أخرى، كانخفاض الاستثمار، والتّهرب الضّريبي، وتباطؤ الإنتاجيّة، وجميع هذه العوامل تؤثر في الدخل القومي عموماً، وبالتالي حصتي العمل ورأس المال في الاقتصاد.[236] إلاّ أنّ ما يثير قلق الاقتصاديّين الأمريكيّين هو أنّ معظم المكاسب والأرباح المتحقّقة تصبّ في مصلحة القلّة الّتي تتربّع على قمّة الهرم الاجتماعي في أمريكا، فعلى سبيل المثال، عندما يزداد النّاتج المحلّي الإجمالي بسبب زيادة دخل جيف بيزوس[237] دون حدوث تغيير في دخل أيّ أحد آخر، هذا لا يعني أنّ الاقتصاد يعمل بصورة جيّدة، وهذا ما حدث في أمريكا خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث لم يتغيّر متوسط دخل 20% من الأمريكيّين، بينما تضاعف دخل الـــ 1% الأكثر ثراء. إنّ تفاوت الدّخل وعدم المساواة الّذي حصل في أمريكا هو الأكثر حدّة بين جميع البلدان المتقدّمة _ يحصل العمّال الأمريكيّون على نصيب ضئيل من الكعكة الّتي تتوسّع ببطء، ما يعني أنّ الدّخول الحقيقيّة لا ترتفع _ منذ عام 1980 وحتّى عام 2010 انخفض نصيب العمّال العاديّون من حوالي 75% إلى حوالي 60%، في حين ازداد نصيب الـــ 1% الأغنى بأكثر من الضعف، وتضاعف نصيب الـــ 0.1% أربعة أضعاف خلال الأربعين سنة الماضية، وهذا يعكس تفاوتاً شديداً في توزيع الدّخل والثّروة.[238]

خلال العقود الأربعة الأخيرة قادت كبرى الشّركات الأمريكيّة أزمة عدم المساواة، ملحقة أضراراً بالغة ليس فقط بين أفراد المجتمع الأمريكي وإنّما في كثير من الدّول والمجتمعات حول العالم، حيث تركّزت الأموال والسّلطة بأيدي القلّة القليلة من الرّؤساء التّنفيذيّين والأثرياء وكبار المساهمين، واليوم تجني أكبر 200 شركة أمريكيّة، معظمها من شركات التّقانة أرقاماً فلكيّة لم تستطع الوصول إليها شركة من قبل، حيث وصلت الأرباح المقدّرة لهذه الشّركات نحو 1.25 تريليون دولار في عام 2022، بنسبة زيادة 63% عن صافي الأرباح المجمّعة في عام 2018.[239]

---

[236] International Labor Organization ILO. (2024). “What is driving wealth inequality in the U.S.A.?”. working paper 105. P21 – P25

[237] جيف بيزوس (Jeff Preston Bezos) رجل أعمال أمريكي من مواليد عام 1964 مؤسس شركة أمازون "Amazon" أضخم شركة للتجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية في العالم.

[238] عثمان عثمان محمد. (2022). "مرجع سابق". ص25-27

[239] 90% من أرباح هذه الشركات أي حوالي 1.1 تريليون دولار توزع على المساهمين الأثرياء.

وقد طوّرت هذه الشّركات برامج ضخمة لإعادة الشّراء[240] في السّنوات الأخيرة، فمنذ عام 2018 أنفقت شركة Apple وحدها بين 70 إلى 90 مليار دولار على عمليات إعادة شراء الأسهم سنوياً، في حين أنفقت شركات Alphabet وMicrosoft وOracle كل على حدى أكثر من 100 مليار دولار عن المدّة نفسها، والمفارقة أنّ هذه الشّركات تصنّف ضمن القطّاعات الأدنى أجراً،[241] ولا تتردّد هذه الشّركات في إنفاق مبالغ ضخمة لعمليّات إعادة الشّراء، فقد أنفقت الـــ 100 شركة من الشّركات منخفضة الأجور والمدرجة في مؤشر ستاندرد أند بورز 500[242] حوالي 340 مليار دولار أمريكي على عمليات إعادة شراء الأسهم منذ عام 2020 فقط. ويبيّن الجدول التّالي التّناقض الكبير في سياسة كبرى الشّركات الأمريكيّة، الّتي تصنّف الأكبر حجماً، والأدنى متوسطاً للأجور في أمريكا:

الجدول رقم (14) – الشّركات الكبرى والأجور المتدنيّة للعاملين في أمريكا لعام 2022

اسم الشركة	الراتب السنوي / دولار	أجر الساعة / دولار[243]
متاجر روس Ross Stores	9,968	4.72
كوكا كولا Coca Cola	12,122	5.74
ستاربكس Starbucks	12,254	5.80
كوهلزKohls	12,819	6.07
تي جي إكس TJX	13,884	6.57
ماكدونالدز McDonalds	14,521	6.88
دولار تري Dollar Tree	14,702	6.96
جنرال دولار Dollar General	18,352	8.69

المصدر: الموجز الإعلامي لمنظمة أوكسفام لعام 2024 "عدم المساواة صُنعت في أمريكا"

[240] عندما تقوم الشركة بإعادة شراء أسهمها ينخفض عدد الأسهم المتداولة في السوق، وتبقى القيمة السوقية للشركة ثابتة، يؤدي ذلك إلى زيادة الملكية النسبية للمساهمين، ويساعد ذلك على تثبيت الارتفاع في سعر السهم وتحفيز المستثمرين على الشراء.

[241] في الربع الأول من عام 2024 أعلنت شركة Meta عن 50 مليار دولار في برنامج إعادة الشراء، على الرغم من تسريحها عشرات آلاف الموظفين في عام 2023. وأنفقت ستار باكس Starbucks ما يقارب 6 مليار دولار أمريكي في عمليات إعادة الشراء بينما خفضت متوسط الرواتب لديها بحوالي 22% بين عامي 2018 و2022.

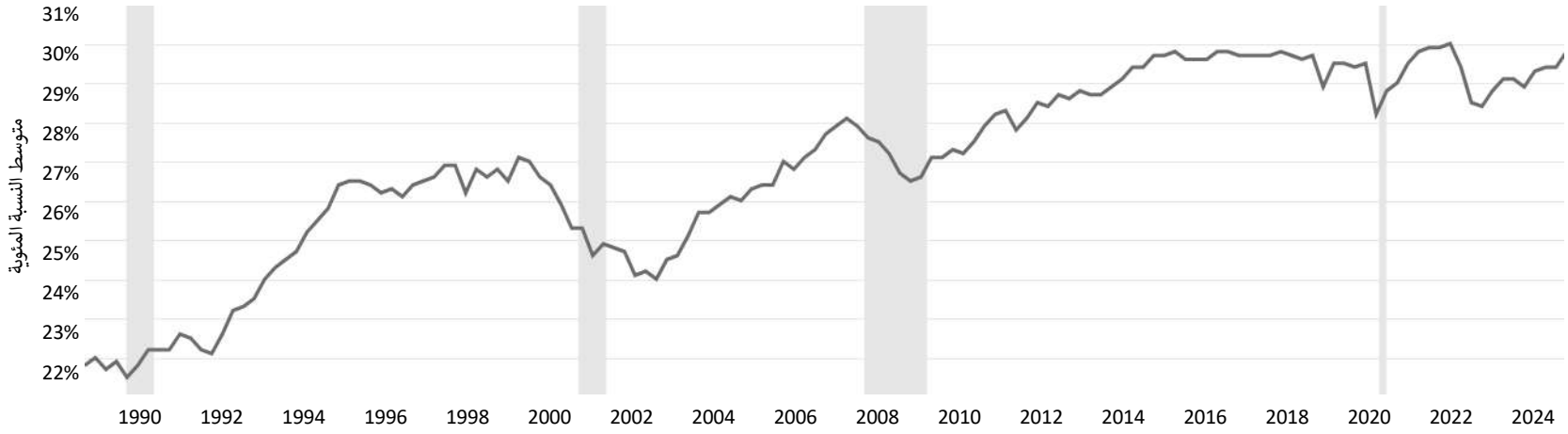
[242] مؤشر Standard and Poor's 500 Index (S&P 500) هو مؤشر لسوق الأوراق المالية يتتبع أداء أسهم أكبر 500 شركة من الشركات الكبرى المدرجة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية.

[243] حددت منظمة أوكسفام متوسط أجر الساعة بـ /20/ دولار كحد أدنى للأجور مع مراعاة (التقاعد ورعاية الأطفال والرعاية الصحة)، وقام الباحث بحساب أجر الساعة على أساس (12 شهراً، 22 يوم عمل، 8 ساعات عمل يومياً)

بالمقابل ارتفعت رواتب الرّؤساء التّنفيذيّين للشّركات الكبرى بنحو الثّلث منذ عام 2018، وكانت شركات التّقانة والتّمويل الأمريكيّة في مقدمة هذه الشّركات، حيث دُفع ما يزيد عن 100 مليون دولار أمريكي على الأقل لستة رؤساء تنفيذيّين، في العام الواحد، بين أعوام 2018 و2022[244] _ يبلغ الحد الأدنى لنسبة راتب المدير التّنفيذي لمتوسط راتب العامل العادي 1 إلى 1,500 في كثير من هذه الشّركات _ ويمكن القول أنّ الشّركات ذات الدّخل الأدنى بالمتوسّط هي على الأرجح الأعلى دخلاً للمدراء التّنفيذيّين، وهو ما يعبّر عن تناقض رهيب في بنية وهيكليّة هذه الشّركات، ويعكس أيضاً تفاوتاً شديداً وارتفاعاً في عدم المساوة في توزيع الدّخل والثّروة داخل المجتمع الأمريكي الّذي يعد واحداً من أكثر المجتمعات تقدّماً وتفاوتاً في آن واحد.[245] فيما يلي رسم بياني يوضّح الاتجاه الصّاعد لحصّة الـــ 1% الأكثر ثراء في أمريكا خلال العقود الثّلاثة الأخيرة:

[244] Alphabet, Amazon, Intel, Oracle, Blackstone, KKR4

[245] Oxfam. (2024). “Inequality made in America – How Corporate America is Fueling our Inequality Crisis”. Oxfam Media Brief. P3



الشكل رقم (18) – حصّة صافي الثّروة للأغنى 1% في أمريكا (النّسبة المئويّة % لثروة الــ 99 إلى 100)[246]

المصدر: نظام مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي (الولايات المتّحدة)

Board of governors of the Federal Reserve System (US)

[246] المناطق المظللة تشير إلى فترات الركود التي مر بها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

4-2-3- عدالة توزيع الدّخل القومي في أوروبّا:

خلّفت الحربين العالميّتين[247] آثاراً مدمّرة في أوروبّا مقارنة بأمريكا، ذلك أنّها قامت على الأراضي الأوروبيّة، وهو ما كبّد أصحاب رؤوس الأموال الأوربيّون خسائر ماديّة جسيمة طيلة هذه المدّة،[248] الأمر الّذي دفع السّياسيّين والاقتصاديّين للتّفكير باتخاذ خطوة نحو تحقيق السّلام في أوروبا، وفعلاً تأسست الجماعة الأوروبيّة للفحم والصّلب في عام 1951، ثم أُنشأت الجماعة الاقتصاديّة الأوروبيّة (EEC) في روما عام 1957 وكانت الدّول المؤسّسة آنذاك ألمانيا الاتحاديّة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ، لقد كانت بمثابة حقبة جديدة من التّعاون الوثيق ضد الاقتتال، إلّا أنّ الحرب الباردة بين المعسكرين الشّيوعي والرّأسمالي استمرّت في تعكير صفو المساعي الوحدويّة الأوروبيّة لفترة طويلة من الزّمن، امتدّت لأكثر من 40 سنة، شهدت فيها أوروبا العديد من المحاولات، وبعد انهيار جدار برلين عام 1989، وانهيار الاتحاد السّوفييتي عام 1991 _ حين أعلنت يوغوسلافيا انفصالها _ تمّ إعلان الولادة الحقيقيّة للاتحاد الأوروبّي من خلال معاهدة ماستريخت (Maastricht) الّتي دخلت حيز التّطبيق عام 1993.[249] وصلت أوروبّا اليوم إلى أكثر من 50 دولة خاصّة بعد انفراط عقد الاتحاد السّوفييتي، في حين أنّ عدد دول الاتحاد الأوروبّي يبلغ 27 دولة فقط، لذلك عند الحديث عن عدم المساواة وسوء توزيع الدّخل في أوروبّا، يجب التّمييز بين ثلاثة أنواع: 1- تفاوت بين دول الاتحاد ودول أوروبّا الأخرى. 2- تفاوت بين الدّول الأعضاء. 3- تفاوت داخل كل دولة على حدة.[250] وهذا ما ستتناوله الفقرات التّالية بمزيد من التّفصيل.

لطالما كانت فجوة عدم المساواة واسعة في توزيع الدّخل بين دول الاتحاد ودول وسط وشرق أوروبّا، وازدادت هذه الفجوة بشكل ملحوظ في المدّة بين عامي 1989 و1995 لاسيّما في أثناء انتقال بلدان أوروبّا الوسطى والشّرقيّة إلى اقتصادات السّوق، واستمرت فجوة عدم المساواة دون تغيير لمدّة طويلة من الزّمن، إلى أن

---

[247] الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) وقعتا على الأراضي الأوروبية.

[248] Piketty Thomas. Saes Emmanuel. (2003). "Income Inequality in the United States". The Quarterly Journal of Economics. P37

[249] Piketty Thomas. (2014). "Previous reference". P388

[250] Stiftung Friedrich & Hans. (2018). "Previous reference". Social Europe Dossier. P54

عادت للاتساع في أعقاب الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008 في جميع أنحاء أوروبّا، ففي عام 2012 على سبيل المثال، حصل الـــ 10% الأعلى دخلاً على 40% كحد أدنى من الدّخل في دول مثل بولندا واليونان وبلجيكا، ووصلت النّسبة إلى حوالي 65% كحد أعلى في دول كألمانيا والدّنمارك وهولندا، وارتفعت حصّة الـــ 1% والـــ 5% الأعلى دخلاً في جميع الدّول الأوروبيّة، وذلك يدل على اتّساع فجوة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل في كل بلد وبين البلدان في أنحاء أوروبّا.[251] بقيت حدّة التّفاوت في دول الاتّحاد الأوروبّي أقلّ بالمتوسّط مقارنة بدول أوروبّا الوسطى والشّرقيّة، وكانت الزّيادة بشكل عام مدفوعة بالارتفاع النّسبي للدّخول في أعلى قمّة الهرم، في حين تخلّف الأغلبيّة – من أصحاب الدّخل المنخفض عن الرّكب، خاصّة في وسط وشرق أوروبّا.[252]

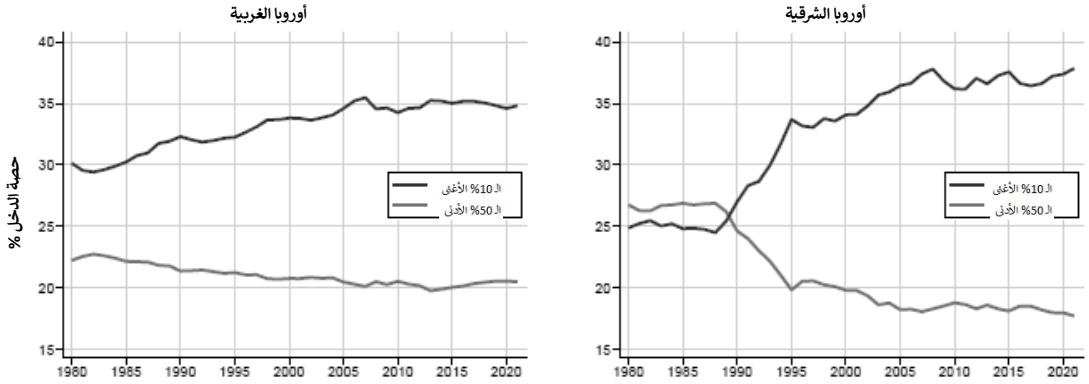
وأكّدت دراسة واسعة النّطاق أجراها صندوق النّقد الدّولي عام 2014 على أنّ الزّيادة في حصّة فئة الـــ 20% الأعلى دخلاً تؤدّي إلى انخفاض النّمو، ومن خلال التّركيز على العلاقة بين عدم المساواة ونمو الدّخل الحقيقي أوضحت أنّ زيادة عدم المساواة في أوروبّا كانت مرتبطة بتباطؤ النّمو في دخل الفئة المتوسّطة ومنخفضة الدّخل، وخلصت الدّراسة إلى ضرورة فرض ضرائب أكثر فعاليّة للحدّ من التّركيز الزّائد للثّروة ولتعزيز أكبر لعدالة التّوزيع، ودعت إلى تشجيع الاستثمار في التّعليم لأنّ رفع مستوى المهارات يعتبر عنصراً أساسيّاً في سباق التّقانة والتّعليم، بغية تحسين القدرة الإنتاجيّة للعاملين، خاصة للعمّال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسّطة بدلاً من التّخلي عنهم، كما أكّدت على ضرورة تأمين الرّعاية الصّحيّة وجعل الإنفاق الاجتماعي أكثر فعاليّة بشكل عام.[253]

ويشير تقرير المختبر العالمي لعدم المساواة لعام 2019 إلى أنّ متوسط نصيب الفرد من الدّخل القومي بلغ أقل من 20,000 يورو في السّنة في كل من بلغاريا ورومانيا عام 2017، في حين ارتفع إلى ما يزيد عن 40,000 يورو في دول شمال أوروبّا، ووصل إلى 60,000 يورو في لوكسمبورغ، ما يعكس تفاوتاً حاداً في

---

[251] OECD. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=WEALTH
[252] World Bank Group. (2018). “Understanding Changes in inequality in the EU”. Report. P3- P8- P14
[253] Nolan Brian. (2017). “Income Inequalities in Europe”. Council of Europe. P5-8

توزيع الدّخل بين الدّول الأوروبيّة.[254] وتوكّد ذلك بيانات الاتّحاد الأوروبّي لعام 2019، حيث حصل الــ 20% الأعلى دخلاً من السّكان على 5.2 ضعفاً ممّا حصل عليه الــ 20% الأدنى أو الأكثر فقراً من السّكان _ مع وجود اختلافات بين البلدان _ وتراوحت هذه النّسبة بين 3.5 في جمهوريّة التّشيك و3.6 في كل من سلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا، وأكثر من 6 في لاتفيا وإيطاليا وإسبانيا واليونان، وأكثر من 7 في ليتوانيا ورومانيا، وبلغت حدها الأعلى بحوالي 8 في بلغاريا.[255] عموماً، استفاد الأغنياء في أوروبّا خاصّة في الدّول الغربيّة بشكل أكبر بكثير من الفئات الأقل دخلاً خلال الثّلاثين سنة الماضية، وكان هذا النّمط من النّمو المؤيّد للأغنياء أقوى بكثير في دول أوروبّا الشّرقيّة، ومع ذلك، يمكن القول أنّ حدّة التّفاوت انخفضت قليلاً فيما بين الدّول الأوروبيّة في العقد الأخير نظراً للتّقارب في مستويات الدّخل الوطني بين البلدان، وتبقى المسألة الأكثر تعقيداً هي التّخفيف من حدة التّفاوت داخل كل دولة أوروبيّة، حيث ينمو الدّخل وتتركّز الثّروة بيد الأغنياء أكثر فأكثر. يوضّح الشّكلين التّاليين توزيع الدّخل في أوروبّا الغربيّة والشّرقيّة، وفي جميع الدّول الأوروبيّة خلال العقود الأخيرة:



الشّكل رقم (19) – حصّة دخل الــ 10% الأغنى والــ 50% الأدنى في أوروبّا الشّرقيّة والغربيّة خلال المدّة 1980 – 2020

المصدر: World Inequality Lab – Issue Brief 2022/04

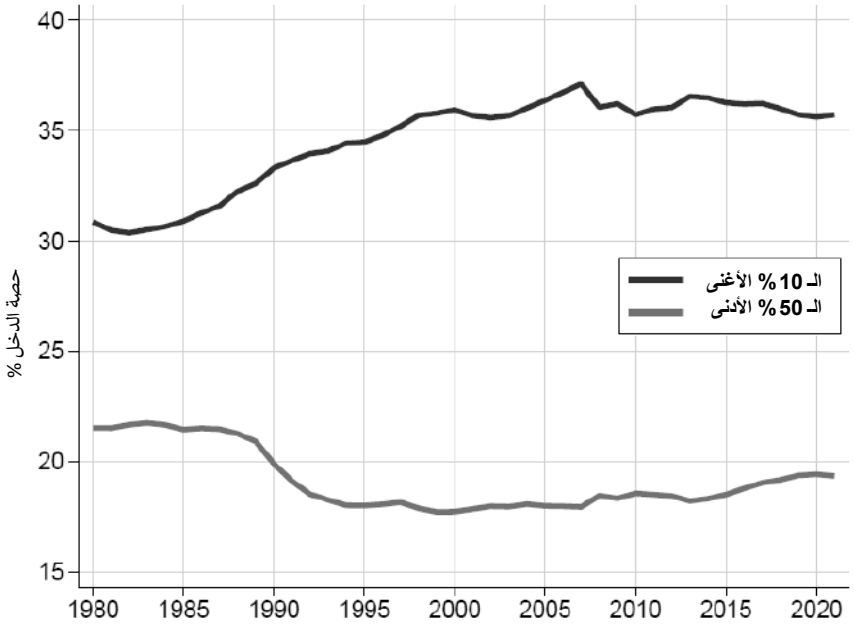
ظلّت حصّة الــ 10% الأعلى دخلاً تحوم حول 36%، في حين اتّجهت حصّة الــ 50% الأدنى إلى الارتفاع قليلاً، حيث بلغت 19% في عام 2021.[256]

---

[254] Blanchet Thomas & Others. (2019). "Inequalities and redistribution in Europe 1980-2017". world Inequality Lab WID. Issue Brief. P1

[255] European Parliament. (2019). "Regional inequalities in the EU". Research service. P2-3

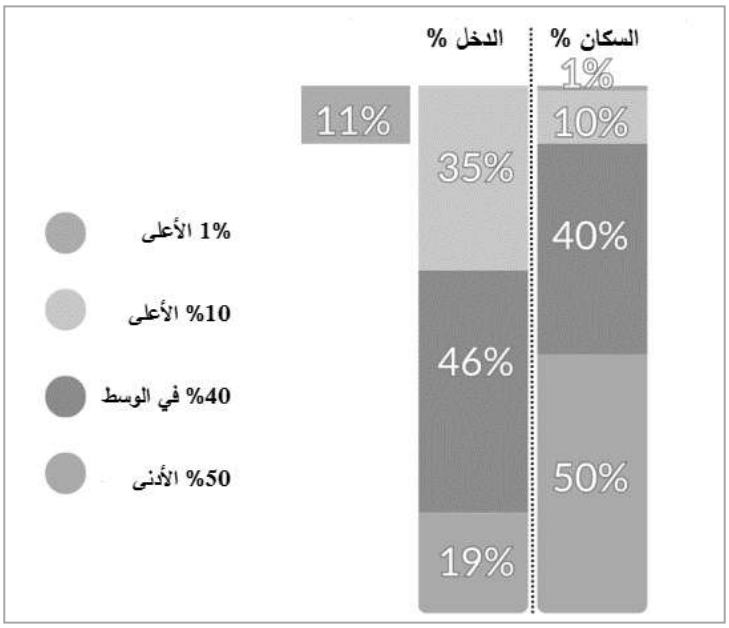
[256] Neef Theresa, Sodano Alice. (2022). "Inequality Trends in Europe". World Inequality Lab – Issue Brief 2022/04. P3



الشّكل رقم (20) – حصّة دخل الــ 10% الأغنى والــ 50% الأدنى في أوروبّا خلال المدّة 1980 – 2020

المصدر: World Inequality Lab – Issue Brief 2022/04

وأكّدت دراسة حديثة أنّ حصّة الــ 1% الأغنى بلغت حوالي 11% من إجمالي الدّخل في عام 2022، في حين أنّ حصّة الــ 50% الأدنى لم تتجاوز 19% فقط، وهذا دليل على تركّز أكثر من ثلث الدّخل والثّروة بيد الــ 10% الأغنى في أوروبّا كما هو مبيّن في الشّكل التّالي:



الشكل رقم (21) – عدم المساواة في توزيع الدخل في أوروبا لعام 2022

المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم

https://wid.world/news-article/2023-wid-update-europe

بشكل عام، يمكن إرجاع عدم المساواة في أوروبّا إلى ثلاثة أسباب رئيسة كما أورد ملف أوروبّا الاجتماعي لعام 2018، السّبب الأول: هو التّفاوت النّاجم عن تخلّف الأشخاص ذوي الدّخل المنخفض عن الرّكب، خاصّة عدم مواكبتهم للتّقدم العلمي والتّقني، السّبب الثّاني: تركّز الثّروة بشكل متزايد بيد أصحاب رؤوس المال عند قمّة هرم التّوزيع، الأمر الّذي يزيد من حدّة التّفاوت في الدّخول، والسّبب الثّالث: ضعف السّياسات الماليّة وعدم قدرتها على تصحيح الاختلال النّاجم عن عملية التّوزيع الأوليّة، ويعتقد كثير من الاقتصاديّين أنّ تركز الثّروة بأيدي القلّة هو السّبب الأهمّ لعدم المساواة في أوروبّا، حيث يؤدّي تزايد حصص الأعلى دخلاً إلى إعاقة الطّلب الاستهلاكي نظراً لأنّ ميل الأغنياء للادّخار أكبر من أصحاب الدّخول المتوسّطة والمنخفضة، ويترافق ذلك مع محاولة الأعلى دخلاً خنق المنافسة والابتكار لحماية أرباحهم المتزايدة، ما يسهم في اتساع فجوة عدم المساواة في كل دولة.[257] أمّا التّفاوت بين الدّول يؤدّي إلى زيادة الهجرة من البلدان الأكثر فقراً إلى البلدان الأكثر ثراء، كما حدث في بعض البلدان مثل رومانيا ولاتفيا وليتوانيا، حيث خسرت أكثر من 10% من قوّتها العاملة بسبب الهجرة في السّنوات الأخيرة، وهذا يعني هجرة الأدمغة والأشخاص الأكثر تأهيلاً بحثاً عن وظائف أعلى أجراً من جهة، واستغلال الاستثمارات الأجنبيّة لعامل الأجور المنخفضة في البلدان الفقيرة وتسخيرها في الصّناعات كثيفة العمالة والمنخفضة المهارات من جهة أخرى، ما يعرّض العمّال ذوي المهارات المنخفضة لضغوط من المهاجرين المؤهّلين، ويدفع الشّركات لنقل أجزاء من الإنتاج إلى البلدان منخفضة الأجور، وهذا من شأنه أيضاً زيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة في كل دولة أوروبيّة وبين الدّول.[258]

[257] European Investment Bank. (2018). “Inequality In Europe”. Economics Department. P6
[258] Social Europe Dossier. (2018). “Inequality in Europe”. P60

4-2-4- عدالة توزيع الدّخل القومي في سوريّة:

منذ استقلالها عن الدّولة العثمانيّة في عام 1920 تعيش سوريّة صراعات وتقلّبات سياسيّة وعسكريّة، بسبب أطماع الدّول الاستعماريّة فيها، نظراً لموقها الجغرافي المتميّز الّذي يتوسّط العالم القديم، ويربط بين القارّات الثّلاث (آسيا وأوروبّا وأفريقيا)، ومناخها المعتدل والمتنوّع ومواردها الطّبيعيّة الوفيرة، وحضارتها الممتدّة عبر العصور حتّى ما قبل الميلاد، وهي لم تعرف استقراراً سياسيّاً أو اقتصاديّاً حقيقيّاً حتّى بعد أن نالت استقلالها عن الاستعمار الفرنسي عام 1946 عقب الحرب العالميّة الثّانيّة، ويمكن القول أنّ عدم الاستقرار السّياسي والاقتصادي هو السّمة الرّئيسة للاقتصاد السّوري خلال القرن المنصرم وحتّى منتصف السّبعينات، حيث بدأ السّعي نحو الاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على برامج التّصنيع المكثّف، واستطاعت سوريّة تحقيق نوع من الاكتفاء الذّاتي في عقدي الثّمانينات والتّسعينات، إلّا أنّها لم تستطع الارتقاء بهذه البرامج وصولاً إلى التّصدير، حيث أنّ معظم الإنتاج كان يتّجه لتلبية الاحتياجات المحليّة، وكانت النّتيجة على غرار ما حدث في كثير من دول العالم الّتي استهدفت الاحتياجات الاستهلاكيّة للسّوق المحليّة، ازدادت تبعيّة الاقتصاد السّوري تجاه السّلع الرّأسماليّة المستوردة، مع ضعف القدرة التّصديريّة اللّازمة للحصول على التّمويل الكافي بالعملة الصّعبة. ومع انهيار الاتحاد السّوفييتي، والطّفرة الّتي شهدها العالم في التّقانة والتّجارة الخارجيّة، كان لابد من تحرير الاقتصاد السّوري من المركزيّة الشّديدة،[259] والانفتاح نحو الأسواق الخارجيّة والعولمة بشكل أكبر، وعلى الرّغم من الآثار السّلبيّة الّتي قد تلحقها العولمة والتّقدم التّقني في الاقتصادات النّامية والفقيرة من حيث زيادة التّبعيّة وحدّة التّفاوت داخليّاً وخارجيّاً، إلّا أنّ المشكلة في سوريّة لم تكن بمحاولتها الانفتاح أو الانتقال نحو اقتصاد السّوق الاجتماعي _ خاصة بعد فشل التّجربة الاشتراكيّة في الاتحاد السّوفييتي _ إنّما هي الإخفاق في اتباع السّياسات الاقتصاديّة الملائمة للاقتصاد السّوري وانتخاب المناسب منها لحماية الاقتصاد المحلّي، بالإضافة إلى ضعف دور الدّولة وعدم قدرتها

[259] الاقتصاد السوري اشتراكي يحكمه التخطيط المركزي الشديد، ويشرف فيه القطاع العام على كافة الجوانب الاقتصادية.

على التّدخل في الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات، فالمشكلة في الاقتصاد السّوري لم تكن في الموارد، وإنّما في إدارتها؛ والكيفيّة الّتي توزّع بها، ومن الّذي يحصل على الحصّة الأكبر من الكعكة بغير وجه حق.[260]

إنّ النّمو والاستقرار الاقتصادي النّسبي الّذي شهدته سوريّة خلال السّنوات الّتي سبقت الحرب كان نسبيّاً ومتفاوتاً، ولم يكن لمصلحة الفقراء في أغلب الأحيان، ففي عام 2004 على سبيل المثال، شكّل استهلاك الـــ 20% الأدنى على سلّم الثّروة من السّكان حوالي 7% فقط من إجمالي الإنفاق، في حين استهلك الـــ 20% الأكثر ثراء حوالي 45%،[261] كما لم ينم الدّخل بشكل متناسب مع النّمو الحاصل في إنتاج السّلع والخدمات طوال هذه الفترة، وأصبح الفارق أكثر حدّة بعد عام 2011.

لقد كان للحرب آثاراً ونتائج كارثيّة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، حيث قدّر عدد السّوريّين الّذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانيّة بحوالي 13.5 مليون شخص في عام 2015، منهم حوالي 6.6 مليون نازح، وبلغ عدد المهاجرين حوالي 4.6 مليون في العام نفسه وهذا العدد في ارتفاع مستمر،[262] في حين أشارت التّقديرات الأوليّة للمكتب المركزي للإحصاء أنّ عدد السّوريّين خارج الأراضي السّوريّة فاق 6 مليون شخص في عام 2021،[263] وقدّرت خسائر الأنشطة الاقتصاديّة حتّى عام 2020 بأكثر من 500 مليار دولار، وقدّر انخفاض النّاتج المحلّي الإجمالي والدّخل القومي في عام 2020 بحوالي الثّلثين مقارنة بعام 2000،[264] وبلغ نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي بسعر السّوق وبالأسعار الثّابتة لعام 2000 حوالي /30,168/ ل.س في عام 2021، في حين كان يبلغ /32,434/ ل.س في عام 1963.[265]

---

260 خضور رسلان. (2019). "مرجع سابق". ص14-15

261 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. (2005). "الفقر في سورية 1996 – 2004". تقرير. ص5-18

262 صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA. (2016). "الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية". مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية. ص2

263 بيانات المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية لعام 2022. فصل السكان والمؤشرات الديموغرافية

264 في عام 2020 بلغت نسبة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67%، والدخل القومي حوالي 65% مقارنة بعام 2000.

265 اعتمدت أسعار سنة 2000 كسنة الأساس عن كامل الفترة (1963 – 2021)

أما نصيب الفرد من الدّخل القومي فلم يتجاوز حوالي 211 دولار أمريكي سنوياً في عام 2021، في حين أنّه كان يتجاوز 1,000 دولار في عام 2000، ورافق ذلك معدلات تضخم ناريّة تخطّت حاجز 6,875% في عام 2022 نسبة إلى أسعار عام 2010، وانخفاضاً في الأجور الحقيقيّة بنسبة 89% بين عامي 2000 و2021،[266] وارتفاعاً في معدلات البطالة إلى حوالي 20% بالمتوسّط،[267] حتى أصبحت الأسر الفقيرة تشكّل أكثر من 64% من إجمالي عدد الأسر السّوريّة،[268] وشكّل القطّاع غير المنظّم _ أنشطة غير مسجلّة لكن مشروعة _ ما نسبته 30% بالمتوسّط من إجمالي أعداد المشتغلين عن المدّة نفسها، ووصل اقتصاد الظّل _ أنشطة غير مسجلة مشروعة وغير مشروعة _ إلى نحو 78% من إجمالي النّاتج المحلّي حتّى عام 2016،[269] في حين أنّه لم يكن يتجاوز 19.2% خلال المدّة 1999 – 2007،[270] ومن المؤكّد تجاوزه لهذه النّسبة بعد ذلك، وتشير بيانات المركزي للإحصاء إلى أنّ صادرات السّلع والخدمات المنتجة انخفضت من حوالي 21% في عام 2000 إلى نحو 5.3% في عام 2021 من النّاتج المحلّي الإجمالي، علماً أنّ نسبة الاستيراد ازدادت من النّاتج من حوالي 17% إلى نحو 23.5% عن المدّة نفسها، وهو ما يؤكد التّدهور الحاصل في الاقتصاد السوري، ليمتد تدهور ميزان التّجارة الخارجيّة طيلة هذه السّنوات حتّى في مرحلة ما قبل الحرب كما هو موضّح في الجدول التّالي:

الجدول رقم (15) – ميزان التجارة الخارجية (مليون ل.س) خلال الفترة 2007 – 2021[271]

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
2007	579,034	684,557	-105,523
2008	707,798	839,419	-131,621

يتبع في الصفحة التالية

266 تقديرات الباحث بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة، وسعر صرف الدولار الأمريكي في السوق، حيث قدر الدولار /50/ ل.س في عام 2000، و /3,500/ ل.س في عام 2021.

267 مركز بروكنجز الدوحة. (2021). "فرص عمل الشباب وسبل عيشهم في سوريا: تقييم آثار الصراع والإعداد للتعافي". تقرير عن السياسات العامة. مبادرة الإصلاح العربي. ص1-2

268 هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية. (2018). "التقرير الوطني للتنمية المستدامة". ص25

269 اعتمد على مؤشر التهرب الضريبي لتقدير حجم اقتصاد الظل، من خلال حجم الاقتصاد السوري المقدر في عام 2016، والفرق بين حصل من ضرائب وما يجب أن يدفع.

270 Schnieder Friedrich & Others. (2010). "Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007". The World Bank. Working paper. P19

271 حسبت الصادرات والواردات على أساس المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي الصادرات عام 2017 (504.17)، عام 2018 (434.69)، عام 2019 (434.69)، عام 2020 (961.72)، عام 2021 (2,135.4)، الواردات عام 2017 (507.20)، عام 2018 (437.31). عام 2019 (437.31)، عام 2020 (969.38)، عام 2021 (2,156.6).

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
2009	488,330	714,216	−225,885
2010	569,064	812,209	−243,145
2011	505,107	964,928	−459,821
2012	196,452	794,277	−597,825
2013	174,933	944,926	−769,993
2014	175,795	1,562,846	−1,387,051
2015	556,587	1,497,340	−940,753
2016	1,089,894	2,238,472	−1,148,578
2017	1,256,569	3,019,922	−1,763,353
2018	1,047,662	3,007,769	−1,960,107
2019	1,138,890	2,982,669	−1,843,780
2020	2,308,106	4,622,918	−2,314,812
2021	3,822,093	13,153,168	−9,331,075

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2022 – فصل التجارة الخارجية

أيضاً، تشير دراسة للبنك الدّولي إلى أنّ نسبة الطّبقة الوسطى في سوريّة بلغت في عام 2010 حوالي 39.4% من إجمالي عدد الأسر، وهذه النّسبة آخذة بالتّناقص منذ بداية حرب عام 2011، بسبب تبدّد دخول وثروات هذه الطّبقة لصالح الأغنياء الجدد، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه ستذوب الطّبقة الوسطى وسيتفاقم انقسام المجتمع السّوري إلى طبقتين، طبقة أثرياء وطبقة فقراء،[272] إنّ الطّبقة الوسطى هي الّتي تستطيع تحقيق التّوازن بين الاستهلاك والادّخار، وهي الحامل التّنموي والدّافع على الإنتاج والاستهلاك، وهي الّتي تدفع الضّرائب، وبالتّالي فإنّ انكماشها سيشكّل خطورة اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، وسيزيد من حدّة التّفاوت وعدم المساواة.[273] ويؤكّد ذلك بيكيتي، حيث يرى أنّ الطّبقة الوسطى هي عبارة عن الأشخاص الّذين يحقّقون أفضل أداء، لكنّهم مازالوا بعيدين عن النّخب الحقيقيّة، فعدم المساواة يعتمد على حجم هذه الفئة من جهة، وعلى حجم الفئة الّتي تتركّز بيدها الثّروة من جهة أخرى.[274] وبشكل عام، قدّرت قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم أرقام

[272] Dang Hai-Anh. (2016). “Welfare dynamics with synthetic panels: case of Arab world in transition”. World Bank. No 7595. P44

[273] هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية. (2018). "مرجع سابق". ص25

[274] Piketty Thomas. (2014). “Previous reference”. P180

الدّخل والثّروة في سوريّة لعام 2022 كما يلي،[275] بلغت حصّة الـــ 1% الأغنى حوالي 21% من إجمالي الدّخل، وحصّة الـــ 10% حوالي 54%، في حين أنّ حصّة الـــ 50% الأدنى لم تتجاوز 11% فقط. وقدّرت ثروة الـــ 1% الأغنى في سوريّة بحوالي 29% من إجمالي الثّروة، والـــ 10% الأغنى بحوالي 62%، في حين لم تتجاوز ثروة الـــ 50% الأدنى ما نسبته 4.1% فقط من إجمالي الثّروة _ تراكم الأصول المملوكة،[276] وهذه الأرقام مبدئيّة وتقريبيّة، وسيتحقّق البحث من دقّتها في الفصل القادم، حيث سيقوم بدراسة عدم المساواة في سوريّة بالتّفصيل.

[275] قد لا تعطي بيانات (WID) أرقاماً دقيقة بنسبة مرتفعة، إلا أنها تعكس جزءاً كبيراً من الواقع خاصة مع ضعف البيانات المحلية.

[276] World Inequality Database WID. (2022). https://wid.world/country/syrian-arab-republic/

4-2-5- الخاتمة:

إنّ زيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل والثّروة بات مشكلة اقتصاديّة واجتماعيّة حتّى في اقتصادات الدّول الأكثر تقدّماً، ولم تعد فكرة التّحسّن التّلقائي في توزيع الدّخل وعدم المساواة مع زيادة النّمو الاقتصادي والتّقدم التّقني مقبولة أو قابلة للتّحقّق كما كان يعتقد كوزنتس،[277] وعلى الرّغم من أنّ الدّول المتقدّمة ترفع مبادئ وشعارات الحريّة والإنسانيّة والعدالة الاجتماعيّة، وتنطلق من مستوى معيشي أفضل، ورفاهيّة أكبر، إلّا أنّ أنظمتها الاقتصاديّة تعاني أيضاً من تفاوت شديد في توزيع الدّخل والثّروة، وهي تعدّ من المفارقات المستغربة للوهلة الأولى، لكن طبيعة هذه الأنظمة الّتي تسيطر فيها رؤوس الأموال والاحتكارات الكبرى والشّركات عابرة القارات على القسم الأعظم من عوائد العمليّة الإنتاجيّة يجعل الفرق شاسعاً بين الشّريحة الأكبر من العمّال العاديّين والقلّة من العمالة الماهرة ومالكي وسائل الإنتاج. وممّا لا شك فيه أنّ الدّول النّامية تعاني اختلالاً أكبر في نمط التّوزيع بدرجة قد تعوق النّمو الاقتصادي أصلاً، وهذا الاختلال يتصاحب مع مشكلة لا تقل خطورة عن مشكلة عدم العدالة وعدم المساواة في توزيع الدّخل وهي مشكلة الفقر؛ وانخفاض المستوى المعيشي لغالبيّة السّكّان _ حيث يصبح الظّلم الواقع على العامّة نوعاً من أنواع العدالة _ كما هو الحال في الجمهوريّة العربيّة السوريّة. لذلك يجاهد الباحثون والاقتصاديّون على مستوى العالم للبحث عن حلول من شأنها تخفيف حدّة التّفاوت وعدم المساواة في البنى الهيكليّة للأنظمة الاقتصاديّة، ويدفع بالحكومات في جميع دول العالم نحو مزيد من التّدخل لتحقيق عدالة أكبر في التّوزيع بين شرائح المجتمع.

---

[277] عثمان عثمان محمد. (2022). "مرجع سابق". ص32

الفصل الرّابع

توزيع الدّخل القومي

المبحث الثّالث: قياس عدم العدالة والتّفاوت في توزيع الدّخل القومي في سوريّة

المقدّمة

قياس عدم المساواة في سوريّة (منحنى لورنز)

قياس عدم المساواة في سوريّة (معامل جيني)

قياس عدم المساواة في سوريّة (معامل كوزنتس)

الخاتمة

4-3-1- المقدّمة:

في الحقيقة، هناك العديد من الأساليب والمقاييس الّتي يمكن من خلالها قياس حدّة التّفاوت وعدم المساواة وكيفيّة توزيع الدّخل بين أفراد المجتمع، ولكل من هذه المقاييس مزاياه وعيوبه، وجميعها قد يكون مفيداً إذا تمّ توظيفه في السّياق الصّحيح. تنطلق معظم مقاييس عدم المساواة من مفهوم المساواة التّامة أو المطلقة كمرجعيّة لتقدير عدم المساواة وليس عدم العدالة، وذلك يعني أنّ جميعها يشوبه عدم الوضوح، وأنّها تسعى في قياسها لعدم المساواة إلى مقاربة الواقع، وبذلك هي تكون أقرب إلى منطق النّظريّة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة.[278] عموماً، يمكن تعريف عدم المساواة، اقتصادياً، بالفرق بين دخول طبقات المجتمع المختلفة،[279] وهنا تكمن الصّعوبة في قياس حدّة التّفاوت وتقدير عدم المساواة، فمن المفروض أن يؤدّي نقل مبلغ معيّن من المال من شخص ثري إلى شخص فقير إلى انخفاض حدّة التّفاوت، إلّا أنّ الواقع أعقد من ذلك بكثير،[280] فقياس النّاتج المحلّي الإجمالي على سبيل المثال، هو عبارة عن مجموع ما أنتجه اقتصاد معيّن من سلع وخدمات نهائيّة خلال مدّة زمنيّة محدّدة (كميّة x قيمة) كما مر سابقاً، وصحيح أنّه أمر صعب لكنّه يبقى واضحاً، أمّا قياس عدم المساواة فهو أقرب ما يكون لحساب الفروق في القدرات التّنافسيّة، فمن غير الممكن أن تكون العدالة هي المساواة التّامة بين جميع الأفراد بغض النّظر عن قدراتهم ومؤهلاتهم وجهودهم المبذولة، إلّا أنّه من غير المقبول أيضاً أن تستحوذ فئة قليلة من الأشخاص على الحصّة الأكبر من كعكة _ الدّخل والثّروة _ مخلّفة وراءها الفتات للأغلبيّة السّاحقة من السّكان لتعيش في فقر وعوز، بحيث أنّهم لا يستطيعون تأمين حتّى مستلزماتهم واحتياجاتهم الأساسيّة، أو الحدّ الأدنى من الحياة الكريمة.

بالإضافة إلى ذلك، تأتي معظم بيانات عدم المساواة من واقع دخول الأفراد والأسر، ودخول الأثرياء وأرباحهم، وهو أمرٌ بالغ التّعقيد لعدّة أسباب، أوّلاً: عدم إمكانيّة الإحاطة بدخول القطّاعات غير المنظّمة والعاملين بأكثر من مهنة وبأكثر من دوام. ثانياً: صعوبة الوصول إلى جميع الأسر في مختلف المناطق والأقاليم. ثالثاً:

---

[278] صقر فراج. حسن رشدي. (2023). "مرجع سابق". ص973

[279] دخول الطبقة المتوسطة أو الـ 50% الأدنى، ودخول فئة الـ 1% الأعلى دخلاً، أو فئة الـ 10% أو الـ 20% الأغنى.

[280] The United Nation UN. (2015). “Inequality measurement”. development issues No. 2. P1

التّهرب وعدم الإفصاح عن الدّخول الحقيقيّة خاصّة من قبل الفئات الأعلى أجراً وأصحاب المهن والأعمال الحرّة، لذلك فإنّ جميع المعلومات والبيانات المجمّعة عن الدّخول تنطوي على أوجه قصور عديدة، ولا يمكن ضمان تمثيلها للواقع بنسب مرتفعة، وبالتّالي فإنّ درجة التّأكّد فيها غير كاملة، وأي أداة أو مقياس لعدم المساواة يبقى عبارة عن محاولة لتبسيط الواقع واختزاله في رقم واحد،[281] لكن مع كل ذلك فهي بالتّأكيد تساعد على تحديد الاتجاهات العامة في الاقتصاد. بشكل عام، يعتبر منحنى لورنز ومعامل جيني ونسبة ومعامل كوزنتس من المقاييس الأكثر شيوعاً لقياس عدم المساواة؛ وهي المقاييس الّتي تم اعتمادها لقياس حدّة التّفاوت وعدم المساواة في سوريّة في هذا المبحث. توجد مقاييس أخرى ليست معرض البحث ههنا، إلّا أنّها تعطي نتائج مشابهة لنتائج المقاييس أعلاه، كمعامل التّباين أو الاختلاف ومؤشر هوفر[282] ومعامل ثيل[283] ودليل أتكنسون،[284] أيضاً توجد هناك نسب عديدة يمكن استخدامها لقياس حدّة التّفاوت في توزيع الدّخل، كنسبة 80 / 20 أو الـــ 20 كما تسمى، وهي نسبة تقيس العلاقة بين دخل الـــ 20% الأغنى ودخل الـــ 20% الأفقر، أو نسبة الاقتصادي التّشيلي (Palma) الّتي تقيس نسبة دخل الـــ 10% الأغنى إلى دخل الـــ 40% الأدنى.[285]

4-3-2- قياس عدم المساواة في سوريّة (منحنى لورنز):

منحنى لورنز[286] هو أحد أبسط تمثيلات عدم المساواة، وهو تمثيل بياني يعرض فيه المحور الأفقي النّسبة المئويّة التّراكميّة لأعداد العاملين، والمصنّفين من الأدنى إلى الأعلى دخلاً، فيما يعرض المحور العمودي النّسبة المئويّة التّراكميّة لدخول هؤلاء العاملين، ويكشف منحنى لورنز عن النّسبة المئويّة للدّخل الّتي يمتلكها عدد معيّن من

---

[281] أوستري جوناثان. بيرغ أندرو. (2014). "مرجع سابق". ص35

[282] مؤشر هوفر (Hoover Index)، هو أحد أبسط مقاييس عدم المساواة ويساوي الجزء من دخل المجتمع الذي سيتم استعادته من النصف الأكثر ثراء من السكان وإعطاؤه للنصف الأكثر فقراً ليكون المجتمع متساو تماماً، وهو يعرف بمؤشر روبن هود أو شوتز.

[283] مؤشر اقترحه عالم الاقتصاد القياسي الهولندي (Henry Theil) يستخدم لقياس التفاوت الاقتصادي وظواهر اقتصادية أخرى، ويمكن اعتباره مقياساً للتكرار وعدم العشوائية، وهو يقيس توزيع الدخل غير المتكافئ للأفراد وتتراوح قيمته بين 0 و∞.

[284] هو مقياس طوره الاقتصادي الإنكليزي (Anthony Barnes Atkinson) لقياس عدم المساواة، ويفيد في تحديد أي طرف من التوزيع ساهم أكثر في عدم المساواة، وتتراوح قيمته بين 0 و1، ويقيس إجمالي الدخل الذي يتعين على مجتمع معين أن يتخلى عنه للحصول على حصص أكثر مساواة من الدخل بين مواطنيه.

[285] Stiftung Friedrich & Hans. (2018). "Previous reference". P55

[286] منحنى لورنز طوره الاقتصادي الأمريكي (Max O. Lorenz) في عام 1905 لتمثيل عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة.

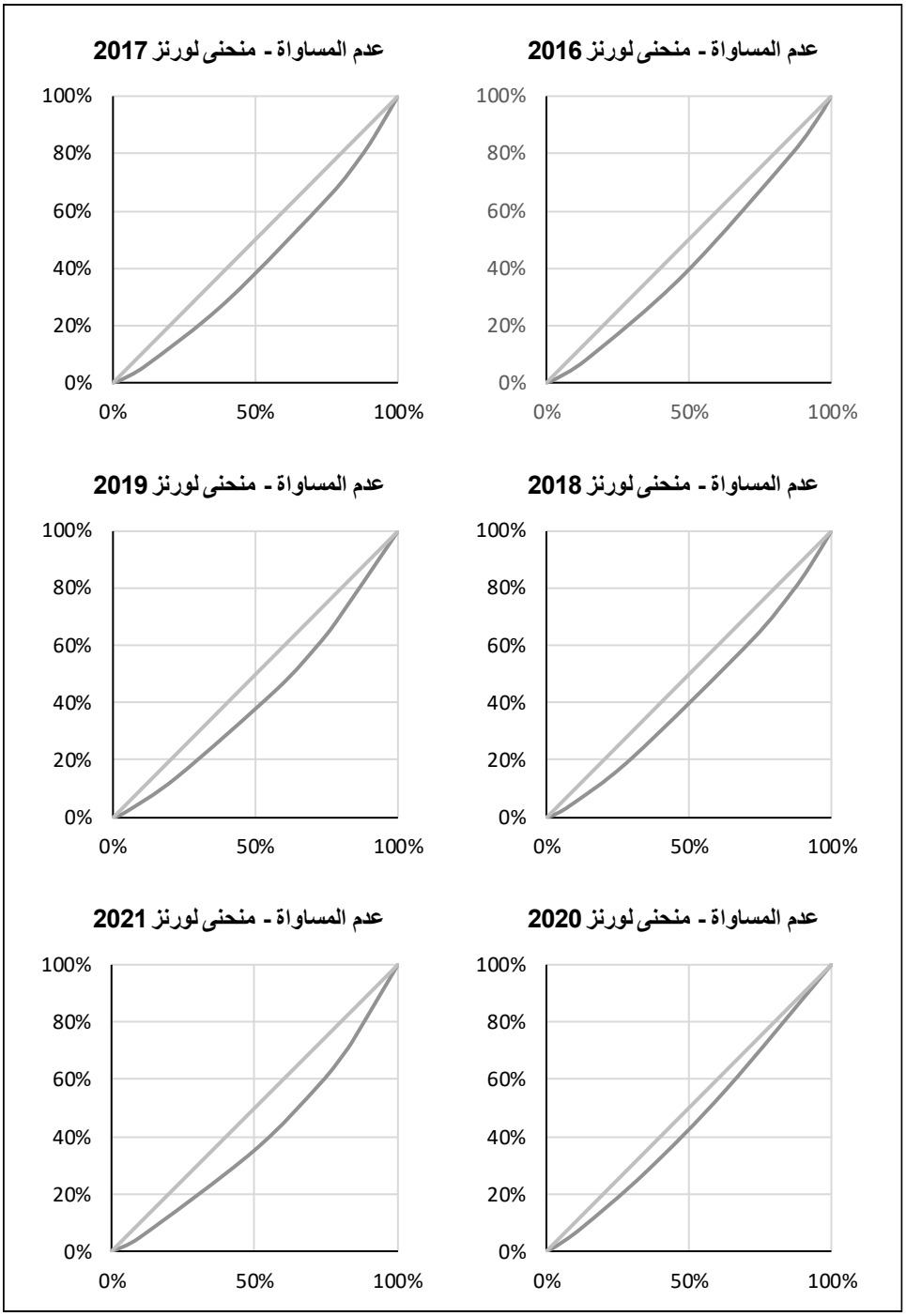
السّكان (%)، وتتم المقارنة بين توزيع الدّخل على العاملين في الاقتصاد وخط الزّاوية 45 الّذي يمثّل المساواة الكاملة _ حيث تتلقّى كل نسبة مئويّة من العاملين النّسبة المئويّة نفسها من الدّخل _ فيحصل على سبيل المثال الـــ 10% من العاملين على 10% من الدّخل، والـــ 20% على 20%، والـــ 50% على 50% من الدّخل وهكذا..، وكلّما ابتعد المنحنى عن هذا الخط _ خط الزّاوية 45 _ دل ذلك على توزيع غير متساو أكثر.

بتطبيق مفهوم منحنى لورنز على الاقتصاد السّوري، تم قياس عدم المساواة وفق حالتين؛ الحالة الأولى: اعتُمدت فيها أعداد ودخول العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص دون احتساب دخول أصحاب المهن الحرة، فكانت النّتائج قريبة من خط الـــ 45 درجة، أي قريبة من المساواة في التّوزيع، ويُفسّر ذلك بأنّ البيانات المنشورة للمركزي للإحصاء صنّفت دخول جميع العاملين بأجر وفق فئات معيّنة، ووضعت حداً أعلى للأجور دون التّمييز بين دخول القطاع العام والقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال تمّ تحديد الحدّ الأعلى العام للأجور في عام 2021 بـــ +180,000 ل.س[287] لجميع العاملين، وهذا التّصنيف غير منطقي، ويمثّل تخفيضاً مبالغاً فيه لدخول الشّريحة الأعلى أجراً، وهو ما يفسّر النّتيجة في الحالة الأولى؛ قرب منحنى لورنز من خط المساواة التّامّة كما هو موضّح في الرّسوم البيانيّة أدناه:

[287] بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء بلغ الحد الأعلى لدخل العاملين بأجر +180 ألف ل.س في عام 2021، وفي أعوام 2020 و2019 و2018 و2017 و2016 و2015 بلغ +65 ألف ل.س، وفي عام 2011 بلغ +15 ألف ل.س وفي أعوام 2010 و2009 و2008 و2007 و2006 و2005 بلغ +9 آلاف ليرة سورية.



يتبع في الصفحة التالية

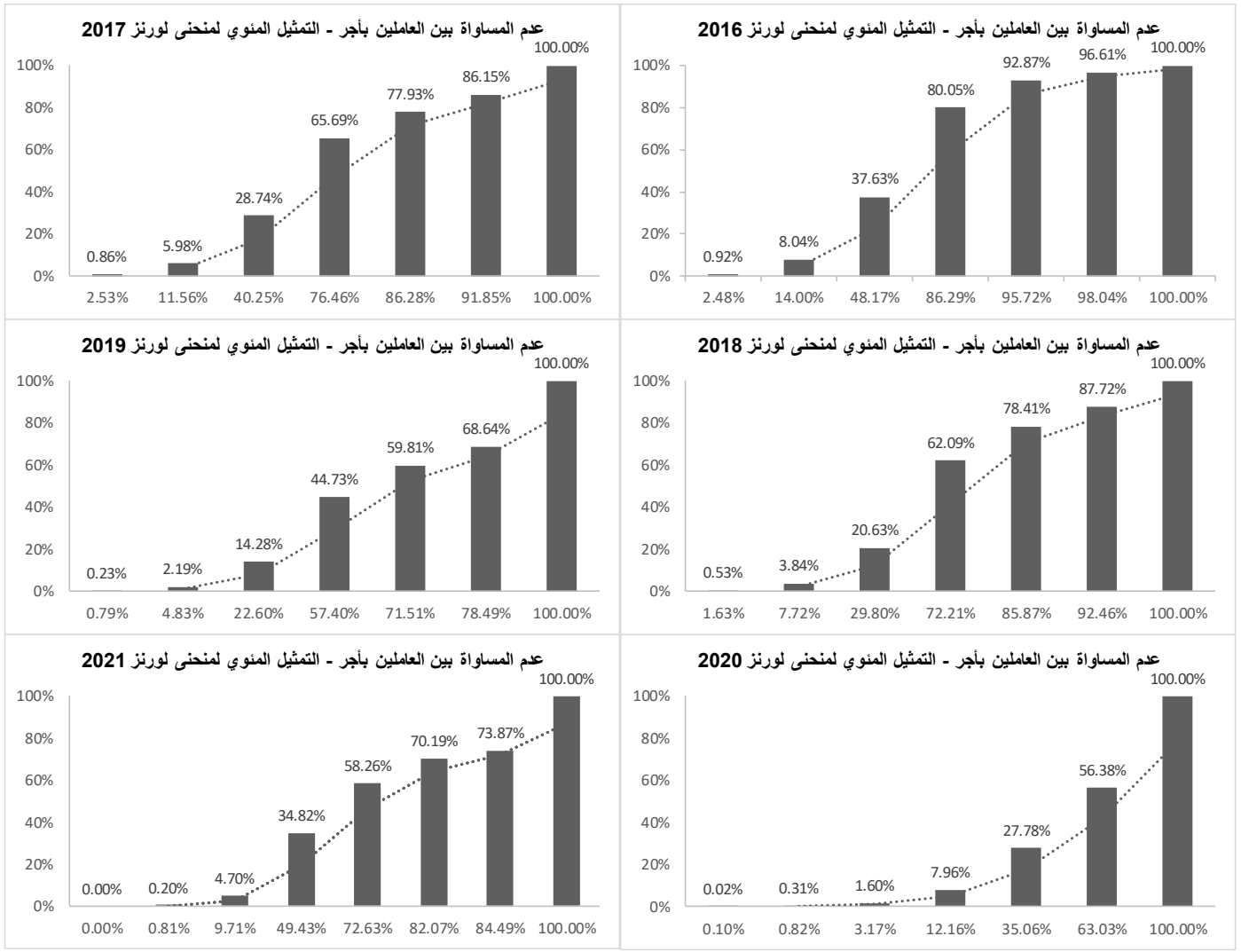


الشكل رقم (22) – منحنى لورنز لعدم المساواة بين العاملين بأجر

في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2005 – 2021 (الحالة1)

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل قوة العمل 2017 – 2022

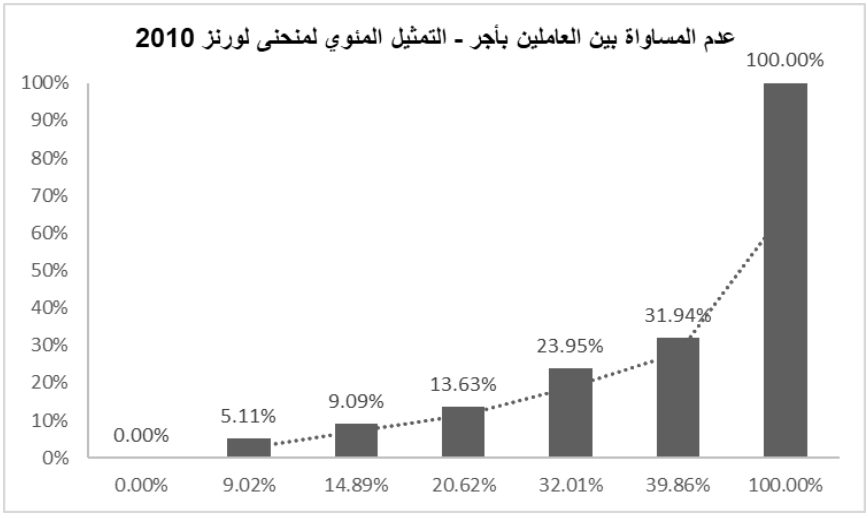
إنّ هذه النّتيجة لا تتوافق مع ما تم التّوصل إليه سابقاً، من انخفاض في حصّة العمل، وتراكم الدّخول والثّروات بأيدي القلّة، وزيادة لحدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل في الاقتصاد السّوري، فما الّذي يفسّر هذا الاختلاف؟ وما هو سبب قرب منحنى لورنز من خط المساواة التّامة؟ للإجابة عن هذه التساؤلات لابد أولاً من تحديد من هم العاملون بأجر، فالحدّ الأعلى المبيّن في الحالة الأولى لا يمكن له أن يفسّر كل هذه المساواة الّتي تظهر في منحنى لورنز، في الحقيقة هناك أمر آخر، وهو ما ستفسره الحالة الثّانية: إنّ إجمالي الدّخول لا تتوقف على أجور العاملين بأجر وحسب وإنّما هناك أصحاب الدّخل المختلط، أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص، الذّين تشكل نسبتهم بالمتوسّط 34% من إجمالي أعداد المشتغلين كما تبيّن سابقاً، وهم يحصلون على أعلى الدّخول، ورسم منحنى لورنز دون أخذ دخول هؤلاء الأشخاص بعين الاعتبار هو ما يفسّر هذا التّوزيع المتوازن للدّخل بين العاملين. لذلك يجب أن تشتمل أجور العاملين على دخول أرباب العمل، وذلك ينشئ مشكلة جديدة، ألا وهي تحديد دخولهم التّي سيتقاضونها عن أعمالهم، وهنا أيضاً سيتم التّمييّز بين حالتين، الحالة 2.أ: وهي أن يتقاضى أصحاب العمل الحر راتباً يعادل الحد الأعلى لفئات الأجور المحدّد من قبل المركزي للإحصاء، وسنلاحظ أنّ ذلك لن يغيّر كثيراً في النّتيجة، لأنّ النّسبة المئويّة للدّخول ستزداد في الفئة الأخيرة كما أنّها ستزداد في أعداد العاملين في هذه الفئة وبنفس أجر الحد الأعلى، وبالتّالي فإنّ التّغيير في رسم منحنى لورنز سيكون طفيفاً وقد يكون غير ملحوظاً، وهو ما يوضّحه الشّكل البياني التّالي:



الشّكل رقم (23) – التّمثيل المئوي لمنحنى لورنز للعاملين بأجر في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2016 – 2021 (الحالة2 أ)

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل قوّة العمل للأعوام 2017 – 2022

يُلاحظ من الأشكال البيانيّة أعلاه أنّ النّسب المئوية لأعداد العاملين بأجر في الاقتصاد السّوري تتناسب إلى حد كبير مع النّسب المئويّة للدّخل الذي يحصلون عليه، ففي عام 2021 مثلاً، حصل الــ 10% الأدنى دخلاً على حوالي 5% من إجمالي الدّخل، والــ 10% الأعلى دخلاً على حوالي 21%، في حين حصل الــ 10% الأدنى دخلاً في عام 2016 على حوالي 6% من الدخل، والــ 10% الأعلى دخلاً على حوالي 17%، وهو توزيع قريب نسبياً من خط المساواة كما تبيّن سابقاً، وللتّأكيد على نتيجة الحالة2 أ تمّ رسم منحنى لورنز لعام 2010 _ قبل الحرب _ فحصل الــ 40% الأدنى على حوالي 32% كما هو موضّح في الشّكل البياني الآتي:



الشكل رقم (24) – التمثيل المئوي لمنحنى لورنز للعاملين بأجر في الاقتصاد السوري لعام 2010 (الحالة2 أ)

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية – فصل قوة العمل لعام 2011

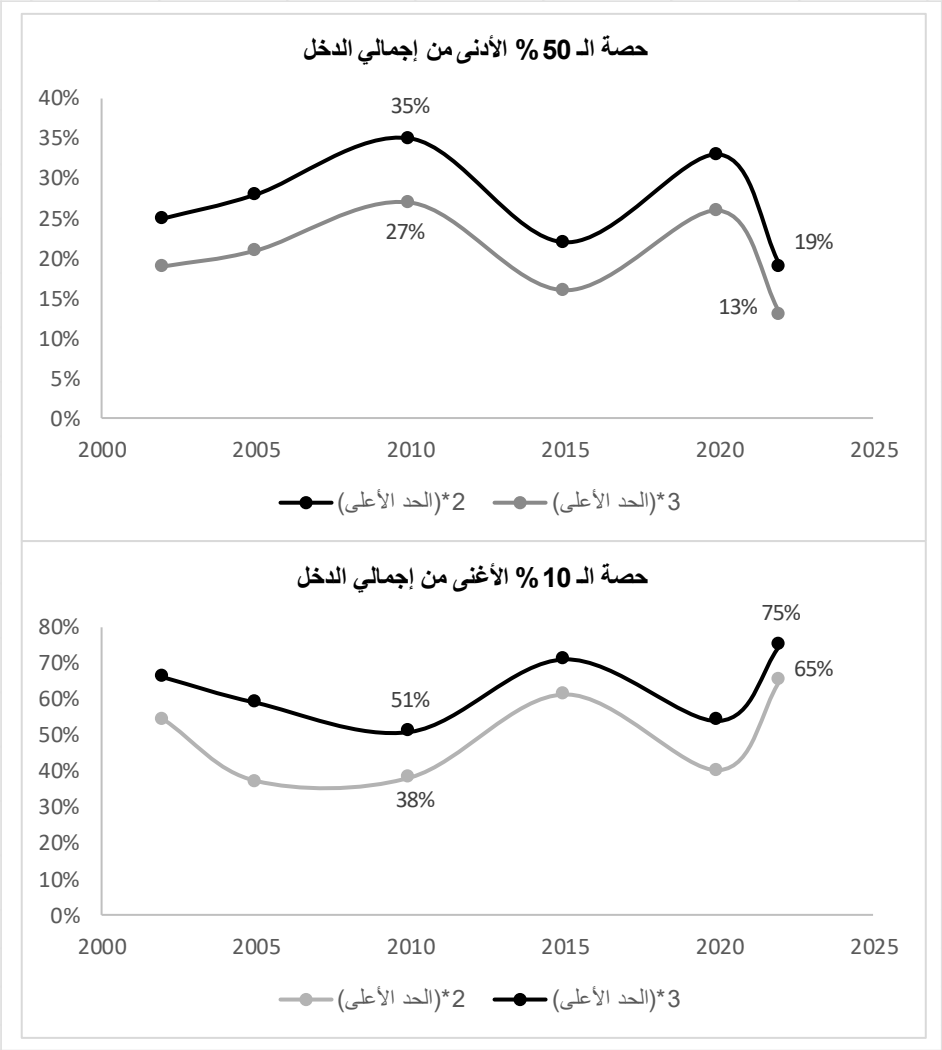
إنّ هذه النّسب بعيدة تماماً عن واقع توزيع الدّخول في الاقتصاد السّوري، والسّبب أنّها تعتبر دخول أصحاب العمل الحرّ كدخول العاملين بأجر، وهو ما سيُفسّر الفارق الكبير في نتائج الحالة 2.ب، عند احتساب دخل خاص لأرباب العمل، بأن يتقاضى أصحاب العمل ضعفين أو ثلاثة أضعاف الحد الأعلى للأجور، وهو ما ستعتمده الحالة 2.ب، حيث سيتم احتساب أجر مختلف لأصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص، وذلك بأن يحتسب أجر خاص لهؤلاء الأشخاص، مرة بمضاعفته لضعفين ومرة بمضاعفته لثلاثة أضعاف، في حالة مضاعفة الحد الأعلى، يحصل الــ 50% الأدنى دخلاً على حوالي 27% بالمتوسّط من إجمالي الدّخل، في حين يحصل الــ 10% الأعلى دخلاً على حوالي 49% بالمتوسّط من إجمالي الدّخل، ويبلغ الحد الأدنى لفئة الــ 50% الأدنى نحو

19% في عام 2022، والحد الأعلى لفئة الـ 10% الأعلى دخلاً نحو 65% في العام نفسه، أمّا في حالة المضاعفة لثلاثة أضعاف، يحصل الـ 50% الأدنى دخلاً على حوالي 20% بالمتوسّط من إجمالي الدّخل فقط، ويحصل الـ 10% الأعلى دخلاً على حوالي 63% بالمتوسّط من إجمالي الدّخل، ويبلغ الحد الأدنى لفئة الـ 50% الأدنى دخلاً نحو 13% في عام 2022، والحد الأعلى لفئة الـ 10% الأعلى دخلاً حوالي 75% في العام نفسه، وهذا يعني أن عدم المساواة في توزيع الدّخل في الاقتصاد السّوري واضحة وجليّة مع أبسط فرق محتسب بين دخول العاملين بأجر ودخول أصحاب العمل الحر، وذلك موضح في الجدول والأشكال البيانيّة التّالية:

الجدول رقم (16) – حصّة دخل الـ 50% الأدنى والـ 10% الأعلى دخلاً في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2002 – 2022

السنة	الفئة	الحد الأعلى	2 *(الحد الأعلى)	3 *(الحد الأعلى)
2002	الـ 50% الأدنى	%40	%25	%19
	الـ 10% الأعلى	%29	%54	%66
2005	الـ 50% الأدنى	%41	%28	%21
	الـ 10% الأعلى	%22	%37	%59
2010	الـ 50% الأدنى	%47	%35	%27
	الـ 10% الأعلى	%15	%38	%51
2015	الـ 50% الأدنى	%34	%22	%16
	الـ 10% الأعلى	%40	%61	%71
2020	الـ 50% الأدنى	%47	%33	%26
	الـ 10% الأعلى	%16	%40	%54
2022	الـ 50% الأدنى	%30	%19	%13
	الـ 10% الأعلى	%44	%65	%75

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل قوّة العمل لأعوام مختلفة



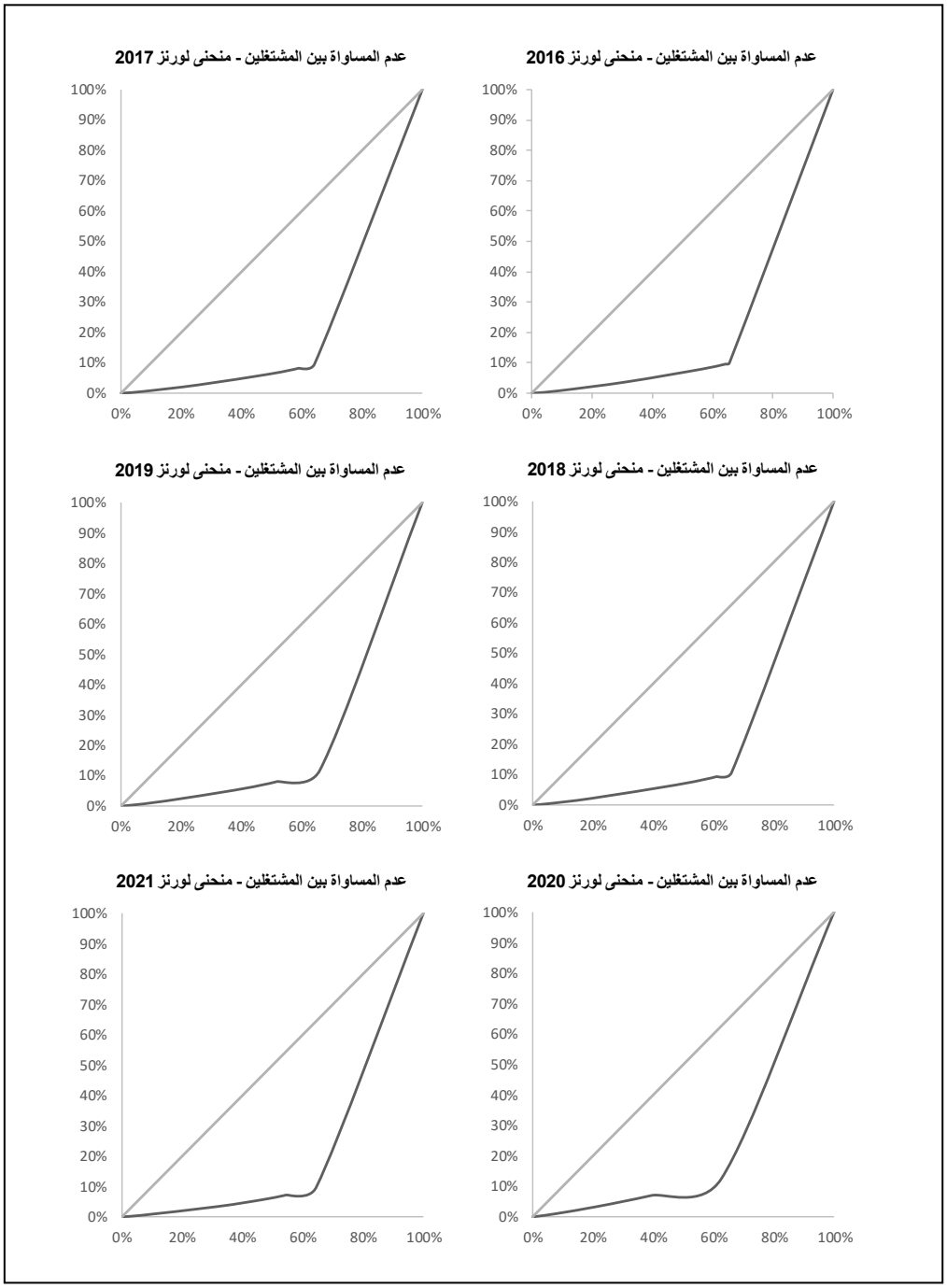
الشّكل (25) – حصّة الــ 50% الأدنى دخلاً، والــ 10% الأعلى دخلاً بين المشتغلين في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2002 – 2022 (الحالة2. ب)

حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية – فصل قوة العمل لأعوام مختلفة

الآن ماذا إذا تم احتساب دخل أصحاب العمل الحر والعاملين لحسابهم الخاص كـــ 10 أمثال دخل أصحاب الفئة الأعلى للعاملين بأجر، أي أن يحصل رب العمل على أجر شهري يعادل 100,000 ل.س في عام 2010، و1,800,000 ل.س في عام 2021[288] _ يجب التّنويه إلى أنّ الدّخل هنا لا يهتم بالتّوزيع الوظيفي _[289]

[288] اعتمدت المضاعفة 10 أمثال لتوضيح الفكرة، والواقع يمكن أن يكون أكثر من ذلك.
[289] نسبة حصة العمل، ونسبة حصة رأس المال، أي أنّ الدخل هنا هو إجمالي ما يتقاضاه العاملون نتيجة أعمالهم.

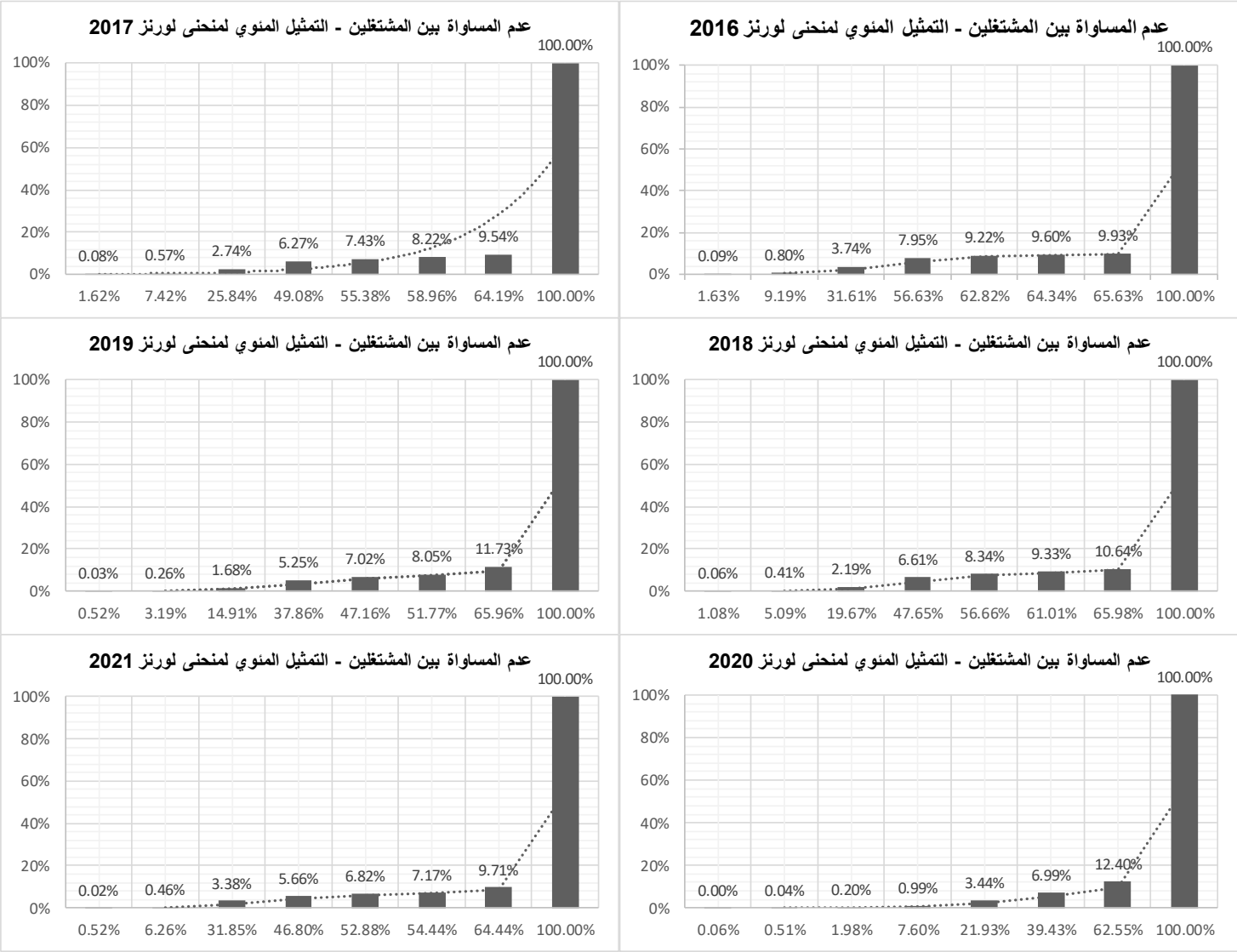
وهو ما سيغيّر نتائج منحنى لورنز السّابقة كليّاً ليعكس مزيداً من التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل كما هو موضّح في الأشكال البيانيّة التّالية وفق الحالة 2.ب:[290]



الشّكل رقم (26) – منحنى لورنز للمشتغلين في الاقتصاد السّوري خلال المدة 2016 – 2021 (الحالة2 ب)

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل قوّة العمل 2017 – 2022

290 لمزيد من التّفصيل يمكن النّظر في الملحق رقم (2) ، والملحق رقم (3)



الشكل رقم (27) – التمثيل المئوي لمنحنى لورنز لجميع المشتغلين في الاقتصاد السوري خلال المدّة 2016 – 2021 (الحالة2 ب)

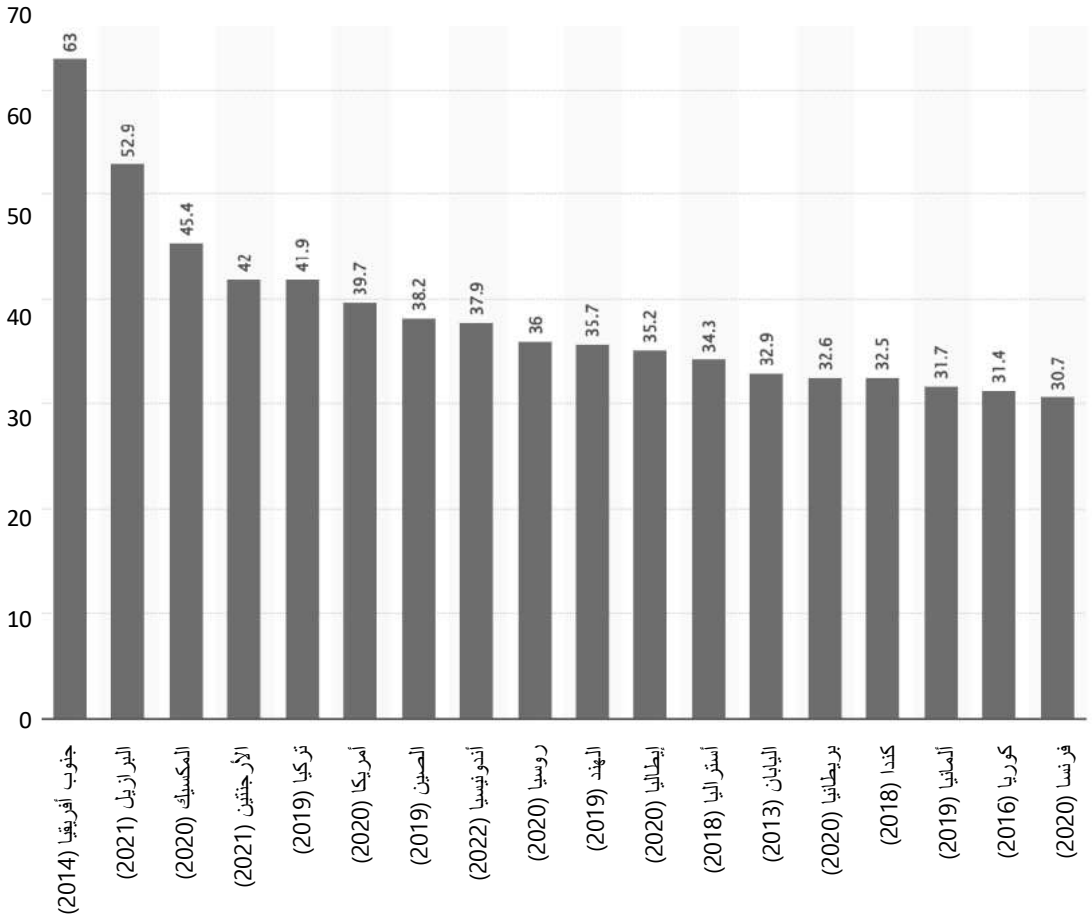
المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية – فصل قوة العمل للأعوام 2017 – 2022

4-3-3- قياس عدم المساواة في سوريّة (معامل جيني):

معامل جيني[291] (Gini Index – Gini Coefficient) هو من المقاييس الأكثر انتشاراً لقياس عدم المساواة، وهو يقيس مدى انحراف توزيع الدّخل داخل الاقتصاد عن التّوزيع المتساوي تماماً، ويتم حسابه بنسب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط الـــ 45 درجة إلى إجمالي المساحة الواقعة تحت خط 45 درجة. تنحصر قيم جيني بين الـــ /0/ الّتي تعبّر عن المساواة الكاملة، حيث يحصل جميع الأشخاص أو العاملين على الدّخل نفسه، والـــ /1/ الّتي تعبّر عن عدم المساواة الكاملة، حيث يستأثر شخص واحد بالدّخل كلّه، ويمكن تمثيله بنسبة مئوية، ويعتبر معامل جيني التّجسيد الرّقمي لمنحنى لورنز البياني.

إذن، يعكس جيني ذو القيمة الأكبر توزيعاً متفاوتاً أكثر، وعادة ما تكون نسبته أقل من 25% في الدّول _المتقدّمة _ الأقل تفاوتاً، وأكثر من 60% في الدّول _ النّامية والفقيرة _ الأكثر تفاوتاً وعدم مساواة. على سبيل المثال، لا تتجاوز قيمة معامل جيني 40% في البلدان ذات الدّخول المرتفعة، حيث يبلغ بالمتوسط 32%،[292] ووفقاً لبيانات البنك الدّولي، تراوح معامل جيني خلال المدة 1981 – 2013 بين (30% – 60%) في جميع أنحاء العالم، وفيما يلي يوضح الرسم البياني التالي معامل جيني في عدد من دول العالم:

[291] لعالم الإحصاء والاجتماع الإيطالي (Corrado Gini)، أوجده عام 1912 لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل.
[292] منظمة العمل الدولية. (2021). "أوجه انعدام المساواة وعالم العمل". مؤتمر العمل الدولي. الدورة 109. ص13



الشكل رقم (28) – عدم المساواة – معامل جيني في عدد من دول العالم[293] لسنوات متفرقة 2013 – 2022

المصدر: تقرير معامل جيني في دول العشرين لعام 2022

Statista. Gini Index in G20 Countries in 2022

إلا أنّ معامل جيني كغيره من المقاييس تشوبه بعض أوجه القصور، حيث أنّ توزيعات مختلفة للدّخل تعطي نتائج متشابهة،[294] كما أنّه يتأثر بشدّة بالقيم المتطرّفة، أي أنّ عدداً قليلاً من الأشخاص الأثرياء يمكن لهم أن يؤثّروا في قيمة المعامل بشكل كبير، وعلى الرّغم من ذلك، يبقى من أكثر المقاييس استخداماً لقياس عدم المساواة، حيث أنّه يكشف الاتجاهات العامّة للتّوزيع داخل الاقتصاد.[295]

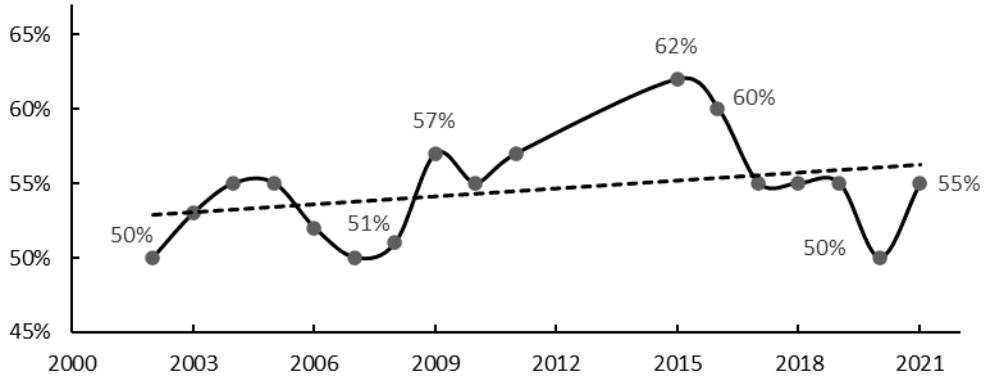
في البداية، تم احتساب معامل جيني في الاقتصاد السوري للعاملين بأجر فقط، فانحصرت قيمته بين 15% – 20% خلال العقدين الأخيرين، وفي الحقيقية هذه النّتيجة بعيدة جداً عن واقع توزيع الدخل في سوريّة، إذ

[293] تم اختيار عدد من الدول العشرين كما يوضح الشكل.

[294] The United Nation UN. (2015). “Inequality measurement”. development issues No. 2. P1-2

[295] باتلر إيمون. (2022). "مدخل إلى اللامساواة الاقتصادية". كتاب مترجم. ص16

لا يمكن الحديث عن قياس عدم المساواة دون احتساب أجور الفئة الأعلى دخلاً – أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص _ وهو ما أعطى نتائج مغايرة تماماً لتوزيع الدّخل، فكما أثّرت دخول هؤلاء الأشخاص في شكل منحنى لورنز، وأبعدته عن خط المساواة التّامة، أثّرت في معامل جيني، وجعلته أكبر قيمة وأقّل عدالة، ودفعت به ليصل حدّه الأقصى بنسبة 62% في عام 2015،[296] وبشكل عام لم ينخفض معامل جيني عن نسبة الـــ 50% خلال العشرين سنة الماضية، ويمكن القول أنّ جيني يبلغ 55% بالمتوسط في الاقتصاد السّوري، وهي نتيجة أكثر منطقيّة وأقرب لواقع التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخل في سوريّة، وذلك موضّح في الرّسم البياني التّالي:

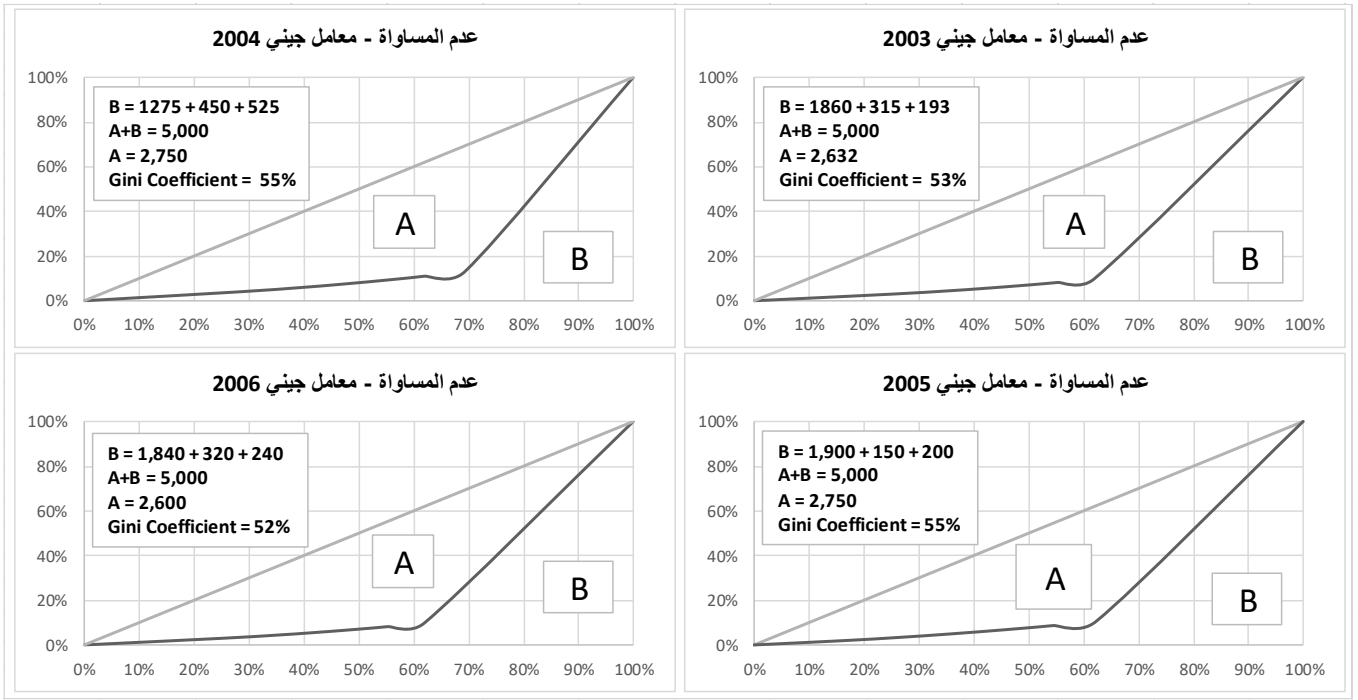


الشّكل رقم (29) – عدم المساواة – معامل جيني في الاقتصاد السّوري خلال الفترة 2001 – 2021

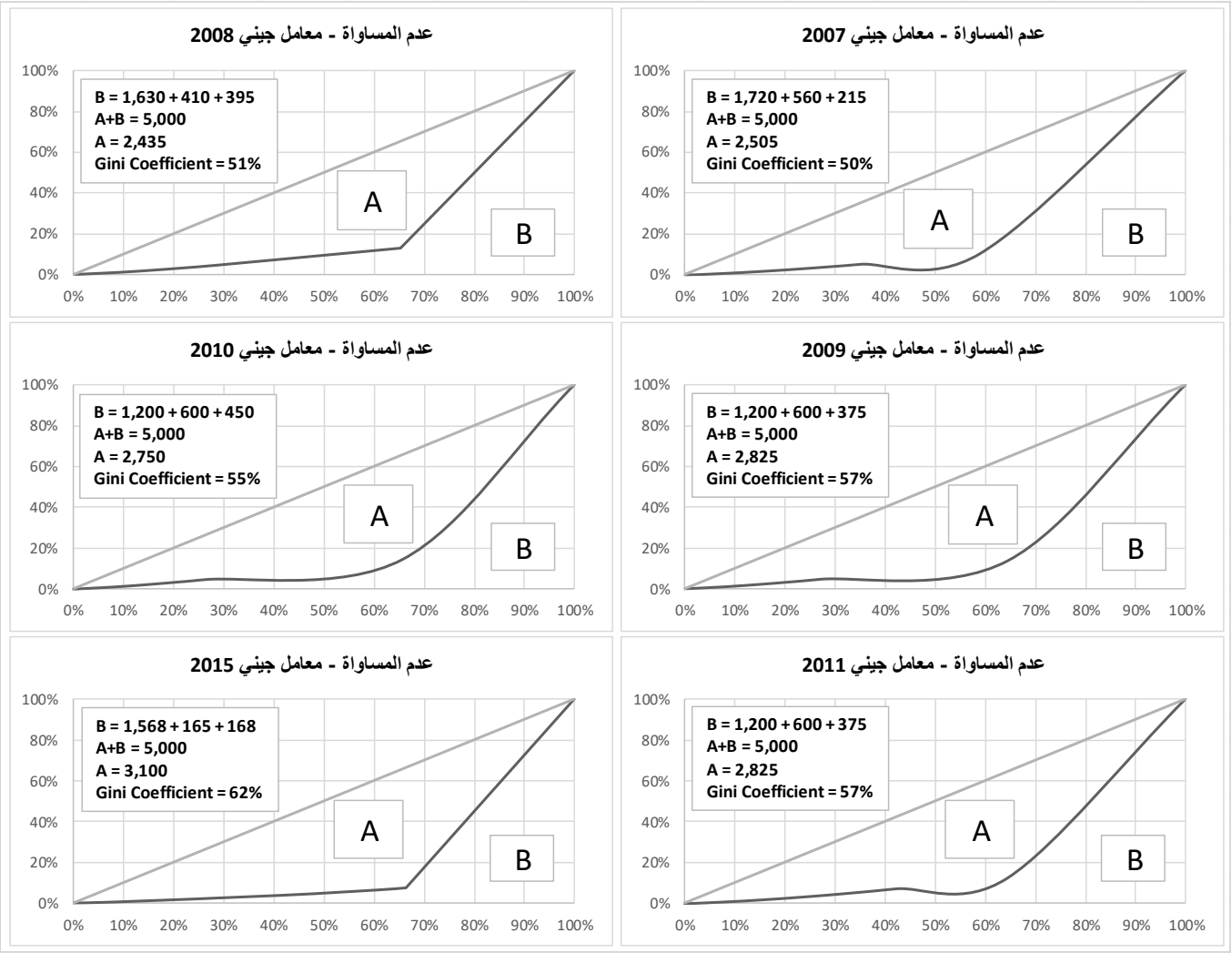
المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – فصل قوة العمل للأعوام 2017 – 2022

إنّ هذه النتيجة تدل على أنّ سوريّة هي أقرب للبلدان الأكثر تفاوتاً وعدم مساواة في العالم من حيث تصنيف معامل جيني، هذا مع استمرار الاعتماد على الفرضية القائلة أنّ أجور أصحاب العمل الحر أو العاملين لحسابهم الشّخصي تساوي /10/ أمثال أجر العامل العادي فقط، ومن المرجّح أن تكون الدّخول الّتي يحصل عليها هؤلاء الأشخاص في الواقع أكبر من ذلك بكثير. وهنا لا بد من التّنويه إلى أنّ جميع النّتائج الّتي تمّ التّوصل إليها هي بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وتقديرات الباحث بعد التّدقيق والدّراسة. وفيما يلي رسم بياني يبيّن الحساب السّنوي لمعامل جيني في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2003 – 2021:

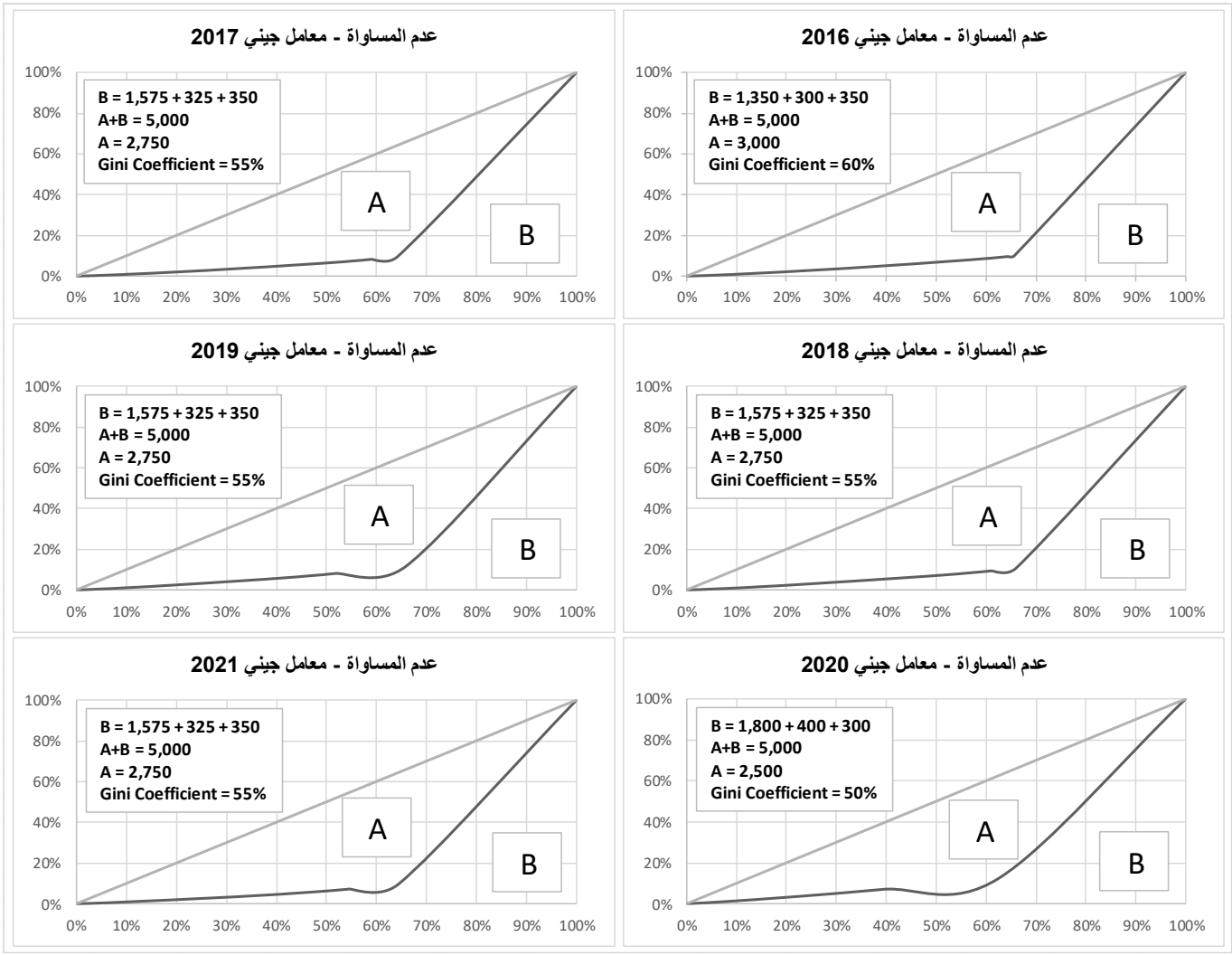
[296] بلغ الحد الأعلى لمعامل جيني في الاقتصاد السوري /62%/، في حين أنّ الحد الأدنى بلغ /50%/ خلال الفترة المدروسة.



يتبع في الصفحة التالية



يتبع في الصفحة التالية



الشّكل رقم (30) – معامل جيني – عدم المساواة في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2001 – 2021

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل قوّة العمل للأعوام 2001 – 2022

4-3-4- قياس عدم المساواة في سوريّة (معامل كوزنتس):

يعد معامل (نسبة) كوزنتس[297] من المقاييس المهمّة الّتي يعتمدها الاقتصاديون في قياسهم لعدم المساواة في توزيع الدّخل، وعادة تحتسب نسبة كوزنتس من خلال نسب دخل فئة الـ 20% الأعلى دخلاً إلى دخل فئة الـ 20% الأدنى دخلاً،[298] حيث يعني الواحد المساواة التّامّة، وارتفاع النّسبة يعني زيادة في حدّة التّفاوت وعدم المساواة في التّوزيع. عند دراسة أفكار كوزنتس يمكن التّمييز بين أمرين اثنين هما النّسبة والمنحنى، فالنّسبة هي الّتي تقيس عدم المساواة في المجتمع، وتحسب كما ذُكر أعلاه، أمّا المنحنى هو المسار الّذي يتّخذه الاقتصاد أثناء مراحل نموّه، حيث يرى كوزنتس أنّ هناك تزاحماً حتمياً بين النّمو الاقتصادي وعدم المساواة في المراحل الأولى، لا سيّما في البلدان النّامية، وأنّ المسار النّموذجي لهذا التّزاحم أو الصّراع يأخذ شكل حرف U مقلوب بدفع من مجموعتين أساسيّتين من القوى؛ تؤدّي بدورها إلى الإخلال بعدالة توزيع الدّخل على المدى الطّويل، المجموعة الأولى: تتلخّص في تركّز المدّخرات لدى فئات الدّخل العليا الأكثر قدرة على الادّخار، حيث تتراكم المدّخرات بأيدي القلّة مع اطّراد النّمو، ثمّ تتحوّل هذه المدّخرات إلى أصول قابلة للاستثمار، أصول وممتلكات يتمكّن من خلالها هؤلاء الأشخاص من الاستحواذ على حصة كبيرة جداً من الدّخل مقارنة مع دخول الطّبقات الأخرى،[299] أمّا المجموعة الثّانية: فتمثّل القوى المصاحبة للانتقال من الاقتصاد الزّراعي إلى الاقتصاد الصّناعي، حيث تنخفض حصّة الزّراعة في النّاتج المحلّي الإجمالي، ما يدفع بعدد كبير من العاملين للهجرة من قطّاع الزّراعة منخفض الدّخل إلى قطّاع الصنّاعة مرتفع الدّخل.[300]

على الرّغم من أهميّة هذه النّظريّة إلّا أنّ كثيراً من الدّول تحدّت المسار النّموذجي لحرف U المقلوب لكوزنتس، والّذي افترض فيه أنّ أي دولة عليها أن تمرّ بمراحل الصّدام الحتمي بين النّمو الاقتصادي وعدم

---

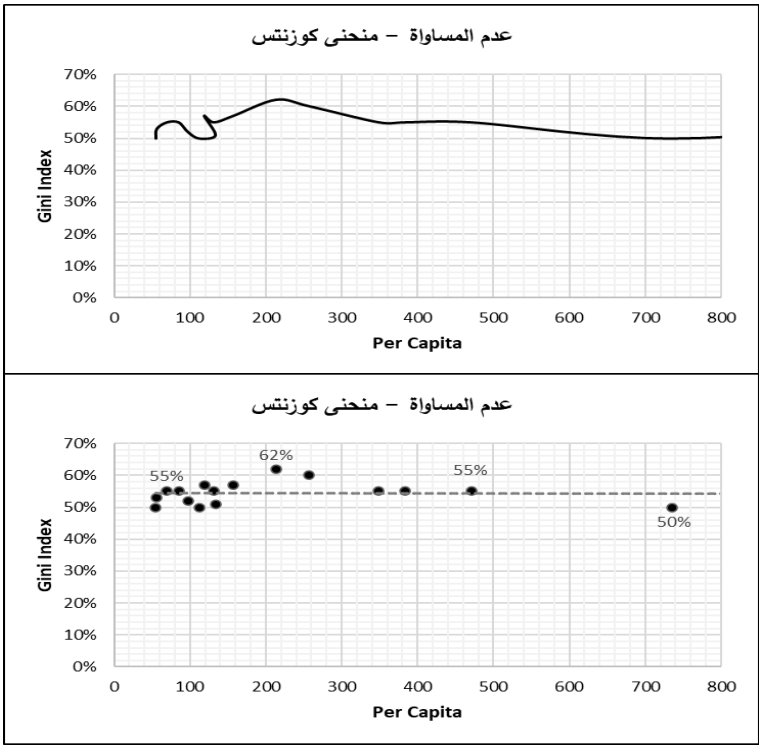
297 اقتصادي وإحصائي أمريكي (Simon Kuznets)، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971.

298 من الممكن أيضاً نسب دخل الـ 20% الأعلى دخلاً إلى دخل الـ 40% الأدنى دخلاً.

299 فضل الله عبد الحليم. (2015). "أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي – حالة لبنان 1992-2012". أطروحة دكتوراه. ص2

300 قد لا ينطبق ذلك على الدول التي تحول اقتصادها إلى الخدمات دون أن تكمل العمليات الواجبة للتحول إلى التصنيع.

المساواة خاصّة في المراحل الأولى من تطوّرها الاقتصادي، لقد شكّلت العولمة والتّقدم التّقني نقطة تحوّل في كثير من الدّول النّامية، وساعدتها في الوصول إلى مراحل نموّ متقدمة بوقت مبكر، وأقرب بكثير من المراحل النّموذجيّة الّتي مرّت بها الدّول المتقدّمة في انتقالها من الاقتصاد الزّراعي إلى الاقتصاد الصّناعي، والّتي أسّس كوزنتس نظريّته بناء عليها، وهو ما دفع عدداً من الباحثين للمطالبة بعكس منحنى كوزنتس في العديد من الدّول المتقدّمة منذ سبعينات القرن العشرين.[301] قد لا تنطبق نظريّة كوزنتس على جميع الاقتصادات في مراحل نموّها المختلفة، لكنّها تبقى محاولة جيدة لتفسير تطوّر عدم المساواة في المجتمع مع تقدّمه في مراحل النّمو الاقتصادي، وبالرّغم من إمكانيّة عدم تمثيلها للواقع بشكل كبير،[302] مع ذلك لا يمكن تجاهل النّتائج المستخلصة منها، والّتي تعطي إشارة واضحة عن الاتجاهات العامّة للتّوزيع في الاقتصاد. فيما يلي رسم بياني لمنحنى كوزنتس،[303] يدرس فيه العلاقة بين معامل (جيني) ونصيب الفرد من النّاتج القومي في الاقتصاد السّوري خلال العقدين الماضيين:



الشكل رقم (31) – منحنى كوزنتس في الاقتصاد السوري خلال المدة 2001 – 2021 نصيب الفرد (ألف) – معامل جيني

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية – الحسابات القومية لأعوام مختلفة

[301] Asian Development Bank Institute ADBI. (2018). "Kuznets beyond Kuznets". P1-2

[302] ينطبق هذا على بيانات الدخل والثروة في جميع دول العالم بما فيها سورية.

[303] يتضح من الشكل أدناه أنّ منحنى كوزنتس لم يتخذ الشكل النموذجي لحرف U بالمقلوب.

يتّضح من الشّكل السّابق أنّ منحنى كوزنتس لم يتّخذ الشّكل النّموذجي لحرف U بالمقلوب، وأنّه على الرّغم من ازدياد نصيب الفرد من النّاتج _ زيادة تضخميّة كما مر سابقاً _ إلّا أن معامل جيني بقي يتمحور حول 55%. الآن، لحساب نسبة كوزنتس في الاقتصاد السّوري، تم تقدير دخول فئة الـــ 20% الأعلى، ودخول فئة الـــ 20% الأدنى بحسب البيانات الرّسميّة المتوفّرة – مع الالتزام بفرضيّة الـــ 10 أمثال لدخول أرباب العمل – وعليه تم احتساب نسبة كوزنتس في الاقتصاد السّوري خلال العقدين الأخيرين كما هو موضّح في الجدول التّالي:

الجدول رقم (17) – نسبة كوزنتس في الاقتصاد السّوري خلال المدّة 2002 – 2021

السنة	أعداد العاملين	الدخل		نسبة كوزنتس
	الـــ 20%	الـــ 20% الأعلى	الـــ 20% الأدنى	Ratio Kuznets
2002	807,123	968,547,120,000	42,430,908,000	23
2003	790,922	949,106,400,000	47,455,320,000	20
2004	756,028	907,233,600,000	45,361,680,000	20
2005	853,392	1,024,070,160,000	53,025,477,600	19
2006	835,928	1,003,113,120,000	50,155,680,000	20
2007	901,268	1,081,522,080,000	63,734,733,600	17
2008	907,530	998,283,000,000	68,586,120,000	15
2009	957,554	1,149,064,320,000	74,541,885,600	15
2010	972,460	1,166,952,000,000	72,522,516,000	16
2011	958,575	1,840,464,384,000	99,304,526,400	19
2015	515,139	4,327,165,920,000	128,956,920,000	34
2016	633,525	5,321,613,360,000	224,966,148,000	24
2017	677,302	6,095,719,800,000	247,706,244,000	25
2018	736,847	6,631,619,400,000	283,671,084,000	23
2019	731,291	6,581,615,400,000	313,228,284,000	21
2020	894,448	8,050,035,600,000	535,801,704,000	15
2021	963,007	23,112,177,600,000	922,505,832,000	25

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية – قوة العمل لأعوام مختلفة

فيما يلي يستعرض الجدول الآتي الإحصاءات الوصفيّة لكوزنتس في الاقتصاد السّوري:

الجدول رقم (18) – الإحصاءات الوصفيّة لنسبة كوزنتس في الاقتصاد السّوري خلال الفترة 2002 – 2021

Mean	20.65	المتوسط
Median	20	الوسيط
Maximum	34	الحد الأقصى
Minimum	15	الحد الأدنى
Std. Dev.	4.85	الانحراف المعياري
Sum	351	المجموع
Sum Sq. Dev.	375.88	المجموع التربيعي للانحراف
Observations	17	المشاهدات

المصدر: حسابات الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – بالاعتماد على نتائج الجدول السّابق

يُلاحظ من الجدولين السّابقين أنّ نسبة كوزنتس بلغت بالمتوسّط حوالي 21، وهي قيمة بعيدة جداً عن الـــ 1 الّذي يعني المساواة التّامّة، وهذا يعني أنّ دخول الـــ 20% الأغنى هي أكثر بحوالي 21 ضعف من دخول الـــ 20% الأدنى دخلاً، وهو ما يتوافق مع النّتائج السّابقة للمقاييس الأخرى في الاقتصاد السّوري. بلغت نسبة كوزنتس حدّها الأقصى /34/ في عام 2015، وحدّها الأدنى /15/ في الأعوام 2008، 2009، 2020، وبالتّالي فإنّ متوسط نسبة كوزنتس يؤكّد أيضاً على تفاقم مشكلة سوء توزيع الدّخل وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ جميع النّتائج التي تمّ التّوصّل إليها هي بناء على البيانات الرّسميّة المتوفّرة، وتقديرات الباحث بعد الدّراسة والمراجعة، وفي الواقع من المرجّح أن تكون حدّة التّفاوت وعدم المساواة في توزيع الدّخول بين شرائح المجتمع السّوري أكبر من ذلك بكثير، إلّا أنّ الفرضيّة الّتي اعتمدها البحث – أنّ أصحاب العمل يتقاضون دخلاً يعادل عشرة أضعاف الحد الأعلى لأجر العامل العادي والمحدد من قبل المكتب المركزي للإحصاء، وإذا ما تم تقدير دخل أعلى من ذلك لهؤلاء الأشخاص، فستكون نتائج التّفاوت وعدم المساواة أكبر.

4-3-5- الخاتمة:

بعد أن تأكّد وجود سوء توزيع للدّخل القومي في الاقتصاد السّوري خلال العقود الأخيرة الماضية، والّتي يمكن أن تجمل أهمّ أسبابها بانخفاض الإنتاج، وانخفاض الأجور وتعويضات العاملين، وارتفاع معدّلات التّضخم، إضافة إلى الحرب الممتدة على مدار عقد من الزّمن وآثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة المدمّرة، تمّ إجراء مقاربة لقياس عدم المساواة في الاقتصاد السّوري باستخدام أهم المقاييس وأكثرها موثوقيّة لدى الاقتصاديين، وهي منحنى لورنز ومعامل جيني ومنحنى ونسبة كوزنتس، حيث يعد منحنى لورنز التّمثيل البياني لعدم المساواة، ومعامل جيني التمثيل العددي لمنحنى لورنز، إضافة إلى منحنى كوزنتس البياني ونسبته العدديّة، الّذي يدرس العلاقة بين النّمو وعدم المساواة. بيّنت الدّراسة البيانيّة والرّياضيّة ارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري في جميع النّتائج، حيث ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التّامّة بشكل واضح، وبلغ متوسّط مؤشر جيني 55%، ومتوسّط معامل كوزنتس 21، وكل ذلك يؤكّد حقيقة الانخفاض الشّديد لحصّة العمل من الدّخل القومي كما تبيّن ذلك سابقاً، وارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة في سوريّة خلال العقود الأخيرة الماضية، وذلك يستدعي تعديلات جذريّة في هيكل نظام الرّواتب والأجور السّوري، بما يحقّق زيادة حقيقيّة لا إسمية في تعويضات العاملين، كما يتطلّب إعادة النّظر في السّياسات الحكوميّة الرّامية إلى إعادة التّوزيع بما يحقق عدالة أكبر لصالح الفئات الأقل أجراً، وهو ما سيتناوله البحث بالتّفصيل في الفصل القادم.

الفصل الخامس

سياسات إعادة توزيع الدّخل القومي في سوريّة

المبحث الأول: سياسات إعادة توزيع الدّخل القومي في سوريّة

المقدّمة

أدوات سياسات الماليّة العامّة

سياسات الماليّة العامّة في سوريّة

سياسات إعادة توزيع الدّخل القومي في سوريّة

سياسات الإنفاق العام في سوريّة

السّياسات الضّريبيّة في سوريّة

سياسات الدّعم الحكومي

سياسات التّوظيف والأجور

سياسة التّمويل بالعجز

الخاتمة

5-1-1- المقدّمة:

تسعى جميع دول العالم باستمرار إلى استخدام سياسات وإجراء إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة من أجل تحقيق أهداف مختلفة، ولعل أهم هذه الأهداف؛ وفي مقدّمتها، زيادة معدّلات النّمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة في توزيع الدّخل القومي، إذ تؤكد الأدلّة على وجود روابط قويّة بين تركّز الدّخل وعدم المساواة،[304] وتستخدم الدّول في سبيل ذلك أدوات ووسائل كثيرة ومتنوّعة للتّأثير في المتغيّرات الاقتصاديّة، وقد تُستخدم واحدة أو أكثر من هذه الأدوات معاً للوصول إلى الهدف المراد.[305] يُجمع الاقتصاديّون عموماً على وجود ثلاث سياسات رئيسة تستخدمها الحكومات للوصول إلى الأهداف الّتي تسعى إلى تحقيقها، هي السّياسات الماليّة والنّقديّة والتّجاريّة. تتعلّق السّياسات الماليّة بإدارة النّشاط المالي للحكومة، الإيرادات والنّفقات، وأدواتها: النّفقات العامّة، والإيرادات العامّة والموازنة العامّة،[306] أمّا السّياسات النّقديّة فتتحكّم في الكتلة النّقديّة وكميّة المعروض منها، وأهم أدواتها الاحتياطي النّقدي وسعر الفائدة وسعر الخصم وعمليّات السّوق المفتوحة.[307] وتختص السّياسات التّجاريّة بالصّادرات والواردات، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات،[308] وتعد السّياسات الماليّة الأكثر صلة بين جميع السّياسات بأغراض إعادة توزيع الدّخل القومي في الاقتصاد، والّذي هو موضوع الدّراسة هنا، وبالتّحديد في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، حيث سيتناول البحث فيما يأتي أهم السّياسات الماليّة وأدواتها، وسياسات إعادة التّوزيع في سوريّة خلال العقود الأخيرة.

---

304 Palley T. (2012). “From Financial Crisis to Stagnation”. Cambridge. University Press

305 Giovannoni Oliver. (2014). “What do we know about the labor share and the profit share?” Levy Economics Institute of Bard College. P37

306 الصايغ كارول فريد. (2022)."السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحفيز الاستثمار الكلي – دراسية تحليلية ورؤية مستقبلية لإعادة الإعمار في سورية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. المجلد38. العدد1. ص49-52

307 راتول محمد. كروش صلاح الدين. (2014). "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010". مجلة البحوث الاقتصادية العربية. العدد66. ص97

308 قابل محمد صفوت. (2010). "نظريات وسياسات التجارة الدولية". كتاب بدون دار نشر. ص311

5-1-2- أدوات سياسات الماليّة العامّة:

تُعد أدوات السّياسة الماليّة كالإنفاق العام والضّرائب من أهم وسائل التّأثير في النّشاط الاقتصادي، فمن خلالها يمكن تنشيط الصّادرات وزيادة معدّلات الادّخار والاستثمار أو كبح جماح الاستهلاك، ومن خلالها يمكن أيضاً معالجة المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة كالفقر والبطالة وتدنّي مستويات الدّخل بالإضافة إلى سوء توزيعه، ويعد الإصلاح المالي نقطة الانطلاق في عمليّة الإصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أم على صعيد الإيرادات العامّة وفي مقدمتها الموارد الضّريبيّة بشقيها المباشرة وغير المباشرة.

لابدّ من مراعاة مجموعة من الاعتبارات عند تصميم سياسات الماليّة العامّة ذات الكفاءة المرتفعة في إعادة توزيع الدّخل؛ أهمّها، أن تتّسق السّياسة المعنيّة بإعادة التّوزيع مع أهداف السّياسات الاقتصاديّة الكليّة، بحيث لا يتعارض الإنفاق الإضافي لإعادة التّوزيع مثلاً مع الإنفاق على مجالات أخرى كالبنى التّحتيّة، كما ينبغي مقارنة النّفقات العامّة مع إيرادات الضّرائب، فيتم على سبيل المثال تمويل الإنفاق الإضافي على التّعليم من الإيرادات الضّريبيّة التّصاعديّة، وأن تؤدي هذه السّياسات إلى تعزيز الكفاءة، كسياسات دعم رأس المال البشري وغيرها. من جهة الإنفاق، يمكن توجيه الإنفاق العام نحو الرّعاية الصّحيّة والتّعليم والإسكان، وتحسين فرص وصول هذه الخدمات لأصحاب الدّخول المنخفضة، ومن جهة الضّرائب، يمكن جعل نظام ضرائب الدّخل تصاعديّاً، كي يستهدف أصحاب الدّخول المرتفعة، حيث تعد الضّرائب التّصاعديّة أكثر فعاليّة في تحقيق أهداف إعادة التّوزيع من ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة)، لأنّ إنفاق الأغنياء الاستهلاكي عادة يكون أكبر، فيحصلون على مزايا وإعفاءات ضريبيّة أكبر، وبذلك يمكن للضّرائب التّصاعديّة الحدّ من الإعفاءات والأسعار الضّريبيّة الخاصّة، وزيادة الإيرادات بنحو يدعم الفقراء ويساعد في إعادة توزيع الدّخل بشكل أكثر عدالة. تشير إحدى الدّراسات الصّادرة عن صندوق النّقد الدّولي أنّ الاقتصادات المتقدّمة استطاعت تخفيض حدّة التّفاوت من خلال سياسات الماليّة العامّة، حيث أنّ الجمع بين سياسات الدّعم الاجتماعي والضّرائب الموجّهة لإعادة توزيع الدّخل ساهم في الحدّ من التّفاوت في توزيع الدّخول بحوالي الثّلث، وأنّ استخدام مزيج ملائم من هذه التّدابير يمكن

أن يساعد في تحييد الآثار السلبيّة للتّوزيع الأوّلي، لكنّ المشكلة تكمن في أنّ دور هذه السّياسات عادة ما يكون متواضعاً في البلدان النّامية، بسبب ضعف الإيرادات الضّريبيّة، وقدرة شرائح الدّخل الأعلى على الوصول والاستفادة من الإنفاق الاجتماعي بنسب أكبر من غالبية الفقراء، ما يفوّت فرص تخفيف حدّة التّفاوت في المجتمع.[309] فيما يلي يستعرض البحث أهم الأدوات الماليّة المستخدمة لإعادة توزيع الدّخل داخل الاقتصاد:[310]

الضّرائب والرّسوم: تعد من أهم الأدوات الماليّة ليس فقط لأنّها توفّر للخزينة العامّة نسبة كبيرة من الإيرادات، وإنّما كونها تسمح للدّولة بالتّدخّل لتوجيه النّشاط الاقتصادي، وهي من الأدوات السّياديّة لأنّها تعبّر عن وجود الدّولة وسلطتها على أفرادها، فباعتبارها إلزاميّة لا يستطيع الأشخاص الطّبيعيّون أو الاعتباريّون الاعتراض عليها، لذلك سمّيت بالإيرادات السّياديّة. عموماً، يسعى النّظام الضّريبي في أي دولة إلى معالجة مجموعة من المشاكل، في مقدّمتها سوء توزيع الدّخل القومي، من خلال الضّرائب التّصاعديّة والإعفاءات الّتي تُمنح لذوي الدّخل المحدود، أو تمويل النّفقات العامّة الموجّهة لإعادة المبالغ المقتطعة من الدّخل على شكل منح أو مساعدات ماليّة أو عينيّة. في الوقت المعاصر لم يعد يقتصر دور الضّرائب على تغطية الإنفاق العام لتحقيق المنافع العامّة، فقد أصبحت الضّرائب من الأدوات الهامّة الّتي تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعيّة، ومعالجة الأزمات الاقتصاديّة كالتّضخّم والانكماش من خلال التّأثير في حجم الطّلب وكميّة المعروض النّقدي.[311] كما يمكن استخدامها للتّأثير في معدلات النّمو الاقتصادي وحجم الادّخار والاستثمار، ولحماية المنتجات الوطنيّة وزيادة قدرتها التّنافسيّة،[312] وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السّلع الأجنبيّة المنافسة.[313]

---

[309] صندوق النقد الدولي IMF. (2014). "مرجع سابق". ص2-3

[310] ابراهيم رشا. (2011). "دورة السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 33. العدد4. ص225-229

[311] العدي إبراهيم. رجوب علي. (2011). "دراسة تطوير الإيرادات الضريبية في سورية 2000 – 2009 والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات 2010 – 2015. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات. المجلد 33. العدد 4. ص74-75

[312] العرابي حمزة. البرود أم الخير. (2016). "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013. مجلة المعارف. قسم العلوم الاقتصادية. العدد 20. ص 416-417

[313] بركات عبد الكريم صادق. "الاقتصاد المالي". كتاب. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. ص134

إنّ استعمال السّياسات الضّريبيّة في تحقيق الأهداف الاجتماعيّة كالحدّ من التّفاوت وعدم المساواة وإعادة توزيع الدّخل أصبح سمة بارزة من سمات سياسات الماليّة العامّة، لكن نجاحها في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على الجهاز الضّريبي الأمين ذو الكفاءة العالية، فضلاً عن التّشريعات المناسبة. بشكل عام، يمكن تقسيم الضّرائب إلى أنواع رئيسة أهمّها: ضرائب الدّخل، ضرائب رأس المال، ضرائب الإنفاق، والضّرائب الجمركيّة.[314]

الإنفاق العام: هو إحدى الوسائل الّتي تستخدمها الدّولة لإعادة توزيع الدّخل القومي في الاقتصاد _ بالإضافة إلى أهداف أخرى، وتنشأ الحاجة إليه من حقيقة أنّ بعض السّلع لا يمكن توفيرها عن طريق اقتصاد السّوق الحر، وأنّ بعضها الآخر يتم توفيره لكن بشكل غير كاف كالصّحّة والتّعليم والدّفاع. تعمد الحكومة عموماً إلى زيادة حجم الإنفاق العام في فترات الرّكود الاقتصادي لتحفيز الطّلب الكلّي، الأمر الّذي يشجّع على زيادة الإنتاج، والعكس صحيح في حالات التّضخم.[315] يمكن أن تقوم الدّولة بتمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والمنح والإعانات من الإيرادات الضّريبيّة، حيث يتمثّل الإنفاق العام الجاري بالخدمات الاجتماعيّة والصّحّيّة والتّعليميّة، والاستثماري بالبنى التّحتيّة والمشاريع الإنتاجيّة وخدمات الدّفاع والأمن الّتي توفّر البيئة المناسبة للاستثمار، أمّا الإعانات، فتمنح للمشاريع العامّة أو الخاصّة بهدف تشجيعها وزيادة معدّل الرّبح فيها، الأمر الّذي ينعكس إيجاباً على الدّخول، ويؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وإعادة توزيع الدّخل القومي نحو عدالة أكبر بين طبقات المجتمع المختلفة. يرى الاقتصادي فاغنر[316] أنّ النّفقات العامّة تتطوّر مع تطوّر مستويات التّنمية الاقتصاديّة، بسبب تعقّد وتشابك العلاقات الدّاخليّة والخارجيّة، الأمر الّذي يفرض على الدّولة مزيداً من الوظائف الرّقابيّة والإداريّة والقانونيّة، ومزيداً من خدمات التّعليم والتّرفيه، وتوزيعاً أكثر عدالة للدّخل والثّروة، وهي ميادين يكون

314 اسماعيل عصام. منصور مضر. (2022). "أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية". مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد44. العدد1. ص481

315 كنعان علي. (2009). "الاقتصاد المالي". كتاب. جامعة دمشق. ص326

316 أدولف فاغنر Adolfe Wagner، اقتصادي وسياسي اشتراكي ألماني (1835 – 1917) متخصص في المالية العامة.

فيها القطّاع العام أكثر كفاءة من القطّاع الخاص،[317] أي بعبارة أخرى، هو الزّيادة في حجم القطّاع العام المصاحب للنّمو في الدّخل القومي.[318]

القروض العامّة: تعد القروض العامّة من الأدوات الاستثنائيّة في التّمويل، لكن بسبب العجز المالي الّذي تعاني منه أغلب ميزانيّات دول العالم أصبحت هذه الأداة عاديّة، حيث تقوم وزارة الماليّة في معظم الدّول بتنظيم عمليّة إصدار السّندات العامّة وتسويقها ودفع فوائدها، وتتشابه القروض العامّة مع الضّرائب من حيث الأهداف المراد تحقيقها، إلا أنّها تختلف معها من حيث آليّة التّدخل وتكلفة التّمويل، ويمكن استخدامها في تمويل مشاريع البنى التّحتيّة أو تعويض خسارة المصانع الحكوميّة الّتي لا تتوفّر لديها الاعتمادات الكافية، أي أنّها يمكن أن تشجّع المستثمرين، وتساهم في تطوير القطّاعات الاقتصاديّة، كما يمكن أن تستخدم في معالجة التّضخم من خلال سحب السّيولة الفائضة في السّوق وبالتّالي تخفيض معدّلات التّضخّم الاقتصادي.[319]

عجز الموازنة: هي سياسة ماليّة تستخدمها الدّولة في بعض الأحيان، عندما تنخفض الإيرادات العامّة بحيث أنّها لا تكفي لتغطية نفقاتها العامّة، وهنا يظهر عجز الموازنة العامّة، مما يستدعي الاقتراض لمعالجة هذا العجز، ويمكن أن يتم تمويل هذا العجز من ثلاثة مصادر:[320]

1- المصرف المركزي من خلال عملية الإصدار النّقدي، وهو ذو تكلفة منخفضة إلا أنّ له آثاراً تضخّميّة.
2- القروض العامّة عن طريق سندات الدّين العام، وتكون بفوائد ولأجل محدد.
3- الدّين الخارجي، وهو ذو تكلفة مرتفعة، ويؤدّي إلى التّبعيّة السّياسيّة والاقتصاديّة للدّولة المقرضة.

---

317 ديوب محمد معن. (2018). "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية – دراسة قياسية للفترة 1990 – 2010". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39. العدد 4. ص101

318 سليمان فرات محمد. حساني عبد الرزاق. (2015). "سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية 2000 – 2010" رسالة ماجستير. قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. ص26

319 غدير هيفاء غدير. (2010). "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري". كتاب. وزارة الثقافة. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ص16

320 رمزي زكي. (1992). "عجز الموازنة العامة". دار ابن سينا للنشر. القاهرة. ص39

5-1-3- الملامح الرّئيسة لسياسات الماليّة العامّة في سوريّة:

يعاني الوضع المالي في سوريّة عموماً، من صعوبات في تأمين التّمويل اللّازم للنّفقات العامّة، حتّى قبل الحرب، مع ارتفاع نسبة النّفقات الجارية إلى النّفقات العامّة بشكل كبير، ويترافق ذلك مع انخفاض في الموارد العامّة خاصة الضّريبيّة وشبه الضّريبيّة منها، بسبب تخلّف النّظام الضّريبي، وضعف الإدارة الضّريبيّة في جباية الأموال. فيما يلي عرض لأهم المراحل التّاريخيّة الّتي مرّت بها الموازنات العامّة السّوريّة خلال العقود الأخيرة، كونها تعبّر عن ملامح سّياستها الماليّة:[321]

- سادت مبادئ السّياسة الماليّة التّقليديّة في عهد الانتداب الفرنسي وحتّى الاستقلال عام 1946، فلم يكن للنّظام الضّريبي أثراً مباشراً في الإنتاج، واقتصر الإنفاق العام على الحد الأدنى اللّازم لتسيير الجهاز الإداري، ونتيجة ظروف الحرب آنذاك تحقق فائض لدى الخزينة العامّة حوّلته لاحتياطي.
- بعيد الاستقلال، وبعد جلاء المستعمر الفرنسي وحتّى عام 1955 تولّدت حاجات متعدّدة ومتنوّعة ألقت على عاتق الحكومة أعباء ومهاماً إضافيّة، كبناء الجيش والجهاز السّياسي والإداري، والنّهوض بخدمات التّعليم والصّحّة، فلم يعد من الممكن الاحتفاظ بالمبادئ التّقليديّة للموازنة، فتزايدت الموازنات المستقلّة والملحقة، وأحدثت موازنات استثنائية لأقل من سنة واحدة، وقام القطّاع العام بتنفيذ بعض مشروعات البنية التّحتيّة الّتي تحتاجها البلاد كمرفأ اللاذقية.
- تسارع معدل نمو الإنفاق العام بين عامي 1956 و1963 بنسبة تتجاوز معدل نمو الإيرادات العامّة بكثير، ففي عام 1958 أُقرّ برنامج الإنماء الاقتصادي لمدّة عشر سنوات، والّذي يقوم على أساس تنفيذ المشروعـــات الاقتصاديّة حسب أولويّة المردود، كي تساهم إيرادات المشروع المنفّذ في تمويل وتنفيذ باقي المشروعات، وفي عام 1960 وضعت خطّة لمضاعفة الدّخل القومي خلال عشرة سنوات،

---

321 رجب محمود. فضلية عابد. (2022). "آفاق تطوير الموازنة العامة السورية من موازنة البنود والرقابة إلى موازنة البرامج والأداء". مجلة جامعة البعث. المجلد 44. العدد 14. ص41-43

واعتبرت الموازنة العامّة للمرّة الأولى في تاريخ سوريّة أداة للتّأثير في النّمو الاقتصادي، حيث تمّ فرض الضّريبة العامّة على الإيراد بهدف تخفيف العجز المالي، والمساهمة في تخفيض حدّة التّفاوت بين الطّبقات الاجتماعيّة ومعالجة الآثار الرّجعيّة للنّظام الضّريبي الّذي تغلب عليه الضّرائب غير المباشرة، لكن وقوع الانفصال حال دون تنفيذها بالكامل.

- بعد ذلك شهدت المرحلة بين عامي 1963 – 1995 بداية التّحول الاشتراكي، وبدأت عمليّة تطوير الموازنة العامّة بشكل تدريجي، حيث صدر القانون المالي الأساسي للدّولة بموجب المرسوم التّشريعي رقم /92/ لعام 1967 وتعديلاته، والّذي وُضع موضع التّنفيذ مع بداية عام 1970، وأُعدّت أوّل موازنة عامّة موحّدة للدّولة تشمل الإيرادات وعمليّات الإنفاق الجاري والاستثماري، حيث عكست هذه الموازنة برامج الحكومة من خلال أهداف خطط التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة الخمسيّة المتتابعة، وفي عام 1991 صدر القانون رقم /10/ الّذي شجّع الاستثمار وأعطى مزايا وإعفاءات عديدة للقطّاع الخاص، واستخدمت أدوات السّياسة الماليّة لخدمة هذا التوجّه، وازداد حجم الإنفاق العام الممولّ من الضّرائب وإيرادات النّفط وفوائض القطّاع العام بالإضافة إلى التّمويل من الإصدار النّقدي، وتمّ توجيه النّفقات الجاريّة نحو دعم السّلع الأساسيّة الضّروريّة لحياة المواطنين، وتقديم الخدمات المجانيّة وشبه المجانيّة في الصّحّة والتّعليم والرّعاية الاجتماعيّة.
- بعد ذلك ظهرت في المرحلة من عام 1996 حتى عام 2005 حالات من الرّكود، واعتمدت سياسات إنفاق انكماشيّة تقشّفيّة، ما أدّى إلى تراجع الإنفاق العام بالنّسبة إلى النّاتج المحلّي الإجمالي نتيجة لذلك، وأسهم في تعميق حالة من الرّكود الاقتصادي على الرّغم من زيادة الاحتياطيّات.
- تمّ التّحوّل إلى اقتصاد السّوق الاجتماعي في المرحلة بين عامي 2006 – 2010، وصدر المرسوم التّشريعي رقم /54/ لعام 2006 الّذي تضمّن القانون المالي الأساسي الجديد للدّولة، وانعكس ذلك على

أدوات السّياسة الماليّة، وخاصّة الضّريبيّة منها، حيث تمّ زيادة مكوناتها لتأمين وفرة في الحصيلة الماليّة والمساهمة في تحقيق عدالة أكبر في التّوزيع.

- أمّا المرحلة بين عامي 2011 – 2020 شهدت الحرب السّوريّة، واتّسمت الماليّة العامّة خلالها بضآلة الإيرادات والإنفاق، ويمكن القول أنّ الجزء الأكبر من الإنفاق تمّ توجيهه لحفظ الأمن والدّفاع عن الوطن، وإعادة بناء المرافق العامّة والبنى التّحتيّة الّتي دمّرتها الحرب.

5-1-4- سياسات إعادة توزيع الدّخل القومي في سوريّة:

يؤخذ على سياسات إعادة توزيع الدّخل في سوريّة ضعف تأثيرها وعدم قدرتها على إحداث الأثر المطلوب، بل إنّها ذات آثار سلبية في كثير من الأحيان على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فالنّظام الضّريبي على سبيل المثال، يشكو من قلّة المرونة وكثرة التّعديلات وتعدّد المطارح الضّريبيّة،[322] يضاف إلى ذلك انتشار حلقات الفساد الّتي تحول دون وصول الإيرادات إلى الخزينة العامّة للدّولة، والإنفاق العام مشتّت يغلب عليه الطابع الجاري لا الاستثماري، وتتضخّم أرقام اعتماداته سنوياً دون إحداث تغيير حقيقي في التّوزيع لمصلحة ذوي الدّخل المحدود، الّذين ينفقون معظم دخولهم لتلبية احتياجات الاستهلاك الأساسيّة، في حين يستفيد الأغنياء من سياسات الدّعم الشّمولي بسبب سهولة وصولهم لها عن طريق المحسوبيّات وشبكات المعارف الّتي يسيطرون عليها بالمال، وبالقوّة والنّفوذ.

من جانب آخر، يسيطر اقتصاد الظّل على الاقتصاد السّوري بنسبة كبيرة، وقد ازدادت هذه النّسبة إلى حدّ كبير بعد عام 2011، وكان لذلك أثر كبير في زيادة حدّة التّفاوت وعدم المساواة، فهو لا يسبب فقدان الإيرادات السّياديّة للدّولة فحسب، بل إنّ له تأثيرات سلبيّة في توزيع الدّخول والثّروات، فأنشطة اقتصاد الظّل لا تخضع لأي أنظمة أو قوانين ولا تدفع ضرائب أو رسوم أو تكاليف ترخيص، وهي تستفيد من كل الخدمات والسّلع العامّة الّتي تقدمها الدّولة دون أن تدفع شيئاً بالمقابل، وهذا يعني فقدان الدّولة لمصدر أساسي من مصادر إعادة التّوزيع،

[322] إبراهيم رشا. (2011). "مرجع سابق". ص244

وتوجّه الضّرائب نحو نشاطات الاقتصاد الرّسمي بشكل مجحف لتعويض النّقص الحاصل في الإيرادات، من خلال الضّرائب غير المباشرة الّتي بدورها تصيب الفقراء غالباً أكثر من الأغنياء، وهذا يعني بالمحصّلة تراجع قدرة الدّولة على تقديم الخدمات العامّة كالصّحّة والتّعليم، والّتي تعد من المتغيّرات الأكثر ارتباطاً بالفقر؛ أشارت دراسة أجريت عام 2017 أنّ الأسر الفقيرة ومنخفضة الدّخل باتت تشكّل حوالي 64% من مجموع الأسر السّوريّة بحسب خط الفقر الأعلى، وهي في تزايد مستمر.[323]

أمّا الحصار والعقوبات السّياسيّة والاقتصاديّة على مدار العقود الأخيرة أنهكت الاقتصاد السّوري، وأضعفت أجهزة الدّولة فيه، واستنزفت مقدّراته، وهو ما دفع كثيراً من العاملين للمشاركة في عمليات الفساد الإداري بسبب ضعف الدّخول وسوء الأوضاع المعيشيّة، ويمكن اعتبار الفساد واستحواذ شبكاته على المفاصل الحيويّة في الدّولة من أهم معوّقات سياسات إعادة توزيع الدّخل في الاقتصاد السّوري، حيث تتدنّى فعاليّة جميع السّياسات الماليّة بسبب عدم تمكّن المؤسسات الحكوميّة من السّيطرة على حلقات الفساد، لضعف بنيتها وأجهزة الحوكمة فيها، وتدنّي مستوى الشّفافيّة وعدم سيادة القانون.[324] إضافة إلى ذلك، وإلى الأوضاع الإقليميّة المتوتّرة، أخرجت الحرب أهم آبار النّفط وأغلب حقول القمح في الشّمال الشّرقي السّوري عن السّيطرة، وزاد الأمر سوءاً تخبط القرارات الاقتصاديّة، كرفع أسعار المشتقّات النّفطيّة مع كل زيادة للأجور، ورفع الدّعم التّدريجي عن مستلزمات الإنتاج كتحرير أسعار الأسمدة والمستلزمات الزّراعيّة، كل ذلك أدّى إلى زيادة عجز الموازنة العامّة والميزان التجاري، وارتفاع معدلات التّضخّم، وتوجّه رؤوس الأموال نحو المضاربات العقاريّة، ما ساهم في انتشار الفقر وعدم المساواة بين طبقات المجتمع.[325] فيما يلي سيتناول البحث بشيء من التّفصيل أهم سياسات إعادة توزيع الدّخل في الاقتصاد السّوري خلال العقود الأخيرة، مع تقييم لآثارها الحقيقيّة في عدالة التّوزيع.

---

323 خضور رسلان. (2017). "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد الظل". مجلد أعمال ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة. جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق. ورقة عمل

324 خضور رسلان. (2019). "مرجع سابق". ص40

325 نصر ربيع. (2009). "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء". جمعية العلوم الاقتصادية السورية. ص11-12

5-1-4-1- سياسات الإنفاق العام في سوريّة:

يعد الإنفاق العام أمراً حيويّاً لكفاءة الاقتصاد، وهو يستهدف مجالات مهمّة في الاقتصاد، عادة ما تكون غير جذابة للقطّاع الخاص كالبنى التّحتيّة وضبط التّلوث ودعم المنتجات الوطنيّة، أو مساعدة العاطلين عن العمل وأصحاب الدّخول المحدودة.[326] ويمكن للدّولة أن تستخدم الإنفاق العام للتّحكّم بهيكل الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها في حجم الاستهلاك والادّخار، وذلك بزيادته أو تخفيضه كونه أحد مكوّنات الطّلب الكلّي.[327]

في سورية تبنّت الدّولة طريق التّطور الاشتراكي منذ منتصف السّتينات، وأخذت على عاتقها إقامة المشاريع العامّة الصّناعيّة والخدميّة، ما زاد من الاستثمارات الحكوميّة، ومن الإنفاق العام، وساهم ذلك بشكل كبير في عجز الموازنات العامّة للدّولة، وأدّى إلى تآكل الاحتياطيّات النّقديّة من القطع الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة الوطنيّة تدريجياً،[328] ما دفع بالحكومة للبدء بممارسة سياسات إنفاق انكماشية منذ منتصف الثّمانينات بغرض تقليص العجز، وعدم زيادة المديونيّة الخارجيّة، وساعدت هذه السّياسة على تكوين احتياطي نقدي لا بأس به بالعملة الوطنيّة، لكنّها كانت على حساب الإنفاق العام، وخصوصاً الاستثماري منه. وبشكل عام، يمكن القول أنّ السّمة الأبرز لسياسات الإنفاق العام طيلة الفترة الّتي سبقت عام 2011 هي سياسة التّمويل بالعجز والاقتراض من المصرف المركزي لسد الفجوة الكبيرة بين الإنفاق العام والإيرادات العامّة للدّولة، ومع بداية الحرب بدأت بعض المناطق بالخروج عن السّيطرة، وخسرت الدّولة نتيجة لذلك أهم القطّاعات الإنتاجيّة ومناطق إنتاج النّفط والغاز والقمح، ما أدّى إلى تراجع النّاتج المحلّي الإجمالي، وارتفاع حجم المستوردات لتعويض النّقص الحاصل في الإنتاج، فازداد عجز ميزان المدفوعات، وازداد حجم البضائع المدخلة بأساليب غير مشروعة، الأمر الّذي زاد من

---

326 ديوب محمد. (2018). "مرجع سابق". ص99

327 صقر محمد. شرف سمير. غدير هيفاء. (2008). "الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 30. العدد 3. ص 145

328 إسماعيل عصام. (2018). "انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 40. العدد4. ص 73-74

انكماش الاقتصاد،[329] وفي الوقت نفسه تضاعف الإنفاق العام لتمويل العمليّات العسكريّة وإصلاح الأضرار في شبكات الكهرباء والطّرق والاتصالات والمياه وغيرها، وازداد الإنفاق على الإعانات خاصّة للمواد الأساسيّة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأوليّة، وبالتّالي أصبح من الضّروري زيادة مصادر التّمويل العام، مع ضعف الإيرادات الضّريبيّة نتيجة التّهرب الضّريبي وفساد أجهزة الجباية وسوء الأوضاع المعيشيّة، ما زاد من القروض الخارجيّة، وأدّى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنيّة، وزيادة المضاربة عليها، وبالتّالي خسارة الاحتياطيّات النّقديّة.[330]

يمكن القول أنّ سورية في العقدين الأخيرين، قبل الحرب وخلالها وحتّى بعدها، حاولت انتهاج سياسات اقتصاد السّوق الاجتماعي الّتي تسعى إلى إعادة توزيع الدّخل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، معتمدة في ذلك بشكل كبير على الإنفاق الجاري، كونه يفسح مجالاً واسعاً لمثل هذه الأهداف من خلال الإنفاق على الرّواتب والخدمات المختلفة كالتّعليم والصّحّة والضّمان الاجتماعي. في سوريّة تقسم النّفقات العامّة إلى قسمين رئيسين: الأوّل هو الإنفاق الجاري، ويتضمن تمويل متطلّبات أعباء القطّاع الإداري للحكومة كالأمن القومي والقضاء والخدمات والمرافق العامّة وغيرها، وأهم بنوده الرّواتب والأجور والمعاشات التّقاعديّة، ونفقات الماء والكهرباء والاتصالات، والتزامات واجبة الأداء كتكاليف الدّين العام وشهادات الاستثمار، والثّاني هو الإنفاق الاستثماري، الّذي ينطوي غالباً على نفقات تمويل المشاريع الاستثماريّة لاسيما في مجال البنية التّحتيّة ومشاريع القطّاع العام.[331] يغلب الإنفاق الجاري عموماً على النّفقات العامّة في الاقتصاد السّوري، حيث تنخفض مخصصات الإنفاق الاستثماري لمصلحة الإنفاق الجاري بسبب ما يسمّيه بعض الاقتصاديين السوريين بـــ "عقلنة الإنفاق"، إلّا أنّ لذلك آثاراً سلبية في المدى طويل الأجل، فهو يؤدي إلى تراجع معدلات النّمو الاقتصادي، وتراجع الإنتاج وانخفاض الصّادرات وزيادة الواردات ونقص القطع الأجنبي، خاصة في ظل صعوبة توجيه القطّاع الخاص نحو الأهداف

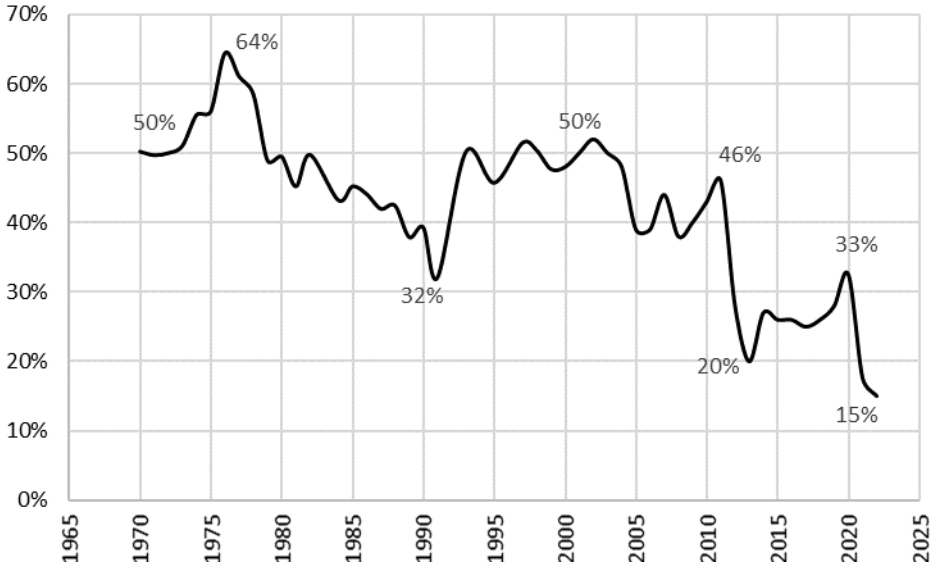
---

329 فاضل حسن. (2021). "واقع السياسة المالية في سورية بين عامي 2011 و2019". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 43. العدد 1. ص 419-420

330 كنعان علي. (2019). "إعادة توزيع الدخل في ضوء السياسة المالية الحالية في سورية". المرصد العمالي للدراسات والبحوث. دمشق. ص19

331 حساني عبد الرزاق. (2013). "السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 29. العدد 3

العامّة.[332] كما يعاني الإنفاق الاستثماري في سوريّة انخفاضاً في نسب التّنفيذ وفروقاً بين الفعلي والمخطّط، حيث لا تتجاوز نسب التّنفيذ 75%، في حين أنها تتجاوز 98% في الدّول المتقدّمة، ويعكس ذلك انكماشاً في الاقتصاد، حيث يزداد الرّكود كلّما انخفض حجم تنفيذ الموازنة بسبب تجميد الأموال الّتي قد تستعمل في مجالات أخرى.[333] يبلغ متوسّط الإنفاق الاستثماري في الموازنات العامّة أقل من 25%، ويوضح الشّكل التّالي الاتجاه العام المنخفض في حجم الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الاقتصاد السّوري خلال المدة 2000 –2022:



الشكل رقم (32) – نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الموازنات التقديريّة في سوريّة للأعوام 1970 – 2022[334]

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية – فصل المالية لأعوام مختلفة 2015 – 2023

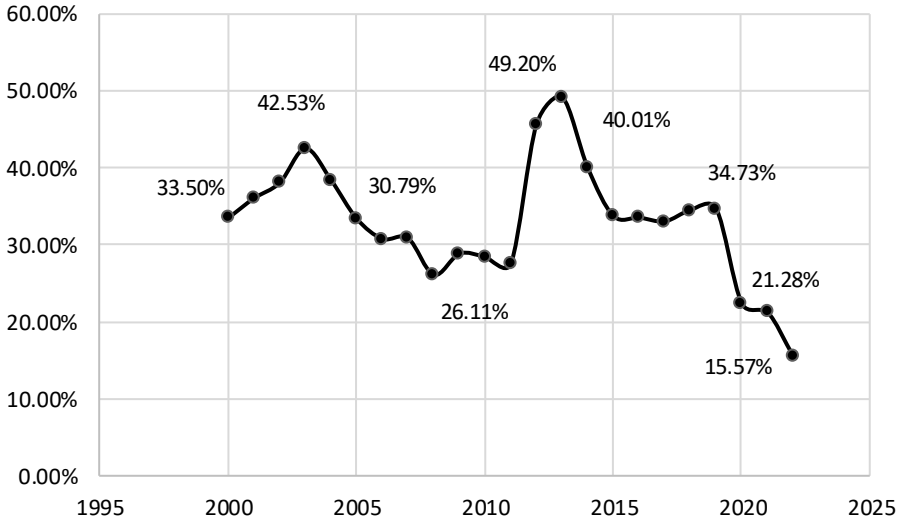
وتشير الأرقام إلى أنّ تراجع الإنفاق الاستثماري ترافق مع تراجع في إجمالي الإنفاق العام بشقّيه الجاري والاستثماري، وهو ما يعكس تراجعاً في الأداء الحكومي، وفي نسب تنفيذ الموازنات العامّة، ويؤكد ذلك الشّكل البياني التّالي، الّذي يبيّن الانخفاض الكبير في الإنفاق العام الكلّي بالنّسبة إلى الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري خلال المدة 2000 – 2022، والّذي بلغ حدّه الأدنى في عام 2022 بنسبة لا تتجاوز 16%:

---

[332] منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF. (2023). "موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية". ص10

[333] صقر محمد. شرف سمير. غدير هيفاء. (2008). "مرجع سابق". ص 148

[334] بيانات المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية. فصل المالية لأعوام مختلفة 2015 - 2023



الشّكل رقم (33) – نسبة النفقات العامّة إلى الدّخل القومي السّوري للأعوام 2000 – 2022

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة

فصل الماليّة والحسابات القوميّة لأعوام مختلفة 2015 – 2023

وهذا الانخفاض لا يقتصر على نسبة الإنفاق العام من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري فحسب، وإنّما يتعدّى ذلك ليشمل انخفاض نسبته مقارنة مع الإنفاق العام في الدّول الأخرى أيضاً، حيث يبلغ متوسّط الإنفاق العام للفرد الواحد أكثر من 1,000 دولار سنوياً في دول الجوار، ويتجاوز عتبة الـــ 6,000 دولار في البلدان المتقدّمة، في حين لا يتجاوز 400 دولار بالمتوسّط في الاقتصاد السّوري،[335] يبيّن الجدول الآتي نصيب الفرد من الإنفاق العام في الاقتصاد السّوري خلال الفترة 2000 – 2022:

الجدول رقم (19) نصيب الفرد من الإنفاق العام في سوريّة (ألف ل.س) خلال المدّة 2000 – 2022

السنة	النفقات العامة	عدد السكان	نصيب الفرد من النفقات العامة / ل.س	سعر الصرف الرسمي ل.س/$	نصيب الفرد من النفقات العامة / $
2000	275,400,000	17,921	15,367	47	329
2001	322,000,000	16,720	19,258	47	412
2002	356,389,000	17,130	20,805	47	446
2003	420,000,000	17,550	23,932	47	512
2004	449,500,000	17,921	25,082	47	537

يتبع في الصفحة التالية

[335] صقر محمد. شرف سمير. غدير هيفاء. (2008). "مرجع سابق". ص 149

السنة	النفقات العامة	عدد السكان	نصيب الفرد من النفقات العامة / ل.س	سعر الصرف الرسمي ل.س/$	نصيب الفرد من النفقات العامة / $
2005	460,000,000	18,269	25,179	47	539
2006	495,000,000	18,717	26,447	47	566
2007	588,000,000	19,172	30,670	47	657
2008	600,000,000	19,644	30,544	47	654
2009	685,000,000	20,125	34,037	47	729
2010	754,000,000	20,619	36,568	47	786
2011	835,000,000	21,124	39,528	48	818
2012	1,326,550,000	21,639	61,304	65	948
2013	1,383,000,000	22,169	62,384	109	573
2014	1,390,000,000	20,982	66,247	154	430
2015	1,554,000,000	21,139	73,513	237	310
2016	1,980,000,000	21,295	92,980	461	202
2017	2,660,000,000	21,700	122,581	493	249
2018	3,187,000,000	21,901	145,518	437	333
2019	3,882,000,000	22,146	175,291	437	402
2020	4,000,000,000	22,515	177,659	880	202
2021	8,500,000,000	22,923	370,807	1,256	295
2022	13,325,000,000	23,281	572,355	2,506	228

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية

فصل المالية والحسابات القومية لأعوام مختلفة 2015 – 2023

يُلاحظ من الجدول السّابق انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق العام في الاقتصاد السّوري خاصّة في سنواته الأخيرة، وهو ما يعكس انخفاض الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري عموماً، ويمكن أن يعزى ذلك إلى سببين رئيسين، الأوّل هو ضعف الإيرادات العامّة خاصّة الضّريبيّة منها، والثّاني اعتماد الإنفاق العام في سوريّة على قطّاع النفط كمصدر رئيس من مصادر التّمويل، وهو ما عرّض الاقتصاد السّوري إلى صدمات متتالية بسبب تذبذب أسعاره، وخروج العديد من الحقول والآبار عن السّيطرة الحكوميّة بفعل الحرب، ومن المؤكّد أنّ سياسات الماليّة العامّة الكفؤة لابد لها من الاعتماد على قطّاعات اقتصاديّة أخرى في تمويلها للإنفاق العام، كي

تتمكّن من تقديم الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة، وتوفير البنى التّحتيّة الأساسيّة اللّازمة لعمليّة التّنمية الاقتصاديّة والبشريّة، بما يحقق مستوى الرّفاه الاجتماعي الّذي يحد من الفقر وعدم المساواة بين جميع فئات المجتمع.

5-1-4-2- السّياسات الضّريبيّة في سوريّة:

تعرّف الإيرادات العامّة بأنّها موارد اقتصاديّة تحصل عليها الدّولة في شكل تدفّقات نقديّة لتغطية النّفقات العامّة،[336] وذلك بهدف إشباع الحاجات العامّة وتحقيق التّوازن الاقتصادي والاجتماعي،[337] وتعد الضّرائب من أهم أنواعها سواء من حيث حجمها أو نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامّة، خاصّة مع تطور الدّور الّذي تضطّلع به الدّولة في الاقتصاد سواء في الدّول المتقدّمة أو النّامية.[338] وتعرّف الضّريبة بأنّها استقطاع نقدي تفرضه السّلطات العامّة على الأشخاص الطّبيعيّين والاعتباريّين وفقاً لمقدرتهم التّكليفيّة بقصد تغطية الأعباء الماليّة العامّة، ولتحقيق أهداف محددة للدّولة.[339] أمّا النّظام الضّريبي عموماً فهو من الوسائل المهمة الّتي تمنح الدّولة قوة التّأثير في الأنشطة الاقتصاديّة والماليّة بهدف تحقيق التّنمية بكافّة جوانبها المتنوّعة،[340] ويمكن تعريف النّظام الضّريبي السّوري بأنّه مجموعة من التّشريعات المتباينة الّتي تشمل ضرائب ورسوم نوعيّة (مباشرة وغير مباشرة) صدرت بمراسيم تشريعيّة متلاحقة ومتعدّدة يعود بعضها إلى ما يزيد عن (40 – 50) سنة، بغرض تنظيم عمل الدّوائر الماليّة وعمليّة جباية الضّرائب المباشرة، وهو ما جعلها متداخلة ومعقدة، كونها لم تعدّل جذرياً وبشكل واضح لتواكب التّطورات والتّغيرات التي حدثت في بنية الاقتصاد السّوري،[341] ونتج عن ذلك نظام ذو مطارح متعدّدة،

---

336 الوادي حسين. عزام أحمد. (2007). "مبادئ المالية العامة". دار السيرة. الطبعة الأولى. عمان. ص52

337 ناشد سوزي عدلي. (2008). "أساسيات المالية العامة". منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الأولى. ص87

338 المللي قمر. طقطق محمد جمال. نقار عثمان. (2021). "أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية – دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2020". مجلة جامعة البعث. المجلد44. العدد6. ص.93

339 بن صغير عبد المؤمن. (2013). "واقع وإشكالية الجباية في الجزائر – صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل". مجلة الندوة للدراسات القانونية. العدد الأول. ص91

340 البعاج محمد قاسم. (2014). "المحاسبة الضريبية – أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق". مجلة العلوم الإدارة والاقتصادية، المجلد الرابع. ص296

341 الجليلاتي محمد. (2001). "النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاح". جمعية العلوم الاقتصادية. ورقة بحثية

وليد قوانين وتشريعات عديدة، وُضعت في ظروف مختلفة، خلقت في بنيته تبايناً واضحاً من حيث الوجهة الفقهية وجهة وأساليب التّطبيق وإجراءات الجباية.[342]

بشكل عام، مرّ تطوّر النّظام الضّريبي السّوري عبر مراحل عديدة بدأت أُولاها بعد الاستقلال، حيث صدر العديد من المراسيم والقوانين الضّريبيّة الّتي تفرض على الأفراد والشّركات ضرائب تدفع للدّولة كالقانون رقم /96/ لعام 1967 على سبيل المثال، الّذي أوجب على الشّركات العامّة دفع الضّرائب للدّولة شأنها شأن القطّاع الخاص، صدر بعد ذلك في المرحلة بين عامي 1985 – 2000 جملة من المراسيم الّتي كان أبرزها قانون المغتربين رقم /19/ لعام 1990 القاضي بمنح إعفاءات جمركيّة متعدّدة للسّوريين المغتربين الرّاغبين في العودة وإقامة مشاريع داخل سوريّة، وقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 القاضي بمنح إعفاءات ضريبيّة للمستثمرين لمدّة خمس سنوات مع إعفاء كامل من الرّسوم الجمركيّة عند تأسيس المشروع، وتمّ تعديله لاحقاً في عام 2000 بالقانون رقم /7/ بزيادة الإعفاءات الضّريبيّة لمشاريع الاستثمار وتخفيض ضريبة الدّخل للشّركات المساهمة من 32% إلى 25%،[343] ومنذ عام 2000 وحتّى 2011، سعت السّياسات الماليّة نحو زيادة الحصيلة الضّريبيّة وتفعيل وظيفة الضّرائب كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الدّخل تحقيقاً لمعايير العدالة الاجتماعيّة، وتمّ توسيع القاعدة الضّريبيّة على السّلع الكماليّة وفق المرسوم رقم /61/ لعام 2004،[344] ووصلت معدّلات الضّريبة المفروضة على الدّخل إلى 35% على الأرباح و20% على الرّواتب،[345]، وعُدّلت أَيضاً في عام 2023،[346] فازدادت الإيرادات الضّريبيّة خاصة غير النّفطيّة منها، وارتفعت حصيلتها من حوالي 36% من إجمالي الإيرادات في عام 2000[347] إلى نحو 55% في عام 2021، عدا الإيرادات الاستثنائية،[348] ومع ذلك استمرّ العبء الضريبي

---

342 رجب محمود، فضلية عابد. (2022). "مرجع سابق". ص14

343 قومان مناف. (2018). "سياسات الإدارة الضريبية في سورية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص1

344 القاضي حسين. (2011). "السياسة الضريبية في سورية"، ورقة عمل. ندوة الثلاثاء الاقتصادية رقم 24. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق

345 معدلات الضريبة الدخل في قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003.

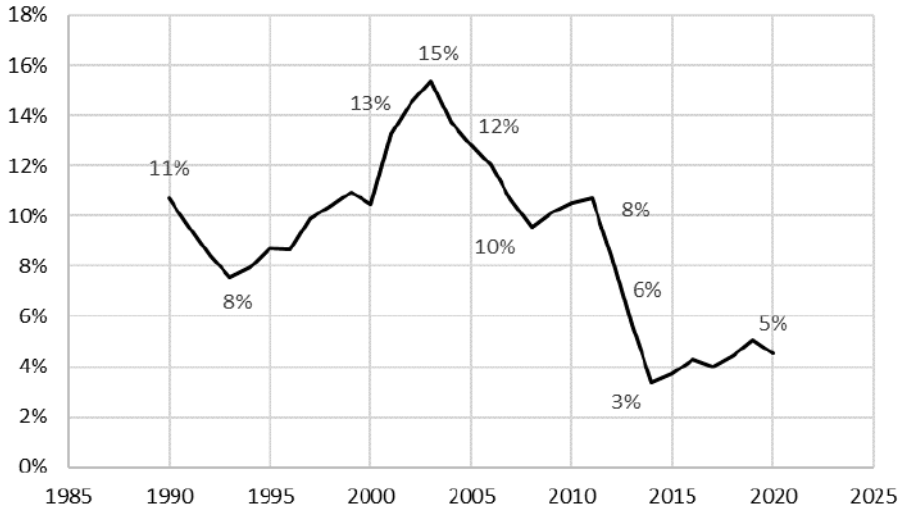
346 تم تعديل نسبة الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور إلى 15% كحد أعلى بالمرسوم التشريع رقم /30/ لعام 2023.

347 قومان مناف. (2018). "مرجع سابق". ص2

348 المجموعة الإحصائية لعام 2022 – فصل المالية – الواردات التقديرية في الموازنة العامة لعام 2021

في التّراجع طيلة هذه المرحلة كما هو موضّح في الشّكل البياني الآتي _ بحسب توفر البيانات_ حيث يمكن التّعبير عن قيمة العبء الضّريبي من خلال العلاقة الرّياضيّة التّالية:

العبء الضّريبي = حجم الاستقطاع الضّريبي / النّاتج المحلّي الإجمالي[349]



الشكل رقم (34) – العبء الضريبي في الاقتصاد السوري خلال المدة 1990 – 2020

إعداد الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية

فصل الحسابات القومية – فصل المالية – للأعوام 1991 – 2021، و(الملّي، 2021، ص119)

يلاحظ من الشّكل أعلاه الانخفاض الشّديد للعبء الضّريبي في الاقتصاد السّوري – نسبة الاستقطاعات الضّريبيّة إلى النّاتج المحلّي الإجمالي – خلال العقود الثّلاثة الأخيرة، بمتوسّط لم يتجاوز 9% طيلة هذه الفترة، وبحد أعلى بلغ حوالي الـــ 15% في عامي 2002 و2003، وحد أدنى بلغ حوالي 3% في عام 2014.

يعبّر العبء الضّريبي عن مدى التّوازن بين الدّخل القومي وقدرة الدّولة على تحقيق الاستقطاعات الضّريبيّة من هذا الدّخل لتمويل الأعباء والالتزامات المترتّبة عليها، كما يعبّر عن المقدرة التّكليفيّة العامّة للاقتصاد الوطني، وعن المقدرة التّكليفيّة للفرد، وهذه الأخيرة ترتبط بفكرة العدالة في توزيع العبء الضّريبي. تؤكّد جميع البيانات المتوفّرة على تراجع العبء الضّريبي في الاقتصاد السّوري بنسبة تصل إلى حوالي 60% بين الفترة الّتي سبقت الحرب والفترة الّتي تلتها، وعلى الرّغم من ارتفاع معدلات الضّريبة المطبّقة، إلا أنّ

[349] ويمكن حساب العبء الضريبي بقسمة إجمالي الضرائب والرسوم على الدخل القومي بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي.

الحصيلة الضّريبيّة بقيت منخفضة بشكل كبير مقارنة مع باقي دول العالم، حيث يبلغ متوسط العبء الضريبي على سبيل المثال، في ألمانيا 45% وفي الولايات المتحدة 32%، وفي المغرب 22.2% وتونس 25.6% وفي الأردن 24%،[350] في حين أنّه لم يتجاوز 9% بالمتوسّط في سوريّة خلال المدة 1990 – 2020 كما تبين سابقاً.

ويمكن أن يعزى ذلك للاستثناءات والإعفاءات الكثيرة الّتي تشمل قطّاعات وفعاليّات واسعة من الاقتصاد الوطني، الّتي تؤدّي بدورها إلى انخفاض أعداد المكلّفين، كما أنّ ضعف الوعي والتّهرب الضّريبي يساهم في انخفاض الحصيلة الضّريبيّة وبالتّالي تدهور العبء الضّريبي. لقد ساهمت كثرة التّشريعات الضّريبيّة وتعدد القوانين والمراسيم وتعديلاتها في توسيع الفجوة بين إدارة الجباية في الدّوائر الضّريبيّة والمكلّفين، ونشر حالة من الإرباك والعلاقات غير المشروعة، ما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري وغياب الشّفافيّة، وأفقد النّظام الضّريبي السّوري أهم مقوّمات التّأثير والفعاليّة؛ كالعدالة والملاءمة والوضوح، ما أضر بإيرادات الخزينة العامّة للدّولة، وأدّى إلى عرقلة عمليّة التّنمية الاقتصاديّة، وخلق بيئة غير جذابة للاستثمار، وبذلك فهو لم يحقق حتى هدفه المالي، عدا عن فشله في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[351] تعد هذه المشكلات من أكبر عيوب نظام الضّرائب السّوري _ نظام الضّرائب النّوعيّة _ الّتي تعاني من ضعف في الوعي الضّريبي، وسوء العلاقة بين المكلّف والإدارة الماليّة،[352] في حين يتميز نظام الضّريبة الموحدة بمراعاته لمقدرة المكلّف، وسعيه لتسهيل عمليّة التّكليف وعدم تعقيدها؛ ما يزد من الوعي ويقلّل التّهرب الضّريبي، وهو ما تتبنّاه أغلب الدّول المتقدّمة. إنّ بقاء النّظام الضّريبي على هذا الحال، يعاني مشكلات مزمنة في المطارح والتّحصيلات والعدالة يهدّد الإيرادات العامّة، ويضعف من الإنفاق الاستثماري، الّذي يفترض به أن يساهم بفاعليّة في المشاريع العامّة التّنمويّة، وهو ما سيدفع بالدّولة للاعتماد على التّمويل الخارجي والاستدانة من المؤسسات الدّولية ذات الأجندات السّياسيّة.[353]

---

350 المللي قمر. طقطق محمد جمال. نقار عثمان. (2021). "مرجع سابق". ص.103

351 الجليلاتي محمد. (2001). "مرجع سابق". ورقة بحثية

352 هديوة ندى. (2016). "الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية". أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد - جامعة دمشق. ص12

353 قومان مناف. (2018). "مرجع سابق". ص6-7، ص13

5-1-4-3- سياسات الدّعم الحكومي:

يعرّف الدّعم الحكومي بأنّه كل ما تتحمّله الموازنة العامّة للدّولة من فروق سعريّة للسّلع والخدمات عن أسعارها الاقتصاديّة، في إطار مسؤوليّتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، أي أنّه مساهمة ماليّة تقدّمها الحكومة لأفراد المجتمع، بغية تحقيق أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة.[354] تختلف برامج الدّعم بحسب الهدف المراد تحقيقه، فهناك دعم مباشر وغير مباشر، سلعي وخدمي، للمستهلكين وللمنتجين، وغير ذلك من أنواع وتصنيفات الدّعم،[355] والّتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيستين:

مجموعة برامج الدّعم النّقدي:[356] وتضم المساعدات الاجتماعيّة والعائليّة، والتّحويلات النّقدية المشروطة كالتحاق الأطفال بالمدارس، أو القيام بالزّيارات الدّوريّة للمراكز الصّحيّة.[357]

مجموعة برامج الدّعم العيني: وتشمل توفير سلع أو خدمات معيّنة للفقراء وللفئات الأكثر تضرّراً بأسعار مخفّضة، ويعد هذا النّوع من الدّعم الأفضل في حالات التّضخّم المرتفع حيث تتآكل قيمة المعونات النّقديّة في تلك الظّروف، وتضم هذه المجموعة ثلاثة أنواع رئيسة:[358] برامج دعم الغذاء، برامج دعم الطّاقة، وبرامج دعم الإسكان.[359]

عموماً، تتباين الآراء حول نظام الدّعم الأكثر فاعليّة، فالبعض يؤيّد الدّعم النّقدي لأنّه يوفر الحريّة في اختيار السّلع، والبعض الآخر يرى أنّ الدّعم العيني أكثر عدالة كونه يحدّد الفئات المستحقّة للدّعم، خاصّة في اقتصادات الدّول النّامية الّتي تعاني من مشاكل نقص المعلومات،[360] وضعف الأجهزة الإداريّة والمؤسساتيّة،

---

354 اسماعيل علي سيد. (2016). "الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي". مجلة الدراسات العربية. المجلد 33. العدد 5. جامعة المينا. مصر. ص2752

355 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2008). "نتائج المسح الميداني لقياس تطوير منظومة الدعم في مصر". مجلس الوزراء المصري. القاهرة. مصر. ص7-10

356 أبو زيد مها. (2019). "نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول". جامعة الإسكندرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 56. العدد3. ص157-158

357 United Nations Development Program UNDP. (2009). “Conditional cash transfers schemes for alleviating human poverty: Relevance for India”. P9-10

358 حسين مجدي. غانم حسين. (2021). "آلية ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز". المجلة العلمية للبحوث التجارية. المجلد 42. العدد3. ص 16-17

359 Subbarao K & Others. (1997). “Safety net programs and poverty reduction – Lessons from cross country experience. The World Bank. P55, P61

360 Tabor Steven. (2002). “Assisting the poor with cash: Design and implementation of social transfer programs. Human development network. The World Bank. P35

وارتفاع معدلات التّضخّم،[361] وعدم مرونة العرض.[362] عموماً، يمكن توزيع الدّعم الحكومي بأسلوبين: شمولي، واستهدافي، عادة ما يُعتمد أسلوب الدّعم الشّمولي في الدّول النّامية الّتي تفتقر لنظام معلومات شامل وقدرات تكنولوجيّة متطوّرة لضمان وصوله إلى جميع أفراد المجتمع وذلك يستنزف موارد الدّولة، أمّا الدّول المتقدّمة فتعتمد أسلوب الدّعم الاستهدافي الّذي يستند إلى معايير مدروسة لتحديد المستحقّين الحقيقيّن للدّعم.[363]

في سوريّة، يغلب على سياسات الدّعم؛ الدّعم الاجتماعي، الّذي يعتمد أسلوب الدّعم العيني الشّمولي، حيث يتم دعم الخبز والمواد التّموينيّة كالسّكر والشّاي والرز، والمشتقّات النّفطيّة كالوقود والغاز، ومستلزمات الإنتاج الزّراعي، والكهرباء وغيرها..، وهذه السّياسة متّبعة منذ عقود، ويمكن اعتبارها كتعويض عن انخفاض المستوى العام للرواتب والأجور في سوريّة. منذ مطلع السّتينات أخذت الحكومة على عاتقها تبنّي سياسات الدّعم انطلاقاً من كون سوريّة تحمل طابعاً اشتراكياً يؤمن بالملكيّة العامّة لوسائل الإنتاج، ما يفرض عليها دوراً أكبر، واتساعاً في دائرة التّدخّل لتحقيق الأهداف العامّة اقتصادياً واجتماعياً.[364] واستمرّت الدّولة بهذه السّياسة حتّى عام 2006/2005، حيث أعلنت الانتقال إلى اقتصاد السّوق الاجتماعي، واتجهت نحو رفع الدّعم تدريجياً وصولاً إلى الأسعار الحقيقيّة، بدافع أسباب عديدة أهمّها، العجز المتراكم في الموازنات العامّة الّذي قدّر في عام 2022 بنحو 4,118 مليار ليرة سوريّة،[365] وانخفاض الإيرادات العامّة الضّريبيّة والنّفطيّة منها خاصة بعد الحرب، وارتفاع تكاليف الإنتاج واستيراد المواد الأوليّة نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصاديّة والفساد، بالإضافة إلى خروج كثير من الأراضي الزّراعية والآبار النّفطيّة عن السّيطرة الحكوميّة في مناطق الشّمال والشّمال الشّرقي السّوري، الغنيّة بتربتها وبثرواتها النّفطيّة.[366] كل ذلك دعا الحكومة لتحويل الدّعم من دعم مطلق شمولي إلى دعم موجه استهدافي،

---

[361] Subbarao K & Others. (1997). “Previous reference”. P22

[362] Rogers Beatric, (2003). “Food-based safely nets and related programs. The World Bank. P2

[363] خضور رسلان. (2019). "مرجع سابق". ص16

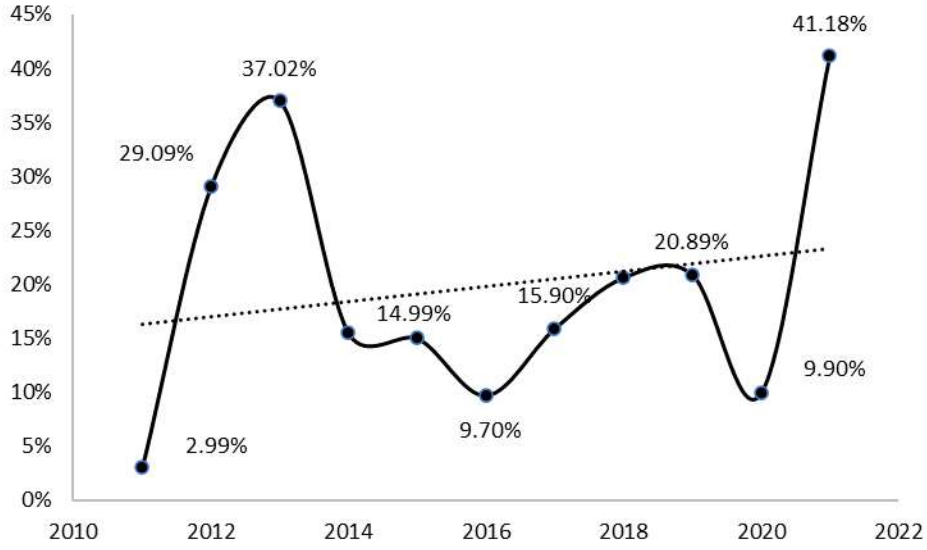
[364] عبد السلام سارة. (2021). "الناتج المحلي في سورية – تعرف على سمات الاقتصاد السوري". https://bit.ly/33wgmvw

[365] الوكالة العربية السورية للأنباء سانا. (2022). "مجلس الشعب يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2022". https://bit.ly/3HkaGCd

[366] كيكي محمد. (2022). "إمكانية الانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في ظل تداعيات الحرب على سورية". ص19

وهو ما يعد أكثر صلة بأهداف العدالة وإعادة التّوزيع. إلّا أنّ الانتقال إلى الدّعم الاستهدافي لم يكن بالأمر الهيّن، حيث واجه كثيراً من العقبات بسبب قلّة البيانات وضعف التّقانات المستخدمة، وصعوبة تحديد الفئات المستهدفة، فتم اعتماد عدد من المعايير الّتي لم تكن عادلة في تحديد المستحقّين الحقيقيّين للدّعم، كسعة محرك السّيارة وتاريخ صنعها، أو عدد العقارات الممتلكة، أو السّجل التّجاري،[367] وبذلك لم تتمكّن الحكومة من توجيه الدّعم نحو الشّرائح والفئات الأكثر احتياجاً بشكل فعّال.

بشكل عام، ازدادت نفقات الدّعم الاجتماعي بنسبة كبيرة بعد الحرب، وعلى الرّغم من تذبذبها طوال العقد الأخير إلّا أنّ اتجاهها العام كان متصاعداً، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الدّعم في عام 2003 نحو 2.6% من إجمالي الإنفاق العام،[368] ونحو 3% في عام 2011، في حين وصلت هذه النّسبة لأعلى مستوى لها في عام 2021 بنحو 41%، ويوضّح الشّكل التّالي نسبة الدّعم الاجتماعي إلى إجمالي النّفقات العامّة في الموازنات العامّة للدّولة في سوريّة بحسب توفر البيانات عن المدّة 2010 – 2021:



الشكل رقم (35) – نسبة الدّعم الاجتماعي إلى إجمالي النّفقات العامّة خلال الفترة 2010 – 2021

إعداد الباحث – بيانات المكتب المركزي للإحصاء – فصل المالية للأعوام 2011 – 2022

[367] دستور الجمهورية العربية السورية. (2012). ص7. https://bit.ly/3M66LMO

[368] صقر محمد. شرف سمير. غدير هيفاء. (2008). "مرجع سابق". ص150

في عام 2022 حاولت الحكومة التخفيف من حدّة المشاكل الاقتصاديّة المتراكمة، وسعت نحو تحسين الأوضاع المعيشيّة المتردّية، إلّا أنّ الخطوات والإجراءات الّتي اتّخذتها من قبيل رفع الدّعم ومحاولة تخصيصه؛ والّتي ترافقت مع تضخّم كبير في أسعار السّلع والمواد الأساسيّة، أدّت إلى نتائج عكسيّة، فمع تدهور قيمة اللّيرة السّوريّة، تراجعت القدرة الشّرائيّة للمواطنين بشكل مضاعف، وتصاحب ذلك مع تراجع شديد في الأجور الحقيقيّة لجميع العاملين خاصّة في القطّاع العام. في ظل هذه الظّروف، أصبح قرار إلغاء الدّعم أو تخفيضه قراراً كارثياً، لقد كان الانتقال إلى الدّعم الاستهدافي يهدف أساساً لمعالجة موضوع استغلال وسوء استخدام الدّعم المقدّم للجميع (الأغنياء والفقراء) ولإيجاد موارد اقتصاديّة بديلة لتمويله؛ وفي مقدّمتها إيرادات الإنتاج الزّراعي والصّناعي، ولضبط إيرادات التّجار ومكافحة التّهرب الضّريبي، لكنّها جاءت متأخّرة جداً، وفي غير وقتها، ففي ظل سوء الأوضاع العامّة أدّت هذه السّياسات إلى زيادة المتاجرة بالسّلع والمواد المدعومة في السّوق السّوداء بسبب ارتفاع الطّلب عليها، الأمر الّذي خلق سماسرة جدد وحلقات فساد جديدة، وأفرز طبقة من (أثرياء الحرب) على حساب الغالبيّة من الفقراء ومحدودي الدّخل،[369] الّذين اضطرّتهم الظّروف لتقليص إنفاقهم إلى الحدود الدّنيا حتّى على المواد الغذائيّة، ودفعتهم للبحث عن لقمة العيش، والقوت اليومي حتّى إن كان ذلك عن طريق أعمال غير شرعيّة وغير قانونيّة – علماً أنّ ملايين السّوريّين يصنّفون تحت خط الفقر وفق تّقارير الأمم المتحدة.[370] لقد أخفقت جميع التّعديلات الّتي أُجريت على برامج الدّعم في تحقيق الأهداف السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الّتي تسعى إليها الحكومة، ويمكن القول أنّها فشلت في إعادة توزيع الدّخل أيضاً، ذلك أنّها لم تستطع اختيار التّوليفة المناسبة والتّوقيت المناسب والملائم لوضع الاقتصادي السّوري، على الرغم من محاولاتها المستمرّة زيادة مخصّصات الدّعم وتوجيهه للمستّحقّين طيلة السّنوات الأخيرة. يوضّح الجدول الآتي؛ بند الدّعم الحكومي في الموازنات العامّة للدّولة خلال العقد الأخير، والّذي بلغ ذروته بنسبة تجاوزت الـــ 41% من إجمالي الموازنة في عام 2021:

---

[369] ياسين إبراهيم. (2022). "قواعد الدعم الحكومي الجديد في سورية: مبرراته وتداعياته المحتملة". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. سلسلة: تقييم حالة. ص5

[370] طارق محمد. (2022). "90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر". وكالة الأناضول https://bit.ly/3IX&Apr

الجدول رقم (20) – الدّخل القومي والدّعم الحكومي في الموازنات العامّة في سوريّة خلال المدّة 2011 – 2021 (مليار ل.س)

البيان / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدخل القومي	3,033	2,906	2,811	3,474	4,604	5,901	8,045	9,229	11,179	17,870	39,950
النفقات العامة	**835**	**1,327**	**1,383**	**1,390**	**1,554**	**1,980**	**2,660**	**3,187**	**3,882**	**4,000**	**8,500**
الدعم الاجتماعي	25	386	512	215	233	192	423	657	811	396	3,500
باقي النفقات الجارية	430	566	596	795	911	1,278	1,559	1,705	1,971	2,304	3,500
النفقات الاستثمارية	380	375	275	380	410	510	678	825	1,100	1,300	1,500
الإيرادات العامة	**835**	**1,327**	**1,383**	**1,390**	**1,554**	**1,980**	**2,660**	**3,187**	**3,882**	**4,000**	**8,500**
الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية	325	424	165	117	172	254	323	409	563	812	2,540
الإيرادات غير الضريبية	324	536	469	749	808	1,085	1,583	1,968	2,373	1,733	3,476
الإيرادات الاستثنائية	186	367	749	524	574	641	754	810	946	1,455	2,484

المصدر: الموازنات العامّة للدّولة وبيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

5-1-4-4- سياسات التّوظيف والأجور:

إنّ النّهج الاشتراكي الّذي تبنّته الدّولة في إدارة شؤونها السّياسيّة والاقتصاديّة منذ مطلع السّتينات، والّذي يقوم على ملكيّة الدّولة لوسائل الإنتاج[371] _ الّتي يقع على عاتقها إدارة الشّؤون العامّة _ استمر حتّى بعد عام 2005 حين أُعلن التّوجه نحو اقتصاد السّوق الاجتماعي، وحتّى بعد اندلاع الحرب في عام 2011، إنّ هذا التّخطيط شديد المركزيّة الّذي يعد السّمة الأبرز للاقتصاد السّوري طيلة العقود الأخيرة، أفرز طبقة جديدة جمعت بين رأس المال ونفوذ السّلطة _ الرّأسماليّة الحكوميّة _ فتحكّمت بأهم مفاصل الدّولة؛ وكوّنت ثروات طائلة _ مستفيدة من الفساد وغياب العدالة والقانون _ على حساب الشّريحة الأكبر من ذوي الدّخل المحدود، الأمر الّذي أدّى إلى تدهور الأوضاع المعيشيّة، وارتفاع معدّلات الفقر وانتشار البطالة، يوضّح الجدول الآتي تغيّر معدّل البطالة في الاقتصاد السّوري خلال العقدين الأخيرين:

الجدول رقم (21) – معدّل البطالة في الاقتصاد السّوري خلال الفترة 2000 – 2022

السنة	مشتغل	متعطل	قوة العمل	معدل البطالة
2000	4,468,000	469,000	4,937,000	9.50%
2001	4,730,000	545,000	5,275,000	10.33%
2002	4,821,757	637,805	5,459,562	11.68%
2003	4,468,600	548,438	5,017,038	10.93%
2004	4,339,286	608,278	4,947,564	12.29%
2005	4,693,494	412,860	5,106,354	8.09%
2006	4,859,948	432,240	5,292,188	8.17%
2007	4,945,977	454,800	5,400,777	8.42%
2008	4,847,898	594,496	5,442,394	10.92%
2009	4,999,229	442,953	5,442,182	8.14%
2010	5,054,456	476,346	5,530,802	8.61%
2011	4,949,238	865,464	5,814,702	14.88%
2012	4,376,895	1,732,342	6,109,237	28.36%
2013	3,804,552	2,599,220	6,403,772	40.59%

يتبع في الصفحة التالية

[371] عبد السلام سارة. (2021). "مرجع سابق". https://bit.ly/33wgmvw

السنة	مشتغل	متعطل	قوة العمل	معدل البطالة
2014	3,219,726	2,586,637	5,806,363	44.55%
2015	2,626,688	2,458,214	5,084,902	48.34%
2016	3,192,148	1,806,998	4,999,146	36.15%
2017	3,431,423	1,661,469	5,092,892	32.62%
2018	3,737,767	1,621,045	5,358,812	30.25%
2019	3,710,740	1,685,554	5,396,294	31.24%
2020	4,528,052	1,198,238	5,726,290	20.93%
2021	4,872,915	1,362,683	6,235,598	21.85%
2022	4,550,797	1,413,661	5,964,458	23.70%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيّة – فصل قوّة العمل للأعوام 2001 – 2023

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل البطالة في الاقتصاد السّوري يبلغ حوالي 21% بالمتوسّط، وبحد أعلى نحو 48% في عام 2015، وبحد أدنى نحو 8% في عام 2005. يضاف إلى ذلك ارتفاع عدد العاملين غير المنتجين _ البطالة المقنعة _ خاصّة في القطّاع الحكومي، الّذي يشكّل حوالي 34% من إجمالي عدد المشتغلين.

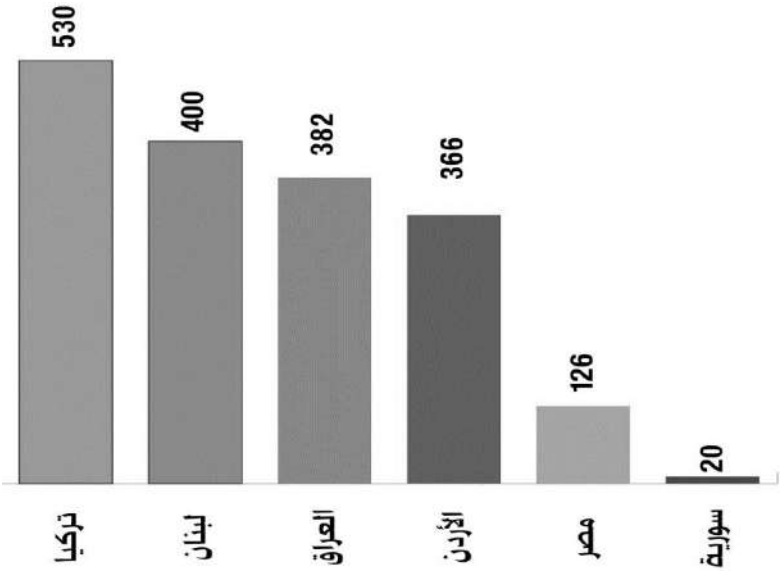
بشكل عام، يعاني نظام الأجور في سوريّة من تدن شديد في مستوياته العامّة، سواء للعاملين في القطّاع الحكومي أم القطّاع الخاص، وتعد حصّة العمل المحسوبة سابقاً _ إجمالي التّعويضات الّتي يتقاضاها العاملون _ والّتي لم تتجاوز 33% بالمتوسّط من الدّخل القومي، دليلاً واضحاً على انخفاض المستوى العام للأجور، علماً أنّ هذه النّسبة اشتملت على الدّخل المختلط (دخول أصحاب العمل الحر)، وهي تشتمل على جميع التّعويضات والبدلات والمزايا الّتي يتقاضاها العاملون، ولا يبقى من التّعويضات المحتسبة إلّا عنصر وحيد هو المعاشات التّقاعديّة وتعويضات نهاية الخدمة، وإذا ما تم إضافتها للنّسبة، لن تشكّل الزّيادة الحاصلة في حصّة العمل ما قدره 0.70% بالمتوسّط من الدّخل القومي، كما هو موضّح في الجدول التّالي عن المدة 2000 – 2022:

الجدول رقم (22) – نسبة المعاشات التّقاعديّة وتعويضات نهاية الخدمة إلى الدّخل القومي
(ل.س) خلال المدّة 2000 – 2022

السنة	المعاشات التقاعدية المدفوعة	تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة	المجموع	الدخل القومي	%
2000	1,943,573,801	2,502,871	1,946,076,672	828,659,000,000	0.23%
2001	2,530,091,799	1,431,503	2,531,523,302	892,774,000,000	0.28%
2002	3,107,873,917	47,832,535	3,155,706,452	871,418,000,000	0.36%
2003	4,039,844,595	62,889,770	4,102,734,365	999,870,000,000	0.41%
2004	5,612,197,878	118,552,144	5,730,750,022	1,180,841,000,000	0.49%
2005	6,914,639,978	78,735,852	6,993,375,830	1,389,466,000,000	0.50%
2006	8,584,959,951	123,353,132	8,708,313,083	1,620,081,000,000	0.54%
2007	9,798,519,430	189,845,687	9,988,365,117	1,919,319,000,000	0.52%
2008	12,341,826,952	213,495,436	12,555,322,388	2,351,845,000,000	0.53%
2009	15,542,019,546	446,996,059	15,989,015,605	2,422,641,000,000	0.66%
2010	18,646,488,127	378,751,090	19,025,239,217	2,694,788,000,000	0.71%
2011	26,376,997,549	589,997,270	26,966,994,819	3,092,081,000,000	0.87%
2012	28,329,833,977	741,251,984	29,071,085,961	3,001,164,000,000	0.97%
2013	35,834,229,314	1,038,036,723	36,872,266,037	2,914,372,000,000	1.27%
2014	45,393,977,769	789,796,723	46,183,774,492	3,743,235,000,000	1.23%
2015	56,635,993,737	731,728,372	57,367,722,109	5,212,084,000,000	1.10%
2016	65,343,762,105	565,824,148	65,909,586,253	6,977,330,000,000	0.94%
2017	80,806,122,498	529,577,983	81,335,700,481	9,693,454,000,000	0.84%
2018	85,533,646,261	510,459,727	86,044,105,988	10,906,277,000,000	0.79%
2019	99,530,541,470	492,311,948	100,022,853,418	12,545,750,000,000	0.80%
2020	219,276,489,172	741,848,978	220,018,338,150	20,937,690,000,000	1.05%
2021	305,713,797,192	632,961,948	306,346,759,140	48,396,632,000,000	0.63%
2022	454,499,992,690	573,465,089	455,073,457,779	97,206,085,000,000	0.47%

المصدر: الإدارة العامّة للتأمينات الاجتماعيّة – التّخطيط والتّعاون الدّولي
المجموعة الإحصائيّة – فصل الحسابات القوميّة لأعوام مختلفة

أمّا الحد الأدنى للرّواتب والأجور في سوريّة فيعد الأضعف بين جميع دول الجوار، حيث لا يتجاوز بالمتوسط حاجز 20 دولار/ شهر للعامل الواحد، في حين يبلغ وسطي الحد الأدنى للأجور في دول المنطقة حوالي 360 دولار أمريكي / شهر / عامل. يوضّح الشّكل البياني التّالي الحد الأدنى للأجور _ بحسب سعر صرف الدّولار في السّوق _ في سوريّة وفي عدد من دول الجوار في عام 2024:[372]



الشكل رقم (36) – الحد الأدنى لأجر العامل الشّهري ($) مقارنة بين سوريّة ودول الجوار في عام 2024

المصدر: حزب الإرادة الشعبيّة – الأجور في سوريّة: صورة قائمة مقارنة بين دول المنطقة والعالم

إنّ انخفاض الحد الأدنى للأجور، وانخفاض القيمة الحقيقيّة للرّواتب بسبب ارتفاع الأسعار ومعدلات التّضخّم، يلقي أعباء وضغوط إضافيّة على المواطنين، وعلى الرّغم من قيام الحكومة بزيادة الرّواتب ورفع سقف الأجور عدة مرّات خلال السّنوات الأخيرة، إلّا أنّ ذلك لم يكن كافياً حتّى لتلبية الاحتياجات الأساسيّة، فالزّيادة الحقيقيّة يجب أن تفوق معدّل التّضخّم السّنوي، ويجب أن يتم تمويلها بالإيرادات العاديّة، لا من خلال زيادة الضّرائب ورفع الدّعم وعجز الموازنة.[373] يوضّح الجدول الآتي المعدّلات الأساسيّة لضريبة الدّخل الّتي تصل إلى 20% على الدّخل العادي للأفراد، والّذي لم يتم تعديله حتّى عام 2023 ليصبح 15%، كما هو مبيّن أدناه:

---

[372] الرز أحمد. (2024). "الأجور في سورية: صورة قاتمة مقارنة بدول المنطقة والعالم". حزب الإرادة الشعبية. اقتصاد. مقالة. https://kassioun.org/economic/item/80106-2024-04-15-08-47-12

[373] غدير هيفاء. (2008). "الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 30. العدد3. ص151

الجدول رقم (23) – معدّلات الضّريبة الأساسيّة في قانون ضريبة الدّخل السّوري

القانون رقم /24/ لعام 2003

ضريبة الأرباح الصافية:

%	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	–	200,000
15%	200,000	400,000
20%	400,000	700,000
23%	700,000	1,000,000
26%	1,000,000	2,000,000
29%	2,000,000	3,000,000
35%	3,000,000	–

ضريبة الرواتب والأجور:

%	الحد الأدنى	الحد الأعلى
5%	–	8,000
7%	8,000	12,000
9%	12,000	16,000
11%	16,000	20,000
13%	20,000	30,000
20%	30,000	–

المرسوم التشريعي رقم /30/ – لعام 2023

ضريبة الأرباح الصافية:

%	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	–	10,000,000
14%	10,000,000	30,000,000
18%	30,000,000	100,000,000
22%	100,000,000	500,000,000
25%	500,000,000	–
25%	شركات الأموال	
35%	شركات استثمار النفط والغاز	

ضريبة الرواتب والأجور:

%	الحد الأدنى	الحد الأعلى
5%	–	250,000
7%	250,000	450,000
9%	450,000	650,000
11%	650,000	850,000
13%	850,000	1,100,000
15%	1,100,000	–

المصدر: القانون رقم /24/ لعام 2003 – المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2023

وفق آخر تعديل للضّريبة في عام 2023، بلغ الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرّواتب حوالي 279,000 ل.س، وبلغ الحد الأعلى لضّريبة الدّخل نسبة 15%، أمّا ضريبة الأرباح، فبلغ حدّها الأعلى نسبة 25% على شركات الأشخاص والأموال – المصارف وشركات التّأمين وإعادة التأمين والوساطة الماليّة – ونسبة 35% على شركات الاستثمار في النّفط والغاز.[374]

إنّ التّدهور الكبير في رواتب وأجور العاملين في الاقتصاد السّوري يبدو جليّاً أيضاً في سلّم الرّواتب الرّسمي لفئات الموظّفين، حيث لم يتجاوز الـــ 40 دولار تقريباً في أعلى قمّة السّلّم لحملة شهادة الدكتوراة في عام 2024، وبفارق 56 ألف ل.س فقط عن الفئة الرّابعة، وكل ذلك مبيّن في الجدول التّالي:

[374] المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2023. رئاسة الجمهورية العربية السورية

الجدول رقم (24) – سلّم رواتب الموظّفين في سوريّة خلال الفترة 1995 – 2021

العام / الفئة	دكتوراه	ماجستير	إجازة جامعية	معهد متوسط	ثانوية صناعية وتجارية	ثانوية عامة	فئة رابعة	فئة خامسة
1999/1995	4,220	3,935	3,655	3,155	2,990	2,660	2,200	2,115
2000	5,275	4,920	4,570	3,945	3,740	3,325	2,750	2,645
2002	6,330	5,905	5,485	4,735	4,490	3,990	3,300	3,175
2004	8,825	7,625	6,582	5,682	5,388	4,788	3,960	3,810
2006	10,070	8,810	7,715	6,770	6,460	6,200	4,960	4,805
2008	12,590	11,015	9,645	8,465	8,075	7,750	6,200	6,010
2011	17,910	16,020	14,375	12,955	12,450	12,025	10,010	9,765
2013	23,495	21,225	19,250	17,550	16,940	16,430	14,015	13,675
2015	29,995	27,725	25,750	24,050	23,440	22,930	20,515	20,175
2016	37,495	35,225	33,250	31,550	30,940	30,430	28,015	27,675
2019	57,495	55,225	53,250	51,550	50,940	50,430	48,015	47,675
2021	112,120	107,695	103,840	100,525	99,335	98,340	93,635	92,970
2023	242,232	215,380	207,667	201,046	–	196,692	187,260	–
2024 [375]	336,348	323,070	311,514	301,569	–	295,017	280,890	–

المصدر: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية – ورقة بحثية بعنوان "زيادة الرواتب" – جدول رواتب المدنيين

وفاقم ارتفاع معدل التّضخّم من حدّة المشكلة، وأدى إلى انخفاض مضاعف في الرّواتب الحقيقيّة للعاملين، حيث تآكلت القوّة الشّرائيّة للأجور المنخفضة أصلاً، ما زاد الأوضاع المعيشيّة سوءاً للغالبيّة العظمى من العاملين،[376] ودفع بهم للعمل بوظائف أخرى في القطّاع الخاص أو القطّاع غير المنظّم، أو اللّجوء إلى مصادر دخل غير مشروعة تحت غطاء الفساد المالي والإداري، أو العزوف عن العمل بانتظار المساعدات والحوالات الماليّة الخارجيّة. في المحصلة، يمكن القول، أنّ جميع سياسات التّوظيف والأجور الّتي انتهجتها الحكومة بهدف إعادة توزيع الدّخل القومي وتحقيق عدالة أكبر في توزيعه قد فشلت في تحقيق أهدافها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وانعكس ذلك زيادة في حدّة التّفاوت وعدم المساواة بين مختلف شرائح المجتمع السّوري.

[375] بلغ سقف راتب الدكتور الجامعي وفق آخر تعديل لسلم الرواتب 469,410 ل.س في عام 2024 ما يعادل حوالي 37.5 $

[376] Krugman P. (2007). “Conscience of a Liberal”. W. W. Norton & Company, New York

5-1-4-1-5- سياسة التّمويل بالعجز:

تعد الموازنة العامّة من أهم أدوات التّخطيط المالي، وهي من أهم سياسات الاقتصاد الكلّي كونها الأداة الأساسيّة الّتي تحدّد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفيّة استغلال مواردها وتوزيعها،[377] ومن النّاحية الاجتماعيّة أصبحت الموازنة العامّة تؤدّي دوراً هامّاً في إعادة توزيع الدّخل، والتّخفيف من حدّة التّفاوت الاجتماعي، ورفع مستوى معيشة الفقراء وذوي الدّخل المحدود، من خلال الضّرائب والإعانات والمدفوعات التّحويليّة.[378]

يعاني الاقتصاد السّوري من عجز مزمن في الموازنة العامّة، بدأ منذ منتصف خمسينات القرن المنصرم، حيث تم إصدار القانون رقم /89/ في عام 1955 القاضي بإحداث صندوق الدّين العام الّذي أوكلت إليه مهمّة الحصول على القروض بهدف تمويل المشاريع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومنذ ذلك التّاريخ والصّندوق يحصل على قروض من المصرف المركزي لتمويل خطّة الدّولة سنويّاً، وصحيح أنّ هذه السّياسة ساهمت في إخراج الاقتصاد من حالة الجمود في عقدي السّتينات والسّبعينات من خلال إقامة مشاريع البنية التّحتيّة وإنشاء المصانع الحكوميّة ودعم الخدمات الاجتماعيّة بتخفيف الأعباء المعيشيّة عن الشّرائح الأكثر تضرراً،[379] إلّا أنّ المبالغة في استخدام هذه السّياسة حوّلها إلى مشكلة مزمنة في الاقتصاد السّوري، أدّت بالمحصّلة إلى زيادة المديونيّة وارتفاع معدّل التّضخّم، وانخفاض قيمة العملة الوطنيّة،[380] وتآكل الاحتياطيّات الحكوميّة من القطع الأجنبي.[381]

بلغت نسبة التّمويل بالعجز في الموازنات العامّة للدّولة نحو 25% بالمتوسّط في العقدين الأخيرين، وهي السّياسة الّتي اعتمدتها الحكومة السّوريّة على مدار العقود الماضية لتغطية النّقص الحاصل في إيراداتها العامّة عن

---

377 اسماعيل عصام. (2018). "مرجع سابق". ص 69

378 عاقل سماح، اسماعيل رولا. (2021). "مصادر تمويل عجز الموازنة وأثره على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994 – 2012". مجلة جامعة تشرين. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 43. العدد 4. ص 291

379 شحرور إيمان غسان. (2013). "عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية". قسم الاقتصاد الدولي كلية العلوم السياسية. جامعة دمشق. ص101

380 قابقلي ابتهال أحمد. هرمز نور الدين. (2014). "الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995 – 2010". أطروحة دكتوراه. جامعة تشرين. قسم اقتصاد وتخطيط. كلية الاقتصاد. ص66

381 اسماعيل عصام. منصور مضر. (2022). "مرجع سابق". ص70، 74

نفقاتها العامّة، وغالباً كان يتم ذلك عن طريق الإصدار النّقدي للمصرف المركزي، يوضّح الجدول الآتي نسبة العجز في الموازنات العامّة خلال العقدين الماضيين بحسب البيانات المتوفّرة:

الجدول رقم (25) – نسبة العجز في الموازنات العامّة للدّولة في سوريّة خلال الفترة 2000 – 2022 (1,000 ل.س)

السنة	النفقات	الإيرادات	العجز	النسبة المئوية %	
				عجز الموازنة	تغطية الإيرادات
2000	275,400,000	238,498,531	36,901,469	13%	87%
2001	322,000,000	283,758,665	38,241,335	12%	88%
2002	356,389,000	304,014,462	52,374,538	15%	85%
2003	420,000,000	294,696,486	125,303,514	30%	70%
2004	449,500,000	306,000,000	143,500,000	32%	68%
2007	588,000,000	503,686,087	84,313,913	14%	86%
2008	600,000,000	407,800,202	192,199,798	32%	68%
2009	685,000,000	458,941,660	226,058,340	33%	67%
2010	745,000,000	568,586,172	176,413,828	24%	76%
2011	835,000,000	648,659,497	186,340,503	22%	78%
2013	1,383,000,000	633,961,899	749,038,101	54%	46%
2014	1,390,000,000	865,893,971	524,106,029	38%	62%
2015	1,554,000,000	980,340,015	573,659,985	37%	63%
2016	1,980,000,000	1,338,572,344	641,427,656	32%	68%
2017	2,660,000,000	1,905,675,827	754,324,173	28%	72%
2018	3,187,000,000	2,378,001,451	808,998,549	25%	75%
2019	3,882,000,000	2,936,420,789	945,579,211	24%	76%
2020	4,000,000,000	2,544,619,066	1,455,380,934	36%	64%
2021	8,500,000,000	6,016,222,119	2,483,777,881	29%	71%
2022	13,325,000,000	9,206,952,993	4,118,047,007	31%	69%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – فصل الماليّة للأعوام 2001 – 2023

تقرير اليونيسيف – عجز الموازنة العامّة للدّولة في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة لعام 2023

5-1-5- الخاتمة:

على مدار العقود الخمسة الماضية، لم تكن سياسات إعادة توزيع الدّخل القومي مؤثرة بشكل فاعل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد السّوري، حيث عانت أدوات إعادة التّوزيع من مشاكل بُنيويّة مزمنة، فالنّظام الضّريبي كان مترهّلاً يشكو من قلّة المرونة وكثرة التّعديلات وتعدّد المطارح وضعف الحصيلة على الرّغم من ارتفاع معدّلاته الأساسيّة، والإنفاق العام افتقد للبُعد الاستراتيجي من خلال تركيزه على الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري، واعتماده مصادر تمويل تضخّميّة لا تخدم أهداف إعادة التّوزيع والحد من التّفاوت، كالضّرائب غير المباشرة ورفع أسعار المحروقات وتخفيض الدّعم والتّمويل بالعجز، في ظل الضّعف الشّديد للنّظام المالي والإداري في المؤسّسات الحكوميّة بسبب غياب الشّفافيّة وتفشّي ظاهرتي الفساد والمحسوبيّات، الّذي أدّى إلى سيطرة اقتصاد الظل، وازدياد عمليات السّرقة والهدر والتهرّب الضّريبي، وتراجع الخدمات العامّة كالصّحّة والتّعليم، والّتي تعد من المتغيّرات الأكثر ارتباطاً بالفقر وعدم المساواة في التّوزيع، يضاف إلى ذلك الحصار والعقوبات السّياسيّة والاقتصاديّة الّتي عانى منها الاقتصاد السّوري لمدد زمنيّة طويلة.

أخيراً، أتت الحرب – الّتي استمرّت أكثر من عقد من الزّمن – على أهم المفاصل الحيويّة والخدميّة في الدّولة وعلى رأسها قطّاعات الزّراعة والكهرباء والمشتقّات النّفطيّة، وأدّت إلى خروج أهم آبار النّفط وحقول القمح عن سيطرة الحكومة، وزاد الأمر سوءاً التّدني الشّديد في الرّواتب والأجور الحقيقيّة للعاملين في القطّاعين العام والخاص، كل ذلك ساهم في انتشار الفقر وعدم المساواة في توزيع الدّخل والثّروة بين فئات المجتمع، وأحبط كل المحاولات الرّامية لإعادة توزيع الدّخل نحو عدالة أكبر لمصلحة الفقراء وأصحاب الدّخل المحدود الّذين باتوا يشكّلون الشّريحة الأوسع في المجتمع السّوري.

أولاً _ النّتائج:

- تكمن المشكلة في الصّراع التّاريخي بين مالكي وسائل الإنتاج وأصحاب قوّة العمل، والّذي غالباً ما يحسم لمصلحة أصحاب رأس المال، بسبب امتلاكهم لعوامل الإنتاج الأساسيّة المستخدمة في العمليّة الإنتاجيّة، ويعكس ذلك على المدى الطّويل زيادة في حصّة رأس المال على حساب حصّة العمل من الدّخل القومي، وهو ما يعكس زيّادة في حدّة التّفاوت وسوء توزيع الدّخل بين فئات المجتمع.
- تؤكد كثير من الأدلّة على أنّ حصّة العمل – تعويضات العاملين وجميع الدّخول المولّدة لأصحاب قوة العمل من الدّخل القومي – آخذة بالانخفاض في جميع دول العالم، حيث أنّ معظم تحسينات الأداء الّتي شهدها الاقتصاد الكلّي كانت تترجم لمصلحة رأس المال في معظم البلدان حتّى غير الرّأسماليّة منها، والحقيقة أنّ زيادة حصّة رأس المال ترتبط في جانب كبير منها بعدم المساواة في توزيع الدّخل.
- تعد العولمة وتجلّياتها في التّجارة الدّولية والتّقدم التّقني من المحددات الهامّة لحصّة العمل من الدّخل القومي، إلّا أنّ هناك محدّدات أخرى كثيرة، كتشريعات الحد الأدنى للأجور، والإعانات الحكوميّة، وتعويضات نهاية الخدمة، ونسبة أعضاء النّقابات العماليّة، إضافة إلى القوانين النّاظمة لسوق العمل، والاستثمار، ومستوى التّعليم، ومرونة الإبدال بين العمل ورأس المال، وعدد السّكّان، وغيرها من المحدّدات، وتبقى درجة تأثيرها مرهونة بالمرحلة الّتي يمر بها الاقتصاد ودور الدّولة فيه، حيث تحدّد طبيعة النّظام الاقتصادي ونوع الملكيّة فيه الاتجاه العام للتّوزيع، والكيفيّة الّتي توزّع على أساسها عوائد العمليّة الإنتاجيّة بين فئات المجتمع، وهو السّبب الّذي دفع بالأنظمة الرّأسماليّة والاشتراكيّة للتّطوير من نفسها في محاولة لتخفيف التّفاوت الشّديد النّاجم عن التّوزيع الأوّلي لعوائد العمليّة الإنتاجيّة، والّذي ينحاز بشكل دائم لمصلحة ملاك وسائل الإنتاج.
- أكّدت الدّراسة على الاتجاه العام الهابط لحصّة العمل من الدّخل القومي في الاقتصاد السّوري، الّتي تراوحت بالنّسب المعدّلة وغير المعدّلة بين 25% – 46%، بمتوسّط لم يتجاوز نحو 33% من إجمالي الدّخل القومي خلال العقدين الأخيرين، ويمكن أن يعزى هذا التّدهور في حصّة العمل بشكلٍ

رئيس إلى انخفاض أجور العاملين، وقلّة العمالة الماهرة، وانخفاض الإنتاج الحقيقي وارتفاع معدّلات التّضخّم والبطالة، بالإضافة للحرب الّتي امتدّت قرابة عقد ونصف من الزّمن.

- بيّنت الدّراسة ارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري وفق جميع المقاييس، حيث ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التّامة بشكل واضح، وبلغ متوسّط مؤشر جيني 55%، ومتوسط معامل كوزنتس 21، وهذه النّتائج تؤكّد جميعها حقيقة ارتفاع حدّة التّفاوت وعدم المساواة وانخفاض حصّة العمل من الدّخل القومي وسوء توزيعه في الاقتصاد السّوري.
- على مدار العقود الخمسة الماضية، لم تكن سياسات إعادة توزيع الدّخل القومي مؤثّرة بشكل فاعل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد السّوري، بسبب ضعف السّياسات المصمّمة وعدم ملاءمتها لواقع عدم المساواة وسوء توزيع الدّخل بين شرائح المجتمع السّوري، وترهّل النّظام المالي والإداري في المؤسسات الحكوميّة بسبب غياب الشّفافيّة وتفشي ظاهرتي الفساد والمحسوبيّات، ويمكن القول أنّ جميع سياسات إعادة التّوزيع لم تتمكن من القيام بدورها الفعّال، ولم تستطع تحقيق تأثير حقيقي في التّوزيع الأولي للدّخل لمصلحة الفئات الأقل دخلاً.
- تعد سياسة التّمويل بالعجز والاقتراض من المصرف المركزي لسد الفجوة الكبيرة بين الإنفاق العام والإيرادات العامّة السّمة الأبرز لسياسات الإنفاق العام طيلة العقود الماضية، وهو ما أدّى إلى انفجار معدّلات التّضخّم، وتدهور قيمة العملة الوطنيّة بالمحصّلة.
- غلب الإنفاق الجاري على الانفاق الاستثماري بشكلٍ كبير في الموازنات العامّة خلال العقدين الأخيرين – يبلغ متوسط الإنفاق الاستثماري أقل من 25% – ما انعكست آثاره الاقتصاديّة سلباً على المدى الطّويل، فتراجعت معدلات النّمو الاقتصادي، وانخفض الإنتاج؛ الّذي أدّى بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الصّادرات، وانخفاض احتياطيّات القطع الأجنبي.

- تدنّت نسبة تنفيذ الموازنات العامة فلم تتجاوز نسبة الـــ 75% بالمتوسّط، وبشكل عام انخفض الإنفاق العام بالنّسبة إلى الدّخل القومي حيث بلغ نحو 33% بالمتوسّط خلال العقدين الماضيين، في حين لم يتجاوز متوسّط نصيب الفرد من الإنفاق العام حاجز 100 ألف ل.س/ فرد / سنة.
- يتألّف النّظام الضّريبي السّوري من مجموعة من المراسيم والتّشريعات المتباينة الّتي تشمل ضرائب ورسوم نوعيّة مباشرة وغير مباشرة صدرت بشكل متتابع ومتعدّد، وهو ما جعلها متداخلة ومعقّدة، ونتج عن ذلك نظام قليل المرونة، كثير التّعديلات، ذو مطارح متعدّدة، وليدة قوانين وتشريعات عديدة خلقت في بنيته تبايناً واضحاً من حيث الوجهة الفقهيّة وأساليب التّطبيق وإجراءات الجباية، ما جعله غير قادر على المساهمة الفاعلة في عمليّة إعادة التّوزيع، وأدّى ضعف الوعي والتّهرب الضّريبي والاستثناءات والإعفاءات الكثيرة إلى نشر حالة من الإرباك والعلاقات غير المشروعة، ما ساهم في تفشّي ظاهرتي الفساد الإداري وغياب الشّفافيّة، وأفقد النّظام الضّريبي السّوري أهم مقوّمات التّأثير؛ كالعدالة والملاءمة والوضوح.
- يغلب الدّعم الاجتماعي _ بأسلوب الدعم العيني الشمولي _ على سياسات الدّعم الحكومي في الاقتصاد السّوري، والذي ازداد بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، حيث ارتفع من نحو 3% قبل الحرب إلى حوالي 41% في عام 2021 بالنّسبة لإجمالي النّفقات العامّة، حاولت الحكومة الانتقال إلى الدّعم الموجّه الاستهدافي – الّذي يعد أكثر صلة بأهداف العدالة وإعادة التّوزيع – إلّا أن قلّة البيانات وضعف التّقانات المستخدمة وصعوبة تحديد الفئات المستهدفة، دفع الحكومة لاعتماد عدد من المعايير غير العادلة في تحديدها للمستحقّين الحقيقيّين للدّعم، الأمر الّذي عرقل عمليّة توجيه الدّعم نحو الشّرائح والفئات الأكثر احتياجاً، وأدّى إلى الإخفاق في عمليّة إعادة توزيع الدّخل.
- يعاني نظام الأجور في سوريّة من تدن شديد في مستوياته العامّة، ويبدو ذلك جلياً في الحد الأدنى وسلّم الرّواتب الّذي لم يتجاوز الـــ 100 دولار في أعلى قمّة السلّم لحملة شهادة الدّكتوراه وفق آخر تعديل لعام 2025، وانعكس ذلك انخفاضاً في حصة العمل من الدخل القومي في الاقتصاد السوري

التي لم تتجاوز 33% بالمتوسط، وعلى الرّغم من الزيادات العديدة خلال السّنوات الأخيرة، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً حتّى لتلبية الاحتياجات الأساسيّة.

- قد يكون لسياسة التّمويل بالعجز فضل في إخراج الاقتصاد السّوري من حالة الجمود في عقدي السّتينات والسّبعينات إلّا أن المبالغة في استخدام هذه السّياسة حوّلها إلى مشكلة مزمنة – أكثر من 25% من الموازنة العامة – وأدّى ذلك بالمحصّلة إلى زيادة المديونيّة، وارتفاع معدّل التّضخّم، وانخفاض قيمة العملة الوطنيّة، وتآكل الاحتياطيّات الحكوميّة من القطع الأجنبي، ما انعكس زيادة في حدّة التّفاوت وعدم المساواة في الاقتصاد السّوري.

ثانياً _ المقترحات:

- اعتماد استراتيجيات وخطط اقتصاديّة موجّهة بالعمل، أي تلك الّتي تلتزم الدّفاع عن حقوق العاملين، وتستهدف تحسين دخولهم مباشرة، وتعمل على زيادة أجورهم الحقيقيّة.
- إعادة النّظر في سياسات الرّواتب والأجور، ووضع سياسات جديدة مرنة زمنياً ومتكيّفة مع التّغيّرات الاقتصاديّة بما يؤمّن للعاملين مستلزمات الحياة الكريمة، ويضمن تأديتهم عملهم بإخلاص وإتقان.
- تخصيص جزء من عوائد العمليّة الإنتاجيّة لرفع المستوى المادّي والفنّي للعاملين بشكل مستمر، وخاصّة في القطّاع الحكومي، لا سيما عبر ربط جزء من الدّخل بتطوير كفاءة العامل وإنتاجيّته، والعمل على تحفيز العاملين من خلال ربط أجورهم بالإنتاج.
- أن تكون الزّيادة الحقيقيّة في أجور العاملين أكبر من معدل التّضخّم السّنوي، على أن تموّل من الإيرادات العاديّة لا من خلال زيادة ضرائب الدّخل ورفع الدّعم وعجز الموازنة.
- إصلاح النّظام الضّريبي، ومكافحة التّهرب الضّريبي، وتبنّي الضّرائب التّصاعديّة، وفرض ضرائب على الثّروات، بالإضافة إلى رفع أجور العاملين في أجهزة الجباية.
- عدم الاعتماد على قطّاع النّفط كمصدر رئيس من مصادر التّمويل، والاعتماد على قطّاعات اقتصاديّة أخرى مستدامة لتمويل الإنفاق العام.
- زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنات العامّة تدريجيّاً على حساب الإنفاق الجاري، والتّركيز ما أمكن على رفع نسب الإنجاز، بما يضمن زيادة الطّاقة الإنتاجيّة، وتنوع السّلع والخدمات، وزيادة قدرة الحكومة على رفع مستويات الرّواتب والأجور على أسس اقتصاديّة متينة.
- تخفيض نفقات الدّعم الحكومي _ الاجتماعي، والعمل على إيصاله لمستحقّيه، وخاصّة للعاملين بأجر.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع، وترسيخ قيم العدالة والنزاهة والتحلّي بمكارم الأخلاق.
- الاهتمام المستمر بالإحصاءات الاقتصاديّة، خاصّة تلك المتعلّقة ببيانات دخول العاملين.

الملاحق

الملحق (1) – حصة العمل من الدخل القومي السوري بالنسبة غير المعدلة خلال الفترة 2000 – 2022 (ح.ع1)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
المشتغلين					
صاحب عمل	232,000	392,590	402,647	358,279	290,780
يعمل لحسابه	1,005,000	1,225,070	1,332,848	1,147,297	868,000
المجموع	**1,237,000**	**1,617,660**	**1,735,495**	**1,505,576**	**1,158,780**
ح.ع.أ	**133,596,000,000**	**174,707,280,000**	**208,259,400,000**	**180,669,120,000**	**139,053,600,000**
يعمل بأجر	2,480,000	2,327,160	2,300,118	2,449,034	2,621,360
ح.ع.ب	**119,040,000,000**	**135,692,045,280**	**170,594,712,000**	**195,579,855,240**	**209,341,809,600**
يعمل بدون أجر	751,000	785,180	786,145	513,963	559,860
مجموع المشتغلين	**4,468,000**	**4,730,000**	**4,821,758**	**4,468,573**	**4,340,000**
ح.ع1 (أ+ب)	**252,636,000,000**	**310,399,325,280**	**378,854,112,000**	**376,248,975,240**	**348,395,409,600**
الناتج المحلي الإجمالي	**904,623,000,000**	**966,383,000,000**	**1,022,303,000,000**	**1,074,163,000,000**	**1,266,890,000,000**
حصة العمل ح.ع1	**27.93%**	**32.12%**	**37.06%**	**35.03%**	**27.50%**

يتبع في الصفحة التالية

الملحق رقم (1) – حصة العمل من الدخل القومي السوري بالنسبة غير المعدلة خلال الفترة 2000 – 2022 (ح.ع1)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المشتغلين					
صاحب عمل	398,869	459,953	420,220	355,497	199,427
يعمل لحسابه	1,210,659	1,270,651	1,428,014	1,218,200	1,497,823
المجموع	**1,609,528**	**1,730,604**	**1,848,234**	**1,573,697**	**1,697,250**
ح.ع.أ	**193,143,360,000**	**207,672,480,000**	**221,788,080,000**	**207,728,004,000**	**224,037,000,000**
يعمل بأجر	2,657,431	2,688,171	2,658,108	2,963,953	3,090,518
ح.ع.ب	**212,222,439,660**	**236,423,136,000**	**261,129,024,000**	**308,789,232,000**	**325,662,372,000**
يعمل بدون أجر	426,535	441,173	439,635	310,248	211,461
مجموع المشتغلين	**4,693,494**	**4,859,948**	**4,945,977**	**4,847,898**	**4,999,229**
ح.ع1 (أ+ب)	**405,365,799,660**	**444,095,616,000**	**482,917,104,000**	**516,517,236,000**	**549,699,372,000**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,506,439,000,000**	**1,726,404,000,000**	**2,020,838,000,000**	**2,448,060,000,000**	**2,520,705,000,000**
حصة العمل ح.ع1	**26.91%**	**25.72%**	**23.90%**	**21.10%**	**21.81%**

يتبع في الصفحة التالية

الملحق رقم (1) – حصة العمل من الدخل القومي السوري بالنسبة غير المعدلة خلال الفترة 2000 – 2022 (ح.ع1)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
المشتغلين					
صاحب عمل	213,094	220,860	189,924	134,579	88,072
يعمل لحسابه	1,455,449	1,473,709	1,281,814	1,142,768	991,283
المجموع	1,668,543	1,694,569	1,471,738	1,277,347	1,079,355
ح.ع.أ	220,247,676,000	325,357,248,000	441,521,338,226	536,485,728,549	712,374,293,718
يعمل بأجر	3,193,757	3,098,307	2,752,819	2,435,225	2,096,751
ح.ع.ب	338,634,840,000	478,310,280,000	509,777,961,859	530,596,456,477	531,777,995,219
يعمل بدون أجر	192,156	156,362	152,338	91,981	43,620
مجموع المشتغلين	5,054,456	4,949,238	4,376,895	3,804,552	3,219,726
ح.ع1 (أ+ب)	558,882,516,000	803,667,528,000	951,299,300,086	1,067,082,185,026	1,244,152,288,937
الناتج المحلي الإجمالي	2,834,517,000,000	3,252,720,000,000	3,024,842,000,000	2,937,561,000,000	3,612,015,000,000
حصة العمل ح.ع1	19.72%	24.71%	31.45%	36.33%	34.44%

يتبع في الصفحة التالية

الملحق رقم (1) – حصة العمل من الدخل القومي السوري بالنسبة غير المعدلة خلال الفترة 2000 – 2022 (ح.ع1)

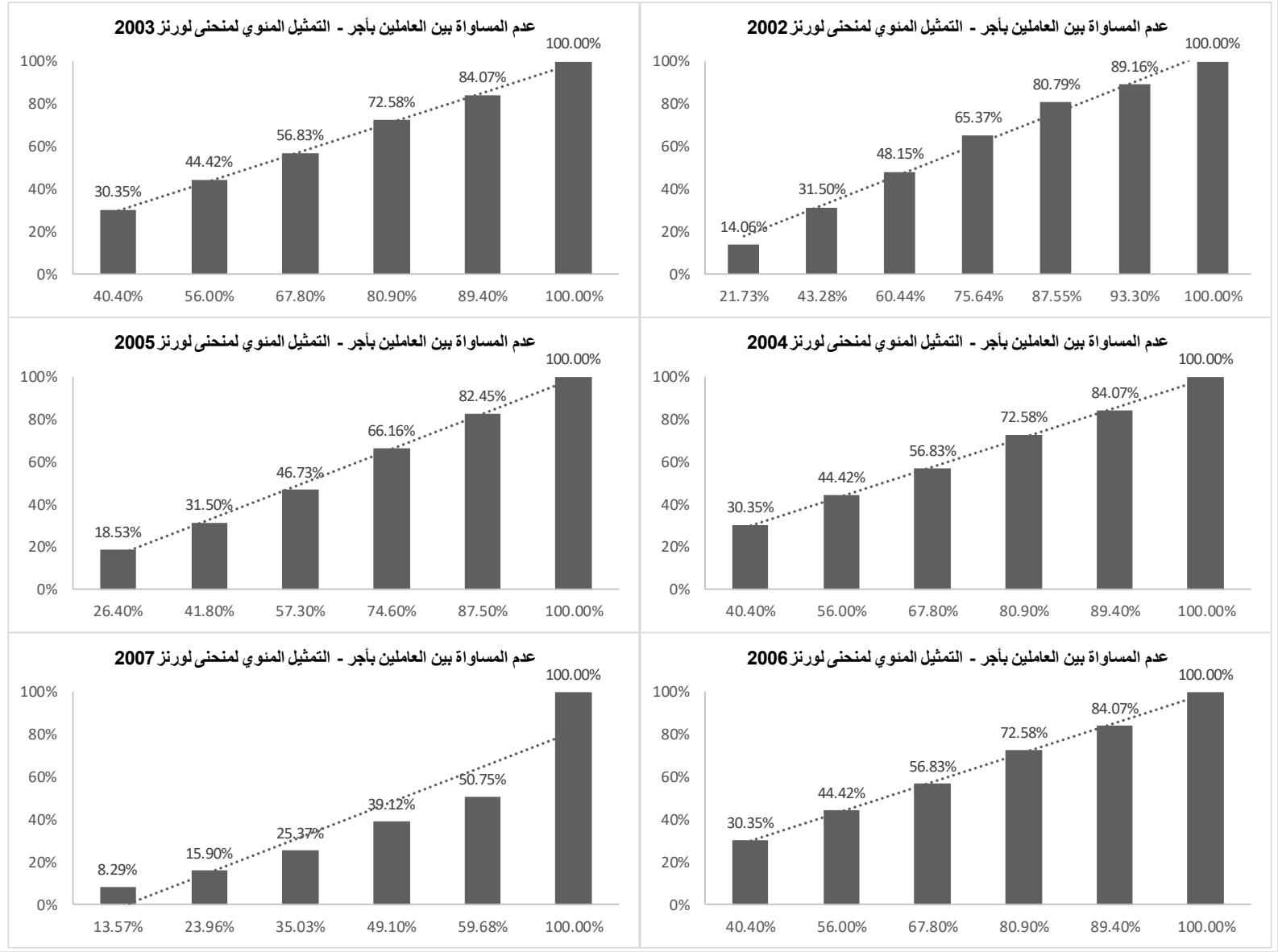
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المشتغلين					
صاحب عمل	73,830	84,911	140,870	104,281	128,385
يعمل لحسابه	791,310	1,003,926	1,071,791	1,149,002	1,116,410
المجموع	**865,140**	**1,088,837**	**1,212,661**	**1,253,283**	**1,244,795**
ح.ع.أ	**726,717,600,000**	**914,623,080,000**	**1,091,394,900,000**	**1,127,954,700,000**	**1,120,315,500,000**
يعمل بأجر	1,710,554	2,078,790	2,173,850	2,430,950	2,411,658
ح.ع.ب	**584,499,300,000**	**1,008,582,240,000**	**1,150,567,800,000**	**1,342,753,440,000**	**1,488,623,520,000**
يعمل بدون أجر	50,994	24,521	44,912	53,534	54,287
مجموع المشتغلين	**2,626,688**	**3,192,148**	**3,431,423**	**3,737,767**	**3,710,740**
ح.ع1 (أ+ب)	**1,311,216,900,000**	**1,923,205,320,000**	**2,241,962,700,000**	**2,470,708,140,000**	**2,608,939,020,000**
الناتج المحلي الإجمالي	**4,783,661,000,000**	**6,128,044,000,000**	**8,348,139,000,000**	**9,580,727,000,000**	**11,620,864,000,000**
حصة العمل ح.ع1	**27.41%**	**31.38%**	**26.86%**	**25.79%**	**22.45%**

يتبع في الصفحة التالية

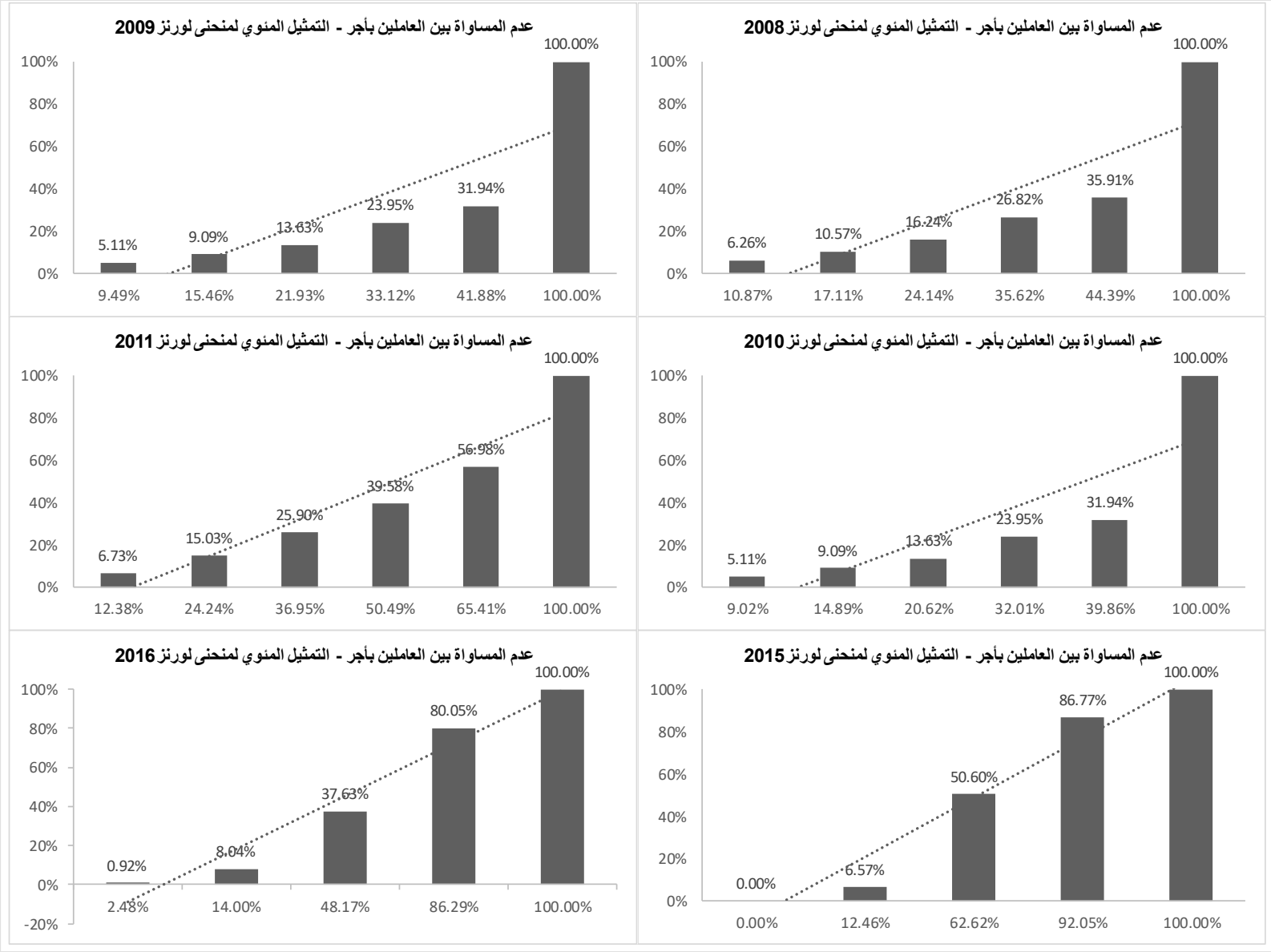
الملحق رقم (1) – حصة العمل من الدخل القومي السوري بالنسبة غير المعدلة خلال الفترة 2000 – 2022 (ح.ع1)

السنة	2020	2021	2022
المشتغلين			
صاحب عمل	170,000	181,693	153,686
يعمل لحسابه	1,504,965	1,530,665	1,508,330
المجموع	**1,674,965**	**1,712,358**	**1,662,016**
ح.ع.أ	**1,507,468,500,000**	**4,109,659,200,000**	**9,473,491,200,000**
يعمل بأجر	2,797,277	3,102,679	2,845,242
ح.ع.ب	**2,133,736,980,000**	**4,419,724,320,000**	**7,452,584,760,000**
يعمل بدون أجر	55,810	57,878	43,539
مجموع المشتغلين	**4,528,052**	**4,872,915**	**4,550,797**
ح.ع1 (أ+ب)	**3,641,205,480,000**	**8,529,383,520,000**	**16,926,075,960,000**
الناتج المحلي الإجمالي	**18,646,827,000,000**	**41,455,875,000,000**	**88,590,466,000,000**
حصة العمل ح.ع1	**19.53%**	**20.57%**	**19.11%**

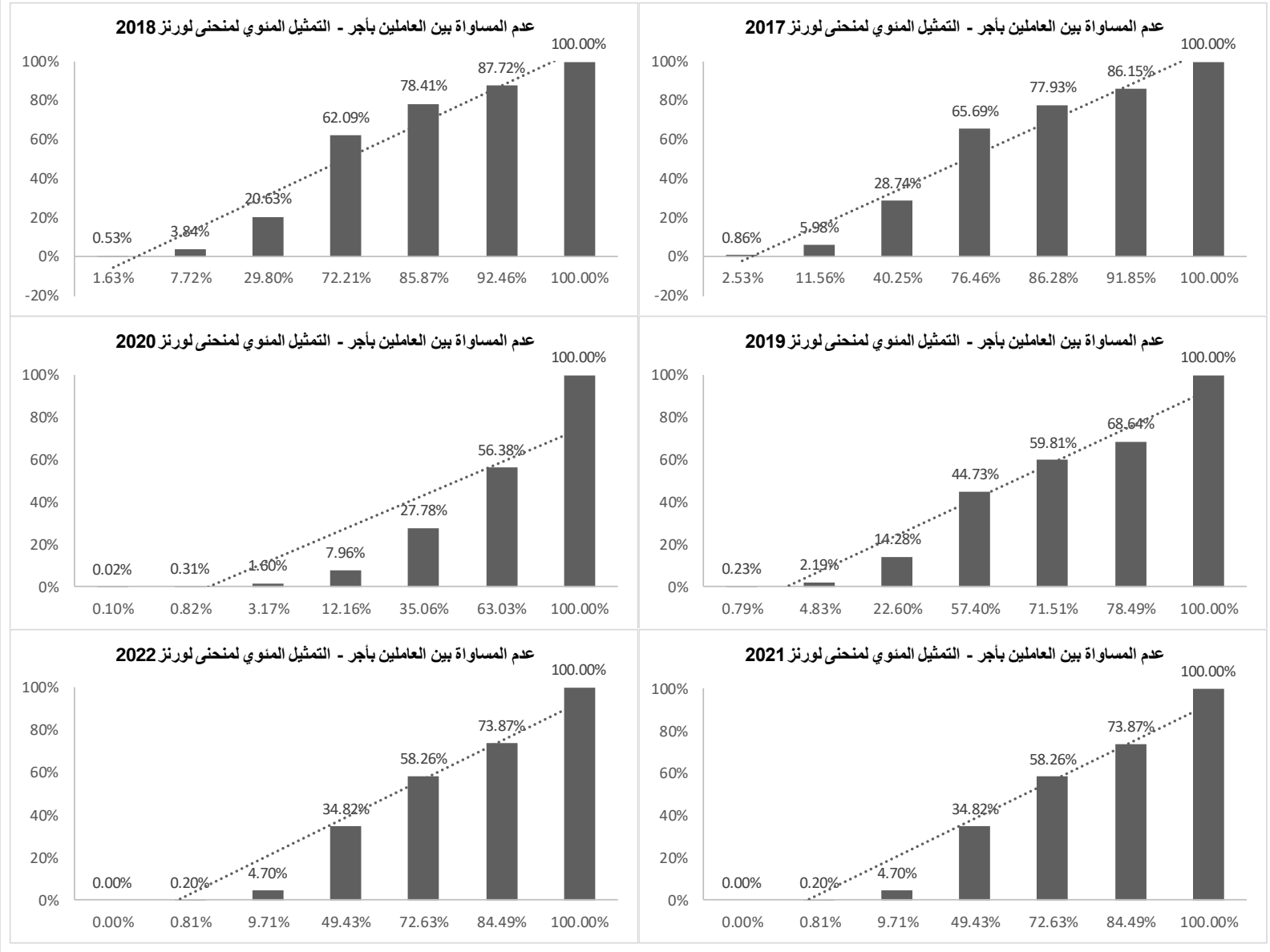
الملحق رقم (2) – التّمثيل البياني لمنحنى لورنز للعاملين بأجر 2002 – 2022



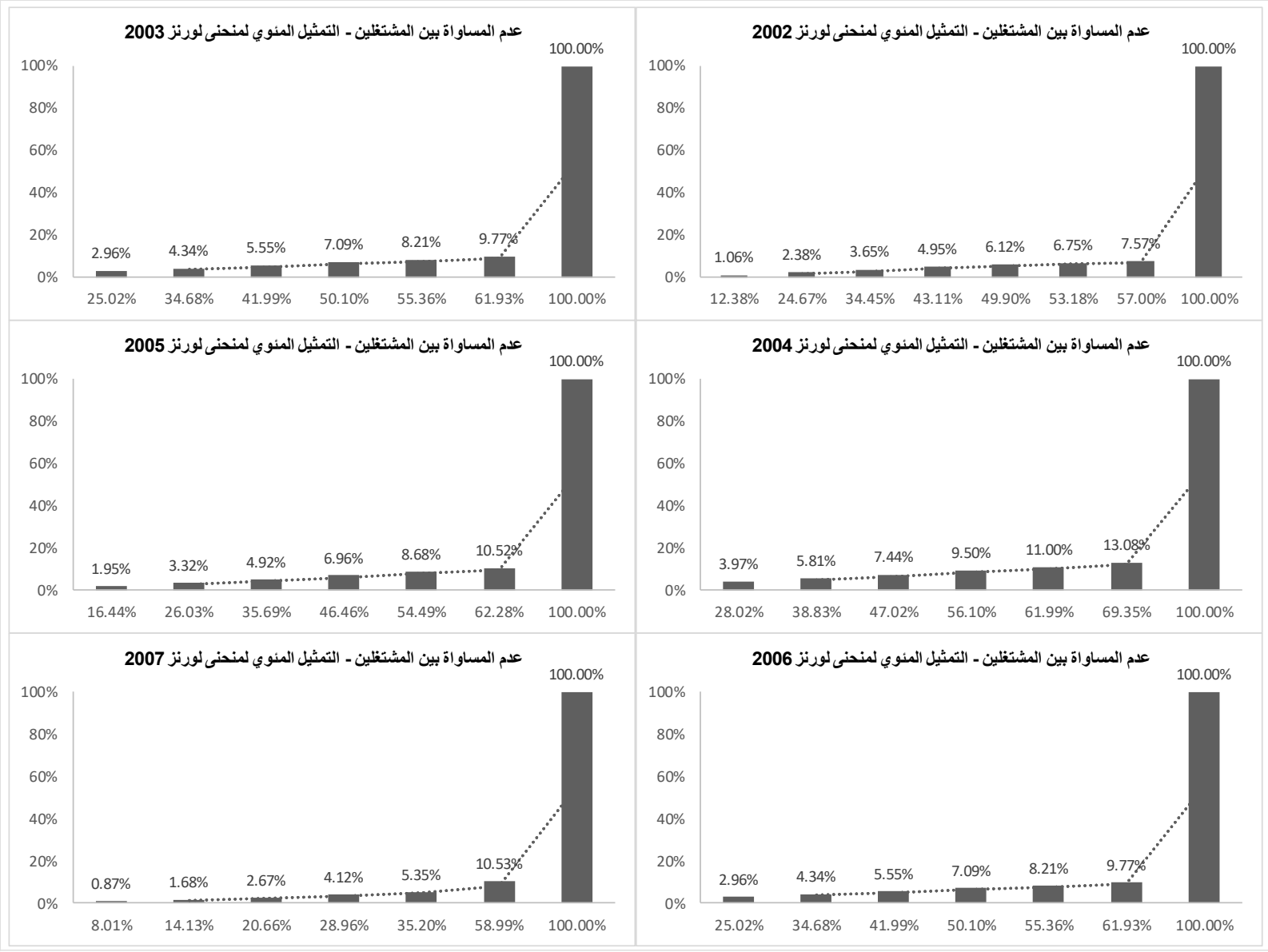
الملحق رقم (2) – التّمثيل البياني لمنحنى لورنز للعاملين بأجر 2002 – 2022



الملحق رقم (2) – التّمثيل البياني لمنحنى لورنز للعاملين بأجر 2002 – 2022



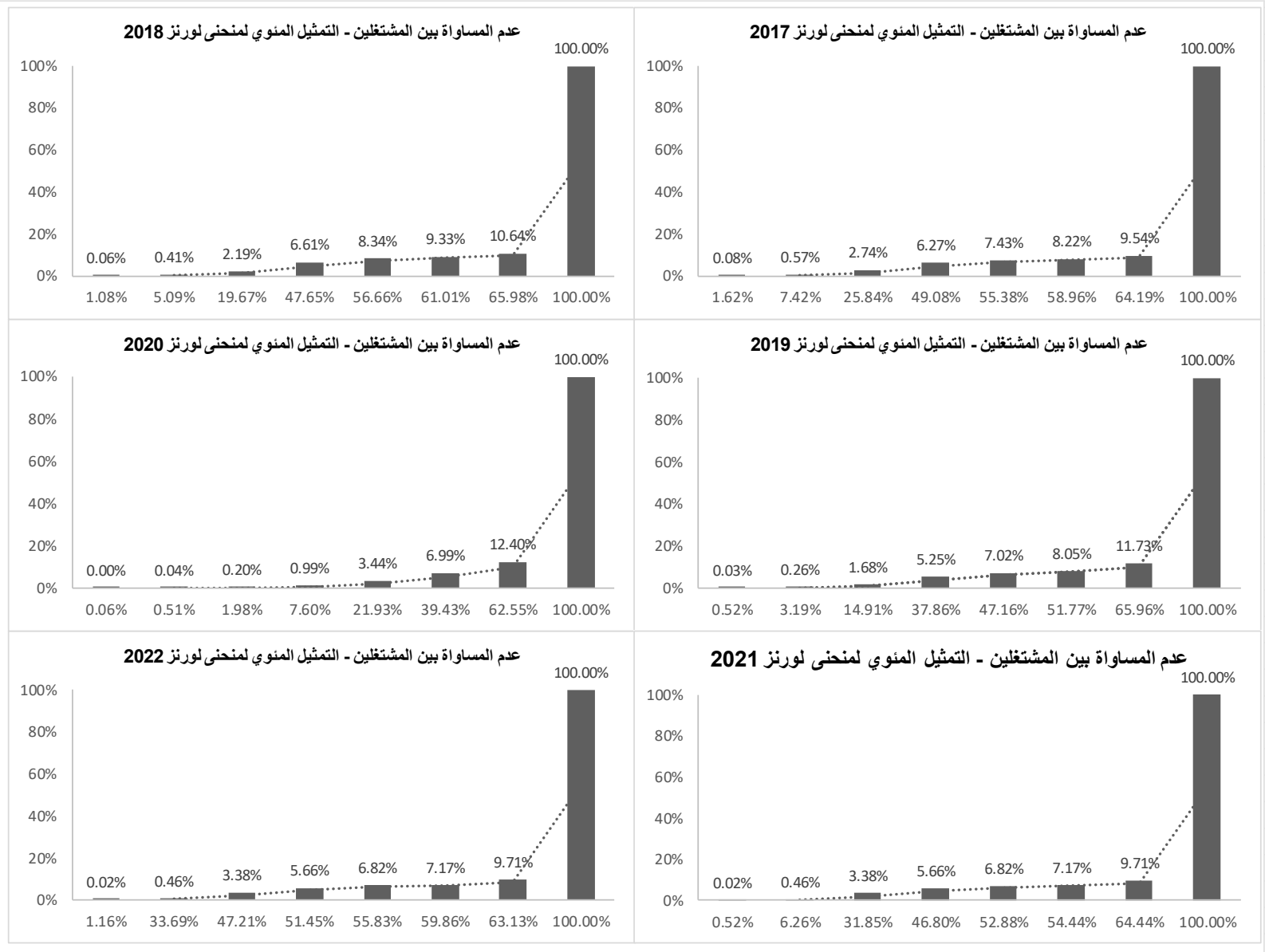
الملحق رقم (3) – التّمثيل البياني لمنحنى لورنز لجميع المشتغلين 2002 – 2022



الملحق رقم (3) – التّمثيل البياني لمنحنى لورنز لجميع المشتغلين 2002 – 2022



الملحق رقم (3) – التّمثيل البياني لمنحنى لورنز لجميع المشتغلين 2002 – 2022



قائمة المراجع

مراجع اللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

- أحمد، جامع. (1968). "**الرأسمالية الناشئة**". كتاب. القاهرة: جمهورية مصر العربية. دار المعارف. ص: 204
- أمين، سمير. (2003). "**ما بعد الرأسمالية المتهالكة**". كتاب مترجم. فهمية شرف الدين. بيروت: لبنان. دار الفارابي. ص: 270
- باتلر، إيمون. (2022). "**مدخل إلى اللامساواة الاقتصادية**". كتاب مترجم. محمد مطيع. لندن. المملكة المتحدة. معهد الشؤون الاقتصادية. ص: 100
- باحنشل، أسامة. (1999). "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**". كتاب. المملكة العربية السعودية. مطابع الملك سعود. ص: 310
- بالمر، توم جي. (2013). "**أخلاقيات الرأسمالية**" - ما لن يخبرك به أستاذك". كتاب مترجم. محمد فتحي خضر. ط: 1. القاهرة: جمهورية مصر العربية. كلمات عربية للترجمة والنشر. ص: 137
- البيلاوي، حازم. (1998). "**دور الدولة في الاقتصاد**". كتاب. القاهرة: جمهورية مصر العربية. دار الشروق. ص: 245
- بركات، عبد الكريم صادق. (1983). "**الاقتصاد المالي**". كتاب. الإسكندرية: جمهورية مصر العربية. مؤسسة شباب الجامعة. ص: 544
- بيكيتي، توماس. (2016). "**رأس المال في القرن الحادي والعشرين**". كتاب مترجم. وائل جمال، وسلمى حسين. المعهد الفرنسي بمصر. مكتبة الفكر الجديد. ص: 653
- جالبريت، جون كينيث. (2000). "**تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضرة**". كتاب مترجم. أحمد فؤاد بلبع. الكويت. عالم المعرفة. ص: 352
- جامع، صالح. (2010). "**الاقتصاد الكلي – الحسابات القومية**". كتاب. الجزائر. جامعة كرري. كلية العلوم الإدارية
- الحماد، حمد. (1985). "**كتاب عقود التأمين حقيقتها وحكمها**". كتاب. المملكة العربية السعودية. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ص: 96
- خلف، فليح حسن. (2007). "**النظم الاقتصادية، الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام**". كتاب. عمان: الأردن. جدار للنشر والتوزيع. ص: 462
- خليل، سامي. (1994). "**نظرية الاقتصاد الكلي**". كتاب. القاهرة: جمهورية مصر العربية. ص: 706
- دوب، موريس. (2003). "**دراسات في تطور الرأسمالية**". كتاب مترجم. رؤوف عباس حامد. جمهورية مصر العربية. دار الوفاء للطباعة والنشر. ص: 516
- دي، سوتو هرناندو. (2009). "**سر رأس المال**". كتاب مترجم. كمال السيد. القاهرة: جمهورية مصر العربية. مركز الأهرام للترجمة والتوزيع. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص: 276

- ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. (2006). **"الاقتصاد"**. كتاب مترجم. هشام عبد الله. ط: 15. الأهلية. ص: 791
- السمان وآخرون. (1992). **"مبادئ التحليل الاقتصادي"**. مكتبة دار الثقافة. عمان
- الشرفاوي، الجزائرلي معاذ. (2020). **"تاريخ الفكر الاقتصادي"**. كتاب. دمشق: الجمهورية العربية السورية. الجامعة الافتراضية. ص: 279
- الصدر، محمد باقر. (1981). **"اقتصادنا"**. كتاب. ط: 24. بيروت: لبنان. دار التعارف. ص: 783
- الطائي، يوسف. وآخرون. (2006). **"إدارة الموارد البشرية"**. كتاب. الوراق للنشر. ط: 1
- عبد المجيد قدي (2003). **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**. كتاب. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر
- عبد المطلب، عبد الحميد. (1997). **"السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي"**. كتاب. القاهرة: جمهورية مصر العربية. مكتبة زهراء الشرق. ص: 463
- عبد المطلب، عبد الحميد. (2010). **"الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات"**. كتاب. الإسكندرية: جمهورية مصر العربية. الدار الجامعية. ص: 497
- العبيدي، هند. (2001). **"مبادئ علم الاقتصاد"**. كتاب. الفصل 4. الجامعة المستنصرية. العراق
- العسال، أحمد. (1989). **"النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه"**، كتاب. ط2. القاهرة: جمهورية مصر العربية. ص: 191
- غدير، هيفاء غدير. (2010). **"السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"**. كتاب. دمشق: الجمهورية العربية السورية. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. وزارة الثقافة. ص: 512
- فريدمان، ميلتون. (1987). **"الرأسمالية والحرية"**. كتاب مترجم. مروة عبد الفتاح شحاتة. مؤسسة هنداوي. ص: 218
- قابل، محمد صفوت. (2010). **"نظريات وسياسات التجارة الدولية"**. كتاب. القاهرة: جمهورية مصر العربية. ص: 351
- كروجمان، بول. (2007). **"تحليل النظريات الاقتصادية"**. كتاب مترجم. القاهرة: جمهورية مصر العربية. الدراسات الدولية للاستثمارات الثقافية. ص: 270
- الكفري، مصطفى العبد الله. إبراهيم، غسان. (2018). **"المدخل إلى علم الاقتصاد – الاقتصاد السياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية"**. كتاب. دمشق: الجمهورية العربية السورية. منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص: 268
- كنعان، علي. (2009). **"الاقتصاد المالي"**. كتاب. دمشق: الجمهورية العربية السورية. مديرية الكتب والمطبوعات. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص: 397
- كيس، كارل وآخرون. (2016). **"مبادئ علم الاقتصاد الكلي"**. كتاب مترجم. هيثم عيسى. المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر. ص: 637
- الليحاني، سعد. (2008). **"النظام المالي والاقتصادي في الإسلام"**. كتاب كلية التربية. ص: 78
- ماهر، أحمد. (2015). **"إدارة الموارد البشرية"**. كتاب. دار الجامعية للنشر والتوزيع. ط: 5
- المعموري، عبد علي كاظم. (2012). **"تاريخ الأفكار الاقتصادية"**. كتاب. ط: 1. دار الحامد للنشر
- النقلي، عاطف. (2002). **"مبادئ الاقتصاد المالي"**. كتاب. القاهرة - الزقازيق: جمهورية مصر العربية. مكتبة النصر
- نيكيتين، بيوتر. (1984). **"أسس الاقتصاد السياسي"**. كتاب مترجم. موسكو: الاتحاد السوفييتي. دار التقدم. ص: 369
- الوادي حسين. عزام أحمد. (2007). **"مبادئ المالية العامة"**. كتاب. ط 1. دار السيرة. عمان
- يوسف، عثمان. (2011). **"أساسيات الاقتصاد"**. كتاب. ط: 4. القاهرة. جمهورية مصر العربية. دار حافظ للنشر

الرسائل الجامعية:

- بريشي، عبد الكريم. (2014). **"دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني"**. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان. أطروحة دكتوراه. ص: 454
- خليل، حسن. (2019). **"أثر تطبيق الزكاة على إعادة توزيع الدخل"**. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. رسالة ماجستير. ص: 90
- الدباغ، أيمن. (2003). **"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي – دراسة مقارنة"**. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية. أطروحة دكتوراه. ص: 172
- سلامة، باسل. (2010). **"التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي"**. قسم الاقتصاد والتخطيط. جامعة تشرين. كلية الاقتصاد. أطروحة دكتوراه. ص: 153
- سليمان، فرات محمد. حساني، عبد الرزاق. (2015). **"سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية 2000 – 2010"**. قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. رسالة ماجستير. ص: 119
- عبد الكريم، سماح غانم. (2015). **"التضخم الركودي في الاقتصاد السوري – أسبابه ونتائجه، دارسة تحليلية"**. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. أطروحة دكتوراه. ص: 169
- عويسي، أمين. (2016). **"دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"**. قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة. أطروحة دكتوراه. ص: 541
- فضل الله، عبد الحليم. (2015). **"أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي – حالة لبنان 1992-2012"**. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. أطروحة دكتوراه. ص: 308
- قابقلي، ابتهال أحمد. هرمز، نور الدين. (2014). **"الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995 – 2010"**. قسم اقتصاد وتخطيط. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. أطروحة دكتوراه. ص: 170
- مجيد، هلال إدريس. (2005). **"الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة"**. قسم الاقتصاد. كلية الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية. العراق. أطروحة دكتوراه
- هديوة، ندى. (2016). **"الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في سورية"**. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. أطروحة دكتوراه. ص: 213

المؤتمرات والندوات:

- البلاع، المعز لله. (2009). **"الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة"**. الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي. ورقة بحثية
- الترتوري، حسين. (2009). **"أسس توزيع الثروة في الإسلام"**. مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك. جامعة الخليل. ورقة بحثية
- الجليلاتي، محمد. (2001). **"النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاح"**. جمعية العلوم الاقتصادية. ورقة بحثية
- خضور، رسلان. (2017). **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد الظل"**. مجلد أعمال ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة. جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق. ورقة عمل
- خطاب، عبد الله. (2008). **"دور الدولة والنظرية الاقتصادية"**. مؤتمر شركاء التنمية حول دور الدولة في الاقتصاد المختلط. ورقة عمل

- عبد الفضيل، محمود. (2005). **"تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"**. جامعة القاهرة. ورقة بحثية
- القاضي، حسين. (2011). **"السياسة الضريبية في سورية"**، ورقة عمل. ندوة الثلاثاء الاقتصادية رقم 24. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق
- منظمة العمل الدولية. (2021). **"أوجه انعدام المساواة وعالم العمل"**. مؤتمر العمل الدولي. الدورة 109
- موسى، أحمد. (1999). **"دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر"**. الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء. القاهرة
- نصر، ربيع. (2009). **"النمو الاقتصادي المحابي للفقراء"**. جمعية العلوم الاقتصادية السورية
- ياسين، إبراهيم. (2022). **"قواعد الدعم الحكومي الجديد في سورية: مبرراته وتداعياته المحتملة"**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. سلسلة: تقييم حالة

الدراسات البحثية:

- الغنوشي، راشد. (1993). **"الحريات العامة في الدولة الإسلامية"**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (2018). **"تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة"**. دراسة اقتصادية
- أولز، م. أولني، ش. تومي، م. (2013). **"المساواة في الأجور"**. منظمة العمل الدولية
- بيرالتا، أ. رويتمان، أ. (2018). **"التكنولوجيا ومستقبل العمل"**، صندوق النقد الدوليIMF
- بيكيتي، ت. (2014). **"قوانين التفاوت بين الإيرادات الرأسمالية والنمو الاقتصادي"**. المركز العربي للبحوث
- حشيش، عادل. (1990). **"مقدمة في الاقتصاد العام"**. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية
- الحمادي، علي مجيد. (2010). **"التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق"**. دار اليازوري العلمية. عمان
- خضور، رسلان. (2019). **"مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحد يواجه الاقتصاد السوري"**. مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد. دراسات اقتصادية
- الخفيف، علي. (1996). **"الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنة بالشرائع الوضعية"**. دار الفكر العربي. مصر
- الدريني، محمد. (1997). **"الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده"**. دار البشير. عمان
- رمزي، زكي. (1992). **"عجز الموازنة العامة"**. دار ابن سينا للنشر. القاهرة
- سرداد، عبد الرحمن. (2015). **"اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"**. دار الراية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان الأردن
- شحرور، إيمان غسان. (2013). **"عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"**. قسم الاقتصاد الدولي. كلية العلوم السياسية. جامعة دمشق
- الشطا، حماد محمد. (1982). **"النظرية العامة للأجور والمرتبات"**. ديوان المطبوعات الجامعية
- صقر، محمد. (1980). **"الاقتصاد الإسلامي – مفاهيم ومرتكزات"**. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد. مكة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA. (2016). **"الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية"**. مركز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية
- صندوق النقد الدولي IMF. (2014). **"سلامة تصميم السياسات: الطريق الكفء للحد من عدم المساواة"**. نشرة السياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل
- طاهر، فريد. (1998). **"التخطيط الاقتصادي"**. دار النهضة العربية. القاهرة
- عبد الحميد، منى. (2019). **"تأثير كفاءة سياسات الأجور والحوافز على تحسين الإنتاجية"**. المجلد العاشر. العدد الثالث

- عبد القادر، عطية. (2003). "**اتجاهات حديثة في التنمية**". الدار الجامعية. الإسكندرية
- عفر، محمد. فريد، أحمد. (1999). "**الاقتصاد الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية
- قومان، مناف. (2018). "**سياسات الإدارة الضريبية في سورية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- كنعان، عبد الغفور. (2005). "**التقدم التكنولوجي في ظل العولمة وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية**". دراسة بحثية
- كنعان، علي. (2019). "**إعادة توزيع الدخل في ضوء السياسة المالية الحالية في سورية**". المرصد العمالي للدراسات والبحوث. دمشق
- كيكي، محمد. (2022). "**إمكانية الانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في ظل تداعيات الحرب على سورية**"
- مجيد، الموسوي ضياء. (1994). "**النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي**". ديوان المطبوعات الجامعية
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2008). "**نتائج المسح الميداني لقياس تطوير منظومة الدعم في مصر**". مجلس الوزراء المصري. القاهرة. مصر
- ناشد، سوزي عدلي. (2008). "**أساسيات المالية العامة**". منشورات الحلبي الحقوقية. ط 1
- نامق، صلاح الدين. (1966). "**النظم الاقتصادية المعاصرة**". دار المعارف. مصر
- النجار، سعيد. (1994). "**نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**". دار الشروق. القاهرة

المجلات:

- إبراهيم، رشا. (2011). "دورة السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. المجلد 33. العدد 4. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
- إسماعيل، عصام. (2018). "انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 40. العدد 4
- إسماعيل، عصام. منصور، مضر. (2022). "أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية". **مجلة جامعة تشرين**. المجلد 44. العدد 1. العلوم الاقتصادية والقانونية
- إسماعيل، علي سيد. (2016). "الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي". **مجلة الدراسات العربية**. المجلد 33. العدد 5. جامعة المينا. مصر
- أبو زيد، مها. (2019). "نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول". جامعة الإسكندرية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**. المجلد 56. العدد 3
- أوستري، ج. بيرغ، أ. (2014). "أداة القياس". **مجلة التمويل والتنمية**
- البعاج، محمد قاسم. (2014). "المحاسبة الضريبية – أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق". **مجلة العلوم الإدارة والاقتصادية**. المجلد 4
- بكر، عصمت. (2009). "تدخّل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي". **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**. المجلد 5. العدد 14. جامعة تكريت
- بلغرسة، عبد اللطيف. (2014). "إعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من ظاهرة الفقر". **مجلة جامعة**

الملكة أروى العلمية. العدد 12

- بن صغير، عبد المؤمن. (2013). "واقع وإشكالية الجباية في الجزائر – صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل". **مجلة الندوة للدراسات القانونية**. العدد 1
- بورغينيون، ف. (2018). "توزيع الثروة". **مجلة التمويل والتنمية**. 24:22.
- حساني، عبد الرزاق. (2013). "السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 29. العدد 3
- حسين، مجدي. غانم، حسين. (2021). "آلية ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز". **المجلة العلمية للبحوث التجارية**. المجلد 42. العدد 3
- ديوب، محمد معن. (2018). "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية - دراسة قياسية للفترة 1990 - 2010". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. المجلد 39. العدد 4. ص 109:95. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
- راتول، محمد. كروش، صلاح الدين. (2014). "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010". **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**. العدد 66
- رجب، محمود. فضلية، عابد. (2022). "آفاق تطوير الموازنة العامة السورية من موازنة البنود والرقابة إلى موازنة البرامج والأداء". **مجلة جامعة البعث**. المجلد 44. العدد 14
- الزرقاء، محمد أنس. (1984). "نظم التوزيع الإسلامي". **مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي**. جدة
- الصايغ، كارول فريد. (2022)."السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحفيز الاستثمار الكلي – دراسية تحليلية ورؤية مستقبلية لإعادة الإعمار في سورية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**. المجلد 38. العدد 1
- صقر، فراج. حسن، رشدي. (2023). "مقاييس عدم المساواة في توزيع الدخل - دراسة نقدية". **مجلة التجارة والتمويل**. العدد 2. ص 1015:971. كلية التجارة بجامعة طنطا
- صقر، محمد. شرف، سمير. غدير، هيفاء. (2008). "الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. المجلد 30. العدد 3. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
- عاقل، سماح. إسماعيل، رولا. (2021). "مصادر تمويل عجز الموازنة وأثره على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994 – 2012". **مجلة جامعة تشرين**. المجلد 43. العدد 4. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
- عبد الستار، سلمى. (2003). "حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق". **مجلة مصر المعاصرة**. مقال
- عبد الله، محمد حامد. "النظم الاقتصادية المعاصرة". **مجلة المعرفة**. العدد 60. المعهد العالي للفكر الإسلامي. بيروت
- عثمان، عثمان محمد. (2022). "سوء توزيع الدخل - نظام اقتصادي بديل". **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**. المجلد 30. ص24
- العدي، إبراهيم. رجوب، علي. (2011). "دراسة تطوير الإيرادات الضريبية في سورية 2000 – 2009 والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات 2010 – 2015. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات**. المجلد 33. العدد 4
- العرابي، حمزة. البرود، أم الخير. (2016). "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013. **مجلة المعارف**. العدد 20. قسم العلوم الاقتصادية
- غدير، هيفاء. (2008). "الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. المجلد 30. العدد 3. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
- غيث، مجدي. (2018). "متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام – دراسة مقارنة". **كلية الشريعة بجامعة الأردن**. المجلد

45. عدد 4. ملحق 4. الأردن

- فاضل، حسن. (2021). "واقع السياسة المالية في سورية بين عامي 2011 و2019". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. المجلد 43. العدد 1. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
- قويدر، معيزي. (2013). "تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق". مجلة الاقتصاد الجديد. العدد 8. جامعة البليدة
- المجرن، عباس. (1995). "تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت". **مجلة العلوم الاجتماعية**. مجلد 23
- المللي، قمر. طقطق، محمد جمال. نقار، عثمان. (2021). "أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية – دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2020". **مجلة جامعة البعث**. المجلد 44. العدد 6
- ناصر، سومر. (2004). "أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في مؤسسات القطاع العام في سورية". **مجلة جامعة تشرين**. مجلد 25. عدد 2. العلوم الاقتصادية والقانونية

التقارير:

- اليونيسيف سورية. (2023). "**موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية**". دمشق. تقرير
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. (2005). "**الفقر في سورية 1996 – 2004**". تقرير
- مركز بروكنجز الدوحة. (2021). "**فرص عمل الشباب وسبل عيشهم في سوريا: تقييم آثار الصراع والإعداد للتعافي**". تقرير عن السياسات العامة. مبادرة الإصلاح العربي
- هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية. (2018). "**التقرير الوطني للتنمية المستدامة**"
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. (2005). "**الفقر في سورية 1996 – 2004**". تقرير
- اليونيسيف سورية. (2023). "**موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية**". دمشق. تقرير
- مركز بروكنجز الدوحة. (2021). "**فرص عمل الشباب وسبل عيشهم في سوريا: تقييم آثار الصراع والإعداد للتعافي**". تقرير عن السياسات العامة. مبادرة الإصلاح العربي

المقالات:

- الجدوري، حامد. (2018). "**الأسس العلمية لتدخل الدولة في الاقتصاد**". مقالة بحثية
- الرملاوي، محمد. (2014). "**سياسة الأجور وتطبيقاتها المعاصرة**". جامعة الأزهر. المقالة 4. المجلد 16
- سليمان، أدهم. (2020). "**دور الحكومة في النظام الاقتصادي المختلط**". مقال
- صندوق النقد الدولي IMF. (2014). "**سلامة تصميم السياسات: الطريق الكفء للحد من عدم المساواة**". نشرة السياسة المالية العامة وعدم المساواة في الدخل
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF. (2023). "**موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية**"
- منظمة العمل الدولية. (2024). "**التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية – اتجاهات 2024**"
- النواب، إيهاب. (2018). "**فشل السوق وجدلية تدخل الدولة في الاقتصاد**". مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية. مقالة بحثية
- نوري، هاتف. الصفار، نزار. (2010). "**تأثر العولمة على توزيع الدخل ونمط الاستهلاك العائلي**". دراسة بحثية

مقالات إنترنت:

- الوكالة العربية السورية للأنباء سانا. (2022). "**مجلس الشعب يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2022**". https://bit.ly/3HkaGCd
- دستور الجمهورية العربية السورية. (2012). ص7. https://bit.ly/3M66LMO
- الرز، أحمد. (2024). "**الأجور في سورية: صورة قاتمة مقارنة بدول المنطقة والعالم**". حزب الإرادة الشعبية. اقتصاد. مقالة. https://kassioun.org/economic/item/80106-2024-04-15-08-47-12
- طارق، محمد. (2022). "**90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر**". وكالة الأناضول https://bit.ly/3IX&Apr
- عبد السلام، سارة. (2021). "**الناتج المحلي في سورية-تعرف على سمات الاقتصاد السوري**". https://bit.ly/33wgmvw

البيانات الحكومية:

- **بيانات المكتب المركز للإحصاء**. المجموعة الإحصائية لعام 2022. فصل السكان والمؤشرات الديموغرافية
- **بيانات المكتب المركزي للإحصاء** - المجموعة الإحصائية - فصل قوة العمل لعام 2012
- **بيانات المكتب المركزي للإحصاء**. المجموعة الإحصائية. فصل المالية لأعوام مختلفة 2015 – 2023
- **بيانات المكتب المركزي للإحصاء**. المجموعة الإحصائية لعام 2022 – فصل المالية – الواردات التقديرية في الموازنة العامة لعام 2021
- **وزارة المالية في الجمهورية العربية السورية**. المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2024 - المادة 3
- **هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية**. (2018). "التقرير الوطني للتنمية المستدامة"
- المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2023. **رئاسة الجمهورية العربية السورية**

English References:

Books

- Cain P.J, Hopkins A.G. (2016). "**British Imperialism 1688-2015**". Book. 3rd Edition. London and New York. Routledge Taylor & Francis Group. P:763
- Keynes, M. (1970). "**The general theory of employment**". Book
- Piketty, T. (2014). "**Capital in the Twenty First Century**". Book. Harvard University Press. 452
- Piketty, T. (2020). "**Capital and Ideology**". Book. Harvard university press. P21

Researches

- ADB. (2005). "**Labor Markets in Asia: promoting Full, productive, and Decent employment**"
- Berger, B. Wolff, G. (2017). "**The global decline in the labor income share**". Bruegel. Policy contribution. 17

- Blanchet, T. & Others. (2019). "**Inequalities and redistribution in Europe 1980-2017**". world Inequality Lab WID. Issue Brief
- Cuadrado, A. & Others. (2017). "**Capital-Labor Substitution, Structural Change and growth**". theoretical Economics 12
- Dinopoulos, E. Segerstrom, P. (1999). "**A Schumpeterian model of protection and relative wages the American Economic**". Review. 89
- EC. (2007). "**The Labor Income Share in the European Union**". Employment in Europe
- Elsevier. (2021). "**Demographic changes and the labor income share**". European Economic Review. Volume 131. 103614
- European Investment Bank. (2018). "**Inequality In Europe**". Economics Department
- European Parliament. (2019). "**Regional inequalities in the EU**". Research service
- Giovannoni, O. (2014). "**What do we know about the labor share and the profit share?**". Levy Economics Institute of Bard College
- Guerriero, M. (2012). "**The labor share of income around the world**". University of Bordeaux
- International Monetary Fund IMF. (2007). "**The Globalization of labor**". In World Economic Outlook: Chapter 5
- Joyce, R. Xu, X. (2019). "**Inequalities in the twenty first century: Introducing the IFS Deaton Review**". The Institute for Fiscal Studies. 34
- Kozlov, A. (1977). "**Political Economy: Socialism**". URSS Academy. Moscow
- Krugman, P. (2007). "**Conscience of a Liberal**". W. W. Norton & Company. New York
- Lazutka, R. Razgune, A. (2017). "**Labor share in the national income: implications in Baltic Countries**". Review of economic perspectives
- Neef, T. Sodano, Alice. (2022). "**Inequality Trends in Europe**". World Inequality Lab – Issue Brief 2022
- Nolan, B. (2017). "**Income Inequalities in Europe**". Council of Europe
- Organization for Economic Co-operation and Development OECD. (2012). "**Employment Outlook**". OECD Publishing. Paris
- Oxfam. (2024). "**Inequality made in America - How Corporate America is Fuelling our Inequality Crisis**". Oxfam Media Brief. 24
- Palley, T. (2012). "**From Financial Crisis to Stagnation**". Cambridge. University Press
- Prohorovs, A. Bistrova, J. (2022). "**Labor share convergence in the European Union**". MDPI
- Sachs, J. D. (1999). "**A brief history of global capitalism**". Oxford review of economic policy. Vol. 15. No.4

- Social Europe Dossier. (2018). "**Inequality in Europe**"
- Stiglitz, J. (1998). "Redefining the role of the state". **MITI research institute**
- The United Nation UN. (2015). "**Inequality measurement**". Department of Economic and Social Affairs. development issues No. 2

Articles & Working Papers

- Asian Development Bank Institute. (2018). "Kuznets beyond Kuznets" **ADBI**
- Bodnar, K. Mohr, M. (2023). "The Development of the Wage share in the euro area since the start of the pandemic". **European Central Bank**. Article. Chart A
- D. Knight, M. (1981). "Stabilization programs in developing countries". **IMF**. Staff paper
- Dang, H. A. (2016). "Welfare dynamics with synthetic panels: case of Arab world in transition". **World Bank**. No 7595
- Dao, M. C. and others. (2017). "Why is labor receiving a smaller share of global income". **IMF** WP/ 17/169
- Guerriero, M. (2019). "The labor share of income around the world". **ADB Institute**. Working Paper
- International Labor Organization. (2024). "What is driving wealth inequality in the U.S.A.?". **ILO**. Working Paper 105
- Koh, S. Y. (2020). " Inequality". School of Arts and Social sciences. **Monash University Malaysia. Bandar Sunway**. Malaysia. Article. 269:277
- Maarek, P. (2010). "Labor Share, Informal sector and Development. **GREQAM**. Working Paper.
- **McKinsey Global Institute**. (2019). "A new look at the declining labor share of income in the United States". Discussion paper
- Moriera, S. "Inside the decline of the labor share". **Journal of economic**. Intro. University of Bristol
- **OECD**. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=WEALTH
- Ortega, D. (2006). "Are Capital Shares Higher in Poor Countries?". Working Paper. Vol-23
- Penalosa, G. (2007). "The Personal and the Factor Distributions of Income in a Cross Section of Countries". **Journal of Development Studies**
- Piketty, T & Others. (2018). "Distributional national accounts: Methods and estimates for the United States". **The Quarterly Journal of Economics**. Volume 133. Issue 2
- Piketty, T. Saez E. (2003). "Income inequality in the United States". **Journal of Economics**
- Piketty, T. Saes, E. (2003). "Income Inequality in the United States". **The Quarterly Journal of Economics**
- Rogers, B. (2003). "Food-based safely nets and related programs". **The World Bank**

- Schnieder, F. & Others. (2010). “Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007”. **The World Bank**. Working paper
- Subbarao, K. & Others. (1997). “Safety net programs and poverty reduction – Lessons from cross country experience". **The World Bank**
- Tabor, S. (2002). “Assisting the poor with cash: Design and implementation of social transfer programs". Human development network. **The World Bank**
- Tanzi, V. (1997). "The changing role of the state in the economy". **IMF**. Working Paper
- **United Nations Development Program UNDP**. (2009). “Conditional cash transfers schemes for alleviating human poverty: Relevance for India”
- **United Nations UN**. (2020). "Inequality in a rapidly changing world". World social report. Department of Economic and Social Affairs. 216
- **World Bank Group**. (2018). “Understanding Changes in inequality in the EU”. Report
- **World Inequality Database WID**. (2022). https://wid.world/country/syrian-arab-republic

Abstract

The issue of distributing national income in the Syrian economy is gaining an increasing attention. A distribution that grants a large share of income to a small group of influential, powerful and capitalists at the expense of the vast majority of low-income workers, who own nothing but their labor power reflects a large extent of injustice and maldistribution of income among different classes of Syrian society, and largely linked to inequality.

This study showed that the share of labor did not exceed 33% on average of the Syrian gross national income during the last two decades, while it exceeded 50% in most world countries. This decline can be attributed to several reasons, the most important of which are the bias of the returns of the production process towards capital, the abundance of unskilled labor, the dominance of informal sector, and the decline in real wages and economic growth rates in particular. In addition to that, the crises that extended for nearly a decade and a half, and its consequences were reflected in all aspects of Syrian life politically, socially and economically. This problem becomes worst by the ineffectiveness of government policies aimed to redistribute the national income, which ultimately led to an increasing concentration of income and wealth in the hands of the few.

To determine the extent of maldistribution, the research presented an approach to measuring the severity of disparity and inequality in the Syrian economy, using the most popular, important and reliable measures of inequality: the Lorenz curve, the Gini coefficient, the Kuznets ratio and coefficient, as a first step towards finding appropriate solutions that would correct the existing imbalance in the current distribution and achieve greater justice among the various segments and classes of Syrian society.

The study revealed that Lorenz curve clearly deviated from the line of perfect equality, and the average Gini index reached 55% approximately, and the average Kuznets coefficient reached about 21. All of these results confirm the fact of the high degree of inequality and the low share of labor in the national income in the Syrian economy.

Keywords: Labor Share, Capital Share, Distribution of national income, Inequality, Real Wages.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Economics & Development
Department

The Bases of Redistributing National Income In Third World Countries The Model of Equity between Labor and Capital in Syria (1970-2020)

A dissertation submitted in fulfilment of the Requirements
For the degree of (PhD)
In Monetary and Financial Economics

By
Waseem Al Asaad Al Bakri

Supervisor

Prof. Haitham Ahmad Issa
Department of Economics, Faculty of Economic
Damascus University

2024 – 2025

30/11/2025